إقتصاديات الوطن العربي

Economies of the Arab world

الدكتور
أحمد عارف العساف

الأستاذ الدكتور
محمود حسين الوادي




دار
المسيرة
للنشر والتوزيع والطباعة


دار
المسيرة
للنشر والتوزيع والطباعة

بسم الله الرحمن الرحيم

اقتصاديات الوطن العربي

رقـــــم التصنيـــــف : 338.956
المؤلف ومن هو في حكمه: أحمد العساف/ محمود الوادي
عنـــــوان الكتـــــاب: إقتصاديات الوطن العربي
رقـــــم الايـــــداع : 2009/9/3919
الـــواصفـــــــــات: الإقتصاد/ التنمية الإقتصادية/ التنمية الإجتماعية/البلدان العربية
بيـــانـــــات النـــشر : عمان - دار المسيرة للنشر والتوزيع
* - تم اعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

الطبعة الأولى

2010م - 1431هـ



عمان-العبدلي-مقابل البنك العربي
هاتف:5627049 فاكس:5627059
عمان-ساحة الجامع الحسيني-سوق البتراء
هاتف:4640950 فاكس:4617640
ص.ب 7218 - عمان 11118 الأردن
www.massira.jo
info@massira.jo

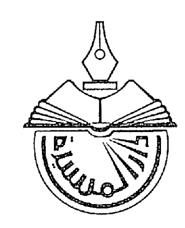
إقتصاديات الوطن العربي

الدكتـــور
أحمد عارف العساف

رئيس قسم الإقتصاد
جامعة الزرقاء الخاصة

الأستاذ الدكتـــور
محمود حسين الوادي

عميد كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية
جامعة الزرقاء الخاصة



الفهرس

الفصل الثالث

قطاع الزراعة في الوطن العربي

الفصل الرابع

قطاع الصناعة في الوطن العربي

الفصل الخامس

قطاع السياحة في الوطن العربي

الفصل السادس

التجارة في الوطن العربي

الفصل السابع

البحث والتطوير التكنولوجي في الوطن العربي

الفصل الثامن

التكامل الاقتصادي العربي

المقدمة

يعتبر الوطن العربي مهد الحضارات، وشاهد على قيام الممالك بدءا بمملكة سبأ في اليمن، وقد أدت الهجرات التي أملت عليها ندرة المياه والجفاف إلى انتقال السكان على طول البحر الأحمر إلى شمال الجزيرة العربية والشمال الإفريقي، وجنوبا إلى بحر العرب وشرق إفريقيا وجنوب شرق إفريقيا ثم صعودا إلى الخليج.

وقد أسس البابليون في العراق، والفراعنة في مصر حضارات عريقة في المنطقة استطاعت لأمد بعيد لعب دور هام وبارز في تشكيل الخارطة السياسة والاقتصادية للمنطقة، إلى ان توالت على المنطقة حضارات الإغريق، والرومان، والأنباط. وفي هذه الأثناء تمكنت ممالك عربية صغيرة بقوة محدودة من الظهور في الفترة الواقعة بين الإمبراطوريتين الرومانية والبيزنطية، معلنة ظهور الدولة الإسلامية التي استطاعت ضم وتوحيد المنطقة بأسرها، وممتدة في كل الاتجاهات شمالا وغربا إلى أوروبا، وجنوبا إلى إفريقيا وجنوب شرق أسيا.

وتحت لواء الإسلام الذي نصت تعاليمه على نشر العلم، وحثّ على تعليم الذكور والإناث على حد سواء؛ استطاع المسلمون ومن كان تحت لوائهم وكافة سكان المنطقة من غير المسلمين إحداث نهضة في مجال الاقتصاد، الآداب، العلوم الإنسانية الطب، الجراحة، البصريات، الملاحة، الكيمياء، الفيزياء، الجبر، العلوم، والتكنولوجيا. واستطاع الوطن العربي عبر طريق الحرير ان يسير تجارة رائجة في الفكر والعلوم، وشكل حلقة وصل بين حضارات أسيا وإفريقيا وأوروبا.

إلا ان هذا الانجاز العظيم بدا ينحسر خلال الحقبة الحديثة من تاريخ الوطن العربي الكبير

ونسعى من وراء هذا الجهد العمل على تحديث دراسة اقتصاديات الوطن العربي الحديث وإبراز مقوماته في شتى المناحي والاقتصادية بالإضافة إلى دراسة التكامل الاقتصادي العربي، وذلك بالاعتماد على مجموعة كبيرة من المراجع المكتبية والمواقع الالكترونية المفيدة في هذا المجال.

وتقدم هذه المادة إلى طلبة كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة الزرقاء الأهلية.

سائلين المولى عز وجل التوفيق والسداد.

المؤلفان

2009

الفصل الأول

الموارد البشرية في الوطن العربي

تقديم

حجم السكان وتطوره

التركيبة العمرية لسكان الوطن العربي

القوى العاملة وتطورها وتركيبها في الوطن العربي

البطالة في الوطن العربي وتأثيرها على الشباب والتعليم والتدريب

هجرة الكفاءات العربية

العولمة وتأثيرها على القوى العاملة في الوطن العربي

قراءة مؤشرات التنمية البشرية في الوطن العربي

الفصل الأول

الموراد البشرية في الوطن العربي

تقديم

يعتبر الوطن العربي مهد الحضارات، وشاهد على قيام الممالك بدءا بمملكة سبأ في اليمن، وقد أدت الهجرات التي أملت عليها ندرة المياه والجفاف الى انتقال السكان على طول البحر الأحمر الى شمال الجزيرة العربية والشمال الإفريقي، وجنوبا الى بحر العرب وشرق إفريقيا وجنوب شرق إفريقيا ثم صعودا الى الخليج.

وقد أسس البابليون في العراق، والفراعنة في مصر حضارات عريقة في المنطقة استطاعت لأمد بعيد لعب دور هام وبارز في تشكيل الخارطة السياسة والاقتصادية للمنطقة، الى ان توالت على المنطقة حضارات الاغريق، والرومان، والأنباط. وفي هذه الأثناء تمكنت ممالك عربية صغيرة بقوة محدودة من الظهور في الفترة الواقعة بين الإمبراطوريتين الرومانية والبيزنطية، معلنة ظهور الدولة الإسلامية التي استطاعت ضم وتوحيد المنطقة بأسرها، وممتدة في كل الاتجاهات شمالا وغربا الى أوروبا، وجنوبا الى إفريقيا وجنوب شرق أسيا.

وتحت لواء الإسلام الذي نصت تعاليمه على نشر العلم، وحثّ على تعليم الذكور والاناث على حد سواء؛ استطاع المسلمون ومن كان تحت لوائهم وكافة سكان المنطقة من غير المسلمين احداث نهضة في مجال الاقتصاد ، الاداب، العلوم الإنسانية الطب، الجراحة، البصريات، الملاحة، الكيمياء، الفيزياء، الجبر، العلوم، والتكنولوجيا. واستطاع الوطن العربي عبر طريق الحرير ان يسير تجارة رائجة في الفكر والعلوم، وشكل حلقة وصل بين حضارات أسيا وإفريقيا وأوروبا.

حجم السكان وتطوره

يقدر عدد سكان الوطن العربي بحوالي 279.1 مليون نسمة عام 2000 وهو ما يعادل 4.5٪ من مجموع سكان العالم (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، عدد سبتمبر/ ايلول 2001). وقد سجلت الفترة الاخيرة حالة تحول ديناميكي –من حيث الكم والتوزيع بين الريف والحضر– في الموارد البشرية في الوطن العربي الذي يعتبر معدل النمو الديموغرافي فيه عاليا اذ يصل في المتوسط الى حدود 3٪ سنويا.

يتوزع الوطن العربي على اثنين وعشرين دولة ممتدة من الخليج العربي شرقا الى المحيط الأطلسي غربا بمساحة كاملة قدّرت بـ(14) مليون كيلو متر مربع. وجميع الدول العربية اعضاء في جامعة الدول العربية، ويمكن توزيع دول الوطن العربي جغرافيا الى اربع مجموعات وهي التالية:

1. وادي النيل والقرن الافريقي ويضم: مصر ، السودان، الصومال، جزر القمر، جيبوتي.
2. شمال افريقيا ويضم: ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، وموريتانيا.
3. الهلال الخصيب ويضم: العراق، سوريا، لبنان، والاراضي الفلسطينية المحتلة
4. شبه الجزيرة العربية ودول الخليج العربي ويضم: المملكة العربي السعودية، اليمن، عمان، الامارات العربية المتحدة، قطر، البحرين، والكويت.

واستنادا لتقديرات السكان عام 2000، بلغ عدد سكان المجموعة الاولى(109) مليون نسمة او (38٪) من اجمالي عدد السكان في الوطن العربي، وتتناقص نسبة هذه المجموعة والتي بلغت (44٪) عام 1950 من مجموع السكان الاجمالي ليصل حسب ما هو متوقع له الى (34٪) من منتصف القرن الحادي والعشرين. يشكل سكان شمال افريقيا ربع سكان الوطن العربي بنسبة (27٪) مع عام 2000، نزولا من نسبة (30٪) عام 1950، وتوقع نسبة (20٪) من سكان العالم العربي بحلول عام 2050. اما سكان الهلال الخصيب وشبه الجزيرة العربية والخليج فيشكلون ما تبقى من مجموع السكان الاجمالي بتقديرات متساوية تتراوح بين 17–18 ٪ لكل مجموعة.

وتعتبر مصر اكثر الدول العربية سكاناً وبنسبة 28٪ من اجمالي السكان العرب عام 1950. وتحتل الجزائر والسودان والمغرب المركز الثاني في حجم السكان والذي يتراوح بين (11-12٪) لكل دولة، وتأتي العراق في المرتبة الخامسة (7٪)، ثم اليمن، تونس، سوريا والمملكة العربية السعودية بنسب تتراوح بين (5-6٪) لكل دولة. اما لبنان، الاردن، ليبيا، موريتانيا، والاراضي الفلسطينية المحتلة فتتراوح جميعها بنية (7٪)؛ في الوقت الذي تشكل فيه البحرين، جزر القمر، جيبوتي، قطر، الامارات العربية المتحدة اقل من (1٪) مجتمعة من مجموع السكان العرب.

ولقد تزايدت معدلات النمو السكاني في كافة الاقطار العربية، في حين تباين الانخفاض لمعدلات الوفاء، ومتبقة على معدلات الخصوبة كما هي، بالاضافة الى الهجرة الدولية(وهذه الاسباب التي تحدث فجوة كلبرة بين معدلات المواليد والوفيات)، ادت الى تزايد سكاني في دول اسرع من غيرها. لقد ازداد معدل النمو السكاني في معظم الاقطار العربية منذ مطلع الخمسينات حتى اواخر السبعينات. وبلغت معدلات النمو السكاني التي سادت منذ الخمسينات لنسبة تصل (2٪) سنويا او اكثر، عدا الاراضي الفلسطينة الحتلة التي بلغت اقل من (1٪) بسبب الهجرات القسرية باتجاه الاردن(والتي ادت الى زيادة سكانية مرتفعة في الاردن). فالهجرات السكانية والنمو السكاني الطبيعي اديا الى معدلات نمو سكاني مرتفعة في البحرين، جيبوتي، المملكة العربية السعودية، قطر، الامارات العربية المتحدة، عمان، الكويت، وقد اعتبر عقد التسعينات والذي شهد اعلى ارتفاع لاسعار النفط؛ اكثر العقود التي شهدت تناميا سكانيا لدول الخليج العربي بسبب الهجرة العاملة.

ولقد ساد اعلى معدل نمو سكاني في الربع الاخير من القرن الماضي في كل من البحرين، جزر القمر، جيبوتي، العراق، الاردن، الكويت، عمان، السعودية، الصومال، الامارات العربية المتحدة واليمن. وبنهاية القرن العشرين قدر مجموع السكان في الدول العربية (284) مليون نسمة وقد بلغت نسبة سكان كل من مصر، الجزائر، السودان، تونس، ولبنان، في خفض معدلاتها الى 24،11،11،1،3 ٪ على التوالي. هذا ومن المتوقع ان تنخفض هذه النسب اكثر في منتصف القرن الحادي والعشرين، حيث يتوقع لمصر ان تخفض نسبة سكانها الى ما يقارب خمس العدد

الاجمالي للسكان العرب او (17٪) الجزائر (7.8٪)، السودان(9.7٪)، واما تونس فستصل الى (2٪)، ولبنان الى اقل من (1٪) من مجموع سكان الدول العربية.

والجدول التالي يوضح لنا معدلات النمو السكاني السنوية للدول العربية منذ عام 1996م ولغاية عام 2006م:

معدلات النمو السنوية لسكان الدول العربية
ANNUAL GROWTH RATES OF POPULATION FOR MEMBER COUNTRIS

COOUNTRY	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	الدولة
JORDAN	2.38	2.24	2.29	2.55	2.41	2.47	2.53	2.60	3.59	0.36	4.23	الاردن
EIRATES	2.92	11.99	3.38	5.97	5.68	5.67	2.11	5.84	7.60	4.07	2.82	الامارات
BAIRAIN	2.74	3.11	2.61	2.68	2.60	2.66	2.74	2.64	2.72	2.61	2.21-	البحرين
TUNISIA	1.00	1.01	0.91	0.59	1.12	1.15	1.14	1.32	1.28	1.10	1.75	تونس
ALGERIA	1.15	1.70	1.60	1.56	1.55	1.51	3.26-	2.50	2.50	2.50	0.35	الجزائر
SAUDI ARABIA	2.42	2.48	2.62	2.53	2.53	2.60	2.00	2.46	2.83	2.30	2.21	السعودية
SUDAN	2.54	2.58	2.56	2.69	2.70	2.67	2.49	2.81	2.77	2.77	2.77	السودان
SYRIA	2.35	1.95	2.11	2.45	2.45	2.45	2.70	2.70	2.70	2.70	3.38	سورية
SOMALIA	0.99	0.97	0.99	1.00	0.99	0.99	1.00	0.99	1.01	1.00	1.01	الصومال
IRAQ	3.04	3.03	3.03	3.03	3.03	3.02	3.01	3.00	2.97	4.36	2.87	العراق
OMAN	2.79	3.72	3.42	7.80-	2.42	3.16	3.31	1.66	1.42	1.85	3.89	عمان
QATAR	5.00	5.26	5.56	5.88	2.62	4.84	5.08	5.36	7.28	3.37	3.27	قطر
KUWAIT	6.27	8.30	6.68	5.12	5.35	0.67	2.02-	1.61	3.95	2.82	11.32	الكويت
LEBANON	0.77	0.59	0.60	0.71	0.50	0.88	0.13	1.62	1.59	1.99	2.03	لبنان
LIBTYA	3.17	3.27	3.20	3.32	3.06	3.58	2.55	4.60	3.00	3.76	2.24	ليبيا
EGYPT	1.93	1.97	1.98	2.01	2.06	2.13	2.12	2.12	2.13	2.08	2.04	مصر
MOROCCO	1.61	1.59	1.59	1.60	1.58	1.62	1.65	1.67	1.70	1.72	1.75	المغرب
MAURITANIA	2.35	2.41	2.46	2.16	2.58	2.46	3.00	3.01	3.02	2.98	2.93	موريتانيا
YEMEN	3.57	3.65	3.63	3.72	4.07	3.02	3.45	3.57	3.45	3.50	3.50	اليمن
TOTAL	2.20	2.38	2.26	2.20	2.32	2.25	1.59	2.45	2.48	2.64	2.23	المجموع

تغيرات حجم السكان في منتصف السنة في البلدان العربية للسنوات (1997-2003) بالألف.

تسلسل	البلد	تقديرات السكان						
		1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
1	المملكة الأردنية الهاشمية	4600	4756	4900	5039	5182	5329	5480
2	دولة الإمارات العربية المتحدة	2624	2776	2937	3108	3290	3482	3682
3	مملكة البحرين	589	605	621	638	651	664	674
4	الجمهورية التونسية	9215	9333	9456	9564	9674	9785	9898
5	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	29045	29507	29950	30387	30831	31281	31738
6	جمهورية جيبوتي	597	609	621	633	646	659	627
7	المملكة العربية السعودية	19011	19448	19895	20847	21680	22548	23450
8	جمهورية السودان	28583	29354	30147	30961	31900	32920	33973
9	الجمهورية العربية السورية	15066	15473	15891	16320	16720	17171	17635
10	جمهورية الصومال الديمقراطية	8834	9043	9257	9477	9702	9932	10167
11	جمهورية العراق	22046	22702	23382	24086	24813	25565	26340
12	سلطنة عمان	1642	1685	1729	1998	1823	1872	1922
13	دولة فلسطين	2602	2897	2030	3150	3299	3464	3634
14	دولة قطر	522	539	556	579	598	618	638
15	دولة الكويت	1980	2027	2107	2190	2275	2364	2456
16	الجمهورية اللبنانية	4005	4081	4159	4234	4310	4492	4471
17	الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى	4648	4772	4958	5125	5300	5481	5669
18	جمهورية مصر العربية	60080	61340	62634	63976	56336	66596	67313
19	المملكة المغربية	27310	27775	28238	28705	29170	29631	30088
20	الجمهورية الإسلامية الموريتانية	2421	2491	2564	2639	2717	2797	2879
21	الجمهورية اليمنية	16499	17027	17671	18261	18863	19495	20158
المجموع		261919	268285	274693	281697	288780	296146	302892

عام 1973 فسر عبد الرحيم عمران التحولات الديموغرافية في الوطن العربي من خلال نظريته في علم الاوبئة الانتقالي؛ حيث اعتبر ان الوفاة هي العامل الرئيسي للتحول والتغير السكاني، بينما اعتبر ان المواليد والتزايد السكاني العامل المعدّل. ويعتبر ان مسألة السكان تمر بثلاثة اطوار خلال فترة التحوّل من المعدلات المرتفعة الى المتدنية للوفيات والمواليد وهي:

1. **طور المجاعة والافات والامراض الوبائية**: حيث تنقلب معدلات الوفيات والمواليد الى اعلى درجاتها نتيجة الوباء المتكرر الناجم عن الطبيعة، الحروب المدينة ونقص الموارد؛ الامر الذي يؤدي الى انتشار الوباء والعدوى والمجاعة، وتدني مستوى المعيشة، وتوقعات لاعمار قصير الامد تدوم لثلاثين اوة اربعين عاما فقط. هذا والمثال الحالي لهذا النمط الحياتي هم سكان العراق (بسبب الحصار والعقوبات المفروضة)، والصوما حيث تفقد هذه الشعوب اطفالها الذين هم دون سن الخامسة بسب نقص الغذاء والدواء. ومن يحيا منهم يبقى مهددا بعواقب ونتائج على المدى الطويل، كتوقف النمو او الموت المفاجئ؛ الامر الذي يترك على الحياة بصحة جيدة، وقدرات تعليمية في المستقبل.
2. **طور التراجع الوبائي**: وهي الفترة التي تعتمد على توافر الخدمات الصحية المتضمنة الادوية الوقائية كاللقاحات، وتحسين التغذية خاصة للنساء والاطفال؛ الامر الذي من شأنه ان يسارع بتقليص معدلات الوفيات، في الوقت الذي تصل فيه معدلات الوفيات الى اعلى مستوياتها او تتضاعف مؤقتاً. ونتيجة لذلك، فان فرص وتوقعات الاعمار سوف تتحسن وتتراوح ما بين خمسين عاما الى ما يزيد على ستين عاما، بالمقارنة مع ثلاثين او اربعين عاما المتوقعة بسبب المجاعة الافات. وسوف يزداد بالتالي معدل النمو السكاني. يمكن القول ان العديد من الدول العربية قد تجاوزت هذه المرحلة الى المرحلة التي تليها.
3. **طور الأمراض بفعل الإنسان**: والتي تنشا بتزايد العمر والتطور الصناعي مثل أمراض الشرايين والضغط وما يرافقه من امراض، الإصابات بالإشعاعات، السرطان الناتج عن المواد المضافة والحافظة للاطعمة، تدمير البيئة وتعريضها

للتلوث الكيميائي والصناعي؛ الأمر الذي يستحث الجينات على التحول والتغير الفجائي؛ مما يحدث مواليد جدد مختلفة عن الأبوين. معدلات الخصوبة نسبيا متدنية في هذا الطور، ويستمر النمو السكاني في ازدياد؛ ولكن في مستويات معيشية بسيطة.يطبق هذا الطور حاليا على دول الخليج العربي.

وعادة ما تمر المجتمعات باحد الاطوار الثلاثة التي سبق ذكرها اثناء تحوّلها الديموغرافي، وتتفاوت فيما بينها بسرعة هذا التحول؛ مما يجعل كل مجتمع يحتل مرتبة مختلفة. وبناء عليه، يمكن استنباط هذه النماذج السائدة التالية:

1. **النموذج التقليدي**: والذي رافق الثورة الصناعية في اوروبا، وامتد عبر فترة زمنية طويلة، واحدث تقليصا جوهريا في معدلات الخصوبة والوفيات خاصة في فرنسا، حيث تناقصت معدلات المواليد التي سبقت تناقص وانحدار الوفيات. وصلت معدلات الوفاة الى اقل من 10 لكل الف شخص، ومعدلات الولادة من 20 الف لكل شخص.
2. **النموذج المتسارع**: وفيه يصبح التركيز على برامج تنظيم الاسرة جنبا الى جنب مع الخدمات الصحية، الوقائية والعلاجية، فتتناقص تدريجيا معدلات الوفيات والمواليد بنسب سريعة. مثال هذا النموذج اليابان وبلدان شرق اوروبا التي بدات الى الاجهاض المتعمد وتحث عليه.
3. **النموذج المتأخر"البطيء"**: والذي ينطبق حاليا في الدول النامية. فمعدل الوفيات بدا بالتناقص بعد الحرب العالمية الثانية في الوقت الذي تمر فيه معدلات المواليد بالتراجع بعد ذلك بكثير، مع بعض الاستثناءات. وتندرج الدول العربية ضمن هذا النموذج؛ حيث معدلات النمو السكاني المرتفعة بسبب الفجوة المتزايدة بين معدلات المواليد المرتفعة ومعدلات الوفيات المتدنية. ان معدلات النمو سكاني كهذه تفوق معدلات النمو الاقتصادي، ولا بد ان يشكل فيها النمو السكاني المتسارع هذا خطرا على المستوى المعيشي للسكان؛ الامر الذي دفع بالدول العربية الى تبني المزيد من السياسات السكانية من اجل احداث التوازن بين هذا التزايد السكاني، وتنمية مستدامة، وحماية بيئية.

التركيبة العمرية لسكان الوطن العربي

استمر التركيب السكاني في الدول العربية بالتغير منذ منتصف القرن الماضي، ومن المتوقع ان ويواصل تغيره تبعا للتحولات الديموغرافية النموذج البطيء والذي بدا في بعض الدول العربية قبل اخرى. فبدا معدل الوفيات يتناقص تدريجيا بعد الخمسينات في حين ارتفع معدل الولادات او بقي عاليا. ومن هنا فقد ازدادت نسبة من هم دون سن الخامسة عشرة، وترافقت هذه الزيادة مع انخفاض نسبة من هم في سن العمل ونسبة كبار السن. اما في الدول المنتجة للنفط فقد ارتفعت نسبة السكان العاملين والمنتجين وذلك نتيجة هجرات العمل الوافدة تبعا لارتفاع اسعار النفط والذي تبعه تنمية اقتصادية.

بشكل عام، بدات معدلات الخصوبة(عدد الاطفال للمراة) بالتناقص منذ اوائل الستينات والسبعينات في بعض الدول العربية، وفي الوقت الذي لوحظ ان انخفاض هذه المعدلات في معظم الدول بدا من الثمانينيات؛ الا ان هذا الانخفاض في معدل الخصوبة قد ادى الى ارتفاع عدد السكان من فئة سن العاملين (المنتجين)، وبالاستنتاج من الدول العربية اليت اتمت هذا التحول الديموغرافي؛فان انحدار معدل الخصوبة متى بدا سيستمر حيث سيحافظ الزوجان على انجاب عدد اقل من الاطفال للاستفادة من فكرة الاسرة الصغيرة والمغانم المكتسبة. لذلك، من المتوقع ان يستمر الانخفاض في معدل الخصوبة في الدول العربية بسرعة متفاوتة بين الدول نفسها، وتدريجيا سوف تتناقص نسبة من هم دون الخامسة عشر لتصل في النهاية وتشكل 4/1 مجموع السكان، وفي الوقت الذي تزيد فيه نسبة كبار السن وتصل بالتحديد لتشكل 15٪ (ثلاثة اضعاف النسبة الحالية). ومن هنا فالمشكلة المستقبلية في دلو العربية هي مشكلة التعمير.

ان التغيرات الهيكلية للاعمار للسكان العرب لها تأثير على معدلات الاعالة. فلقد شهد الربع الثالث من القرن الماضي ارتفاع بنسب الاعالة بسب تدني معدل الوفيات ومعدلات الخصوبة المرتفعة. ولقد بدات نسب الاعالة بالانخفاض خلال الربع الاخير بسبب انخفاض الخصوبة. وسيستمر هذا الانخفاض خلال الربع اول من القرن الحادي والعشرين كما يتوقع لزيادة اعداد كبار السن ان تعوض النقص بأعداد الأطفال .

وبحلول عام 2000، وكانت نسبة الاطفال لدى عدد قليل من الدول العربية اقل من 3 /1 مجموع السكان ودولتان فقط وهما: تونس ولبنان وصلتا لهذه النسبة بسبب خفض الخصوبة، اما في دول عربية اخرى فقد بلغت نسبة السكان الاطفال 3 /1 السكان بسبب العمالة الوافدة، وهذه الدول هي : البحرين، الكويت، قطر، الامارات العربية المتحدة، وقد تم لها ذلك بفعل الهجرات السكانية اليها للعمل، ومن المتوقع عام 2025 ان يصل مجموع من هم دون الخامسة عشر اقل من 3 /1 مجموع السكان في كل من الدول التالية: الجزائر، مصر، العراق، الاردن، ليبيا، المغرب، السودان، سوريا.

والجدول التالي يوضح تطور عدد السكان في الدول العربية منذ عام 1996 ولغاية عام 2006

جدول يوضح عدد سكان الدول العربية منذ عام 1996 ولغاية 2006م
POPULATION OF MEMBER COUNTRIES

(MILLION) (بالمليون نسمة)

COUNTRY	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	الدولة
JORDAN	5.60	5.47	5.35	5.23	5.10	4.98	4.86	4.74	4.62	4.46	4.44	الاردن
EMIRATES	4.23	4.11	3.67	3.55	3.35	3.17	3.00	2.94	2.78	2.58	2.48	الامارات
BAHRAIN	0.75	0.73	0.71	0.69	0.67	0.66	0.64	0.62	0.61	0.59	0.57	البحرين
TUNISIA	10.13	10.03	9.93	9.84	9.78	9.67	9.56	9.46	9.33	9.22	9.12	تونس
ALGERIA	33.29	32.91	32.36	31.85	31.36	30.88	30.42	31.45	30.68	29.93	29.20	الجزائر
SAUDI ARABIA	23.68	23.12	22.56	21.98	21.44	20.91	20.38	19.98	19.50	18.96	18.54	السعودية
SUDAN	36.30	35.40	34.51	33.65	32.77	31.91	31.08	30.33	29.50	28.70	27.93	السودان
SYRIA	18.70	18.27	17.92	17.55	17.13	16.72	16.32	15.89	15.47	15.07	14.67	سورية
SOMALIA	.1810	10.08	9.98	9.89	9.79	9.69	9.60	9.50	9.41	9.31	9.22	الصومال
IRAQ	28.81	27.96	27.14	26.34	25.57	24.81	24.09	23.38	22.70	22.05	21.13	العراق
OMAN	2.58	2.51	2.42	2.34	2.54	2.48	2.40	2.33	2.29	2.26	2.12	عمان
QATAR	0.84	0.80	0.76	0.72	0.68	0.65	0.62	0.59	0.56	0.52	0.51	قطر
KUWAIT	3.05	2.87	2.65	2.48	2.36	2.24	2.23	2.27	2.24	2.15	2.09	الكويت
LEBANON	3.92	3.89	3.87	3.84	3.82	3.80	3.77	3.76	3.70	3.64	3.57	لبنان
LIBYA	6.84	6.63	6.42	6.22	6.02	5.84	5.64	5.50	5.26	5.11	4.92	ليبيا
EGYPT	71.35	70.00	68.65	67.31	65.99	64.65	63.31	61.99	60.71	59.44	58.23	مصر
MOROCCO	31.57	31.07	30.58	30.11	29.63	29.17	28.71	28.24	27.78	27.31	26.85	المغرب
MAURITANIA	3.05	2.98	2.91	2.84	2.78	2.71	2.56	2.57	2.49	2.42	2.35	موريتانيا
YEMEN	22.65	21.87	21.10	20.36	19.63	18.86	18.31	17.70	17.09	16.52	15.96	اليمن
TOTAL	317.52	310.70	303.49	296.80	290.40	283.81	277.57	273.23	266.70	260.23	253.99	المجموع

السكان والسكان ذوو النشاط الاقتصادي لسنة 2001 (بالألف)

تسلسل	البلد	السنة	السكان ذوو النشاط 14 سنة فأكثر	مجموع السكان	نسبة النمو السكاني ٪
1	المملكة الأردنية الهاشمية	2001	1196	5182	3.19
2	دولة الإمارات العربية المتحدة	2001	1952	3290	5.82
3	مملكة البحرين	2001	333	651	3.58
4	الجمهورية التونسية	2001	3293	9674	1.29
5	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	2000	8154	30387	1.46
6	جمهورية جيبوتي	2002	190	659	2
7	المملكة العربية السعودية	2000	7636	21680	3.23
8	جمهورية السودان	2000	9500	32920	2.56
9	الجمهورية العربية السورية	2000	4937	16320	2.7
10	جمهورية الصومال الديمقراطية	2002	3893	9932	2.37
11	جهورية العراق	1997	4862	22046	2.96
12	سلطنة عمان	2000	861	2401	1.99
13	دولة فلسطين	2000	685	3150	5.5
14	دولة قطر	2001	327	598	3.3
15	دولة الكويت	2001	1224	2275	2.98
16	الجمهورية اللبنانية	2002	1493	4392	1.9
17	الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى	2001	929	5300	3.29
18	جمهورية مصر العربية	2003	20176	67313	1.99
19	المملكة المغربية	2000	10760	28705	1.71
20	الجمهورية الإسلامية الموريتانية	2002	814	2797	2.94
21	الجمهورية اليمنية	1999	4091	17671	3.45

القوى العاملة وتطورها وتركيبها في الوطن العربي

تواجه الطبقة العاملة العربية تحديات كبيرة في الالفية الثالثة، حيث تنعكس الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الساحة العربية نفسها على واقع الطبقة العاملة.

ومن جانب اخر فان الاوضاع الاقتصادية العربية من الاعتماد المتزايد على الخارج وعدم وجود تنمية اقتصادية وتنموية مستدامة، اضافة الى ضعف التجارة البينية العربية وفشل جملة من المشاريع الاقتصادية التكاملية كالمنطقة العربية للتجارة الحرة وتوحيد الجمارك والسوق العربية المشتركة وغيرها. الامر الذي خلق تراجعا اقتصاديا اثر على واقع ومستقبل القوى العاملة من توفير فرص العمل اللائق وانخفاض الاجور وزيادة مستويات الفقر وزيادة البطالة وخلق المزيد من العقبات امام تسهيل وتيسير انتقال القوى العاملة العربية فيما بين الدول العربية. كل ذلك ادى الى تراجع الوضع الاجتماعي للطبقة العاملة العربية وتماسكها ووحدتها، وبالاخص القطاع الشبابي من العمال.

ومن جانب ثالث فان الاحصاءات المتداولة تكشف عن اختلال واضح في سوق العمل وعدم انسجام اسواق العمل العربية من حيث:

1. وجود اسواق عمل عربية طاردة للقوى العاملة حيث نسبة الهجرة للخارج في تزايد.
2. وجود اسواق عمل عربية مستقبلة وجاذبة للعمالة ولكنها وللاسف عمالة اجنبية بدل ان تكون اسواق مفتوحة للعمالة العربية الباحثة عن فرص عمل لائقة.
3. تحول بعض اسواق العمل العربية التي كانت في السنوات السابقة مصدر للعمالة الى اسواق عمل مستقرة حيث نقصت نسبة الهجرة للخارج بشكل ملحوظ

كما تكشف الاحصاءات عن زيادة نسبة الداخلين في سوق العمل من الشباب الناشطين اقتصاديا او زيادة نسبة السكان من السن التي تسمح لهم مزاولة العمل، غير

ان الاحصاءات تكشف ايضا عن ان نسبة الفئة الشبابية من القوى العاملة الاجنبية الموجودة في بعض اسواق العمل العربية في حالة ازدياد، مما يشكل تحديا وتنافسا للاعداد الكبيرة من الشباب المواطنين الداخلين في سوق العمل.

كما يشهد التوزيع القطاعي للقوى العاملة تغيرا واضحا في الهيكل الاقتصادي العربي، كما هو مبين في الجدول التالي:

نسبة توزيع القوى العاملة العربية بين القطاعات

السنوات	من مجموع السكان		قطاع الزراعة		قطاع الصناعة		قطاع الخدمات	
	1995	1999	1995	1999	1995	1999	1995	1999
العالم العربي	32	32.7	33	30.6	19.7	18.8	47.2	50.65
الأردن	27.1	29.6	13	11.7	9.6	8.7	77.4	79.6
الإمارات	45.9	40.5	6.1	5.1	17.8	18.5	76.1	76.4
البحرين	43.1	41.2	1.6	1.1	31.1	30	67.3	68.9
تونس	37.4	39.6	26.5	25	30.3	28.8	43.3	46.2
الجزائر	30.7	33.9	25.4	24.6	23	20.4	51.6	55
السعودية	32.1	32.3	14	10.7	11.4	9.7	74.6	79.6
السودان	37.5	37.58	65.4	62	10.4	9.5	24.2	28.5
سوريا	29.7	20.7	30.5	28.3	31	28.2	38.5	43.5
الصومال	38.8	43.6	73.3	71.6	*-	-	-	-
العراق	296.2	27.7	12.8	10.6	24.4	22.4	62.8	76
عمان	35.4	27.3	32.2	40.2	10.1	12.7	57.7	47.1
فلسطين	-	-	-	-	-	-	-	-
قطر	62	57.8	2	1.6	7.6	8.9	90.4	89.5
الكويت	54	54.9	1	1.8	19.6	17.3	78.6	80.9
لبنان	28.5	29.9	5.2	4	37.5	35.1	57.3	60.9
ليبيا	31.4	31.5	8	6.4	18.4	20.1	73.6	73.5
مصر	29.7	29.1	31.9	29.5	21.7	21.8	46.4	48.7
المغرب	38.5	39.9	40.3	36.9	22.1	21.1	37.6	42
موريتانيا	29.7	29.1	54.1	53.4	5	7.8	40.9	38.8
اليمن	23.1	23.2	55.7	52.6	11	12.7	33.3	34.7
جيبوتي	-	-	-	-	-	-	-	-

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، عدد سبتمبر/ ايلول 2001، ص 270

° البيانات غير متوافر.

الجدول التالي يوضح لنا واقع العمالة في الدول العربية

	القوة العاملة كنسبة مئوية من مجموع السكان		القوة العاملة (معدل النمو السكاني)(٪)	حصة النساء من القوة العاملة (البالغة 15 سنة واكثر) من مجموع القوة العاملة (٪)			نسبة الاطفال الذين يعملون (بين 10-14 سنة) (٪)		معدل البطالة (٪)	النسبة المئوية للقوى العاملة					
										الزراعة		الصناعة		الخدمات	
	1995	2001	2001-1995	1970	1980	2001	1980	2000	1995-2001	1995	2001	1995	2001	1995	2001
مجموع الدول العربية	34.6	36.0	3.1	24.9	26.0	29.3				36.3	32.7	20.4	18.3	43.3	49.0
الاردن	27.9	31.3	5.2	14.0	14.7	24.3	4	0	13.7	13.0	11.1	9.4	8.2	77.6	80.7
الامارات	50.9	42.1	2.0	4.0	5.1	13.3	0	0	1.8	6.3	4.7	16.0	16.8	77.7	78.5
البحرين	45.2	43.0	2.7	5.0	10.9	20.8	0	0	3.1	1.5	1.0	29.9	27.5	68.6	71.5
تونس	37.6	40.4	2.5	24.0	28.9	32.2	6	0	15.6	26.5	24.3	30.2	28.3	43.3	47.4
الجزائر	30.3	33.0	4.0	19.0	21.4	28.2	7	0	28.7	25.4	24.1	23.0	19.6	51.6	56.3
جيبوتي	46.9	44.9	2.5	49.4	50.3	50.2	...	...	...	80.9	78.7	2.9	5.4	16.2	15.9
السعودية	27.9	27.9	3.4	5.0	7.9	18.8	5	0	...	13.9	9.2	12.8	10.6	73.3	80.2
السودان	39.6	39.7	2.6	26.0	26.9	29.7	33	27	17.0	65.4	60.2	9.8	8.7	24.8	31.1
سورية	29.7	32.1	4.0	21.0	23.5	27.2	14	2	6.5	30.3	27.3	30.8	26.9	38.9	45.8
الصومال	34.8	40.3	3.5	43.9	43.3	43.3	38	31	...	73.3	70.7	...	...	...	...
العراق	25.9	26.8	3.6	16.0	17.3	20.1	11	2	...	12.8	9.6	24.6	21.6	62.6	68.8
عُمان	28.3	30.2	3.7	6.0	6.2	17.9	6	0	17.2	40.3	35.0	12.6	11.1	47.1	53.9
فلسطين	...	...	...	...	...	...	...	...	17.5	...	...	...	...	...	...
قطر	57.9	55.2	1.9	4.0	6.7	17.0	0	0	2.3	1.8	1.3	8.1	10.2	90.1	88.5
الكويت	38.1	37.7	2.8	8.0	13.1	23.7	0	0	0.1	1.1	1.1	27.8	29.6	71.1	69.3
لبنان	30.3	34.1	3.4	18.0	22.6	29.7	5	0	8.4	5.2	5.3	35.2	31.3	59.6	56.2
ليبيا	31.3	31.6	3.5	16.0	18.6	23.7	9	0	11.7	8.0	6.5	21.2	19.7	70.8	74.7
مصر	39.5	41.1	2.8	24.0	26.5	30.9	18	9	7.4	36.8	32.6	24.0	21.9	39.2	45.5
المغرب	39.4	41.4	2.4	29.0	33.5	34.8	21	1	17.8	40.2	35.3	21.6	20.2	38.2	44.5
موريتانيا	44.4	44.5	3.0	46.0	45.0	43.7	30	22	...	54.1	52.6	5.3	5.0	40.6	42.4
اليمن	29.0	30.4	4.3	25.0	32.5	29.3	26	19	11.5	56.0	49.9	11.4	9.1	32.6	41.0

والجدول التالي يوضح لنا مؤشرات مختارة عن التعليم والمهن التي تشغلها الاناث في الدول العربية.

مؤشرات مختارة عن التعليم والمهن التي تشغلها الاناث عام 2000

	معامل الاناث (بين البالغين) ٪	معدل التعليم ذكور (بين البالغين٪)	نسبة معامل تعليم الاناث من معامل تعليم الذكور (2/1)	قيد الاناث في التعليم العالي (٪)	الاناث في المستوى الوزاري (من المجموع ٪)	الاناث في المستوى دون الوزاري (من المجموع ٪)	نسبة الدخل التقديري للاناث من دخل الذكور متوسط دخل الاناث / متوسط دخل الذكور
	1	2	3	4	5	6	7
الاردن	75.00	81.20	0.92	24.30	1.60	0.00	0.29
الامارات	76.50	71.80	1.07	13.30	0.00	0.00	0.22
البحرين	82.70	86.30	0.96	20.80	0.00	1.00	0.33
تونس	64.40	79.30	0.81	32.20	3.20	10.00	0.36
الجزائر	61.10	75.90	0.81	28.20	0.00	9.80	0.29
جيبوتي	...	...	...	...	0.00	2.90	...
السعودية	64.60	76.20	0.85	18.80	0.00	0.00	0.19
السودان	41.20	58.50	0.70	29.70	0.00	0.00	0.31
سورية	60.60	80.80	0.75	27.20	7.50	0.00	0.28
الصومال	...	...	...	...	...	...	...
العراق	...	...	...	20.10	0.00	0.00	...
عُمان	59.80	73.20	0.82	17.90	0.00	4.40	0.17
فلسطين	...	...	...	...	...	...	...
قطر	80.50	78.70	1.02	...	0.00	0.00	0.27

	معامل الاناث (بين البالغين ٪	معدل التعليم ذكور (بين البالغين٪)	نسبة معامل تعليم الاناث من معامل تعليم الذكور (2/1)	قيد الاناث في التعليم العالي (٪)	الاناث في المستوى الوزاري (من المجموع ٪	الاناث في المستوى دون الوزاري (من المجموع ٪)	نسبة الدخل التقديري للاناث من دخل الذكور متوسط دخل الاناث / متوسط دخل الذكور
	1	2	3	4	5	6	7
الكويت	73.50	75.10	0.98	23.90	0.00	6.70	0.31
لبنان	80.50	86.80	0.93	29.70	0.00	0.00	0.30
ليبيا	76.10	91.20	0.83	32.70	6.70	0.00	0.25
مصر	53.10	71.00	0.75	30.90	6.30	4.20	0.38
المغرب	39.40	6.50	0.65	43.80	0.00	8.00	0.40
موريتانيا	32.40	48.50	0.67	43.70	4.30	6.10	0.56
اليمن	26.50	69.00	0.38	29.30	0.00	0.00	0.29

المصدر: تقرير التنمية البشرية، برنامج الامم المتحدة الانمائي، 2002.

البطالة في الوطن العربي وتأثيرها على الشباب والتعليم والتدريب

تشكل البطالة في البلدان العربية التحدي الاكبر للحكومات وخاصة البطالة في صفوف الشباب الذي يمثلون النسبة العظمى من اجمالي السكان اضافة الى اجمالي الناشطين اقتصاديا، اذا تفاقمت هذه الازمة نظرا للأداء الاقتصادي المتراجع وعدم القدرة على تحقيق معدلات متقدمة من النمو الاقتصادي ووقوع هذه البلدان في دائرة العجز المتراكم للموازنات العامة وتزايد الديون الخارجية والداخلية، الامر الذي قاد الى تفاقم في الاوضاع الاقتصادية وبالتالي الاستقرار الاجتماعي. وتؤكد الاحصاءات الرسمية لبلدان غربي آسيا (وهي احصاءات متحفظة) بان نسبة البطالة تشكل عائقا كبيرا امام تحقيق معدلات مقبولة في التنمية الانسانية وتتراوح البطالة في البلدان العربية ما بين (0.8)٪ في الكويت الى (5.17٪) في فلسطين (احصاءات 1997) أي قبل الانتفاضة الثانية حيث تبلغ النسبة الحالية من البطالة (اكثر من 50٪ حسب التقديرات)، وتصل في مصر اكبر دولة عربية (8.3٪) ، حسب مسوحات القوى العاملة.

وتشكل البطالة في صفوف النساء اكثر من ضعف نسبتها في صفوف الرجال، وتتركز البطالة بين الشباب الذين يشكلون النسبة العظمى من قوة العمل والاسهام في النشاط الاقتصادي. وتعمق الأزمة البطالة نسبة الامية التي تصل الى اكثر من (40٪) في بعض البلدان

ومن المهم الانتباه الى محدد الامية وعلاقته باتجاهات البطالة حيث ان المستويات التعليمية للافراد (وما يتصل بها من مهارات وتدريب) لها علاقة مباشرة بانخفاض مستويات البطالة بجانب علاقتها الشرطية مع معدلات اجور العمال، خاصة بين العمال غير المهرة، الامر الذي يؤكد علاقة التدريب والتأهيل والتعليم بزيادة الاجور فضلا عن توفير افضل للحصول على العمل اللائق.

بينما يسجل النمو السكاني هاجسا مهما حيث يبلغ معدله (8.2٪) مقابل(1.4) على المستوى العالمي في حين يواجه النمو الاقتصادي صعوبات جمة ليواكب النمو السكاني، بل اغلب الدول العربية تراجع فيها دخل الفرد خلال الربع الاخير من القرن العشرين.

وينبغي على البلدان العربية العمل حثيثا لتجاوز ازمات مستفحلة تؤثر بصورة مباشرة على نسبة البطالة، فغياب الاستراتجيات الاقتصادية والاجتماعية، وفي ظل عدم وجود توزيع عادل للدخل وتزايد الذين يعشون تحت خط الفقر او يحومون حوله، وبسبب عدم وجود استراتيجيات عمالية، كلها ادت الى تفاقم الوضع المعيشي وتزايد نسب البطالة، وفي ظل اقتصاديات متراجعة الاداء فانه من الصعب خلق فرص عمل لخمسين مليون شخص بحلول عام 2010م حسب تقديرات الامم المتحدة.

والاحصائيات والجداول التالية توضح معدلات البطالة في الدول العربية في الذكور والاناث.

معدل البطالة في بعض الدول العربية (أ): الذكور
(نسب مئوية)

	السنة	معدل البطالة					سبق له العمل					لم يسبق له العمل				
		15-19°	4.-20	59-25	+60	+15	19-15	24-20	59-25	+60	+15	19-15	24-20	59-25	+60	+15
الاردن	2000	31.1	20.0	7.9	3.4	12.3	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
الامارات	1995	...	...	...	...	1.7	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
البحرين	1991	50.1	16.6	2.2	6.4	5.2	0.9	3.4	1.3	2.7	1.6	11.5	11.2	0.9	0.3	3.0
الجزائر	1997	...	...	...	...	26.9	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
السعودية	2001	...	...	...	...	15.0	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
سورية	1998	20.3	19.5	8.5	2.3	8.6	1.0	2.3	1.5	1.7	1.7	10.3	13.0	1.4	0.4	5.0
العراق	1987	12.6	2.4	1.3	11.1	3.5	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
عمان	1996	54.1	22.1	6.2	2.3	14.2	0.7	3.8	4.8	0.0	3.1	12.4	14.3	0.8	0.0	6.1
فلسطين	1997	32.4	19.0	13.4	36.6	17.1	2.8	6.7	5.5	9.7	8.4	10.1	8.3	1.2	0.0	4.7
قطر	1997	...	6.7	1.0	0.0	1.8	...	0.0	0.5	0.0	0.4	...	5.2	0.5	0.0	1.3
الكويت	1999	...	...	...	...	0.8	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
لبنان	1997	19.1	20.1	5.1	0.0	8.6	1.8	2.7	3.6	0.0	2.7	9.0	9.4	1.3	0.0	3.5
ليبيا	1995	...	...	...	...	9.9	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
مصر	1998	...	...	...	...	5.1	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
المغرب	1996	...	...	...	...	15.8	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
اليمن	1999	21.3	19.9	9.8	3.7	12.5	4.0	7.9	7.6	0.5	6.0	4.4	6.2	1.6	19.8	2.8

المصادر:

1. مصادر وطنية.
2. مؤشرات التنمية الدولية 1999، البنك الدولي، وقاعدة المعلومات.
3. مجموعة الإحصاءات لدول الوطن العربي، العدد التاسع، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
4. المجموعة الإحصائية لدول الوطن العربي، العدد التاسع، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
5. تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2002.

° إن النسب المرتفعة في هذه الفئة العمرية تعود إلى أن نسبة عالية من هذه الفئة تواصل تعليمها.

معدل البطالة في بعض الدول العربية (ب) الاناث
(نسب مئوية)

	السنة	معدل البطالة					سبق له العمل					لم يسبق له العمل				
		15-19*	20-24	59-25	+60	+15	15-19	20-24	25-59	+60	+15	19-15	24-20	59-25	+60	+15
الاردن	2000	42.1	39.5	15.2	0.0	21.0	...	...	...	...	...	...	...	...	..	...
الامارات	1995	...	...	...	...	2.4	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
البحرين	1991	68.9	27.1	5.1	0.0	11.8	0.1	0.7	0.6	0.0	0.5	5.6	9.3	1.2	0.0	3.0
الجزائر	1997	...	...	...	...	42.0	...	....	...	...	...	...	...	...	...	...
سوريا	1998	19.6	19.8	10.3	6.0	10.5	0.2	0.4	0.2	0.0	0.2	2.5	3.9	0.7	0.5	1.6
العراق	1987	20.5	17.9	4.5	6.8	7.1	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
عمان	1996	87.1	46.4	9.0	0.0	37.0	0.0	0.5	0.2	0.0	0.2	5.3	11.5	0.5	0.0	3.5
فلسطين	1997	55.3	29.4	14.5	28.8	20.2	0.1	0.5	1.1	0.6	0.7	1.6	2.6	0.8	0.0	1.2
قطر	1997	...	36.5	2.6	0.0	5.2	...	0.1	0.2	0.0	0.2	...	6.1	1.0	0.0	1.7
الكويت	1999	...	...	...	...	0.7	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
لبنان	1997	18.8	11.5	3.9	0.0	7.2	0.0	0.6	0.3	0.0	0.3	1.0	2.3	0.6	0.0	0.8
ليبيا	1995	...	...	...	...	1.7	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
مصر	1998	...	...	...	...	19.9	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
المغرب	1996	...	...	...	...	23.0	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
اليمن	1999	12.7	14.6	5.7	0.0	8.2	0.7	0.8	0.7	0.0	0.6	1.7	2.4	0.8	0.0	1.1

المصادر:
1. مصادر وطنية.
2. مؤشرات التنمية الدولية 1999، البنك الدولي، وقاعدة المعلومات.
3. مجموعة الإحصاءات والمؤشرات الاجتماعية، العدد الخامس، (الإسكوا)، 2002.
4. المجموعة الإحصائية لدول الوطن العربي، العدد التاسع، الأمانة العامة لجامعة الدول العربي.

* إن النسب المرتفعة في هذه الفئة العمرية تعود إلى أن نسبة عالية من هذه الفئة تواصل تعليمها.

اسباب البطالة في الوطن العربي

من اهم الأسباب التي كانت وراء تفاقم هذه الظاهرة -وما تزال- ويكن اختصارها بالنقاط التالية:

1. اخفاق خطط التنمية الاقتصادية في الدول العربية على مدار العقود الثلاثة الماضية، وخاصة بعد الفورة النفطية مطلع السبعينات ، فقد جاء في دراسة لمركز دراسات الوحدة العربية ان من ابرز مظاهر إخفاق خطط التنمية الاقتصادية وقوع معظم دول العربية تحت وطأة المديونية الخارجية التي وصلت عام 1995 الى نحو 220 مليار دولار، وفي المقابل هروب رؤوس الأموال العربية الى الخارج التي تقدرها بعض المصادر باكثر من 800 مليار دولار، وكذلك وجود اكثر من 60 مليون امي عربي، و9 ملايين طفل لا يتلقون التعليم الابتدائي ، و73 مليون تحت خط الفقر، واكثر من 10 ملايين لا يحصلون على طعام كاف.
2. غياب التخطيط الاقتصادي المنهجي، وعدم تطابق برامج التعليم في معظم الدول العربية مع الحاجات الفعلية لسوق العمل، علاوة على ان التكوين المنهجي في معظم الدول العربية لم يواكب التطورات السريعة الجارية في العالم.
3. تطبيق برامج الخصخصة التي ادت الى تسريح اعداد كبيرة من العاملين في شركات ومؤسسات القطاع العام.
4. اخفاق معظم برامج التصحيح الاقتصادي التي طبقتها الدول العربية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي في احداث أي نمو اقتصادي حقيقي، وبنسب معقولة تساعد على التخفيف من مشكلة البطالة، بل على العكس من ذلك تماما فقد ساهمت هذه البرامج في زيادة نسبة العاطلين عن العمل، وكذلك افقار قطاعات كبيرة من الشعب نتيجة رفع الدعم عن السلع والخدمات الاساسية.
5. استنزاف معظم الموارد العربية خلال حقبة ازدهار اسعار النفط في الانفاق على التسلح، وتمويل الحروب التي اندلعت في المنطقة، وبعد ذلك وقوعها في شراك المديونية وخدمتها الباهظة.

الصعوبات التي تواجه البلدان العربية للقضاء على ازمة البطالة

1. تدني المستوى التعليمي ومخرجاته التي لا تواكب متطلبات سوق العمل، ويتركز هذا الوضع في بلدان مجلس التعاون الخليجي التي تشكل فيها العمالة المحلية اقلية لصالح العمالة الوافدة التي اغلبها من جنوب آسيا.
2. غياب خطط التدريب واعادة التدريب في اغلب البلدان العربية مما يؤثر في المحصلة على الاداء الاقتصادي.
3. التسرب من التعليم العام والذي يتراوح ما بين (14٪) الى (60٪)
4. عدم نجاح برامج محو الامية الامر الذي استقرت فيه النسبة عند معدلاتها لعقود.
5. تراجع الاداء الاقتصادي في اغلب البلدان العربية بما فيها البلدان النفطية التي تعتمد على ثروة تكاد تكون وحيده في دخلها القومي
6. محدودية دور المراة في القوى العاملة، اذا لا تزيد في افضل الدول عن نسبة (30٪).
7. الارتجال في برامج الخصخصة مما يؤدي الى فقدان الكثير من فرص العمل وتحول العاملين الى عاطلين.
8. تدني الاجور بسبب المزاحمة على فرص العمل الشحيحة اصلاً.

ولذلك فان المطلوب ايجاد استراتيجية واضحة تجاه البطالة في صفوف الشباب حيث ان محنة الشباب العاطلين عن العمل اكبر من العاطلين الكبار، فالبطالة في مقبل العمر العملي للمرء قد تؤثر بشكل دائم على قدراته الانتاجية الكامنة وبالتالي على فرصة في العمل، والانسان بطبيعته مرن وقابل للتدريب منذ الصغر، ويتبع هذا ان ان انماط السلوك التي تؤسس في المراحل المبكرة غالبا ما تبقى مع المرء حتى مراحله المتأخرة. وتؤكد دراسة صادرة عن دائرة الاستخدام والتدريب التابعة لمنظمة العمل الدولية بعنوان (بطالة الشباب وتحدياتها) بانه اذا كان ارتفاع المستويات الكلية لبطالة الشباب ظاهرة مؤقته (نسبيا) قد تزول من تلقاء نفسها من جراء الانخفاض المتوقع في قوة العمل الشابة ومع تزايد النشاط الاقتصادي في الاقتصاد (وهي مقول شككت في صحتها الدراسة نفسها) فانها مشكوكة بالمطلق عند تطبيقها في عالمنا العربي بازماته وتراجع اقتصاديات دولة

واستفحال ظاهرة البطالة فيه. ان الطبالة في مقتبل الحياة العملية لهؤلاء الافراد الشباب قد تلحق ضراا دائما بفرصهم في العمل والدخل مستقبلاً، كما تربط الدراسة بطالة الشباب على نحو وثيق بادمان المخدرات والجريمة، وهما ضربان من السلوك غالبا ما تترتب عليهما تكاليف اجتماعية وفردية باهضة، الامر الذي يفرض على الحكومات العربية واصحاب الاعمال والنقابات على حد سواء ربط العوامل والظروف الاجتماعية والقيمية المجتمعية وكذلك تعزيز الشعور الدينية لمدى ارتباط ذلك بانخفاض ظاهرة الجريمة والمخدرات، فضلا عن تخفيض مستويات الفقر وضرورة التوزيع العادل للثورة القومية على الطبقات والمناطق المدينية والريفية، حيث ان لكل هذه العوامل اتباط عضوي بانخفاض البطالة في صفوف الشباب .

وبناء على كل ذلك نستنتج ما يلي:

- ينبغي ايلاء الاهتمام بجانب الطلب اضافة الى جانب العرض في سوق العمل الخاص بالشباب.
- لن تختفي مشكلة بطالة الشباب من تلقاء ذاتها من خلال التغييرات الديومغرافية في المستقبل القريب.
- عواقب بطالة الشباب مدعاة للقلق. ويمكن ايضا القول بضرورة التركيز على المجموعات الخاصة من الشباب في سوق العمل من الذين يواجهون صعوبات في الحصول على عمل، أي ان يتعين ايلاء اهتمام خاص الذين يتخرجون من المدارس دون مؤهلات او بمؤهلات طفيفة، كما يتعين تعزيز الاهتمام بتصحيح الخلل في توازن الفرص المتاحة للشابات والشبان في بلدان عديدة.

معدل مشاركة القوى العاملة(15 سنة فاكثر) حسب الجنس في البلدان العربية لاحدث سنة متاحة.

تسلسل	البلد	المسنة المتاحة	القوى العاملة (15سنة فاكثر)	الذكور	الاناث
1	المملكة الاردنية الهاشمية	2000	38	63.6	11.6
2	دولة الامارات العربية المتحدة	1995	21.8	89.4	31.1
3	مملكة البحرين	1995	64.7	87	30.9
4	الجمهورية التونسية	1997	48.6	73.4	23.7
5	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1996	44.9	77.5	11.8
6	جمهورية جيبوتي	-	-	-	-
7	المملكة العربية السعودية	1995	55.8	82	17.6
8	جمهورية السودان	1996	51.3	74.7	29.1
9	الجمهورية العربية السورية	1998	49.7	83.8	16.7
10	جمهورية الصومال الشقيق	1995	75	87	63.4
11	جمهورية العراق	1995	46	74.7	16.5
12	سلطنة عمان	1995	51.3	79.4	15.6
13	دولة فلسطين/ قطاع غزة	1999	39.2	66.8	11.6
14	دولة قطر	1995	76	91.6	35.3
15	دولة الكويت	1995	67.7	83.4	43.3
16	الجمهورية اللبنانية	1997	44.1	67.3	18.7
17	الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى	1995	52.2	78.1	22.9
18	جمهورية مصر العربية	1998	46	71.5	19.6
19	المملكة المغربية	1999	54.4	79.3	30.3
20	الجمهورية الإسلامية الموريتانية	1995	75.1	86.5	64
21	الجمهورية اليمنية	1995	55.5	82.1	29.2

المستوى العام للبطالة في البلدان العربية

تسلسل	البلد	السنة	عدد البطالة	معدل البطالة ٪
1	المملكة الاردنية الهاشمية	2001	17143	14.7
2	دولة الامارات العربية المتحدة	2001	45000	2.3
3	مملكة البحرين	2001	16965	205
4	الجمهورية التونسية	2001	493905	15
5	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	2001	2438000	29.9
6	جمهورية جيبوتي	2002	16188	8.5
7	المملكة العربية السعودية	1999	-	5.9
8	جمهورية السودان	2001	1387000	14.6
9	الجمهورية العربية السورية	2001	613355	11.2
10	جمهورية الصومال الشقيق	2002	389334	10
11	جمهورية العراق	2002	1220678	19.8
12	سلطنة عمان	2001	35000	5
13	دولة فلسطين	2001	174140	25.5
14	دولة قطر	2001	7528	2.3
15	دولة الكويت	2001	9464	1.8
16	الجمهورية اللبنانية	2002	126917	8.5
17	الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى	-	-	-
18	جمهورية مصر العربية	2001	1783000	9.2
19	المملكة المغربية	2000	1394000	13
20	الجهورية الإسلامية الموريتانية	2002	170126	20.9
21	الجمهورية اليمنية	1999	469001	11.5

هجرة الكفاءات العربية

يمتلك الوطن العربي قدرات بشرية هائلة وكوادر فنية من مختلف المستويات والتخصصات، ولهذه القدرات دورها الفاعل في عملية التنمية الشاملة والنهضة الحضارية. (ولكن هذه المؤهلات والطاقات تعيش حالة غربة واحتقار واهمال في بلادها نتيجة نظم سياسة تعيش على المحسوبية والواسطة والمكائد السياسية والصراع البيروقراطي، ونتيجة اعطائها وظائف إدارية تبعدها عن المناقشات الجادة للمشاريع والبرامج الإنمائية، فتلجأ هذه العناصر التي تمتلك الاعداد والخبرة والطموح والقدرة الى الهجرة، وتصادف التسهيلات والإغراءات والراحة والاشباع النفسي والرضا المهني في البلدان التي تهاجر اليها).

لا شك ان للكفاءات العالمية والخبرات العلمية الوطنية والأجنبية دور هام جدا في عملية الاقلاع والنهوض والتقدم في الدول النامية. وهي عامل هام من عوامل التخلص من التخلف وأعراضه وبناء عملية التنمية الشاملة. والتجارب التاريخية في العالم تؤكد ذلك. (وقد كانت تجربة اليابان اشد لفتا للنظر. اذ اننا نجد هنا ثقافة غير أوروبية تتفاعل بنجاح بثقافة الغرب. فقد استهلكت اليابان ما بين عامي 1872و 1892 خدمات حوالي 19000 فرد/ سنة من الاساتذة والمهندسين والكتبة والحرفيين وغيرهم من الأجانب لإحداث تحول جذري في مؤسساتها التعليمية والحكومية والخاصة. واستطاعت اليابان من خلال الاستفادة من التقدم التقني في اوروبا الغربية والتكنولوجيا الحديثة، ان تبنى اقتصادا وطنيا متينا نهض باليابان من مراحل التخلف الى مصافي الدول المتطورة ، بل جعلها احدى الدول التي تخشاها الدول العظمى اقتصاديا مثل الولايات المتحدة الامريكية (المنافسة الاقتصادية)ز في الوقت الذي نلاحظ فيه استعانة اليابان بالخبرات والكفاءات العالية الاجنبية لبناء اقتصادها وتقدمها، نجد ان العقول العربية تهاجر خارج حدود الوطن العربي لتسهم في تقدم الدول المتقدمة. تاركة دولها تعاني من رضوض الاستعمار والتخلف.

ويتميز الوطن العربي بتوفر جميع العوامل التي تعتبر ضرورية للانطلاق والتقدم كالقوى البشرية والاموال والموارد. ولكن كيف يتم استخدام القوى البشرية في الدول العربية؟ ومن هو المسؤول عن هروب العقول وهجرة الأدمغة خارج اقطار الوطن العربي؟

مشكلة هجرة العقول

بلغت مشكلة هجرة العقول العربية والكفاءات العالية الى خارج الوطن العربي درجة من الاهمية جعلها احد القضايا الهامة التي تواجهها عملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية، بل من اهم القضايا التي تجابهها البلاد من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وتتمثل اهم الآثار السيئة لهجرة الادمغة على المدى الطويل، في كونها تؤدي الى صرف الانتباه عن القضايا الاكثر اهمية التي تواجهها البلاد العربية. ان عجز حكومات الدول العربية عن المعالجة الحازمة لمشكلة هجرة العقول كان عاملا مساعدا ومهاما ان لم يكن حاسما، مسؤولا عن تزايد واطراد الهجرة الى خارج حدود الوطن العربي، لكننا لا نستطيع ان نفصل مشكلة هجرة الادمغة عن التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي.

ان هجرة العقول من البلدان العربية خلال الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية لهي ظاهرة ذات ارتباط وثيق باستغلال الدول المتقدمة للبلدان النامية، ذلك الاستغلال الذي يعود الى وضع هذه البلدان في النظام الاستعماري العالمي، والى تبعيتها الاقتصادية للدول المتقدمة. ولقد اتخذ هذا الاستغلال بعد الحرب العالمية الثانية اشكالا متعددة، منها استنزاف الثروات الطبيعية للدول النامية واستغلال قواها العاملة. ولقد اكتسب استغلال القوى العاملة المؤهلة تاهيلا عاليا في البلدان النامية عن طريق هجرة العقول الى الدول الراسمالية المتقدمة، اهمية متزايدة خلال العقدين الاخيرين. ان ظاهرة هجرة الادمغة (هجرة او هروب) مرتبطة بالاستغلال الراسمالي للبلدان النامية، لانها جزء من التقسيم الدولي للعمل، اذ ان الدول المتقدمة بالاضافة الى الاستفادة من الموارد الطبيعية للبلدان النامية، فانها تقوم باستغلال الكفاءات العالية لهذه البلدان عندما تهاجر اليها.

وكذا تعمل الدول العربية على تقديم هدية عزيزة للغرب تبلغ 7٪ من الادمغة المهاجرة اليه مع ان العرب لا يشكلون سوى 4٪ من سكان كوكبنا الارضي. ويشير الرقم الذي اوردته هيئات الرصد والاحصاء في العالم العربي الى ان العرب خسروا ما يعادل 10.6 مليار دولار نتيجة هجرة الكفاءات العربية الى اوروبا الغربية وامريكا

الشمالية، واليت تقدر بحوالي 24000 طبيب و 17000 مهندس و7500 فيزيائي و 18200 من الايدي العاملة الخبيرة والفنيين.

ووفقا للحسابات التي اجراها الخبير (نطوان زحلان)حول هجرة العقول العربية الى اوروبا الغربية الولايات المتحدة الامريكية حتى عام 1976 يبين ان نسبة المهاجرين من الاطباء قد بلغت 50٪ والمهندسين 23٪ والعلماء العرب 15٪ من مجموع الكفاءات العربية. هذا بالنسبة للهجرة خارج الوطن العربي، وبذلك نستطيع ان نتصور مقدار الخسارة التي لحقت بالعلوم العربية نتيجة لنزوح هؤلاء الاطباء والمهندسين و العلماء من اقطار الوطن العربي سواء ما يتعلق بما صرفته الدول العربية من تكلفة لتكوين هذه الادمغة او الخسارة التي لحقت بها نتيجة لعدم قيام هذه الادمغة في العمل وخدمة وطنها، والاستفادة من خبراتها.

انواع الهجرة

يتوزع السكان بصورة غير متوازنة حسب القارات، وتحتل اسيا المركز الاول ويقطنها 55.7٪ من سكان العالم، امريكا 14٪ اوروبا 13.2٪ افريقيا 9.6٪ .

ويرتبط تطور ايع مجموعة سكانية بعدد الولادات وعدد الوفيات الحاصلة خلال عام واحد، وتكون نسبة الزيادة السكانية الطبيعية لدولة معينة هي عبارة عن الفرق بين نسبة الولادة ونسبة الوفيات ، وادت الاكتشافات الطبية وتطور العلم الى انخفاض نسبة الوفيات، واصبح عدد السكان المسنين يمثل جزءا من مجموع لاسكان وتتالف مجموعة السكان لبلد معين من الناحية الاقتصادية من فئتين:

1. مجموعة السكان غير الناشطين: وتشمل جميع الاشخاص الذين لا يعملون اوالذين لا يقومون بوظيفة ما بسبب يتعلق بسنهم مثل (الاطفال والشيوخ) او لكونهم لم يجدوا عملا يقومون به.
2. مجموعة السكان الناشطين: وتضم جميع الاشخاص من الجنسين الذي يعملون وينتجون او يقومون بوظيفة مهنية، وتتكون القوة العاملة من مجموعة السكان الذين تتراوح اعمارهم بين 20-59 سنة، وهي مجموعة السكان القادرين على العمل او الذين يستطيعون الالتحاق بمراكز العمل، اما اليد العاملة في دولة ما فهي تمثل مجموعة السكان العاملين فعليا.

تخضع المجموعات البشرية الى (المجموعات السكانية) لحركات كبيرة او صغيرة تعبر عن نفسها الانتقال من مكان لآخر، وقد تنمو احسانا وتتراجع في حين اخر، خاصة ما يتعلق منهم بمجموعة السكان الناشطين، وهذا ما يسمى بالهجرة، ولكن عندما تتعلق الهجرة بفئة معينة من المجتمع مثل الاطباء المهندسين والعلماء نسميها هجرة الادمغة. وهناك عدة اشكال للهجرة، وذلك حسب اتجاه الهجرة او حسب الوقت الذي تستغرقه او حسب كفاءات ومؤهلات المهاجر او حسب اسباب الهجرة ونذكر منها:

أ. حسب اتجاه الهجرة:

1. الانتقال من الدول النامية الى الدول المتطورة او العكس.
2. الانتقال ضمن الدول المتطور.
3. الانتقال ضمن الدول النامية.
4. الانتقال من الدول النامية للعمل في المنظمات الدولية (الامم المتحدة).

ب. **حسب الوقت الذي تستغرقه الهجرة:** وهي اما ان تكون مؤقتة او دائمة

ج. **حسب ظروف الهجرة :** وهي اما ان تكون حرة وصاحب القرار في الهجرة هو المهاجر نفسه دون ان يؤثر على هذا القرار أي مؤثر خارجي او ان تكون هجرة ارغامية حيث يكون المهاجر مرغما على الهجرة من وطنه الى بلاد اخرى

د. حسب الكفاءات والمؤهلات:

1. هجرة عمال عاديين غير مهرة
2. هجرة الكفاءات العالية (مهندسون، اطباء، علماء)

ه. **حسب اسباب الهجرة :** وهي اما ان تكون اقتصادية اوسياسية او اجتماعية

و. **الهجرة الاستيطانية**

كانت الهجرات تتم في الماضي بصورة اعداد كبيرة من العمال غير المؤهلين كانوا يهاجرون كقوة عاملة من منطقة لديها فائض الى مناطق تعاني من نقص في القوة العاملة، وفي معظم الاحيان كان المهاجرون يستقرون في المناطق التي يهاجروا اليها حيث اصبحوا مرتبط اقتصاديا بها، ولكننا بدانا نلاحظ ظاهرة جديدة بعد الحرب

العالمية الثانية تتمثل في هجرة القوة العاملة المؤهلة ذاب الكفاءات العالية مثل (العلماء، المهندسون، والاطباء) من الدول المختلفة الى الدول المتطورة اقتصاديا، الى الدول الغنية .

في بداية الستينات بدات الدول النامية تحاول وضع البرامج والخطط الكفيلة بتقليص الفجوة في التطور بينها وبين الدول النامية الصناعية الكبرى (الدول المتطورة)

ولكن ظهرت بعض الظواهر التي تؤدي الى زيادة الهوة بين الدول النامية والدول المتطورة وتعمق الفجوة في التطرو من هذه الظواهر هجرة الادمغة من الدول النامية الى الدول المتطورة وخاصة القوة العاملة المؤهلة والكفاءات العالية التي تكون الدول النامية في مرحلة التنمية الاقتصادية بامس الحاجة اليها، ان هذه الظاهرة اصبحت تدعى بظاهرة (سرقة الادمغة).

وتبدو هذه الظاهرة واضحة جدا في الدول العربية خاصة، حيث ان الايدي العاملة الماهرة والمهندسين والاطباء –الذين اوطانهم باشد الحاجة اليهم تهاجر الى الدول المتطورة، مع العلم بان الاحتياطي الذي تملكه الدول العربية في الكوادر الفنية المؤهلة قليل نسبيا، وفي انتقال هذه الكفاءات تزداد الدول العربية فقرا في الكوادر الفنية المؤهلة، بينما تزداد الدول المتطورة فنا، وهذا يؤدي الى ازدياد الفوارق في النمو والتطور الحضاري بين الدول النامية العربية وبين الدول الفنية التي بدات تسرق الكفاءات العربية لتوظيفها في خدمتها بدلا من ان تقوم هذه الايدي في المساهمة بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان التي تنتمي اليها.

وتشير بعض الاحصائيات الى انه خلال الفترة 1965-1971 هاجر من الدول النامية الى ثلاثة دول متطورة تحتل المركز الاول في عملية سرقة الادمغة حوالي (222438) شخص بين عالم وطبيب ومهندس حوالي 80٪ منهم هاجر الى الولايات المتحدة الامريكية (176838)شخص والباقي الى كندا (33110) والي بريطانيا (12490) والشيء الذي يزيد هذه المشكلة تعقيدا هو ان اعداد المهاجرين ذوي الكفاءات العالية تزداد باستمرار حيث ازداد عدد الذين هاجروا الى الولايات المتحدة ووصل في عام 1972 الى حوالي (39106) اشخاص.

ولقد ادت هجرة الادمغة الى تواجد 10٪ من القوة العاملة ذات كفاءات العالية في الدول النامية خارج اوطانهم الاصلية، وخاصة الاطباء والمهندسون.

اثناء فترة 1966-1977 دخل حوالي ستة الاف عالم ومهندس مولودين في الدول لعربية الى الولايات المتحدة الامريكية كمهاجرين. وشكل المهاجرون من العلماء والمهندسين من الدول العربية حوالي 5 في المائة من مجموع المهاجرون من العلماء والمهندسين الذين دخلوا الى الولايات المتحدة اثناء هذه الفترة، كما شكلوا نحو 5٪ من مجموع سمات الهجرة عن هذه البلدان. ويتالف من ثلثي هؤلاء المهاجرين من المهندسين، وربعهم من علماء الطبيعيات، والباقون من علماء الاجتماع.

ان المصدر الرئيسي للعلماء والمهندسين المهاجرين الى الولايات المتحدة من الدول العربية هو مصر، اليت هاجر منها نحو ثلثي المجموع. وهناك مصادر رئيسية اخرى هي: العراق، لبنان، ويقدم كل منهما نسبة 10٪ من المجموع، وسورية والاردن، ويقدم كلم منهما اكثر من خمسة في المائة من المجموع، وفلسطين التي اسهمت بنحو 4.5٪ من المجموع

هروب الكوادر الوطنية المؤهلة

تحديد السياسة التنموية الواجب اتباعها في الوطن العربي وتوظيف الاموال في خدمة علمية التنمية والتطور، ثم تحديد الاهداف ووضع الخطة العلمية السليمة لتحقيقيها

وكذلك توظيف القوى العاملة والكوادر الوطنية الفنية المؤهلة والكفاءات العالية في خدمة علمية التنمية الاقتصادية الاجتماعية، هذه هي الشروط التي اذا تحققت تستطيع القول ان علمية التنمية تسير بطرق سليمة وسوف تحقق وتائر عالية من النمو ورفاهية مؤكدة لابناء الوطن جميع هذه الشروط هامة وضرورية ولكن الشرط الاخير هو توظيف القوى العاملة والكوادر الوطنية في خدمة عملية التنمية هو الشرط الاكثر اهمية.

حيث ان الكوادر الفنية الوطنية ذات الكفاءات العالية هي التي تسهر على مراقبة تنفيذ عملية التنمية وتمارس مهامها في هذه العملية، وبقدر ما تكون هذه الكوادر مخلصة لموضوع التطور والتقدم في بلدها بقدر ما تتسارع وتائر النمو

الاقتصادي والاجتماعي وبالتالي زيادة ورفع مستوى المعيشة في هذا البلد، لذلك نرى ان الدولة تهتم ببناء كوادر فنية مخلصة وهي تسارع ضمن مخططاتها من اجل بناء الكفاءات والخبرات العالية لمواطنيها بناء متكاملا مع بقية القطاعات الاخرى بما يخدم عملية التطور والتقدم، ولابد من توفير فرص العمل اللازمة واستيعاب القدرات العلمية الوطنية وتوظيفها في المكان المناسب الذي يكون عاملا محرضا للتطور.

ونجد ان هجرة الادمغة تعتبر من اهم المشاكل التي تعاني منها اقطار الوطن العربي حيث ان عددا كبيرا من الخبرات والعلماء والاقتصاديون العرب يعملون خارج الوطن العربي اما انهم درسوا هناك واستقروا في البلدان التي حصلوا فيها على الخبرة والعلم او انهم بعد الحصول على الكفاءات والخبرات عادوا الى اوطانهم وكلنهم لم يجدوا المكان المناسب الذي يستطيعون من خلاله ان يتابعوا البحث العلمي الذي بدأوه ولذلك هاجروا مرة ثانية الى البلدان التي قدمت لهم الاغراءات المادية والمعنوية ، ومشكلة هجرة الادمغة هذه من اخطر المشاكل التي تواجه عملية التنمية في الدول العربية حيث لا يمكن الاعتماد على الخبرة الاجنبية التي لن تكون ابدا مخلصة الا لبلادها ولا يمكن ان تعوض الخبرات الوطنية العربية او ان تكون بدلا عنها.

وقد يكون هروب الادمغة الى الداخل ايضا، عندما نلاحظ ان بعض الدول العربية والدول النامية، يفضل ابناؤها المهن الادارية عن مجال البحث والعلم، لذلك يترك كثيرا من العلماء مجال البحث العلمي عندما تعرض عليهم مناصب ادارية او سياسية وهذا يعود طبعا الى ان الاداري او السياسي يلقى من التقدير اكثر مما يلقاه العالم اضافة الى التمييز في المعاملة بين الخبراء المحليين والخبراء الاجانب، عندما يلاقي الخبراء الاجانب من التقدير اكثر مما يجده اقرانهم من الخبراء المحليين او العرب الذين يساوونهم مكانة ومؤهلات.

كيف أصبحت اليابان من الدول الصناعية؟ وكيف تطورة المنتجات اليابانية من السيارات والالكترونيات تغزو اسواق العالم وتزاحم المصنوعات الامريكية والاوروبية وتفوز عليها؟ ولماذا بدأت الولايات المتحدة الامريكية ودول السوق الاوروبية باتخاذ الاجراءات للحد من المنافسة اليابانية لبضائعها التي بدات تغزوها في عقر دراها. مما ادى الى كساد منتجاتها ومصنوعاتها.

يروى ان اليابان بعد ان انتهت الحرب العالمية الثانية وتدمير البلاد بدات من نقطة الصفر. حينذاك اوفدت الحكومة اليابانية، الى اوروبا الغربية مركز التكنولوجيا الحديثة والعلوم المتطورة مجموعات كبيرة من الشباب، في بعثات عليمة للحصول على الخبرات والكفاءات والتقنيات الحديثة واسرار الصناعات المتطورة، والعودة الى اليابان للاستفادة منها في تطور وتقدم البلاد. اما الموفد الذي يعود فاشلا في دراسته، ودون ان يحصل على شيء جديد يفيد بلاده، يعتبر هذا جريمة وطنية في حق اليابان عقوبتها لاعدام، وتم فعلا اعدام بعض الذين فشلوا في دراستهم حين عادوا الى وطنهم. النتيجة اصبحت اليابان خلال سنوات معدودة من الدول الصناعية الكبرى التي يحسب لها الف حساب ليس من الدول النامية بل من الدول الصناعية المتطورة مثل امريكا والدول الاروبية. واخذت منتجاتها تغزوا اسواق العالم هذا يوضح لنا دور الكفاءات العالية في بناء تطور وتقدم اوطانهم. وفي صنع الحضارة الانسانية

كلفة تكوين الدماغ

يقصد بالعقول المهاجرة (هجرة الادمغة) عادة الكفاءات العلمية، من مهندسين، واطباء مختصين، وفيزيائيين وكيميائيين، وعلماء اضافة للأيدى العاملة الماهرة، الذين تقود اختصاصاتهم وعملهم الى نهوض البلد الذي يعملون به وتقدمه. ولهذه الكفاءات العلمية قيمة ذاتية عالية تتجاوز الحدود الاقليمية ولا تنحصر فائدتهم ضمن حدود دولتهم الام فقط بل تتعدى ذلك الى حدود أي بلد يعملون به ويستقبلهم.

يقول الفرد مارشال ان العنصر البشري من اهم عوامل التنمية الاقتصادية وهو ما يدعو برأس المال البشري. لذلك فان هجرة الكفاءات والمهارات، انما تنقل من الدول النامية راس مالها البشري الذي كان يجب ان يساهم في علمية التنمية الشاملة. كما ان هجرة العمال، ولاسيما المهرة منهم تخلق اوجه نقص في العمالة وخاصة في مجال الصحة والتعليم.

والحقيقة التي تقفز لكل ذي بصيرة هي ان في الوطن العربي قوة (نابذة) او (طاردة) تعمل على تغير العلماء وتهجيرهم كي تستقطبهم دول الغرب حيث يجدون بيئتهم المناسبة، واذا كانت الدول العربية لا تفتقر للمصارف الراقية التي

برهنت عن كفاءتها العالية في المعاملات المالية وتحديد مختلف اسعار العملات الصعبة بدقة متناهية، فهي تخلو تماما من (بنوك الرجال) والتي تصرفها دول الغرب حق المعرفة فتمنحهم كل ما يمكن من حرية الحركة والمكانة التي يستحقونها وكم يخسر العرب من جراء ذلك رجالا افذاذا لا يقدرون بثمن، وان كان الاخاصئيون اليابانيون يحسبون ان كلفة تكون الدماغ الواحد ما يعادل 125000 دولار او قرابة 10 كيلو غرامات من الذهب الابريز، هذا دون ان ناخذ بالحسبان ما سينتجه هذا العالم في المستقبل وما سيساهم به في رقي بلاده على مختلف المستويات مما لا تطاله الارقام.

لقد ادت هجرة العقول والخبرات العلمية والفنية من الوطن العربي الى عرقلة الجهود التنموية ومشاريع التنمية الشاملة وحرمتها من عناصرها الاساسية. ليس هذا فحسب بل الحقت هذه الهجرة بالعالم العربي خسائر جسيمة من ناحية المبالغ والكلفة التي قدمت لتكوين هذه الادمغة والكفاءات اثناء الدراسة. والاكثر ايلاما ان الهجرة مازالت في تزايد مستمر نحو العالم الراسمالي بشكل خاص.

اسباب الهجرة

يساعد البلد المضيف على هجرة الكفاءات من الدول النامية عن طريق توفر عوامل الترفيه والجذب الذي ياخذ شكل استقطاب نحو الدول المتقدمة. (ان مصدر الجذب للجزائر ينشا في البلدان المتقدمة بصفة عامة، وفرنسا بصفة خاصة.، هناك نوع من الاستقطاب من جانب واحد يحكم العلاقات بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية). وهناك اسباب كثيرة لعوامل الجذب هذه. الاو المرتبات اسمية كانت او فعلية، تتميز بانها اكثر ارتفاعا في البلدان المتقدمة. يضاف الى ذلك ان السلع الاستهلاكية متوفرة هناك بدرجة اكبر، وان الطلبة والمتدربين يتعودون عليها. وعندما يعودون الى الجزائر يجدون ان هذه السلع نادرة الا بالنسبة لقلة متميزة قادرة على توفيرها رغم مشكلات التوزيع السائدة) اضافة الى قدرة الدول المتقدمة على تامين الجو العلمي والفني والثقافي الذي تحتاج اليه الكفاءات العالية.

ويمكن تحديد الاسباب الرئيسية لمشكلة هجرة الادمغة:

1. مستويات صافي الاجور للكفاءات العالية
2. ابعاد وتهميش الخبرات والكفاءات و الاختصاصين وذلك نتيجة للقمع الاداري الذي يمارسه بعض البيروقراطيين بسبب تخوفهم من الخبر القادمة هدفهم تحقيق مصالحهم الشخصية قبل مصلحة الوطن.
3. ايلاء مكانة ارفع لرجال السياسة والادارة بمقارنتهم بالعلماء
4. عدم الاهتمام بالابحاث والدراسات العلمية التي تعتبر غذاء للاختصاصيين يدعوهم للعمل والاستمرار ويفيد الوطن بتحسن اساليب العمل والانتاج وتطويره
5. عدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب. والاحباط الناتج عن نقص التسهيلات العلمية الكافية (مخابر ، مكتبات،معدات)
6. عدم احترام القدرات العلمية والفنية والكفاءات التي ترغب صادقة في خدمة وطنها وتنمية خبراتها. مع الافتقار الى التشجيع من قبل زملاء المهنة

الخطوات الواجب توافرها للاحتفاظ بالكفاءات العربية:

ينبغي على الدول العربية ان تتخذ التدابير للاحتفاظ بالكفاءات العالية العربية، واستعادة الادمغة التي هاجرت، اهمها:

- تحسين مستوى الدخل وزيادة المرتبات وتحسين ظروف العمل.
- اشاعة جو من الاحترام والتقدير للعلماء
- انشاء مؤسسات علمية جيدة التجهيز وتشجيع الطباعة والنشر على الصعيد المحلي، وتسهيل وتشجيع نشر الانتاج العلمي.
- انشاء مراكز بحوث وطنية للعماء والمتفوقين، وتوفير الفرص لمتابعة احدث التطورات في البحث العلمي (الدورات، المؤتمرات،المكتبات)
- تطوير النظام التعليمي بحيث يتجاوب مع الاحتياجات الوطنية، سلامة توزيع المنح الدراسية، مع الحفاظ على صلات كافية بالدراسيين في الخارج.
- التعاون بين الدول النامية والدول المتقدمة والمنظمات الدولية في حل مشكلة هجرة الكفاءات، لان ذلك سيكون اكثر جدوى واكثر فعالية.

هجرة القوى العاملة من والى الدول العربية

ان اهمية تشخيص وتحليل بينة القوى العاملة العربية المهاجرة وكذلك العمالة الاجنبية المتواجدة بكثافة في بعض الدول العربية وبالاخص دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تاتي نظرا لمستجدات دولية باتت على الحركة النقابية العربية متابعتها والاستفادة منها وخاصة تلك الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية حقوق العمالة المهاجرين ان الهجرة بشكل عام هي ظاهرة طبيعية حيث يوجد ما يزيد عن (170) مليون مهاجر شرعي في انحاء العالم، كما ان تحويلات المهاجرين النقدية اصبحت عنصرا مهما في التبادل الدولي اذ تزيد عن (80) مليون دولار سنويا وحسب الجدول التالي فان الدول العربية الاعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) المصدرة للعمال للدول الاخرى تتمثل في كل من اليمن- العراق- الاردن- لبنان- سوريا.

الدول العربية المصدر للعمالة –الهجرة الصافية السنوية حسب فئات العمر والجنس للفترة 1994–2000م

اسم البلد	اجمالي الهجرة	الاجمالي		المهاجرون حسب العمر من 20 الى 49 سنة	اجمالي السكان حسب العمر من 20الى 49 سنة	إجمالي السكان
		ذكور	اناث			
اليمن	94)81.367 (2000-	62.305	19.062	56.961	6.309.915	18.423.620 (2000)
مصر	(74.588) (2000-96)	169.770	204.818	(142.642)	26.383.025	62.955.216 (2000)
العراق	(192.792) (2000-98)	126.377	66.415	(84.087)	7.936.808	22.448.622 (2000)
الاردن	(72.934) (2000-98)	40.819	32.115	37.635	2.139.594	5.178.349 (2000)
لبنان	(31.808) (2000-97)	17.634	14.174	17.540	1.488.938	3.404.986 (2000)
سوريا	-	-	-	-	6.205.064	16.023.228 (2000)

المصدر:اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: كشوفات البيانات الديمغرافية وما يتصل بها من بيانات اقصادية واجتماعية للبلدان الاعضاء في (اسكوا)-العدد(11)-20001- الامم المتحدة.

ويكشف الجدول التالي مدى الاختلال في اسواق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي العربية

الدولة العربية المستقبلة للعمالة- دول مجلس التعاون الخليجي						
البلد	اجمالي السكان	المواطنون	غير المواطنين	اجمالي المواطنون حسب العمر من 20الى 94 سنة	الهجرة الصافية السنوية للمواطنين حسب العمر من 20 الى 49 سنة	الهجرة الصافية السنوية لغير المواطنين حسب العمر من 20 الى 49 سنة
البحرين	651.893 (2000)	390.976	260.917	160.229	-91 (789) (2000	-91) 8481 (2000
الكويت	2.479.406 (2000)	828.330	1.651.077	312.219	-97) 2.268 (2000	-97) 58.400 (2000
عمان	2.441.821 (2000)	1.886.851	554.970	618.735	-	-
قطر	580.273 (2000)	152.449	427.824	60.600	-	-98) 9.954 (2000
السعودية	20.278.754 (2000)	15.221.982	5.156.772	5.143.472	-99 (54.210) (2000	-99) 57.121 (2000
الامارات	2.889.595 (2000)	702.510	2.187.068	276.460	-99) 4.560 (2000	-95) 62.229 (2000

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: كشوفات البيانات الديمغرافية وما يتصل بها من بيانات اقتصادية واجتماعية للبلدان الاعضاء في (اسكوا)- العدد (11) 2001- الامم المتحدة.

فدولة عربية صغيرة مثل الامارات العربية المتحدة بعدد سكانها من المواطنين الذي يبلغ (702510) نسمة يوجد فيها مليونان ومائتين الف اجنبي، منهم في حدود 62229 من الفئة العمرية الشابة (20-49) وذلك في الفترة من (1995-2000) الامر الذي يشكل خطرا ديموغرافيا وقد يتطور الى خطر سياسي في السنوات القادمة حيث بدأت الدول المصدرة للعمالة في الهند وشرق اسيا بالمطالبة بالحقوق السياسية بجانب الحقوق النقابية والمهنية المشروعة. ولامر ذاته ينطبق على باقي دول مجلس التعاون الخليجي ولو بنسب مختلفة، فمملكة البحرين التي عدد سكانها في حدود(651893) منهم (260917) اجنبي ينافسون اكثر من (160) الف مواطن في سن العمل من الفئة العمرية الشبابية (20-49) هذا فضلا عن الاعداد الكبيرة التي تدخل سوق العمل سنويا من مخرجات التعليم (في حدود 5000 خريج يدخل سوق العمل سنويا.

والظاهرة والازمة ذاتها بدأت منذ مدة تكشف عن رأسها في دولة الكويت حيث اجمالي عدد السكان في حدود مليونين وخمسمائة الف نسمة منهم مليون وسبعمائة الف من الاجانب ينافسون الاعداد المتزايدة من المواطنين الداخلين لسوق العمل الكويتية، حيث اجمالي المواطنين من الفئة العمرية الشبابية (20–49) في سنة 2000م تراوح في حدود (312219) كويتيا في ظل تشبع القطاعين الحكومي والمختلط (النفط ومشتقاته والصناعات والمكملة له اساسا)،وفي ظل استمرار بقاء القيم والسلوكيات المرتبطة بالاقتصاد الريعي والتي تجلت بشكل واضح في الكويت من العطاءات الحكومية الهائلة للمواطنين والاعتماد على العمل الحكومي.

والامر ذاته ينطبق على دلة قطر حيث عدد سكانها في حدود (580273) نسمة منهم (427824) من الاجانب، أي في حدود (74٪) ، والامارات في حدود(76٪) البحرين (40٪) الكويت (67) السعودية (25٪) عمان (23٪). ((رغم ان بعض الاحصاءات الاخرى من مصادر رسمية ومن الدراسات الوطنية تؤكد ان نسبة العمالة الاجنبية في دول مجلس التعاون اكبر من هذه النسب، حيث تصل في بعضها الى 80–90 بالمائة))

ان من حق هذه المنطقة من الوطن العربي ان يتم التركيز عليها ودراسة اوضاعها العمالية وذلك للاعتبارات كثيرة اهمها التالي:

1. وقوعها في منطقة استراتيجية بالنسبة للاستراتيجية الامريكية حيث تتواجد اساطيلها وقواعدها العسكرية بكثافة، بجانب الحروب العديدة التي واجهة جيرانها القريبين منها وكانت هي المكلفة بدفع فواتير هذه الحروب غير العادلة
2. وجود النفط والغاز الطبيعي باحتياطاته الضخمة وهو مصدر اساس وحيوي للصناعات الغربية والامريكية والذي يعتبر تامين احتياجاتها وباسعار مناسبة لها من اولويات هذه الدول الغربية.
3. حداثة وجود حركة نقابية عمالية فيها تعزز الحقوق العمالية وتدافع عن مصالح العمال وتعمل على تصحيح الاختلالات والتشوهات في اسواق العمل فيها، حيث لا توجد لغاية الان النقابات العمالية سوى في الكويت وحديثا في مملكة البحرين وما زالت باقي دول مجلس التعاون تفتقد لحركة عمالية منظمة.

4. افتقاد أغلبية هذه الدول للتطوير التشريعي والعقد الاجتماعي بين شعوبها وحكوماتها مما يفتح ثغرة كبيرة للجهات الخارجية بان تكون العمالة الاجنبية مدخلا للمطالبة بحقوق ثقافية ودينية وسياسية لهذا العمالة، بجانب حقوقها المشروعة المتعلقة بتحسين اجورها ومزايا العمل وشروط وظروف العمل.

5. قلة القوى العاملة العربية في دول مجلس التعاون كبديل قومي وصمام امان عربي، فنسبة العرب بين الوافدين في دول الخليج تتباين من دولة الى اخرى، فيمن بين نسبة الوافدين هناك فقط (10) بالمائة من العرب في البحرين عام 2002م و (34)-(11)-(25)-(37)-(10) بالمائة في كل من الكويت- عمان- قطر- السعودية- الامارات- في عام 2002م على التوالي. ما متوسطه (25-29) بالمائة فقط

6. اهمية التحويلات النقدية من دول مجلس التعاون للدول المصدرة للعمالة، فحسب بيانات صندوق النقد الدولي والبنك العربي، فان الوافدين العرب والاجانب قد حولوا من بلدان الخليج خلال عقدين من الزمن (1975-1994) ما يزيد عن (146) بليون دولار وزعت بين الدول العربية والاسوية، وكان نصيب مصر منها في حدود (62) بليون دولار والاردن (17) وسوريا (24) بليون دولار. وهو ما يشكل عبئا على ميزان مدفوعات دول المجلس من جهة ومصدر يصعب الاستغناء عنه في البلدان المصدرة للعمالة من جهة اخرى.

7. اهمية بل ضرورة دراسة مدى الاضرار التي تلحق بهذه الدول العربية في حالبة تنفيذ الاتفاقية الدولية حول حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وافراد اسرهم التي اقرتها الامم المتحدة في ديسمبر 1990م ودخلت حيز التنفيذ في يوليو عام 2003م وذلك بعد ان لغ عدد البلدان المصدقة عليها (22) دولة. حث ان العدد الكافي لدخول الاتفاقية حيز التنفيذ هو (20) تصديقا.

8. وما المطلوب القيام بها من قبل دول مجلس التعاون على الصعيد التشريعات العمالية والنقابية والحقوقية، وكذلك على صعيد تصحيح اوضاع اسواق العمل فيها والتخلص من الاعداد الضخمة من العمالة الاجنبية التي توافدت

عليها ابان الطفرة النفطية، وانجاح سياسات احلال المواطنين محل الاجانب واعطاء الاولية للعمال العرب في حالة الاحتياج لعمالة اضافية.

ان نظرة سريعة للدول التي صدقت على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وافراد اسرهم توضح انها كلها تندرج ضمن الدول النامية المصدرة للعمالة من بينها ثلاث دول عربية هي مصر والمغرب وجزر القمر، وكذلك الدلو التي تمتلك عمالة كبيرة في دول مجلس التعاون مثل سيري لانكا- الفلبين- ينغلادش. ويبدو واضحا ان هناك علاقة سوق تنخلق بين هذه الاتفاقية واتفاقيات منظمة التجارة العالمية والتي سنوضحها في القسم الخاص بتاثيرات العولمة على القوى العاملة العربية.

العولمة تاثيرها على القوى العاملة في الوطن العربي

لقد كان لحامل البطالة وزيادة تنقل الاشخاص عبر الحدود دور رئيسي في تكوين منظمة العالمية للتجارة، حيث ظهرت اهمية فتح الاسواق امام حركة تنقل وتحرير هذه الاسواق من القيود والحواجز التي تعترضها خاصة بعد ان اصبح قطاع الخدمات في الدول الغنية يعادل (60) بالمائة من ناتجها القومي، كما تضمنت نصوص الاتفاقيات السماح لاي دولة بالدخول في اتفاقية للتكامل التام لاسواق العمل مع أي دولة اخرى، واشترطت الاتفاقية اعفاء رعايا تلك الدولة من تصاريح العمل والاقامة، كما اشترطت ابلاغ مجلس الخدمات بمثل هذه الاتفاقية.

ان العديد من الدول العربية سوف تعاني من معدل زيادة البطالة بها مع بدء العمل بالاتفاقية نتيجة تدني معدل نمو الانتاج العربي على المستوى العالم، حيث تصل نسبة الانتاج الزراعي (1.5 ٪) والصناعي نصف بالمائة من الانتاج العالمي. ومن المرجح تفاقم تلك المشكلة في الاجل القصير وربما المتوسط وخلال المرحلة الانتقالية المتاحة لدى الدول النامية لتكييف اوضاعها الاقتصادية للتعامل مع المتغيرات الجديدة (5-10 سنوات)، اما الوضع في الاجل الطويل فيتوقف على مدى مرونة واستجابة الدول العربية لدواعي التطوير ومدى تكتلها وتكاملها واندماجها معا لمنع تفاقم تلك المشكلات ومدى قدرة الدول العربية على تخطي العديد من الصعاب ومنها خصوصا:

1. زيادة حجم السكان ومن ثم حجم القوى العاملة العربية
2. اتجاه بعض الدول العربية لتبني برامج الاصلاح الاقتصادي
3. اختلال التركيبة السكانية وارتفاع نسبة الاعالة وتدني الانتاجية
4. تيارات الهجرة العربية المرتدة من الدول العربية الخليجية والغربية
5. ارتفاع نسبة العمالة الاجنبية الى اجمالي السكان في دول مجلس التعاون الخليجي
6. تراجع فرص التشغيل في الدول العربية

لقد نشرت منظمة العمل العربية مؤشرات ذات اهمية كبيرة للقوى العاملة فيما يتعلق بتاثير الاليات المتسخدمة في تلك المؤسسات المعولمة، ومن المفيد ابرازها لكشف مدى الاثار من جهة ولوضع سياسات واستراتيجيات وآليات ليس مضادة لها وانما من اجل امتصاص تلك الاثار وذلك من قبل الحكومات والنقابات العمالية ومنظمات اصحاب الاعمال على حد سواء، حيث ان اختلال وتهميش واضعاف قدرات وامكانات أي طرف من اطراف الانتاج لصالح الشركات العملاقة حتى وان حنى أي طرف محلي فوائد آنية، فان المحصلة النهائية هي اختلال التوازن واضعاف المقدرة الشرائية وتفاقم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تؤدي الى خسائر قومية ووطنية تصيب الشركاء الاجتماعيين جميعهم.

ان من اهم الاليات التي ستستخدمها هذه المؤسسات المعولمة وتاثيراتها على اطراف الانتاج هي على النحو التالي:

1. **آلية تخفيض الدعم الحكومي على اسعار السلع التنموية الضرورية الى درجة الغاء الدعم نهائيا:** سوف تكون تاثيراتها شديدة على الفقر والدور النقابي، ومتوسطة التاثير على ارتفاع الاسعار، وملموسة على الصحة والامن الغذائي.
2. **آلية زيادة اسعار الطاقة الى المستويات الدولية:** سوف تكون تاثيراتها متوسطة على دور اصحاب العمل، وملموسة على ارتفاع الاسعار والدور النقابي.
3. **آلية زيادة اسعار خدمات الحكومة بما في ذلك النقل والمواصلات والتعليم والصحة:** ستكون تاثيراتها شديدة على التعلم والصحة والدور النقابي،

ومتوسط على الفقر والتامينات الاجتماعية والمراة واصحاب العمل وملموسة على فرص العمل والامن الغذائي والتدريب.

4. **الية عدم الالتزام بتوظيف الخريجين:** ستكون تاثيراتها شديدة على البطالة والشباب، ومتوسطة على الدور النقابي، وملموسة على الفقر والمراة.

5. **الية انحصار دور الدولة الاستثماري والاكتفاء بدورها في بناء البنية الاساسية:** ستكون تاثيراتها متوسطة على فرص العمل النقابي، وملموسة على البطالة والفقر

6. **الية فرض ضرائب غير مباشرة تفرض على المستهلك:** ستكون تاثيراتها متوسطة على ارتفاع الاسعار ودور اصحاب العمل وملموسة على الفقر والدور النقابي.

7. **الية تجميد الاجور والرواتب في القطاع لحكومي والعام:** ستون تاثيراتها شديدة على الدور النقابي، ومتوسطة على الفقر والشباب والمراة وملموسة على فرص التشغيل

8. **الية الغاء دعم المؤسسات الحكومية الخاسرة:**ستكون تاثيرها متوسطة على فرص التشغيل، ملموسة على البطالة والفقر والدور النقابي واصحاب العمل.

9. **الية الغاء النوعية على الواردات والذي يؤدي الى اضعاف حماية المنتجات المحلية:** ستكون تاثيراتها شديدة على دور اصحاب العمل، ومتوسطة على الامن الغذائي، وملموسة على البطالة وفرص التشغيل والفقر.

10. **الية الغاء اتفاقيات التجارة والدفع الثنائية:** ستكون تاثيراتها شديدة على اصحاب العملة، وملموسة على البطالة وفرص التشغيل وارتفاع الاسعار.

11. **الية زيادة اسعار الفائدة الدائنة والمدينة من اجل امتصاص الادخار مع تقليل فرص الاستثمار المحلي:** ستكون تاثيرها شديدة على اصحاب العمل، ومتوسطة على فرص التشغيل، وملموسة على البطالة وارتفاع الاسعار والفقر والمراة والدور النقابي.

12. **آلية وضع حدود عليا لسقوف الائتمان المصرفي:** من اجل عدم التوسع على الفقر والدور النقابي، ومتوسطة على الشباب والمراة

13.**آلية الغاء الحد الادنى للاجور والرواتب:** ستكون تاثيرها شديدة على الفقر والدور النقابي ، ومتوسطة على الشباب والمراة

14.**آلية الغاء الدعم السلعي:** ستكون اثارها شديدة على الارتفاع الأسعار والفقر والدور النقابي، وملموسة على الشباب والمراة.

15.**آلية زيادة تحمل المستهلك للخدمات الاجتماعية وذلك برفع اسعار الخدمات الخاصة بالصحة والتعليم:** ستكون تاثيرها شديدة على التعليم والصحة والدور النقابي، ومتوسطة على التدريب والتامينات، وملموسة على ارتفاع الاسعار والمراة.

16.**آلية التخصيص:** ستكون تاثيرها شديدة على البطالة والدور النقابي ودور اصحاب العمل، ومتوسطة على الفقر والشباب والمراة، وملموسة على فرص التشغيل وارتفاع الأسعار والصحة .

قراءة في مؤشرات التنمية البشرية في الوطن العربي

دليل التنمية البشرية للبلدان العربية وترتيبها العالمي لعام 2002

ترتيب البلدان حسب دليل التنمية التسلسل العربي	اسم الدولة	التسلسل الدولي
اولا: - تنمية بشرية مرتفعة		
40	البحرين	1
44	الكويت	2
47	قطر	3
48	الامارات	4
ثانيا: - تنمية بشرية متوسطة		
58	ليبيا	5
74	عمان	6
77	السعودية	7
80	لبنان	8

ترتيب البلدان حسب دليل التنمية التسلسل العربي	اسم الدولة	التسلسل الدولي
90	الاردن	9
92	تونس	10
102	فلسطين	11
106	سوريا	12
108	الجزائر	13
120	مصر	14
125	المغرب	15
136	جزر القمر	16
139	السودان	17
ثالثا:-تنمية بشرية منخفضة		
149	اليمن	18
152	موريتانيا	19
145	جيبوتي	20

تقرير التنمية البشرية لعام 2004م –ص (139-142).

الفصل الثاني

الموارد الاقتصادية في الوطن العربي

تقديم

أهمية الموارد الاقتصادية

المياه في الوطن العربي

الموارد المائية العربية

الزحف الصحراوي

الموارد المعدنية والطاقة في الوطن العربي

الموارد الطبيعية العربية المرتبطة بالزراعة والغذاء

الموارد المالية العربية

الفصل الثاني

الموارد الاقتصادية في الوطن العربي

تقديم

ان المصدر هو (معين) لثورة كامنة لم يعرف الانسان اهميتها بعد، لا كيفية تطويعها واستغلالها لما في نفعه، بل ربما لا يكون الانسان على علم بوجودها اصلاً. اما (المورد) فهو مصدر معروف لثروة اكتشف الانسان اهميتها وتثقف ذهنه عن تطوير اساليب فنية تمكنه من استغلالها لنفعه.

وعلى ذلك، يمكن ان نميز بين نوعين من المصادر استطاع الانسان حتى الان ان يتعرف عليها، وهما الطبيعة والانسان نفسه.

فالطبيعة هو معين لثروة هائلة استطاع الانسان ان يكتشف-على امتداد تاريخه الطويل- قيمة واهمية الكثير من عناصرها عند تطويعها للاستغلال في إشباع رغباته، بالتالي كانت هذه العناصر تدخل تباعا في عداد ما نسميه (بالموارد الطبيعية) وبالتأكيد -رغم- كل هذا الكم من الموارد التي تعرف الانسان عليها على مر العصور منذ أيامه الاولى على سطح الارض والى الان -لا يزال هناك الكثير من عناصر الطبيعة التي لم يتعرف عليها الانسان بعد، او لم يعرف اهميتها او كيفية استغلالها ماهية الحاجات التي يمكن ان تشبعها وبالتالي فان مثل تلك العناصر تظل معينا لثروة كامنة في حال سكون ولا تدخل في عداد الموارد الطبيعية كذلك فالانسان نفسه يعد معينا لثورة هائلة يمكن ان تحقق المعجزات لكل ما اودعه الخالق فيه من امكانات جسمانية وذهنية رائعة. وعندما يتعرف الانسان على قيمة هذه الامكانات ويدرك كيفية استغلالها لتحقيق نفعه، ينطلق المارد من حالة السكون التي يكون عليها (كمصدر) ليصبح موردا بشريا واعدا بالكثير!

ولعل احد انجازات هذا المارد البشري، انما تتمثل في (استحداث) معين جديد من الثورة كناتج لتفاعله المستمر مع قوى وعناصر الطبيعة، الأمر الذي يشكل نوعا ثالثا من الموارد هو ما سنسميه (بالموارد المصطنعة) والتي تتمثل أساسا في رأس المال العيني) بكل أشكاله، كما سنوضح فيما بعد.

واذا كانت الموارد بالمعنى تشير الى كل ما يمكن ان يعد للدخول في دائرة الاستغلال الاقتصادي، فان (عوامل الإنتاج) انما تمثل ذلك الجزء الأكبر من الموارد الاقتصادية الذي تم إعداده فعلا للمساهمة في علمية الانتاج، اما الجزء الذي استخدم فعلا من عوامل الانتاج في العملية الانتاجية فيسمى (بالمدخلات) معنى ذلك ان أقصى ما يمكن المشاركة به فعلا في عملية الانتاج(المدخلات) لا يمكن ان يتعدى باي حال من الاحوال حجم عوامل الانتاج، اما اذا كان حجم المدخلات اقل من حجم عوامل الانتاج، فان الفرق بينهما يمثل عوامل انتاج في حالة بطالة. وقياسا على ذلك فان اقصى ما يمكن الحصول عليه من عوامل الانتاج لا يتعدى الحجم المتاح من الموارد الاقتصادية. وبالتالي فاذا كانت عوامل الانتاج اقل من الموارد فان الفرق بينهما يمثل موارد غير مستغلة ويمكن التعبير عما سبق بالمتباينة التالية:

(حجم الموارد الاقتصادية المتاحة) ⟸ (حجم عوامل الانتاج) ⟸ (حجم المدخلات)

فبالنسبة للموارد الطبيعية مثلا، فان الارض (وما عليها وما في باطنها)التي يمكن (اعدادها) للدخول في دائرة الاستغلال الاقصادي تعتبر موردا اقتصاديا. اما ذلك الجزء من الارض الذي تم اعداده فعلا للمساهمة في علمية الانتاج فيعتبر عاملا انتاجيا والفرق بين ما يمكن اعداده وما تم اعداده فعلا من الارض يتعبر موردا اقتصاديا غير مستغل ومثل على ذلك بعض الاراضي الصحراوية. اما الاراضي التي تستخدم مباشرة في الزراعة والرعي واقامة مباني المصانع والطرق وتشييد المدن وغير ذلك مما يساهم في علمية الانتاج فتعتبر من المدخلات والفرق بين ما تم اعدده فعلا من الارض وما استخدم منها كمدخلات. يعتبر عاملا انتاجيا في حالة البطالة. وبالمثل فالغلاف الجوي يعتبر موردا طبيعيا صالحا للاستخدام الاقتصادي يجب المحافظة عليه من التلوث، اذ انه يستخدم في النقل الجوي والاتصالات اللاسلكية والارسال

والاستقبال الاذاعي والتلفزيوني والاقمار الصناعية... الخ كما ان بعض مكوناته مثل الاكسجين تدخل في بعض الاغراض الصناعية والطبيعية وما يمكن اعداده من بعض هذه المكونات للمساهمة في عملية الانتاج هو ما يعتبر من المدخلات.

نخلص مما سبق إلى ان كل المدخلات هي عوامل انتاج وكل عوامل الانتاج هي موارد اقتصادية، وعكس ذلك ليس صحيحا بمعنى ان الموارد الاقتصادية لا تعد عوامل انتاج طالما لم تهيأ بعد للمساهمة في الانتاج كما ان عوامل الانتاج التي لم تسهم بالفعل في العملية الانتاجية لا تعتبر من المدخلات.

اهمية الموارد الاقتصادية

يتزايد اهتمام معظم (ان لم يكن جميع) الدول في الوقت الحاضر بدراسة الموارد الاقتصادية، حيث انه بقدر ما يتاح من موارد لمجتمع ما، يتجدد مستوى الرفاهية الاقتصادية، ناهيك عن ان غنى وفقر الدول في الوقت الحاضر يقاس ليس فقط بما في حوزتها من موارد، ولكن ايضا بمقدرتها على استغلالها بكفاءة.

وعموما فهناك العديد من الاسباب التي تدعو الى دراسة الموارد الاقتصادية لعل من اهمها:

أ. ندرة الموارد وتعدد الحاجات

تواجه كافة المجتمعات مشكلة اقتصادية تتمثل في ندرة المتاح لديها من الموارد، في الوقت الذي تتعدد حاجات سكانها وتتزايد بصفة مستمرة وتبدو خطورة هذه المشكلة عندما نعرف ان هذه الموارد حتى في حالة زيادتها تنمو بمعدل يقل كثيرا عن معدل زيادة السكان وحاجاتهم، وهذه الحقيقة معروفة منذ القدم، فقد نبه اليها (مالتس) منذ القرن الثامن عشر حيث قدر ما معناه انه في الوقت الحاضر الذي تتخذ فيه الزيادة في السكان شكل المتوالية الهندسية، فان الزيادة في الموارد تتخذ شكل المتوالية العددية.

وعلي ذلك فان لم تقم هذه المجتمعات بالتصدي لمشكلة ندرة مواردها وقصورها عن تلبية حاجاتها فقد يأتي وقت تتدهور فيه القدرة الانتاجية لبعض هذه الموارد، بل وقد يكف بعضها عن العطاء. ولذلك لا مفر امام هذه الدول من بذل قصارى

جهدها في محاولة البحث عن موارد جديدة تستطيع ان تسهم في الارتفاع بمستويات اشباعها اوعلى الاقل تحافظ عليها. ليس هذا فحسب. وانما يتعين عليها اولا وقبل كل شيء ان تحاول استخدام المتاح لديها من الموارد باكثر الطرق كفاءة من الناحية الاقتصادية بمعنى وصولها الى التخصيص الامثل لمواردها يعنى تخصيص الموارد، عموما، تلك الطريقة التي يتم بها توزيعها على استخداماتها البديلة المختلفة بحيث يتحقق في النهاية قدر معين من الانتاج.

اذا افترضنا مبدئيا ان هناك نمطا توزيعيا (تخصيصيا) معينا للموارد يؤدي الى تحقيق حجم معين من الانتاج، وامكن مع ذلك اعادة تخصيص نفس هذا القدر من الموارد بطريقة مختلفة تولد عنها قدر اكبر من الانتاج فمعنى ذلك ان هذا التخصيص المبدئي لم يكن يمثل افضل طريقة لاستخدام هذه الموارد ومن هنا يتضح انه من الممكن تخصيص نفس القدر من الموارد بطرق مختلفة يحقق كل منها حجما مختلفا من الانتاج، فاذا ما وجد ثمة تخصيص معين يحقق اكبر قدر ممكن من الانتاج، فان اين تخصيص اخر غيره لابد وان يؤدي الى انخفاض حجم الانتاج.ومن ثم يمكن تعريف التخصيص الامثل للموارد بانه تلك الطريقة التي يتم بها استخدام الموارد المتاحة بحث يتولد عن هذا الاستخدام اكبر قدر ممكن من الانتاج. وبتعبير اكثر دقة، فان التخصيص الامثل للموارد هو ذلك الاستخدام الذي يترتب على أي تغير فيه انخفاض حجم الانتاج.

ب. التنمية الاقتصادية

يعيش العالم اليوم عصرا يطلق عليه عصر التنمية الاقتصادية حيث تحاول جيمع الدول قاطبة، المتخلف منها والمتقدم، ان تقوم بتنمية اقتصاداتها.

وترتبط عملية التنمية، في الواقع (بحجم المتاح من الموارد وطريقة استخدامها. حيث ان زيادة المتاح في هذه الموارد وحسن استخدامه يعجل بلا شك بعملية التنمية وتختلف الدول المتقدمة عن المتخلفة من حيث حجم الموارد المتاحة في كل منها، وذلك في حد ذاته يفرض على الدول المتخلفة ضرورة التعرف على مواردها وحصرها والشروع في وضعها في دائرة الاستغلال بطريقة كفء حتى تتمكن من وضع وتنفيذ براجمها التنموية الطموحة التي تساعدها على الاخذ باسباب التقدم وتسرع بها قدما عن طريق الرخاء.

ومن الجدير بالذكر ان هناك عاملا اضافيا يعرقل مسار التنمية الاقتصادية في الدول العربية ويضع عبئا اضافيا على استخدامها لمواردها وهو ما يطلق عليه (اثر المحاكاة) او ثورة التوقعات العالية، ويتمثل هذا العامل في ان سكان الدول العربية، نتيجة تقدم وسائل الاتصال والمواصلات، تتعرف بسرعة وتحاول -بصرف النظر عن جدوى ذلك- تقليد هذه الانماط ومحاكاتها. ويتطلب ذلك ضرورة توفير المزيد من السلع والخدمات المستخدمة التي لم تكن الموارد المتاحة مطالبة اصلا بتوفيرها لو لم يمارس اثر المحاكاة ضغوطه، وهذا في حد ذاته يزيد من حدة مشاكل الموارد في هذه الدول ويستدعي معالجتها بمزيد من الحكمية والرشادة.

ج. حماية الموارد والمحافظة عليها

يتميز أي مجمع انساني بانه مجتمع حركي وليس ساكنا. وحيث ان الموارد الاقتصادية في أي مجتع كما عرفنا سلفا، هي اصلا نادرة ومحدودة، فضلا عن انها ليست حكرا على جيل واحد بل هي ملك لكافة الاجيال المتعاقبة، لذلك يلزم استخدام المتاح منها بطريقة الا تؤدي الى تبديدها بل وتضمن حمايتها وزيادتها كلما امكن ذلك حتى يستمر عطاؤها من جيل الى جيل.

وحماية الموارد والمحافظة عليها يتطلب حصرها حصرا كاملا وشاملا لتحديد امكانات استغلالها حاليا ومستقبلا ووضع الخطط والبرامج التي تتضمن عدم الاسارف في استخدامها.

وهناك امثلة كثيرة على ذلك، ففي بعض المجتمعات التي تتمثل مواردها الطبيعية في غابات واشجار كثيرا ما تسن الدولة تشريعات تحرم قطع الاشجار في مناطق معينة ولفترات معينة خوفا من تبديد هذه الموارد. وكذلك فان هناك بعض الدول اليت قد تحرم صيد بعض الحيوانات او الاسماك في سن معينة وفي مناطق معينة ولفصول محددة. وقد تحرم دول اخرى او تحد من استخراج المعادن معينة من مناجم معينة في اوقات معينة كل ذلك هو بهدف المحافظة على الموارد وضمان عد استنفاد قدراتها الانتاجية.

ومن ناحية اخرى، قد تقوم بعض الدول -منفردة او مجتمعة- بالعديد من الاجراءات التي تهدف الى حماية البيئة من التلوث

د. آثار الحروب

تمثل الحروب عامة سواء كانت دوافعها الحصول على الارض مباشرة (الحروب العربي الاسرائيلية) ان من اجل السيطرة على الموارد (الحروب الاستعمارية) عبئا على الموارد الاقتصادية المتاحة البشرية منها وغير البشرية.

فبالنسبة للموارد البشرية، يتمثل هذا العبء في فقدان كامل لجزء من القوى البشرية متمثلا في شهداء الحروب او في ظهور قوة عاملة غير منتجة مثل مشوهي الحروب الذين يتعين على المجتمع ان يضمن لهم حياة كريمة نظير ما قدموه له من خدمات. وبالنسبة للموارد غير البشرية، تؤدي الحروب الى استخدام جزء منها في الانتاج الحربي، مما يعني تحول هذه الموارد بعيدا عن الانتاج المدني، بالاضافة الى تخصيص جزء من الانتاج المدني وتوجيهه لخدمة مطالب القوات المسلحة. وهذا يعني انخفاضا في مستوى الرفاهة الاقتصادية للمجتمع متمثلا في انخفاض حجم السلع المدنية الذي كان يمكن ان يتحقق لو ان هذا الجزء من الموارد لم يخصص لخدمة الاغراض العسكرية، بالاضافة الى ذلك فللحرب اثر مباشر يتمثل في الدمار الذي يلحق بالكثير من المنشآت القائمة وتوفق بعض اوجه النشاط الاقتصادي كليا او جزئيا وهي امور تمثل بلا شك ضياعا لجزء كبير من موارد المجتمع واستنزافا لها.

ويسبب توقف او تهديد بتوقف طرق المواصلات نتيجة للحروب فقد تضطر بعض الدول الى استغلال جزء من مواردها استغلالا غير اقتصادي، وذلك بتوجيهها الى انتاج سلع لم تكن لتنتجها في الظروف العادية. مثال ذلك ما فعلته انجلترا خلال فترة الحربين العالميتين، حيث اقتضتها ظروف الحرب الى التوسع في الانتاج الزراعي فاستغلت اراضي لم تكن مهيأة للاستغلال الزراعي من قبل.

بالاضافة الى ذلك فان سوء توزيع الموارد بين دول العالم ادى الى تسابق بعض الدول الكبرى في محاولة لفرض سيطرتها على المصادر الاولية في بعض الدول الاخرى، الامر الذي ادى الى انقسام العالم الى كتل وأحلاف يسعى كل منها الى تحقيق اكتفاء ذاتي فيما بينها.

المياه في الوطن العربي

شكلت المياه في مسيرة الإنسانية عاملاً مهماً في ظهور الحضارات وتقدمها، لما يشكله الماء من حالة استقطاب للأفراد وللجماعات مهدت لإقامة المجتمع وإرساء أسسه وإيجاد اللبنة الأولى لقيامه من خلال إقامة التجمعات السكانية بالقرب من الموارد المائية الطبيعية، ولم تتوقف حاجة الإنسان للمياه عند حدود الاستخدام الشخصي بما يمثله من حجر الزاوية مع الهواء في بقاء الحياة ولا عند أهمية الاستقطاب والتجمع ، بل تعدته لتشمل كل مجالات الحياة في النقل والزراعة والصناعة وتربية الحيوانات وغيرها وبقدر ما تشكله المياه من نقاط التقاء وتواصل بين المجتمعات والحضارات، كانت هناك أيضاً حواجز طبيعية حافظت على بناء الحضارة لمجتمعات عديدة من تأثير العوامل الخارجية المدمرة أو منعت وجمدت مجتمعات أخرى بدائية الحضارات العظيمة التي قامت في العراق ومصر مثلاً على مر التاريخ الطويل لهذين البلدين، سعى الإنسان فيهما بإرادته القوية إلى توظيف العناصر والظروف الموضوعية، حيث حباهما الخالق بالأساسيات المتمثلة بالأرض والماء والمناخ فانتقلت من حالتها السلبية إلى حالة إيجابية أي إلى حضارة.

ومعروف أن المياه تغطي اكثر من ثلاثة أرباع الكرة الأرضية لكن بالرغم من من كل ذلك فان الصالح منها للاستخدام يبقى قليلاً مع تزايد الحاجة إليه ويقدر الحجم الكلي للماء بحوالي 1360 متراً مكعباً، 97٪ من هذا الحجم موجود في البحار و2٪ مجمد في الطبقات الجليدية وبذلك فلم يبق غير 1٪ موزع على الأنهار والمسطحات المائية الداخلية غير المالحة والتي يحتاجها الإنسان في تلبية حاجاته إلى الشرب والري وإلى كثير من الصناعات.

يكتسب موضوع المياه أهمية خاصة في الوطن العربي بالنظر لمحدودية المتاح منها كمياه الشرب وطبقاً للمؤشر الذي يفضي الى أن أي بلد يقل فيه متوسط نصيب الفرد فيه من المياه سنويا عن 1000–2000 متر مكعب يعتبر بلداً يعاني من ندرة مائية، وبناء على ذلك فان 13 بلداً عربياً تقع ضمن فئة البلدان ذات الندرة المائية. وهذه الندرة في المياه تتفاقم باستمرار بسبب زيادة معدلات النمو السكاني العالية. ويوضح تقرير

البنك الدولي لسنة 1993 ان متوسط نصيب الفرد السنوي من الموارد المائية المتجددة والقابلة للتجدد في الوطن العربي (مع استبعاد مخزون المياه الكامنة في باطن الأرض) سيصل الى 667 مترا مكعبا في سنة 2025 بعدما كان 3430 مترا مكعبا في سنة 1960، أي بانخفاض بنسبة 80٪. أما معدل موارد المياه المتجددة سنوياً في المنطقة العربية فيبلغ حوالي 350 مليار متر مكعب، وتغطي نسبة 35٪ منها عن طريق تدفقات الأنهار القادمة من خارج المنطقة، إذ يأتي عن طريق نهر النيل 56 مليار متر مكعب، وعن طريق نهر الفرات 25 مليار متر مكعب، وعن طريق نهر دجلة وفروعه 38 مليار متر مكعب. وتحصل الزراعة المروية على نصيب الأسد من موارد المياه في العالم العربي، حيث تستحوذ في المتوسط على 88٪، مقابل 6.9٪ للاستخدام المنزلي، و 5.1٪ للقطاع الصناعي. وقد حدد معهد الموارد العالمية منطقة الشرق الأوسط بالمنطقة التي بلغ فيها عجز المياه درجة الأزمة، وأصبحت قضية سياسية خاصة على امتداد أحواض الأنهار الدولية.

وقد غدا موضوع المياه مرشحاً لإشعال الحروب في منطقة الشرق الأوسط وفقاً لتحليل دوائر سياسية عالمية، خاصة ان اغلب القطار العربية لا تملك السيطرة الكاملة على منابع مياهها. فأثيوبيا وتركيا وغينيا وإيران والسنغال وكينيا وأوغندا وربما زائير أيضا هي بلدان تتحكم بحوالي 60٪ من منابع الموارد المائية للوطن العربي. ويدور الحديث الآن حول ارتباط السلام في الشرق الأوسط بالمياه بعد اغتصاب إسرائيل لمعظم نصيب دول الطوق العربي من المياه. كما أن بعض الدول آخذت تتبنى اقتراحاً خطيراً للغاية يتمثل في محاولات إقناع المجتمع الدولي بتطبيق اقتراح تسعير المياه، وبالتالي بيع المياه الدولية. ويقع على رأس هذه الدول تركيا وإسرائيل. والأخطر من ذلك تبني بعض المنظمات الدولية (كالبنك الدولي ومنظمة الفاو) لتلك الاقتراحات، متناسين حقيقة الارتباط الوثيق بين الأمن المائي والأمن الغذائي من جهة، والأمن القومي العربي من جهة أخرى.

وفي كلمة الأمين العام للجامعة العربية الدكتور عصمت عبد المجيد في مؤتمر الأمن المائي في القاهرة جاء: «إن قضية المياه في الوطن العربي تكتسب أهمية خاصة نظراً لطبيعة الموقع الاستراتيجي للامة العربية، حيث تقع منابع حوالي 60٪ من

الموارد المائية خارج الأراضي العربية، مما يجعلها خاضعة لسيطرة دول غير عربية، وما يزيد الأمر تعقيداً يكمن فيما يعانيه الوطن العربي من فقر مائي يصل في وقت قريب الى حد الخطر مع تزايد الكثافة السكانية وعمليات التنمية المتواصلة».

وذكر عبد المجيد ثلاثة تحديات على العرب مواجهتها لحل مشكلة المياه وهي:

اولاً: قضية مياه نهري دجلة والفرات وكيفية حل ما هو قائم حالياً بين تركيا وسوريا والعراق من جهة، وبين كل من سوريا والعراق من جهة أخرى.

ثانياً: مطالع إسرائيل التي اتهمها باستخدام المياه كعنصر أساسي في الصراع العربي الإسرائيلي، حيث تشكل المياه أحد أهم عناصر الإستراتيجية الإسرائيلية سياسياً وعسكرياً وذلك لارتباطها بخططها التوسعية والاستيطانية في الأراضي العربية. وتشمل تلك الأطماع في الموارد المائية العربية نهر الأردن وروافده ونهر اليرموك وينابيع المياه في الجولان وانهار الليطاني والحاصباني والوزاني في لبنان. إضافة الى سرقة إسرائيل للمياه الجوفية في الضفة الغربية وقطاع غزة لمصلحة مستوطناتها الاستعمارية.

ثالثاً: كيفية مواجهة مخاطر الشح المتزايد في مصادر المياه العربية والمترافقة مع التزايد السكاني والتي تتطلب مواجهتها بذلك الجهود العربية المشتركة سياسياً واقتصادياً وعلمياً، من اجل تحديد الأولويات في توزيع الموارد المائية وترشيد استثمارها، بالإضافة الى تنمية الوعي البيئي لمخاطر التلوث، وتطوير التقنيات المستخدمة والاعتماد على الأساليب التكنولوجية الحديثة في الري ومعالجة التصحر ومشروعات تكرير وتحلية المياه التي سوف تشهد المرحلة المقبلة تزايداً على استخدامها واستثمارها.

ثم جدد الدكتور عبد المجيد الدعوة لعقد «قمة عربية بشأن المياه لدراسة جميع الجوانب المتعلقة بالأمن المائي العربي».

وإذا كان الواقع المائي صعباً في الوطن العربي حيث لا يتجاوز نصيبه من الإجمالي العالمي للأمطار 1.5٪ في المتوسط بينما تتعدى مساحته 10٪ من اجمالي يابسة العالم، فان واقع الحال في المشرق العربي يبدو اكثر تعقيداً، إذ لا يتعدى نصيبه 0.2٪ من مجمل المياه المتاحة في العالم العربي، في الوقت الذي ترتفع فيه معدلات الاستهلاك

بشكل كبير. فخلال الفترة 1980-1990 تضاعف الطلب على المياه لأغراض الزراعة في دول مجلس التعاون ثماني مرات، رغبة منها في تحقيق الاكتفاء الذاتي بالنسبة لبعض المواد الغذائية، كما ازداد الاستهلاك المنزلي بمقدار ثلاثة أمثاله، خلال نفس الفترة، بسبب تحسن مستوى المعيشة. وأهمية موضوع المياه محلياً، بل وإقليمياً، تكمن في الواقع في صلاته المباشرة بجهود التنمية بوجه عام، وبصلاته الوثيقة بالقطاع الزراعي بوجه خاص، والواقع ان سياسات الدعم الحكومي للقطاع الزراعي تعتبر أحد ابرز الأسباب المؤدية الى مشاكل استنزاف المياه الجوفية. إلا ان تلك الصلات لا تتوقف عند ذلك الحد، بل تمتد لتطال موضوعات عدة، ربما انطوى كل منها على تحد، كالبيئة والموارد الطبيعية وحتى عجز الميزانية العامة للدولة.

وفي دراسة عن مستقبل المياه في المنطقة العربية توقعت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، ظهور عجز مائي في المنطقة يقدر بحوالي 261 بليون م3 عام 2030، فقد قدرت الدراسة الأمطار التي هطلت في الدول العربية بنحو 2238 بليون م3 يهطل منها 1488 بليون م3 بمعدل 300 ملم على مناطق تشكل 20٪ من مساحة الوطن العربي ونحو 406 بلايين م3 تهطل على مناطق اكثر جافاً يتراوح معدل أمطارها بين 100 و 300 ملم بينما لا يتجاوز هذا المعدل 100ملم في المناطق الأخرى. وأضحت الدراسة التي ناقشها وزراء الزراعة والمياه العرب ان الوطن العربي يملك مخزوناً ضخماً من الموارد المائية غير المتجددة يعتبر احتياطاً استراتيجياً ويستثمر منه حالياً حوالي 5٪ وتقدر كمية المياه المعالجة والمحلاة بنحو 10.9 بلايين م3 سنوياً منها 4.5 بلايين م3 مياه محلاة و 6.4 بلايين م3 مياه صرف صحي وزراعي وصناعي. أما بالنسبة للحاجات المائية المستقبلية فهي مرتبطة بمعدلات الزيادة السكانية في العالم العربي التي أصبحت بين الأعلى في العالم. فمن المتوقع ان تصل الى 735 مليون نسمة عام 2030 مقابل 221 مليون نسمة عام 1991. ولتضييق الفجوة القائمة بين الموارد المائية المتاحة والحاجات المستقبلية، اقترحت الدراسة محورين للحل: يتمثل الأول في تنمية مصادر مائية جديدة واستثمار مصادر مائية جوفية ممثلة في أحواض دول عدة. أما الحل الثاني فيتمثل في ترشيد استخدامات المياه وحمايتها.

ومن ذلك يتضح ان على الدول العربية ان تعطي موضوع تنمية الموارد المائية والمحافظة عليها الأولوية القصوى عند وضع إستراتيجيتها الأمنية، ويجب ان يكون موضوع «الأمن المائي» على رأس قائمة الأولويات، وذلك بسبب قلة الموارد المائية التقليدية، مما يستدعي العمل الجاد على المحافظة على هذه الموارد ومحاولة تنميتها وكذلك إيجاد موارد مائية جديدة. وخصوصاً ان معظم منابع الأنهار بيد دول غير عربية مما لا يعطيها صفة المورد الآمن، كما أن المياه الجوفية، في اغلب الدول العربية، محدودة ومعظمها غير متجدد (ناضب) لعدم توفر موارد طبيعية متجددة كالأمطار تقوم على تغذية هذه المكامن وتزيد من مواردها. لذلك يجب أن ينصب اهتمام القائمين على إدارة الموارد المائية على المحافظة على موارد المياه الجوفية وزيادة كمياتها، بل وتحسين نوعيتها واعتبارها مخزونا استراتيجيا في مكامن آمنة. وقد لخص الدكتور سامر مخيمر البدائل المطروحة لتجاوز الفجوة المائية الحالية ما بين العرض والطلب (الموارد المائية المتاحة والاحتياجات الفعلية للاستهلاك) في المنطقة العربية فيما يلي:

1. ترشيد استهلاك الموارد المائية المتاحة.
2. تنمية الموارد المائية المتاحة
3. إضافة موارد مائية جديدة.

فبالنسبة الى ترشيد الاستهلاك هناك عدة أساليب يمكن إتباعها مثل: رفع كفاءة او صيانة وتطوير شبكات نقل وتوزيع المياه، تطوير نظم الري، رفع كفاءة الري الحقلي، تغيير التركيب المحصولي وكذلك استنباط سلالات وأصناف جديدة من المحاصيل تستهلك كميات اقل من المياه، وتتحمل درجات أعلى من الملوحة.

أما بالنسبة الى تنمية الموارد المائية المتاحة، فهناك عدة جوانب يجب الاهتمام بها مثل: مشروعات السدود والخزانات ومجاري المياه وكذلك التسريب من شبكات نقل المياه.

أما بخصوص إضافة موارد مائية جديدة، وهو الموضوع الأهم من وجهة نظرنا وخصوصاً لدول الخليج العربية، فيمكن تحقيقه من خلال محورين:

اولاً: إضافة موارد مائية تقليدية مثل المياه السطحية والمياه الجوفية، حيث ان هناك أفكارا طموحة في هذا المجال مثل جر جبال جليدية من المناطق القطبية وإذابتها وتخزينها، ونقل الفائض المائي من بلد الى آخر عن طريق مد خطوط أنابيب ضخمة

وكذلك إجراء دراسات واستكشافات لفترات طويلة لإيجاد خزانات مياه جوفية جديدة. ولكن جميع هذه الأفكار هي في الواقع أفكار مكلفة للغاية وتحتاج الى وقت طويل لتطبيقها عملياً بالإضافة الى أنها لا يمكن الاعتماد عليها كمصدر أمن للمياه.

ثانياً: إضافة موارد مائية غير تقليدية (اصطناعية) ويمكن تحقيق ذلك عن طريق استغلال موردين مهمين هما مياه الصرف الصحي ومياه التحلية. ولعل هذا الموضوع هو من أهم المواضيع التي يجب على الدول الفقيرة بالموارد المائية الطبيعية، ومنها دول الخليج العربية، الاهتمام بها والتركيز عليها كمصدر أساسي ومتجدد (غير ناضب) للمياه. فمياه الصرف، سواءً الصناعي أو الزراعي او الصحي، يمكن معالجتها بتقنيات حديثة وإعادة استخدامها في ري الأراضي الزراعية وفي الصناعة وحتى للاستخدام الآدمي (تحت شروط وضوابط معينة) بدلاً من تصريفها دون معالجة الى المسطحات المائية مما يتسبب في مشاكل بيئية خطيرة تؤدي الى هدر مصدر مهم من مصادر الثروة المائية. ولعل تزايد اهتمام الدول الغنية بالموارد المائية، مثل الدول الأوروبية وأميركا، والمتمثل في المبالغ الطائلة التي تنفق سنوياً بهدف تحسين تقنيات معالجة هذه المياه وإعادة استخدامها لهو الدليل القاطع على أهمية هذا المورد وعلى ضرورة اهتمام الدول الفقيرة به والعمل على توفيره كمصدر إضافي للموارد المائية.

أما بالنسبة لمياه التحلية، فمما لا شك فيه ان معظم الدول العربية هي دول ساحلية مما يعطيها ميزة وجود مصدر للمياه بكميات لا حدود لها يمكن تحليتها والاعتماد عليها كمورد إضافي، بل في بعض الدول مثل الدول الخليجية كمصدر أساسي للمياه. فعلى سبيل المثال تمثل مياه البحر المحلاة اكثر من 75٪ من المياه المستخدمة في دول الخليج العربية بينما ترتفع النسبة على 95٪ في دولة الكويت.

وتمتاز موارد مياه التحلية عن الموارد الطبيعية بالتالي:

1. اصبح بالإمكان اعتبارها مورداً مائياً يعتمد عليه لتوفير لمياه العذبة كما هو متبع الآن في منطقة الخليج.
2. يمكن إقامتها في مواقع الاستهلاك مما يؤدي الى توفير إنشاء خطوط نقل مكلفة جداً.
3. يمكن اعتبارها ضماناً أكيداً لتلافي نقص الموارد المائية، بغض النظر عن واقع الدورة الهيدرولوجية وتقلباتها.

4. تحتاج الى تكلفة رأسمالية منخفضة لكل وحدة سعة مقارنة بتكلفة إقامة وتشغيل منشآت تقليدية مثل السدود، ولكنها تحتاج الى تكلفة تشغيلية أعلى بكثير.
5. تتألف من معدات ميكانيكية، ولذلك فمن المتوقع ان يستمر تطوير كفاءتها واقتصادياتها.
6. لها القدرة على معالجة وتحويل مياه البحر والمياه المالحة الأخرى الى مياه ذات نوعية ممتازة صالحة للشرب. ولذلك فهي تخلو من عوائق سياسية أو اجتماعية أو قانونية كتلك العوائق التي تتعلق باستغلال الموارد الطبيعية المشتركة مثل الأنهار.
7. متوفرة بأحجام متنوعة وتقنيات مختلفة بحيث يمكن استخدام المناسب منها للغرض المطلوب لتلبية احتياجات المياه.
8. مناسبة اكثر لعمليات تنظيم تمويل مشاريعها مقارنة بعمليات تمويل المشاريع المائية التقليدية.
9. فترة إنشائها اقصر بكثير من فترة إقامة خطوط نقل مياه من مناطق نائية.

لذا فان على القائمين على تخطيط الموارد المائية في كافة أنحاء العالم ان يأخذوا موارد مياه التحلية في اعتبارهم لتؤدي الأغراض التالية:

1. مصدر مائي متكامل قائم بذاته استخدامه كذلك كمصدر مياه عذبة إضافي لتكملة موار المياه التقليدية.
2. مورد أساسي متكامل قائم بذاته ويمكن استخدامه كذلك كمصدر مياه عذبة إضافي لتكملة موارد المياه التقليدية.
3. مورد بديل لنقل المياه عبر مسافات طويلة.
4. تقنية يعتمد عليها لتحسين ودعم نوعية المياه المتوفرة.
5. مصدر مائي لنوعية مياه مناسبة جداً لتطبيقات صناعية وغيرها من الأغراض.
6. تقنية مناسبة لمعالجة وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي وإزالة جميع الملوثات ومسببات الأمراض.

ومن لغط القول الحديث بان تحلية المياه مكلفة أو مكلفة جداً دون الأخذ بالاعتبار الأوضاع السياسية والجغرافية واقتصاديات موارد المياه البديلة. فعلى سبيل المثال فان العديد من الدول تفضل ان يتوفر لديها موارد مائية ذاتية تفي بكافة احتياجاتها مهما كان الثمن. وقد طرحت أفكار عديدة لنقل المياه بواسطة الأنابيب وعبر اقطار متعددة. ولكن لم يطبق أي منها لاعتبارات اقتصادية أو سياسية- جغرافية. وقد أظهرت دراسة أعدت من قبل مفوضية الطاقة النووية في فيينا عام 1992 بان تكلفة نقل المياه بواسطة ناقلات النفط من أوروبا الى تونس تزيد على دولار أميركي واحد لكل متر مكعب، كما أظهرت نفس الدراسة بان تكلفة نقل المياه بواسطة الأنابيب لمسافة تزيد عن 300 كم أعلى من تكلفة إنتاجها بواسطة طرق التحلية.

وفي المناطق التي تعاني من نقص شديد في المياه العذبة، تعتبر هذه السلعة ثمينة جداً وذات أهمية إستراتيجية، وقد اكتسبت صفة السلعة الإستراتيجية لكونها ذات أهمية حيوية وسلعة نادرة، حالها في ذلك حل السلع الإستراتيجية الأخرى التي تتصف بالندرة والحاجة الحيوية لها مثل النفط وبعض المعادن الثمينة. والسلع الإستراتيجية المذكورة تتصف بخواص مشتركة أهمها:

1. الحاجة الى توفيرها وتخزينها.
2. الحاجة الى أعمال بحث وتطوير لتقليل استخدامها والمحافظة عليها ومعالجتها وإعادة استخدامها.
3. البحث عن موارد لبدائلها.

ومن هذا المنطلق، فان على أصحاب القرار ان يأخذوا باعتبارهم مورد تحلية المياه كبديل جديد، وعليهم أن يقوموا بتقييم البدائل بما فيها التحلية، وأن يضعوا توصياتهم بناء على تحليل فني واقتصادي وجغرافي وسياسي يجعل من السهل على صاحب القرار اختيار البديل المناسب للتزود بالمياه العذبة مشمولاً بأقل التكاليف واضمن الوسائل وأفضلها من وجهة نظر سياسية- جغرافية.

الموارد المائية العربية

تقع معظم اجزاء الوطن العربي في الحزام المناخي الجاف او شبه الجاف الذي تقل فيه الامطار. وتمتد عبر الوطن العربي اكبر رقعة صحراوية في العالم ، ونسبة

لارتفاع درجات الحرارة ترتفع معدلات الفاقد من المياه عن طريق النتح والتبخر على مدار العام، مما يقلل من كمية المياة المضافة الى مخزون المياه الجوفية تقليلا قد يصل في بعض المناطق الى الانعدام في بعض الاحيان. وقد ادى ذلك الى ارتفاع تركيز الاملاح في المياه الجوفية بالاضافة لانخفاض منسوب المياه بسبب السحب المستمر لمقابلة احتياجات السكان ونشاطاتهم المتزايدة في دول المنطقة.

يشغل العالم العربي حوالي 10٪ من مساحة العالم، ويسكنه حوالي 5٪ من مجموع السكان، الا ان حصته من المياه العذبة لا تزيد عن 0.5٪ من موارد المياه العذبة في العالم، وينعكس ذلك بالتالي في انخفاض متوسط نصيب الفرد من المياه العذبة المتجددة الى ادنى المعدلات العالمية. من هنا تتضح درجة ندرة المياه في المنطقة العربية. كما تشكل موارد المياه المشتركة بين الدول العربية والدول الاخرى المشتركة معها في احواض الانهار، بعدا آخر يحد من موارد المياه المتاحة لسكان المنطقة الذين تزداد اعدادهم باطراد، هذا بالاضافة الى عدم ترشيد استهلاك المياه في المجالات الزراعية والصناعية والبلدية.

لقد ادت التحولات الاقتصادية و الاجتماعية في العالم بصفة عامة وفي الوطن العربي بصفة خاصة الى زيادة استهلاك المياه واستنزاف المياه الجوفية، مما ادى الى غور الينابيع وانخفاض منسوب المياه الجوفية والى العديد من المشاكل البيئية، منها على سبيل المثال _تطفل مياه البحر المالحة على المياه الجوفية العذبة مما تسبب في زيادة ملوحتها.

يقدر –حسب المقاييس العالمية- حد المياه الحرج بما يعادل 1000 مكعب/ السنة للفرد الواحد، وذلك لتغطية الانشطة الزراعية والصناعية والاحتياجات البلدية والمنزلية، واذا ما انخفض نصيب الفرد في السنة في أي من الدول ووصل الى 500 متر مكعب، فان ذلك يعتبر من المعوقات الاساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. من هذا المنطلق يعاني الوطن العربي من نقص مائي يعتبر من اسوا الاوضاع في العالم، حيث يبلغ نصيب الفرد السنوي من المياه حوالي 650 متر مكعب وان تباين بشدة من دولة عربية الى اخرى، بينما يصل نصيب الفرد السنوي في افريقيا الى6322 متر مكعب، وفي اسيا الى 4079 متر مكعب، ويصل المعدل العالمي الى 8549 متر مكعب

سنويا. وتتفاقم مشكلة المياه في الوطن العربي بسرعة كبيرة نظرا لارتفاع معدل النمو السكاني الذي يصل الى 2.3٪ مقارنة بالمعدل العالمي الذي لا يتجاوز 1.1 ٪ بينما لا يزيد المعدل في الدول الصناعية المتقدمة عن 0.5٪.

يؤدي تصريف المياه المجاري والصرف الصحي من المجمعات السكانية اوالنفايات الصناعية الى المسطحات المائية او خزنها في باطن الارض بدون معالجة، الى تلويث واتلاف المياه العذبة الماحة للاستخدامات التنموية في العديد من دول المنطقة. هذا بالاضافة الى عدم وجود شبكات الصرف الصحي الكافية التي تقوم بتجميع المخلفات المائية من المراكز السكنية والصناعية وتحويلها الى محطات المعالجة التي تقوم بازالة الملوثات وتكرير المياه للوصول بها الى الحدود الامنة التي تمكن من تدويرها واعادة استخدامها في النشطات الزراعية والصناعية المناسبة. ومما يزيد من تفاقم مشكلة المياه انعدام القوانين والتشريعات اللازمة للادارة الموارد المائية بطرق مستدامة او عدم تطبيق هذه القوانين والتشريعات في حالة وجودها في بعض الدول العربية.

من الموارد المائية غير التقليدية التي يمكن الاستفادة من ها في الوطن العربي تحليه مياه البحر ومعالجة مياه الصرف الصحي والصرف الزراعي والصناعي، الا ان في الحالتين الاخيرتين يجب الاخذ في الاعتبار المقاييس والمواصفات الصحية المطلوبة في معالجة وتدوير مثل هذه المياه بما يتوافق واغراض اعادة الاستخدام.

وقد حازت المنطقة العربية خاصة دول مجلس التعاون الخليجي على قصب السبق والريادة في مجال استخدام تقنية تحلية مياه البحر لمقابلة اعداد واحتياجات السكان المتزايد، بطاقة انتاجية تبلغ ضعف معدل الاستهلاك اليومي، وتتفاوت نسبة استخدام هذه المياه ما بين 55٪ من اجمالي الاحتياجات المائية في الكويت و 27٪ في الامارات و 8٪ في السعودية.

ويوضح الجدول التالي كميات المياه المتاحة والمستخدمة في الوطن العربي، حيث يتضح ان كميات المياه المتاحة في الوطن العربي تعادل فقط نحو 0.48٪ من الكميات على المستوى العالمي. ويستخدم الوطن العربي نحو 71٪ من المياه في تبلغ نسبة الاستخدام على المستوى العالمي نحو 6.3٪، و تبلغ نسبة كميات المياه المستخدمة في الزراعة على مستوى الوطن العربي حوالي 86٪ من المياه المتاحة، في حين تبلغ تلك النسبة نحو 71٪ على المستوى العالمي.

كميات المياه المتاحة والمستخدمة في الوطن العربي

الدولة	كمية المياه المتاحة	المياه المستخدمة		المياه المستخدمة في الزراعة		نصيب الفرد من المياه (متر مكعب)	
		الكمية	٪ من المتاح	الكمية	٪ من المستخدمة	المتاحة	المستخدمة
الاردن	1.1	0.8	73	0.6	75	212	154
سوريا	29.8	13.7	46	10.6	78	1782	819
العراق	44.1	41.3	94	40.0	97	11789	1676
فلسطين	0.3	0.3	100	0.2	67	91	91
لبنان	3.7	1.0	27	70	70	924	250
المشرق العربي	79.0	57.1	72	52.2	91	1467	1060
السعودية	8.8	7.3	83	6.3	86	411	341
الامارات	1.1	1.0	91	0.8	80	335	304
البحرين	0.3	0.3	100	0.2	67	419	419
الكويت	0.8	0.5	63	0.1	20	352	220
قطر	0.2	0.2	100	0.1	50	335	335
عمان	2.2	1.3	59	1.2	92	888	525
اليمن	6.3	2.9	46	2.7	93	335	154
الجزيرة العربية	19.7	13.5	69	11.7	84	397	272
السودان	30.0	19.2	64	17.5	91	940	602
الصومال	11.4	4.4	39	4.0	91	1027	396
جيبوتي	0.3	0.1	33	0.1	90	471	157
مصر	65.0	65.0	100	52.0	80	995	995
الاقليم الاوسط	106.7	88.7	83	73.6	83	979	814
الجزائر	12.9	3.8	29	2.6	68	418	123
المغرب	20.3	9.3	46	8.1	87	696	319
ليبيا	3.3	5.1	146	4.3	84	623	962
تونس	4.8	2.4	50	2.1	88	493	247
موريتانيا	7.6	0.5	7	0.5	93	2781	183

الدولة	كمية المياه المتاحة	المياه المستخدمة		المياه المستخدمة في الزراعة		نصيب الفرد من المياه (متر مكعب)	
		الكمية	٪ من المتاح	الكمية	٪ من المستخدمة	المتاحة	المستخدمة
المغرب العربي	48.9	21.1	43	17.6	83	629	271
الوطن العربي	254.3	180.4	71	155.8	86	876	622
العالم	52260.3	3289.7	6.3	2335.7	71	8696	543

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة تقويم مناهج ادارة واستخدام الموارد المائية في الزراعة العربية- نوفمبر (تشرين الثاني) 2001.

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

1. تتركز حوالي 42.0٪ من كميات المياه المتاحة للاستخدام في الوطن العربي في الاقليم الاوسط الذي يضم كلا من السودان والصومال وجيبوتي ومصر.
2. يحتوي اقليم المشرق العربي –الذي يضم كل من الاردن وسوريا والعراق وفلسطين ولبنان- وعلى نحو 31.1٪ من كميات المياه المتاحة في الوطن العربي.
3. اما اقليم المغرب العربي الذي يضم كلا من تونس الجزائر وليبيا والمغرب العربي وموريتانيا، فيحتوي على نحو 19.2٪ من كميات المياه المتاحة في الوطن العربي.
4. يحتوي اقليم الجزيرة العربية الذي يضم كلا من السعودية والامارات والبحرين والكويت قطر وسلطنة عمان ، اضافة الى اليمن على نحو 7.7٪ من المياه المتاحة في الوطن العربي.
5. يبلغ نصيب الفرد من المياه المتاحة في الوطن العربي نحو 876م^3 وهو ما يعادل نحو 10٪ من مثيله على المستوى العالمي، الا ان نصيب الفرد من المياه المستخدمة في الوطن العربي يبلغ نحو 622م^3 وهو ما يزيد عن مثيله على المستوى العالمي، الذي يقدر بنحو 543م^3 وهو ما يفسر الطلب لمرتفع على المياه في الوطن العربي الذي يستخدم نحو ن71٪ من المياه المتاحة فيه.

ويلعب الجفاف دورا اساسيا في تحديد حجم المعروض من السلع الغذائية في الوطن العربي. فالاضافة الى ما يتسم به الوطن العربي من تدني في مستويات الهطول المطري، فقد تعرضت العديد من دوله الى موجات من الجفاف وانحباس الهطول المطري خلال المواسم الماضية.

ففي الاردن يعتبر عدم كفاية الامطار، وعدم وجود مصادر دائمة للري من العوامل الرئيسية التي تسبب ترك مساحات قابلة للزراعة بوراً. وقد شهد موسم الزراعة انخفاضا في كميات المياه المتساقطة خاصة خلال الاشهر الحرجة لنمو المحاصيل، وتزامن ذلك مع ارتفاع في درجات الحرارة مما اثر سلبا على ناتج المحاصيل البعلية. وبصفة عامة يعتبر الموسم المطري عام 2001 سيئا من حيث التوزيع الزمني للهطول الامطار ومن حيث كمياتها.

وفي مملكة البحرين يقدر معدل التساقط السنوي للامطار بنحو 75ملم ويه لا يعتمد عليها في الزراعة، الا انها تساعد على زيادة نمو المحاصيل بصورة جيدة.

وفي تونس اتسم موسم 2000/ 2001 بقلة الامطار عن معدلها الطبيعي في جميع مناطق البلاد، عدا جهة الشمال الغربي، الامر الذي ادى الى تدني انتاج مختلف المحاصيل المطرية.

وفي الجزائر اتسم الموسم الزراعي بالتوزيع غير المنتظم للامطار على مستوى المناطق، هذا وقد انت البلاد من موجات جفاف مستمرة خلال المواسم القليلة الماضية، مما اثر سلبا على انتاج وانتاجية الاراضي الزراعية.

وفي المملكة العربية السعودية استمرت نحالة النقص في معدلات الهطور المطري خلال الاعوام الاخيرة. وتواجه البلاد مشكلة تدني معدلات الامطار ومشاكل تقلص المساحات الزراعية بتنفيذ مشروعات الري والصرف الزراعي واتباع سياسات المحافظة على المياه وتنميتها.

وفي السودان تعتمد معظم المساحات الزراعية على الامطار في ريها، وقد كانت معدلات الامطار جيدة في موسم 2001 مقارنة بالمواسم السابقة، ولكن شهدت البلاد فيضانات كبيرة في نهر النيل وروافده ادت الى غمر مساحات كبيرة من المحاصيل الزراعية بولايات شمال السودان

وفي سوريا ازداد معدل الهطول المطري في موسم 2001 مقارنة بالموسم السابق، وقد ادى ذلك الى زيادة انتاجية المحاصيل المطرية وزيادة مخزونات السدود من المياه مقارنة بالمواسم السابقة.

وكذلك الحال بالنسبة للعراق ولبنان وفلسطين، فقد تحسنت معدلات الهطول المطري في عام 2001 مقارنة بالاعوام السابقة.

وفي سلطنة عمان حيث المناخ الجاف لوقوع سلطنة عمان ضمن حزام المناطق الجافة، فان البلاد تعتمد على الامطار الساقطة على الجبال لتغذية المياه الجوفية وازداد شح الموارد المائية في السنوات التي تدنت فيها معدلات الهطول المطري كما ي السنوات القليلة الماضية.

وفي جمهورية مصر العربية تعتمد الزراعة بشكل اساسي على مياه الري. اما الزراعة بمنطقة الساحل الشمالي وشمال سيناء فتعتمد على الامطار بصفة اساسية، ويعتبر موسم 2000/ 2001 متوسط من حيث كميات الهطول المطري في تلك المناطق.

أزمة المياه في المنطقة

إن المياه تغطي أكثر من ثلاثة أرباع الكرة الأرضية إلا أن الصالح منها للاستخدام يبقى ضئيلاً مع الحاجة إليه ولأن المياه غير موزعة على حسب الحاجات فقد حبرزت أزمات ومشاكل عديدة في هذا الجانب وفي معظم أنحاء العالم ومنها الدول العربية.

إن معظم الدول العربية ستعاني- مستقبلاً- من أزمة حادة في المياه وهذه هي الصورة الحقيقية التي تستدعي دعم كفاية الموارد المائية في تلبية متطلبات الموازنة مع عدد السكان الآخذ بالازدياد.

إن الوضع المائي في المنطقة والعالم حرج بسبب حدة الخلافات حول تقسيم المياه، مما أثار قلقاً دولياً حيال هذه المسألة، انعكس وبشكل واضح في عدة مناسبات وفي عدة مؤتمرات عقدت لدراسة هذه المشكلة وامكانية وضع الحلول المناسبة لها، فقد عقد مؤتمر (قمة الأرض) في (ريودوجانيرو) في البرازيل ومؤتمر (برلين) ومؤتمر السكان في «القاهرة» وكذلك مؤتمر (اسطنبول) وغيرها من المؤتمرات التي تكررت فيها تحذيرات منظمة الأمم المتحدة للعالم من نقص المياه والتلوث البيئي في المدن الكبرى على وجه الخصوص.

فقد أشار التقرير الافتتاحي لمؤتمر إسطنبول إلى أن أكثر من مليار ونصف المليار (من البشر) سيواجهون في العام (2025) ظروفاً تهدد حياتهم وصحتهم بالخطر إذا لك يتم إتخاذ تدابير جذرية لحل المشكلات المتفاقمة في هذا المجال انعكاسات ذلك على زيادة الفقر والتشرد والبطالة وانهيار القيم الاجتماعية لمجاميعهم الكبيرة.

لقد قدر التقرير عدد الوفيات الناتجة من تناول مياه الشرب الملوثة في كافة مدن العالم الثالث بعشرة ملايين حالة وفاة سنويا ولا تقتصر شحة على مدن المنطقة بل تشمل مدناً أوروبية عديدة حيث تقدر إحصائيات الأمم المتحدة عدد الذين لا يحصلون على مياه الشرب الصحية بأكثر من مليار إنسان.

إن سبب هجرة اكثر من 25 مليون إنسان سنوياً هو تدهور ظروف الحياة وانهيار التوازن البيئي في أماكن سكناهم حتى صار هؤلاء يسمون بـ(لاجئي البيئة) نظراً لارتباط هجرتهم بعوامل التصحر والجفاف والتلوث وزيادة مشاكل البطالة والفقر.

ان علماء المناخ والمتخصصين يقرعون ناقوس الخطر من ارتفاع حرارة الأرض حيث يعتقد ان هناك علاقة مباشرة له بحالات الجفاف في المناطق التي لم تشهد حالات جفاف من قبل كالشمال الأوروبي.

كما إن الأمم المتحدة خصصت يوماً في السنة هو يوم 22 آذار أطلقت عليه اسم اليوم العالمي للمياه بهدف جلب انتباه العالم إلى المخاطر الناجمة عن إهمال قضية المياه أو العبث بها. ولقد تم انشاء المجلس العالمي للمياه كأكبر منظمة غير حكومية تعنى بدارسة الشؤون المائية بما فيها شحتها والمحافظة على نوعيتها وإيجاد وتطوير أسس وأطر موحدة عالمياً لمعالجة المشكلة المائية برمتها.

إن المشكلة كبيرة جداً وتستدعي الاهتمام حيث يعاني 40٪ من سكان الأرض موزعين في 89 بلداً من درجات متفاوتة من شحة المياه وللتغلب على هذه المشكلة نشر البنك الدولي لشؤون البيئة تقريراً مفاده: إن المجتمع الدولي قد رصد مبلغاً مقداره (600) مليار دولار وهو رقم خيالي قياساً مع إمكانيات الدول الفقيرة لتأمين الحصول على المياه. والتي تعد اكثر قرباً من مواطن أزمة المياه وتلوثها.

ويبرز التقرير نفسه أن الشرق الأوسط والشمال الإفريقي هما اكثر مناطق العالم تعرضاً لنقص المياه البالغ 40٪ للشخص الواحد وسترتفع النسبة إلى حوالي 80٪ في العالم (2025) حيث ستبلغ حاجة الفرد (6670) متراً مكعباً في السنة بعد ان كانت (3430) متراً مكعباً في 1960.

ان الخصائص الديموغرافية والسياسية هي التي تجعل منطقتي الشرق الأوسط والشمال الافريقي محط اهتمام الدراسات حول مشكلة المياه فسكان المنطقة يشكلون

٪5 من مجمل سكان الأرض في حين تمثل المياه المتجددة المتاحة للاستعمال ٪1 فقط من مجموع مياه الأرض العذبة وتقدر حصة الفرد الواحد من المياه بحوالي 1250 متراً مكعباً في السنة علماً ان التوزيع السكاني بين بلدان المنطقة هذه لا يتناسب مع توزيع المياه في حين ترتفع نسبة النمو السكاني إلى ٪3 في السنة الواحدة.

ان هذا الواقع يسبب وبشكل واضح زيادة في المنافسة للحصول على الكميات المطلوبة من المياه لتحقيق مستوى حياة صحية معقولة أما في وقتنا الحالي فيقدر البنك الدولي عدد السكان الذين لا يحصلون على مياه شرب صحية في المنطقة بـ (45) مليون وعدد السكان المحرومين من أنظمة الصرف الصحي بـ (8) ملايين نسمة ويتوقع أن ترتفع هذه الأرقام بسرعة تزامناً مع سرعة التزايد السكاني وتلكؤ التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العديد من البلدان.

إن تلكؤ التنمية الاقتصادية والاجتماعية يؤدي بالضرورة إلى إفقار مئات عديدة من السكان بل إن جميع من يعملون في مجالات البيئة وبمختلف مشاريعهم يركزون على شعار أساسي هو: (فكر كونياً وانشط محلياً) ومعلوم ان هذه ليس شعاراً اعتباطياً أو عشوائياً بل انه شعار يضع مسؤولية حماية البيئة على عاتق الإنسان كفرد وكمجتمع، فإضافة إلى المسؤوليات التي تتحملها الدول يلعب الأفراد والمجاميع المحلية المختلفة دوراً أساسياً في العمل على منع التلوث والحفاظ على جمال البيئة ونقائها بما ينسجم وحجم الدور المطلوب في هذا الشأن ولما فيه خير الإنسان الذي حباه الله جل جلاله بهذه النعمة والكثير من النعم.

لا بد لنا من إضاءة جانب المشكلة في منطقتنا ولعل هناك من يفكر وهو محق بان المنطقة تتميز بانتهاكات مفجعة لحقوق الإنسان. والحروب تجعل التفكير بالبيئة شيئاً من الترف، ان هذه المنطوقة صحيحة ولكن لا بد من معرفة ان العمل في سبيل البيئة النقية لا ينفصل عن النضال من اجل الحقوق الإنسانية والعيش بكرامة وحرية.

ان الإنسان المعاصر لا يستطيع ولا يمكن له مهما ضاق مجال اختصاصه ان يعيش منعزلاً عن مصير الآخرين، فمثلاً نرى ان تعاون الدول المتشاطئة لا بد منه لتجنب الكوارث التي من الممكن ان تحل بشعوبها نتيجة الخلافات ومن ثم الأحتراب على تقسيمات الحصص المائية لكل من تلك الدول علماً ان العالم في بدايات القرن

المقبل سيتعرض الى انفجار سكاني وبطبيعة الحال سيؤدي هذا الانفجار السكاني إلى زيادة في استهلاك كل شيء وفي مقدمة ذلك المياه الضرورية للزراعة والاستعمال البشري.

ان العوامل المؤثرة والمحركة الأزمة حول المصادر المائية بين الدول لم تتمحور حول جانب واحد كالجانب الاقتصادي أو السياسي بل تتداخل الجوانب مع بعضها بحيث ان الفصل بين محركات الأزمة يسبب أزمة لوحده وهذا عائد إلى تشابك المصالح الأقيليمة والدولية وبروز مظاهر النظام العالمي الجديد.

إن ضمان استمرارية تدفق المياه هو أحد الأهداف الحيوية والأساسية لأية دولة، وقد احتلت مسألة الأمن المائي خلال السنوات الأخيرة الماضية المكانة بعضها بحيث ان الفصل بين محركات الأزمة يسبب أزمة لوحده، وهذا عائد إلى تشابك المصالح الأقليمية والدولية وبروز مظاهر النظام العالمي الجديد.

إن ضمان استمرارية تدفق المياه هو أحد الأهداف الحيوية والأساسية لأية دولة، وقد احتلت مسألة المن المائي خلال السنوات الأخيرة الماضية المكانة الأولى في سلم الأولويات واصبح الحديث عنها لا يقل عن أهمية الحديث عن الأمن العسكري ويكاد يزداد الأمر تعقيداً بالنسبة للشرق الأوسط وخاصة الجزء العربي منه الذي تشكل الصحراء فيه حوالي 43٪ من مساحته في حين لا تتجاوز نسبة الأراضي الصالحة للزراعة فيه الـ 4.9٪ من إجمالي مساحته ويرى المحللون بان ندرة المياه في المنطقة هذه قد تؤدي إلى احتمال توتر الأوضاع ونشوب حروب إقليمية في المستقبل.

صراع المياه

وقد تتمحور المشكلة حول الجدلية القائمة بين محدودية الموارد المائية وازدياد الحاجة الى الماء في مختلف البلدان، إضافة إلى ذلك تخلف طرق الاستهلاك المائي وغياب التخطيط الاستراتيجي له في منطقتنا. مع الأخذ بنظر الاعتبار زيادة نسبة النمو السكاني إلى 3٪ من معدلاته.

إن الدور السياسي والاستراتيجي والاقتصادي سيزداد خلال العقود المقبلة على مستوى العالم بصفة عامة وتشير كل الدلائل إلى أن مستقبل المياه في المنطقة هو في

غاية الخطورة، حتى أن الكل يجمع على أن الصراع على المياه هو السمة التي سوف يتميز بها العقد القادم في المواجهة بين العرب وإسرائيل من جهة، ومن جهة أخرى بين العرب ودول الجوار المتمثلة بتركيا وإثيوبيا باعتبار أن تركيا تمتلك أطول حدود مع دولتين هما سوريا والعراق وتشترك معهما في منابع دجلة والفرات، كما إن أثيوبيا ينبع منها نهر النيل الذي يخترق أراضي دولتين عربيتين هما السودان ومصر.

إن ما يثير في هذا المر هو التحرك الإسرائيلي والدور الذي تلعبه الصهيونية باتجاه التحالف مع دول المنبع للتنسيق معها لإشعال الأزمة بين دول المنطقة ومن ثم الهائها عن هدف الصراع الحقيقي.

ان إدراك الصهيونية العالمية المتمثلة بدويلة إسرائيل لمدى أهمية المياه للمنطقة هو المحور الذي تبني عليه سياساتها المستقبلية حيالها، عالمة بأن الوطن العربي تصل مساحتة إلى 9٪ من اجمالي مساحة العالم ويضم تجمعاً بشرياً يعد الخامس في العالم، في حين لا تتجاوز موارده المائية الـ 74٪ من الموارد المائية في العالم وبذلك تكون موارده المائية غير كافية لسد حاجته.

وعليه فان الأمن المائي العربي سيحتل موقعاً متقدماً على قائمة أولويات ومكونات المن القومي العربي خلال السنوات القليلة القادمة وان مشكلة المياه ستبقى إحدى معوقات التوصل إلى سلام حقيقي في الشرق الأوسط وربما ستشكل الحالة هذه الورقة المهمة في الصراع بين المنطقة وإسرائيل.

النمو السكاني وتطوير الموارد المائية في الشرق الأوسط

مثلما هو معروف فان الحاجة إلى المياه تزداد طردياً مع الزيادة السكانية في العالم، فحصة الفرد السنوية من المياه تتعلق بحجم الاستخدام المنزلي وبمقدار الاستثمارات الزراعية والصناعية في البلد ولكن يتحدد ذلك بوفرة المياه المتجددة سنوياً ومما لا شك فيه إن هناك اعتبارات أخرى قد تلعب دوراً في هذا التجديد.

تحدد الحاجات المائية ببعض العوامل منها النمو السكاني حيث تزداد الحاجات المائية بزيادة عدد السكان وهذه تترافق حتماً مع زيادة المساحات المزروعة والتي بدورها تحتاج إلى حجم اكبر من المياه لاغراض الري.

إن هذه الزيادة المطلوبة للزراعة تتعلق كذلك بنوع الزراعة وكذلك حجم تطور وسائل الري الحديثة بالإضافة إلى الموقع الجغرافي. فمثلاً في البلدان الحارة تكون متطلبات الري اكبر منها في المناطق الباردة وتتوقف حصة الفرد السنوية من المياه على وفرة المياه ومقدار الاستخدام.

ومن العوامل المهمة الأخرى التي تحدد الحاجات المائية هو مستوى تطور القطاع الزراعي الذي يعتمد على طرق الري لان الطرق التقليدية أصبحت متخلفة لانها تسبب هدراً كبيراً للمياه، فعلى سبيل المثال ان المياه التي تلزمنا لي هكتار واحد من الأرض المزروعة لو سقيناه بالطرق التقليدية لاحتجنا إلى 12 ألف متر مكعب في حين أننا لو استخدامنا الطرق الحديثة لري نفس المساحة فلا يلزمنا لذلك غير 7500 متر مكعب وهذا يتعلق كذلك بنوع النبات المزروع فكلما كانت النباتات شرهة للمياه زادت الحاجات المائية، لهذا فلابد من اختيار نوع وصنف النبات قبل الزراعة لغرض حساب احتياجاته وعلى سبيل المثال فانه يلزمنا لإنتاج طن واحد من القمح 5000 متر مكعب في حين يلزمنا لإنتاج طن واحد من القطن 7500 متر مكعب ونفس الحالة تنطبق على القطاع الصناعي فمثلاً نحتاج لإنتاج طن واحد من الورق إلى 100 ألف غالون من الماء بينما نحتاج لإنتاج طن واحد من الألمنيوم إلى 98.300 غالون من الماء، والحديد يتطلب 62.600 غالون للطن الواحد.

أما العامل الثالث الذي يحدد الحاجات المائية فهو درجة التحضر السكاني ففي البلدان المتقدمة تكون حصة الفرد اليومية من المياه مرتفعة قياساً مع الدول النامية فمثلاً في الولايات المتحدة تكون حصة الفرد 568 وفي الدنمارك 340 وفي اليابان 303 لترات في اليوم الواحد وتعتمد هذه الحاجات على حجم المدن، وفي القرى والضواحي يكون حجم الاستهلاك المائي اقل.

إن نسبة التحضر في البلدان لا بد من أخذها بنظر الاعتبار في احتساب الاحتياجات المائية فنسبة التحضر في العراق قياساً بعدد سكانه مرتفعة لذلك فان متطلبات السكان أكبر، وحصة الفرد في تركيا تتجاوز الـ 4000 متر مكعب سنوياً في حين لا تزيد في كل من سوريا والعراق عن 1700، 2400 متر مكعب سنوياً على التوالي.

ومثلما نعرف فان حاجة القطاع الزراعي للمياه تعتبر الكبر بين القطاعات الإنتاجية خاصة في دول العالم النامي التي يشكل الإنتاج الزراعي القسم الأعظم من انتاجها القومي وبالطبع تختلف متطلبات الإنتاج تبعاً للمساحة والأصناف النباتية وطرق الري إضافة إلى نسبة العاملين بالقطاع لذا فان هذه الحاجات المائية تشير بشكل واضح إلى حدوث أزمة بالمياه في الشرق الأوسط يمكن ان تجر المنطقة إلى حروب بسبب نقص المياه وزيادة الطلب والذي يعود إلى زيادة عدد السكان وتراجع مناسيب موارج المياه عن معدلاتها السابقة إضافة إلى عامل التلوث للبيئة المائية لذا فالحاجة باتت ماسة إلى تطوير الموارد المائية وتقنينها عبر الاستخدام الأمثل لهذه الموارد ولقد حظيت أبحاث تطوير الموارد المائية باهتمام المختصين الباحثين باعتبارها الحل الأمثل لزيادة هذه الموارد إضافة إلى تلافي الصراعات والحروب المحتملة التي قد تحدث بسبب نقص المياه وقد أسفرت بعض الاقتراحات والدراسات عن إيجاد حلول لتطوير الموارد المائية في المنطقة وذلك عبر بناء شبكات لنقل المياه إلى دول المنطقة التي تعاني أزمة حقيقية في مواردها الحالية أو في المستقبل وقد لاقى البعض من هذه الاقتراحات الترحيب في دول المنطقة في حين لاقى القسم الأخر منها جملة من الانتقادات بسبب الكلفة العالية أو بسبب عدم إمكانية تنفيذ المشاريع لأسباب سياسية تتعلق بالاعتبارات الإستراتيجية لدول المنطقة. هذا إضافة إلى خشية دول المنطقة من استخدام المياه كسلاح ضدها مستقبلاً من قبل الدول المصدرة للمياه أو الدول التي تمر عبرها شبكة المياه نظراً لعدم وجود ضمانات دولية كافية وملزمة تردع الدول التي قد تقوم باستخدام المياه كسلاح ضد دول أخرى فالقانون الدولي لا زال قاصراً وليس له صفة الإلزام للدول الموقعة عليه.

ومن هذه المشاريع

أولاً مشروع سحب كتل جليدية من القطب إلى دول الخليج، فالقسم الأعظم من المياه العذبة يقع ضمن المنطقة المتجمدة من الكرة الأرضية وهو غير قابل للاستخدام في الوقت الحاضر على الأقل لذلك يقترح البعض استغلال هذه الوارد وذلك عبر سحب كتل من الجبال الجليدية من القطب الجنوبي إلى دول المنطقة عبر البحار وبعد ذلك تذويب هذه الكتل واستغلالها باعتبارها مياهاً عذبة، لكن هذا

الاقتراح لم يلق القبول التام نظراً لكلفته العالية إضافة إلى ذوبان القسم الأكبر منه أثناء فترة النقل عبر البحار وبسبب فارق درجات الحرارة العالية واختلاف المناطق.

أما المشروع الآخر فهو النقل البحري للمياه من الباكستان إلى دول الخليج، وذلك يتم بواسطة البواخر العملاقة وهذا المشروع المقترح يمكن ان نقول عنه انه قابل للتنفيذ في حال انخفاض الكلفة بالقياس بتحلية مياه البحر الذي تعتمده دول الخليج، وكذلك هناك مشروع ثالث وهو مد خط أنابيب بطول 70 كم عبر البحر العربي بعمق 600 متر تحت سطح البحر لنقل المياه بمعدل 520 الف متر مكعب باليوم من نهر منغوي الباكستاني إلى الإمارات العربية المتحدة وتمت دراسة هذا المشروع من قبل شركة بريطانية.

ومن بين المشاريع الأخرى مد خط أنابيب بين إيران وقطر لنقل المياه من نهر الإيراني إلى قطر وذلك لغرض تعزيز العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي ولكن هذا المشروع معطل ولم يباشر به مثل باقي المشاريع للمخاوف التي تحاول الولايات المتحدة إثارتها لدى قيادات المنطقة من الدور الإيراني في المنطقة. أما المشروع الآخر فهو مشروع مد شبكة أنابيب من تركيا إلى دول المنطقة وهو الذي يسمى بمشروع أنابيب السلام الذي اقترحته تركيا لتزويد دول المنطقة بستة ملايين متر مكعب يومياً من مياه نهر سيحون وجيحون وما يعيق تنفيذ المشروع هو الكلفة العالية له والعامل السياسي. أما مشروع مد خط الأنابيب بين السعودية والسودان على أن يتم ذلك عبر البحر الأحمر لتزويد السعودية بالمياه من نهار النيل فممكن أن نقول عنه بأنه مشجع لكن حرب الخليج الثانية التي أهدرت الكثير من الأموال حالت دون تنفيذ هذا المشروع رغم أن كلفة نقل متر مكعب واحد من المياه تعادل 29 سنتاً وهو اقل من كلفة تحلية مياه البحر إضافة إلى ان السودان دولة عربية لا تسعى مستقبلاً لاستخدام المياه كسلاح ضد دولة عربية أخرى كما يعتبر المشروع خطوة نحو التكامل الاقتصادي ويساعد في حل مشكلة السودان الاقتصادية. إضافة إلى ما ذكرنا من مشاريع مقترحة فإن هناك مشروعين اخرين جرى التفكير بهما الأول هو مد خط أنابيب من العراق إلى الأردن حيث جرت مباحثات بين الجانب الأردني والجانب العراقي حول أمكانية مد خط انابيب من نهر الفرات إلى الهضبة الشمالية للاردن لكن

الشكوك أحاطت بالجدوى الاقتصادية للمشروع وامكانية تمويله نتيجة طول المسافة ووعورة التضاريس وارتفاع التكاليف حيث بينت الدراسة لهذا المشروع ان تكاليفه ستكون بحدود المليار دولار لنقل 160 مليون متر مكعب سنوياً وان كلفة نقل المتر المكعب الواحد من مياه الفرات إلى الأردن تقدر بنحو نصف دولار في الخط الشرقي وبنحو دولار واحد في الخط الغربي.

والمشروع شركة بريطانية عام 1953 وفي بداية السبعينات باشرت شركة سويدية بدراسة المشروع تبعتها أخرى فرنسية في مطلع الثمانينات وقدرت الدراسة أن يتم نقل ما يعادل 6165 متراً مكعباً من المياه يومياً منها 1850 متراً مكعباً من شط العرب و 4315 متراً مكعباً من نهر دجلة وقد وقعت الكويت في آذار 1989 اتفاقية مع العراق لنقل المياه من جنوب العراق بحجم يتراوح ما بين 550- 1200 مليون غالون يومياً أي ما يعادل 5.2 مليون متر مكعب باليوم متر مكعب باليوم كمرحلة أولى وفي المراحلة الثانية بحجم 700 مليون غالون يومياً من مياه الشرب، 500 مليون غالون باليوم للري وتقدر كلفة المشروع بـ 5.1 مليار دولار ومدة التنفيذ تستغرق 10 سنوات ولكن الثانية إضافة إلى الابتزاز الذي مارسه النظام العراقي مع الكويت لغرض تنفيذ المشروع.

هذه مجمل المشاريع المطروحة والتي كان الغرض منها نقل المياه إلى دول المنطقة وهناك تصورات أخرى حول إمكانية استغلال ناقلات البترول العملاقة لنقل المياه وذلك عن طريق ضخ كتلة من غطاء النايلون البلاستيكي ضمن خزاناتها لغرض تغطية جدران الخزانات الداخلية ولا بد من استغلال الأنابيب الحالية لنقل المياه بين دول المنطقة بعد إجراء التعديل اللازم عليها. كذلك هناك تصورات حول تحويل نهري سيحون وجيحون ليصبا في نهر الفرات ومن خاله يتم نقل المياه إلى دول الخليج عبر العراق وذلك بكلفة اقل، بواسطة تنفيذ مشروع أنابيب السلام وكذلك تقليل نسب التبخر من المسطحات المائية باستخدام مواد زيتية أو مواد بلاستيكية لتغطية المسطحات المائية الكبيرة بغية تقليل نسبة التبخر.

والدراسة في هذا المجال لا زالت تلاقي الفشل وذلك لان الأمواج في البحيرات والأنهار تكسر الغشاء الزيتي الرقيق وتبدده مما يحول دون أداء مهمته.

كما ان الظروف السياسية بعد حرب الخليج الثانية وانقسام دول المنطقة ولجوئها إلى إقامة علاقات خارجية على حساب الدول المجاورة الأخرى، والتدخل العسكري والتواجد الدائم للقوات الأجنبية في المنطقة جعل مجمل هذه المشاريع بحكم المؤجلة إلى حين تغيير الظروف الحالية، كما إن الدول الخليجية التي كان باستطاعتها تنفيذ مثل هذه المشاريع تعاني حالياً من عجز في ميزانياتها، ووجود أولويات في قوائم هذه الميزانيات السنوية جعل من هذه المشاريع ليست مؤجلة فحسب وإنما ملغية.

وقد طرح بعض العلماء المعاصرين حلولاً لأزمة المياه والآثار التي تترتب عليها (راجع كتاب: البيئة للإمام محمد حسن الشيرازي) حيث عرض لجوانب هامة لهذه الأزمة، كقضايا التلوث المائي وتقسيم المياه.

وإذا كان لا بد من خلاصة للبحث، فإن أي حلول خارجية بعيدة عن الحل الإسلامي للأزمة لا تجدي نفعاً، او لنقل بصورة أدق، ان حل أزمة المياه في المنطقة هو حل داخلي يجب ان تعيه دول المنطقة وتشرع في خطط عملية لتأمين هذا المورد الحياتي المهم.

الزحف الصحراوي

زحف الصحاري يؤدي الى تدمير الاراضي الزراعية والغابات، وافريقيا القارة الاكثر تضررا من هذه الظاهرة. ان ظاهرة التصحر تهدد مائة وعشرة دول في العالم ويتضرر بسببها حوالي مائتين وخمسين مليون نسمة، وان ما يسمى بالزحف الصامت للتصحر يسبب خسائر اقتصادية تقدر بنحو 42 مليار دولار سنويا منها تسعة مليارات في افريقيا وحدها.

وذكر التقرير أن عوامل التصحر اصابت نحو مليار وتسعة اعشار المليار هكتار من اراضي العالم منها نحو خمسمائة وخمسون مليونا في آسيا ونحو خمسمائة مليون في افريقيا مسببة خسائر عالمية سنوية تقدر باثني عشرة مليار دولار.

وحذر من خطورة التدهور المستمر للاراضي الزراعية وعمليات إزالة الغابات وتعرية الاراضي الصالحة للزراعة المتزامنة مع الزيادة المستمرة في اعداد السكان وما تفرضه من تحد كبير فيما يتعلق بضرورة تحقيق الامن الغذائي.

ونبه من انه اذا استمر خطر التصحر على هذا النحو فسوف ينكمش نصيب الفرد من الاراضي الصالحة للزراعة الى أربعة اعشار بالمائة هكتار فقط بحلول عام 2010 في مقابل ثمانية وخمسة الاعشار بالمائة من الهكتار للفرد الواحد حالياً.

كما حذر من مخاطر استغلال الاراضي الزراعية المحيطة بالمدن والمناطق الريفية في اغراض غير زراعية ودعا الحكومات الى دعم سكان المناطق الريفية باعتبار ان ذلك من اكثر السبل الفعالة لتخفيف الضغط على الارض.

ويعتبر الجفاف احد اسباب التصحر لكن الجانب الاكبر منه يأتي من خلال الممارسات البشرية الخاطئة تحت ضغوط سكانية واقتصادية وسياسية.

وأوضح تقرير برنامج الامم المتحدة للبيئة ان المزارعين في دول العالم الثالث، والذين لا يوجد امامهم أي خيار أخر لإطعام عائلاتهم، يقومون باقتلاع الاشجار في مساحات واسعة من الغابات الاستوائية لزراعة محاصيل غذائية وبعد ان يتم استنزاف التربة ببعض المناطق في مواسم معينة يتم الانتقال الى منطقة اخرى من الغابة.

واكد ان نحو ثلاثمائة وخمسين مليون شخص خاصة في الدول الاستوائية يعيشون بفضل انشطة زراعية وصناعية قائمة على هذه الغابات.

واشار الى ان ظاهرة التصحر تؤثر على حوالي مائتين وخمسين مليون نسمة ويتعرض لخطرها مليار آخر من البشر يشكلون خمس سكان العالم.

وتعتبر افريقيا القارة الاكثر تضررا من مشكلة الجوع في ربع القرن الاخير، ويرجع خبراء البيئة ذلك للجفاف الحاد الذي تشهده القارة منذ الثمانينيات.

واشار التقرير الى ان افريقيا تخسر نحو ستة بالمئة من مساحة الغابات سنويا أي ما يعادل حوالي ثلاثة ملايين وثلاثة اعشار المليون هكتار، وان زحف الصحاري أدي الى زيادة كبيرة في مساحة الاراضي الجافة التي تمثل حاليا نصف مساحة القارة مما الحق اضرارا بالغة بحياة نحو ثلاثمائة مليون نسمة يمثلون اربعين بالمائة من سكان القارة.

وذكر ان حوالي اربعة وخمسين بالمائة من الافارقة محرمون من مياه الشرب النقية وستة وستين المائة محرومون من مرافق الصرف الصحي.

ويعد التصحر من اخطر المشكلات البيئية التي تواجه دول المنطقة العربية التي

تقع معظم اراضيها في المنطقتين الجافة وشبه الجافة، وحذر البرنامج الانمائي للامم المتحدة ان المنطقة العربية تعد من اكثر المناطق جفافا في العالم حيث تعاني احد عشرة جولة من مشكلات نوعية مياه الشرب والزراعة.

وتشمل ظاهرة التصحر في الزطن العربي جوانب عديدة اهمها الانجراف المائي في مناطق محدودة خلف السدود او في الحقول الزراعية.

وفي هذا الصدد يشير المختصون الى ان عدم الالتزام بالإرشادات الزراعية ادي إلى تدني خصوبة الاراضي وخروج مساحات واسعة من الخير الزراعي وفقدان العناصر الغذائية مما ادي الى انخفاض القدرة الانتاجية للاراضي وتدهورها بدرجات مختلفة.

كما ان المسائل المتعلقة بطبيعة المناخ في الوطن العربي أدت بشكل رئيسي لزيادة التصحر في أراضي الوطن العربي بسبب الجفاف الذي يستمر عدة فصول.

يذكر ان اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في باريس التي وقعتها الدول العربية عام 1994 تهدف إلى تجنب عواقب التصحر طويلة الأجل مثل الهجرة الجماعية وحدوث نقص في السلالات الحيوانية والنباتية والتغيرات المناخية والحاجة إلى إرسال مساعدات عاجلة للسكان في وقت الأزمات.

الامن المائي العربي

الامن المائي مصطلح جديد دخل الى ادبياتنا العربية منذ قرابة عقدين من الزمن، وتعود جذوره الى اتفاقية (سايكس بيكو) عام 1916، عندما طلبت الحركة الصهيونية ان يكون للوطن القومي لليهود المحدد في وعد بلفور حدود مائية، تمتد من نهر الاردن شرقا ومرتفعات الجولان من الشمال الشرقي ونهر الليطاني في لبنان شمالا، وكان الهدف من ذلك السيطرة على مصادر المياه العربية.

ومع التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الاخيرة.. برزت اهمية بحث ودراسة مسالة الامن المائي العربي، لانه وثيق الصلة بالامن الغذائي العربي، وهذا لاخير يعتبر اهم مكونات الامن القومي العربي، الذي يتعرض للعديد من التحديات والتي يمكن توضيحها في النقاط التالية:

1. محدودية الموارد المائية العربية المتجددة وتراجع نصيب الفرد من المياه بدرجة كبيرة

2. المياه المشتركة مع الدول الاخرى غير العربية حيث ان اكثر من 60٪ من الموارد المائية العربية ياتي من خارج الوطن العربي.
3. أطماع اسرائيل في السيطرة لى الموارد المائية العربية؛ حيث ان المياه تشكل اهم مكونات الاستراتيجية الاسرائيلية
4. تدني انتاجية وحدة المياه في الوطن العربي بسبب عدم كفاءة استخدام المياه العربية.
5. تدهور نوعية المياه بسبب التلوث الناجم عن الاستخدام الادمي او النشاط الصناعي والزراعي. قصور الموارد المائية العربية المخصصة لتطوير حجم واستخدام الموارد الائية العربية
6. قلة الوعي العربي العام بخطورة ازمة المياه وما تتطلبه من الحفاظ عليها وحسن استغلالها وتنميتها.

اهم الاساليب المقترحة لمواجهة تحديات الامن المائي العربي:

1. وضع هدف استراتيجي عربي يتمثل في تحقيق تكامل بين الدول العربية في مواجهة القضايا المعلقة بالامن المائي، وتبني دعوة الجامعة العربية لعقد قمة مائية عربية
2. تشكيل لجنة فنية تقوم بالوساطة بين سوريا والعراق لحل الخلافات حول اقتسام مياه دجلة والفرات.
3. مراجعة الدراسات والبحوث العربية السابقة في مجال الامن المائي، والربط بينها وبين مشاريع البحوث المقترحة، وربط هذه البحوث بالمجال التطبيقي.
4. وضع قضايا المياه على قمة قائمة اهتمامات الحكومات والشعوب العربية وزيادة الوعي المائي العربي. العمل على وضع صيغ قانونية تؤكد الحق العربي في المياه التي تاتي من خارج الوطن العربي لتركيز على زيادة الاستفادة من المياه العربية الحالية، وتقليل الفاقد منها، وزيادة انتاجية وحدة المياه.
5. وضع رؤية عربية بشان القضايا المتعلقة بالمياه؛ مثل تسعير المياه، وبنوك المياه، وبيع المياه ونقل المياه خارج احواض الانهار الدولية.
6. المواجهة الجماعية للاطماع والسياسات التي تهدف الى سلب العرب حقوقهم في المياه او سرقة المياه العربية.

7. تشجيع المستثمرين العرب على زيادة استثمارهم في مجال مشروعات المياه، وخاصة في مشروعات تحلية مياه البحر
8. ادارة المياه العربية من خلال نظرة متكاملة تراعي البعد البيئي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي والاستفادة من الخبرة الدولية في هذا المجال.

الموارد المعدنية والطاقة في الوطن العربي

ان الصناعات التعدينية (الاستخراجية) مثل استخراج النفط والغاز ولمعادن التي ياتي في مقدمتها الحديد ثم يليه النحاس والزنك والالمنيوم، تعتبر من اكبر النشاطات التي تقوم على استغلال الموارد الطبيعية المتاحة في الدول العربية. هذا بالاضافة الى الخامات الاخرى مثل الفوسفات والبوتاس اللذان يعتبران مصدران طبيعيان تقوم عليهما الصناعة التعدينية في بعض الدول العربية، وبالرغم من زيادة الاهتمام بالمشروعات التعدينية خاصة في السعودية وموريتانيا الا ان تنمية وتطور صناعة الحديد والصلب لا زالت ثانوية، الاضافة الى محدودية انتاج خامات الذهب والفضة والنحاس والزنك والرصاص.

ويتوقع ارتفاع معدلات انتاج الفوسفات والاسمنت في الوطن العربي، كذلك زيادة انتاج البوتاس في الاردن –الدولة الوحيدة لهذه الخامة في المنطقة.

وتعرف الصناعات بانها من اكثر الصناعات التي تساهم في تلوث البيئة، حيث يحتوي الخبث الناتج عن صهر المعادن على نسب عالية من المعادن الثقيلة، بالاضافة لانبعاث الغازات والاتربة الملوثة، لذلك يجب ان تستخدم مثل هذه الصناعات تقنيات متطورة ونظيفة للحد من الانبعاثات و الاثار البيئية والصحية السالبة.

تمتلك الدول العربي 59.8٪ من احتياطي النفط العالمي و 31٪ من الغاز الطبيعي، ويشهد انتاج الغاز الطبيعي زيادة ملحوظة، حيث يعتبر من موارد الطاقة النظيفة لانه يحترق احتراقا كاملا مع انخفاض انبعاث الكربون واكاسيد الكبريت والنيتروجين وعناصر تلوث الهواء الاخرى.

ولقد زاد اعتماد الدول على الغاز الطبيعي كمصدر للطاقة خاصة للاستخدام المنزلي مما يؤدي الى المزيد من حماية البيئة والمجتمع، لاسيما المرأة، من نواتج مصادر الطاقة الاخرى، ويتزايد اهتمام الدول العربية حاليا بموارد الطاقة النظيفة المتجددة مثل انتاج الكهرباء باستخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

وشهد العالم العربي خلال الفترة الاخيرة اكتشافات نفطية وغازية جديدة وبكميات هائلة في مصر وتونس والاردن والسودان وسوريا والمغرب وموريتانيا اضافة الى سلطنة عمان، وباعتبار ان تلك الدول ليس اعضاء في منظمة الاقطار المصدرة لبترول (اوبك) فقد شكلت اكشافاتها حدثا مهما في الاسواق النفطية التي جعلت كبرى الشركات العالمية تسعى للفوز بمناقصات للعمل فيها.

ويقول الخبراء النفطيون: ان الاكتشافات النفطية الحديثة في الدول العربية ستشكل اهمية تنافسية لمنظمة (اوبك) خلال الاعوام القادمة؛ لان تلك الاكتشافات ستؤهل هذه الدول لمزيد من الاكتشافات النفطية والغازية.

تونس

ففي 20 مايو 1999 اكتشف في تونس حقل نفطي كبير في عرض السواحل التونسية على الحدود مع ليبيا واظهرت الابحاث ان حقل (7 نوفمبر) يحتوي على نقط يفوق بمرتين احتياطي حقل البرمة، وهو اكبر حقل نفطي في تونس.

ووفقا لمعطيات اولية غير رسمية فان طاقة انتاج حقل(7 نوفمبر) قد تصل مائة مليون طن من النفط، وتبلغ الاعتمادات لاستغلال الحقل مبلغ 800 مليون دولار.

سوريا

اعلنت سوريا في 2 يونيو 1999 عن اكتشاف بئر للغاز في حقل (ابو رباح) في منطقة وسط تدمر قُدِّرت طاقته الانتاجية بمليون متر مكعب يوميا، وقدرت طاقته الانتاجية بـ200 مليون متر مكعب، وتم مع الشركة العربية للاستثمارات البترولية توقيع اتفاقية لتمويل مشاريع الغاز بقيمة 50 مليون دولار.

عمان

في 27 يونيو 1999 اكتشف اكبر حقل نفط في جنوب سلطنة عمان في بئر (عقير) حيث بلغ معدل التدفق اكثر من 6500 برميل يوميا ستساهم في زيادة المخزون الاحتياطي للسلطنة، واضاف: ان سلطنة عمان دشنت في 6 ابريل الماضي او شحنة من الغاز الطبيعي المسال الى كوريا الجنوبية، وبلغت الانتاجية 135الف متر مكعب من الغاز المسال لحساب شركة كوريا غاز كوربوريشن.

يذكر انه في 4 ديسمبر 1998تم اكتشاف كميات كبيرة من الغاز الطبيعي في بئر (حبيبة) وسط سلطنة عمان تبلغ طاقته الاناجية 900 الف برميل مكعب يوميا.

السودان

واستطاعت السودان في 30 اغسطس 1999 تصدير او شحنة نفط من الخام الى سنغافورة قدرة ب 600 الف برميل من النفط، وتقدر الاحتياطيات النفطية الاجمالية في السودان باكثر من ملياري برميل، والانتاج الحالي يبلغ 150 الف برميل يوميا، وتشير الدراسات الى ان النفط موجود في مناطق سودانية عديدة بينها كفرة (الشمال الغربي) والنيل الازرق والخرطوم والبحر الاحمر.

موريتانيا

اعلنت في 9 اغسطس 1999 عن وجود كميات كبيرة من النفط في السواحل الموريتانية تقدر بحوالي 20 مليار برميل، وترواحت التقديرات للبحيرات النفطية حتى الان بين 15و20 مليار برميل.

الاردن

في نفس الفترة اعلن وزير الطاقة والثروة المعدنية الاردني سليمان او عليم عن امكانية انتاج النفط والغاز الطبيعي بكميات تجارية في جنوب الاردن بعد اكتشافه في منطقة السرحان المحاذية للسعودية.

مصر

وفي مصر اعلن بعد عمليات المسح الثلاثي الابعاد في البحر المتوسط عن امكانية زيادة احتياطات مصر من البترول الخام من 3.7 مليارات برميل الى 8.2 مليارات برميل، وذكرت تقارير من مصر ان احتياطات الغاز الطبيعي المصري ستزداد من 36.5 تريلون قدم مكعبة الى 120 تريليون وان اجمالي الغاز الطبيعي سيصل الى 240 مليار دولار حصة مصر منها تعادل 120 مليارا، وستؤدي هذه الاحتياطيات الى تامين احتياطيات مصر الى مدة تصل الى 100 عام من الغاز الطبيعي يصل انتاجه الى 19 مليون قدم مكعبة من الغاز يوميا.

المغرب

اغلن المغرب عن اكتشاف النفط والغاز بكميات كبير في منطقة تالايسنت شرق الغرب، وان المغرب يملك في هذه المنطقة وحدها 20 بليون طن من النفط الجديد

بعمق يراوح بين الف وثلاثة الاف متر يكفي 4000 سنة من الاستهلاك المحلي، مما يجعل المغرب في مرتبة مشابه لانتاج المكسيك.

وبالتالي فان المنطقة تزخر بقدر وافر من الموارد الطبيعية والتي من اهمها النفط الخام والغاز الطبيعي.ولا شك في ان تلك الاكتشافات النفطية والغازية الجديدة في الوطن العربي ستجعل الشركات العالمية تتنافس في الفوز على العمل فيها لما تمثل لهم من سوق وعائدات جديدة.

ولا شك لدينا ان نسبة 56٪ من الاحتياطي العالمي المؤكد للنفط ونسبة 30٪ من الاحتياطي العالمي المؤكد للغاز تتواجد في المنطقة العربية (انظر الجدول التالي). وعلى الرغم من ان حصة المنطقة العربية من الانتاج العالمي تعتبر من منخفضة مقارنة بقدراتها، الا ان انتاج دول المنطقة في طريقه الى الارتفاع مدفوعا بالنمو الاقتصادي العالمي ومحدودية التوسع في الطاقات الانتاجية، خاصة في مناطق الانتاج التقليدية، الامر الذي سيعزز من الفرص الاستثمارية في قطاعات النفط والغاز والصناعات المعتمدة عليها في المنطقة العربية.

بيانات النفط والغاز في المنطقة العربية في عام 2004

النفط الخام ومنتجاته	الوحدة	المنطقة العربية	العالم	حصة الاقطار العربية (٪)
احتياطي النفط الخام المؤكد	بليون برميل	663	1189	56
طاقة انتاج النفط الخام	مليون برميل/ يوم	26	80	33
الواردات	مليون برميل/ يوم	1	48	2
الصادرات	مليون برميل/ يوم	22	48	46
الاستهلاك الفعلي	مليون برميل / يوم	4	81	5
الغاز الطبيعي				
الاحتياطي المؤكد	تريلون متر مكعب	54	180	30
صافي الإنتاج	بليون متر مكعب/ سنة	315	2692	12

الواردات	يلون متر مكعب/ سنة	2	680	0
الصادرات	بليون متر مكعب/ سنة	105	680	15
الاستهلاك الفعلي	بليون متر مكعب/ سنة	212	2689	8

المصدر: دراسات ابيكورب(جمعت من مصادر بريتش بتروليم، وكالة الطاقة الدولية، الاوابك)

فعلى الرغم من هذه الثروات الهائلة من النفط والغاز، فان دول المنطقة العربية ابعد من ان تكون متجانسة، اذ ليست كل الاقطار تتمتع باقتصاديات مؤثرة وبخاصة الاقطار التي لا تتمتع بمصادر للطاقة وجذب للاستثمارات مثل جزر القمر وجيبوتي وفلسطين والصومال.

المؤشرات الرئيسية لقطاع الطاقة الكهربائية وحجم الاستثمارات المتوقعة

القطر	الطاقة (GW) 2003	الانتاج (TWH) 2003	متوسط استخدام الطاقة ٪	النمو المتوقع 2009-2004	الاستهلاك المتواصل حتى 2009 2010(MW)	الطاقة الاضافية (GW) 10-2006	الاستثمارات المقدرة (بليون دولار)
الجزائر	6.5	29.2	52	%6.0	9.7	2.9	2.9
البحرين	1.6	7.2	51	%6.0	2.4	0.7	0.6
جزر القمر							
جيبوتي							
مصر	20.0	89.2	51	%3.5	25.4	4.7	4.3
العراق	6.0	18.0	34	%2.0	7.0	1.0	1.1
الاردن	1.8	8.0	51	%4.5	2.4	0.6	0.5
الكويت	9.3	39.8	49	%6.5	14.5	4.5	4.1
لبنان	2.3	10.2	50	%7.5	3.8	1.4	1.2
ليبيا	4.7	18.9	46	%5.0	6.6	1.7	1.7
موريتانيا	0.2	0.8	46	%10.0	0.4	0.2	0.2
المغرب	4.2	15.3	42	%4.5	5.7	1.3	1.2
عمان	3.1	10.7	40	5.0	4.3	1.1	1.0
فلسطين المحتلة							
قطر	2.5	9.5	43	%8.0	4.3	1.6	1.4
السعودية	25.5	153.0	68	%5.5	37.1	10.2	9.2
الصومال							

السودان	0.9	2.6	33	%7.5	1.5	0.5	0.6
سورية	5.5	23.5	49	%4.0	7.2	1.5	1.5
تونس	3.3	13.8	84	%5.0	4.6	1.2	1.1
الامارات	12.5	54.5	50	%5.5	18.2	5.0	4.5
اليمن	1.0	3.5	41	%6.5	1.5	0.5	0.5
اجمالي الدول العربية	110.8	507.7	52		156.8	40.5	37.6

المصدر: وحدة ابحاث ايبكورب

الموارد الطبيعية العربية المرتبطة بالزراعة والغذاء

يمثل النشاط الزراعي موردا بارزا في الهيكل الاقتصادي لعديد من الدول العربية، حيث تساهم الزراعة بحوالي 7.7٪ من الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية، وتعتمد الزراعة في معظم الدول على مياه الامطار، اما في الدول التي تتمتع بمياه الانهار والمياه الجوفية فهي تعتمد على الري لزراعة المساحات اللازمة لمواجهة متطلبات السكان المتزايدة. ولقد شهد لانتاج الزراعي تطورا ملحوظا بسبب الاتجاه المتزايد لاستخدام التقنية الحديثة في الري والبذور المحسنة والاسمدة مما يعكس التطورات الايجابية في السياسات الزراعية المتبعة.

من جانب اخر فقد ادت الزراعة المكثفة وسوء استخدام الاسمدة والمبيدات والري الى تملح وتدهور التربة مما ادى بدوره الى تدهور الانتاجية، هذا بالاضافة الى قلة الموارد المائية المتاحة للزراعة الذي ادى الى استنزاف المياه الجوفية. كما ادى الرعي الجائر الى زيادة معدلات التصحر وتدهور المراعي مما حد من تنمية الثروة الحيوانية. اما بالنسبة للثروة السمكية قد انخفضت اعداد وانواع الاسماك نتيجة الصيد الجائر وانخفضت بالتالي كميات الاسماك المتاحة في الاسواق. وقد ساهمت هذه العوامل متجمعة في احداث فجوة غذائية في كثير من المجتمعات العربية تاثرت بها المراة بصفة خاصة.

وزادادت الفجوة الغذائية (تحدث عندما يكون الانتاج اقل من الاستهلاك) بسبب التزايد المستمر في السكان كما شملت الفجوة معظم السلع الغذائية، في مقدمتها الحبوب والسكر والزيوت واللحوم والالبان والفواكة.

تتمتع الدول العربية بامكانيات كبيرة لزيادة الثروة السمكية، اذ يقدر المخزون السمكي بنحو 10.2 مليون طن سنويا. وتتطلب زيادة الانتاجية السمكية التاهيل والادارة المستدامة للمصائد الطبيعية والمستزرعة ودعم مشروعات الصيد والمستدام الكبرى بالاضافة الى تشجيع الاستثمار في هذه المشروعات وادخال لها القدرة على الانتاج المستمر وتطوير قدرة الموارد البشرية في صناعة الصيد.

الموارد المالية العربية

شهد القطاع المصرفي العالمي العديد من التطورات خلال العشر سنوات الاخيرة، وهذه التطورات مرشحة للتزايد خلال السنوات القادمة، في ظل تنفيذ اتفاقية تحرير الخدمات المالية، ومنا الخدمات المصرفية التي جاءت بها منظمة التجارة العالمية، ويمكن إيجاز اهم التطورات في هذا المجال والتي ستؤثر على مستقبل المصارف العربية في الاتي:-

1. تزايد عمليات الاندماج بين المصارف العالمية؛ مما ادى الى خلق كيانات مصرفية اصبحت تهدد المصارف الصغيرة وتجعل من القرن الراهن قرن المؤسسات.
2. حدوه تقدم تكنولوجي ضخم في مجال العمل المصرفي؛ مما ساعد المصارف العالمية على تحسين وتنوع الخدمة وسرعة تقديمها خارج الحدود باستغلال ثورة الاتصالات والمعلومات.
3. الانتشار السريع لمفهوم البنوك الشاملة، ودخول العديد من البنوك الدولية الى مجال الوساطة المالية في اسواق المال وخدمات التامين، وعدم الاقتصار على علمية تلقي الودائع والاقراض، وظهور افكار مصرفية جديدة، مثل: البنك الالكتروني وبنك العميل والربط بين البنوك.
4. احتدام المنافسة العالمية، ومواجهة الدول العربية لمنافسة من المصارف الاجنبية داخل الاسواق العربية نفسها.
5. ظهور بعض العمليات المالية الحديثة مثل عمليات غسيل الاموال من خلال المصارف، وحركة رؤوس الاموال قصيرة الاجل او ما يعرف بالنقود الساخنة، والتي تهدد الجهاز المصرفي العربي، ويتطلب التنبه لها.

مؤشرات المصارف العربية:

تبلغ موجودات المصارف العربية 892 مليار دولار امريكي عام 2004 وان الربحية الصافية لهذه المصارف مجتمعة ارتفعت في شكل متواصل لتصل الى نحو 16 مليار دولار نهاية عام 2005.

- ان المصارف العربية هي في قائمة اكبر الف مصرف العالم
- يعتبر اداء المنطقة افضل من اداء معظم مناطق البلدان النامية الاخرى لكنه اقل بكثير من البلدان الصناعية وشرق اسيا.
- هناك فروقا كبيرة داخل المنطقة العربية من حيث درجة التطور المالي حيث تتمتع بعض البلدان بقطاعات مالية متطورة بينما لم تحقق بلدان اخرى الا تقدما محدودا في هذا المجال.
- ان القطاع المصرفي في المنطقة العربية يضم حوالي 470 مؤسسة مصرفية تتوزع بين 267 مصرفا تجاريا وطنيا 45 مصرفا اسلاميا و 52 مصرفا استثماريا وطنيا و 49 مصرفا متخصصا وطنيا و 57 مصرفا اجنبيا بحيث تتركز المصارف في دول مثل لبنان (66 مصرفا) والامارات (42 كصرفا) والبحرين (56 مصرفا) ومصر (45مصرفا)
- شكلت الموارد المعباة من قبل القطاع المصرفي اكثر من 62 في المائة من اجمالي الموجودات عام 2004 وقام هذا القطاع برفد الاقتصادات الوطنية للدول العربية مجتمعة بنسبة كبيرة للقروض الى ودائع الزبائن زادت عن 77 في المائة في نهاية عام 2004
- تدير هذه المصارف موجودات في الخارج تزيد على 147 مليار دولار كما في نهاية عام 2004 أي ما يقارب 20 في المائة من اجمالي الموجودات علما بان هذه الموجودات الخارجية تشهد تذبذبات على صعيد الزيادة او النقص في النظر الى المستجدات الحاصلة في الاسواق الدولية والعربية.
- اما الربحية الصافية لمصارف الدول العربية مجتمعة فقد ارتفعت في شكل متواصل على امتداد الاعوام الماضية لتصل الى نحو 16 مليار دولار نهاية عام 2004
- ان القطاع المصرفي العربي يعتبر كبيرا في القياس الى حجم الاقتصاد العربي حيث ان الموجودات الاجمالية للمصارف العربية البالغة اكثر من 892 مليار

دولار عامن 2004 تزيد على الناتج المحلي الاجمالي للعالم العربي والبالغ نحو 770 مليار دولار في العام ذاته.

- ان الموجودات المصرفية توازي اكثر من 15.1 ضعف حجم الناتج المحلي الاجمالي للعالم العربي. كما نجحت المصارف الدول العربية حقق نجاحا جديدا على الصعيد الدولي وذلك بدخول 71 مصرفا محليا قائمة المصارف العالمية منها مصارف كويتية ولبنانية وسعودية

اسباب متنوعة للضعف المصرفي

رغم ما حققه الجهاز العربي في السنوات الماضية من نجاحات وارباح، فان الامانة تقتضي مصارحة انفسنا بحقيقة ان البيئة العالمية التي تعمل لها المصارف العربية تغيرت تماما وبشكل لم يكن في الحسبان، وان هذا التطور لن يتوقف ولكنه عملية مستمرة تزيد في ظلها شراسة المنافسة الدولية وتتغير باستمرار ادواتها.

ورغم ادعاء كل دولة عربية بان مصارفها الوطنية تتمتع بصحة جيدة، وانها قوية بالدرجة التي تجعلها بعيدة عن اشعال ازمة اقتصادية، فان المؤشرات الاجمالية للمصارف تعكس وضعا ضعيفا مقارنة بالمصارف الدولية، وذلك وفقا للتقارير المصرفية الصادرة عن اتحاد المصارف العربية في عام 2001 –نشرتها العديد من المجلات الاجنبية المتخصصة، تتمثل نقاط الضعف فيها في المؤشرات التالية:-

1. ضعف حقوق المساهمين فلا يوجد سوى 3 مصارف من بين 350 مصرفا تزيد حقوق المساهمين بها عن ملياري دولار
2. ضعف الاصول والموجودات فلا يوجد سوى 9 مصارف فقط تزيد اصولها عن 15 مليار دولار، في حين ان موجودات بنك واحد، مثل دويتش بنك الالماني تبلغ 732.5 مليار دولار، ويه تزيد عن اجمالي موجودات الجهاز المصرفي العربي كله (526.3 مليار دولار)
3. وجود تركيز شديد على اول 100 بنك في قائمة المصارف العربية من موجودات الجهاز المصرفي تصل الى 93.5٪ ، وان اول 10 مصارف منها تسيطر على 35.1٪، وان معظم هذه المصارف صغيرة ولا تحصل الا على نصيب صغير من السوق رغم عددها الكبير، وبغم وجود هذه الظاهرة في معظم دول العالم فانها اكثر حدة عربيا.

4. عدم تناسب الكثافة المصرفية مع عدد السكان ، فلبنان مثلا يوجد بها 75 مصرفا، في حين ان عدد سكانها لا يزيد عن 3.5 ملايين نسمة، وتتركز البنوك الاوفشور في دمولة مثل قطر رغم صغر عدد سكانها، في حيث يوجد في مصر 67 بنكا وفرعا اجنبيا رغم ان عدد سكانها 65 مليون نسمة، وتنطبق هذه الحالة على دول عربية اخرى.

5. ضعف عدد الفروع التي تخدم العملاء، فكل مليون عميل يخدمهم 38 فرعا، بينما لكل مليون عميل 853 فرعا في اسبانيا، 639 فرعا في ايطاليا.

6. سيطرة الصيرفة التقليدية او التجارية؛ فايرادات المصارف العربية من الفوائد تشكل حوالي 85٪ الى 90٪ من اجمالي ايراداتها، ولا يشكل الدخل من العمولات والرسوم سوى 10٪ او 154٪ من اجمالي الايرادات.

7. وجود فجوة كبيرة في عدد الخدمات المصرفية، فعدد هذه الخدمات في العالم العربي 40 خدمة مقابل 465 خدمة في المصارف الدولية في الخارج

وقد ادت المؤشرات السابقة الى تدني ترتيب المصارف العربية في القائمة العالمية؛ حيث خلت افضل 100 بنك على مستوى العالم من أي بنك عربي، وجاء ترتيب البنوك العربية في افضل قائمة 1000 بنك في ترتيب متاخر جداً، لم تضم سوى 66 بنكا كان اولها في الترتيب رقم 166 آخرها 995.

أهم مؤشرات المصارف العربية

عدد المصارف	350 مصرفا
قيمة الاصول والموجودات	526.3 مليار دولار
حصة اول مائة مصرف من الموجودات	٪93.5
عدد الفروع لكل مليون عميل	38 فرعا
نسبة الدخل من الفوائد	٪90-85 من اجمالي الايرادات
نسبة الدخل من العمولات والرسوم	٪15-10
عدد الخدمات المقدمة	(40 خدمة) 465 في العالم
العدد في قاتة المائة بنك عالمي	لا يوجد
العدد في قائمة الالف بنك عالمي	66 بنكا

المصدر: تقرير اتحاد المصارف العربية عام 2001.

أسواق الأسهم العربية

كما هو معروف، فقد تطورت أسواق الاسهم عبر تاريخ طويل، خصوصاً في الدول المتقدمة، لتتيح للشركات والوحدات الانتاجية في الاقتصاد الحصول على متطباتها من رؤوس الأموا للأغراض الاستثمار في توسيع مجال إنتاجها، وذلك عن طريق إصدار أوراق مالية يمكن تداولها بين الراغبين، بحيث تضمن كفاءة توزيعها بين القطاعات الاقتصادية المختلفة في الاقتصاد القومي، وذلك لقلة تأثير المضاربات في توجه الاستثمارات. يمثل سوق الأسهم عموماً مرآة الاقتصاد المعبرة عن صحته وعافيته، إلا أن هذه الآلية قد تكون في كثير من الأحيان معطلة أو لا تعمل بطاقتها القصوى في العديد من الدول النامية لأسباب بنيوية وهيكلية وتنظيمية، ليصبح سوق الاوراق المالية مصدراً غير مستقر بالرغم من أنه رافد أساسي لتمويل القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد، وذلك نسبة لطبيعة عدم استقرار الأموال السائلة عبر السوق وحركتها المتذبذبة وزيادة حساسيتها للأحداث الاقتصادية والسياسية المحيطة بالدولة. ولسلوك الأفراد والمؤسسات المستثمرة في سوق الأسهم.

تشمل الأدوات المالية المتداولة في أسواق الأوراق المالية الأسهم والسندات وعقود الخيارات التي تعطي حامليها حق شراء أو بيع أوراق مالية بأسعار محددة مسبقاً ومتفق عليها قبل أو في تواريخ استحقاق العقود.

عموماً هناك ثلاث ميزات تتسم بها أسواق الأسهم المتطورة، وهي:

1. السيولة العالية للسوق التي تعني قدرة السوق على استيعاب كميات كبيرة من الأوراق المالية بسهولة ويسر.
2. الكفاءة العالية، بحيث تتوفر في كل وقت عمليات بيع وشراء أوراق مالية، مع قلة تأثير الشوائب غير الأساسية، مثل الشائعات والمعلومات الغير صحيحة في التأثير على أسعار الأسهم المتداولة.
3. التنظيم الفائق، بحيث تحقق الأسعار في السوق درجة من التوازن لكل من البائعين والمشترين، وأن كل منهما يمكن أن يحاط بأكبر قدر من المعلومات عن الأوراق المالية المدرجة.

عند توفر مثل هذه الميزات، فإن السوق عادة ما يوصف بأنه على قدر مناسب من التطور والسؤال المطروح هو ما مدى توفر بعض هذه العناصر أو الحد الأدنى منها في أسواق الأسهم العربية؟ وللإجابة على هذا السؤال سنتعرف على أهم الخصائص المميزة لأسواق الأسهم العربية، وتشمل: ضآلة حجم السوق، ارتفاع درجة تركيز التداول وضعف فرص التنويع والتقلبات الشديدة في الأسعار.

أهم خصائص أسواق الأسهم العربية

إن رصد الوضع الراهن للأسواق الثانوية أو البورصات العربية يوضح وجود عدد من الخصائص الأساسية المميزة لهذه الأسواق ، وتشمل:

1. ضآلة حجم السوق

تختلف الأسواق الثانوية العربية القائمة في ما بينها من حيث حجم الصفقات فيها، ونشاط التداول، وإن تميزت جميعها بضيق نطاقها، مقارنة بأسواق كل من دول مجلس التعاون الخليجي بتداول نشط نوعاً ما في أسهم الشركات، فإننا نلاحظ أن الأسواق الأخرى العربية تتميز بركود حركة التعامل وتباطؤ في نموها، فضلاً عن تميز جميع هذه الأسواق بتضاؤل الأهمية النسبية لتداول الصكوك وسندات القروض في كل منها.

وتختلف الأسباب وراء هاتين الظاهرتين (النشاط والتباطؤ) في الدول العربية، فنلاحظ أن دول الخليج تتمتع بتوفر فائض القدرة على التمويل وتحقق مدخرات فردية مرتفعة نتيجة لارتفاع أسعار النفط، حيث لم تجد هذه المدخرات منفذاً للاستثمار والمضاربة إلا في الأسهم، هذا بجانب الإصلاحات التنظيمية التي صاحبت هذه الأسواق في السنوات الأخيرة، وتهيئة الأطر القانونية والتنظيمية المناسبة، وإتباع سياسة تشجيع الاستثمارات الأجنبية.

ومن ناحية أخرى، فإن سيادة نمط الشركات العائلة في الأقطار العربية، واحتفاظ المساهمين بما في حوزتهم من أسهم واعدة دون عرضها للتداول، وارتفاع نسبة نصيب القطاع العام في ملكية الشركات العامة في بعض الدول العربية، كل ذلك من الممكن أن يكون وراء ظاهرة ضيق نطاق السوق وركود حركة التداول فيها.

أما بالنسبة لسوق السندات، فإنه يلاحظ إعتماد الحكومات في هذه الدول على سياستها المالية في تمويل العجز في الموازنة العامة من خلال الاقتراض المحلي، مما أدى إلى تشجيع إصدار السندات، إلا أن النمط المؤسسي لحيازة هذه الأدوات (أي تمركز الملكية في المؤسسات دون الأفراد) قد حال دون تداولها في السوق الثانوية وبالتالي الإسهام في ركودها.

تتميز أسواق الأسهم العربية عموماً بضيق نطاق السوق من حيث انخفاض العرض الذي يقاس بعدد الشركات المدرجة فيه وانخفاض الطلب المتمثل في انخفاض عدد وحجم أوامر الشراء. وباستثناء سوق الجزائر الذي يتضمن شركتين فقط، فإن متوسط عدد الشركات المدرجة في الأسواق العربية، كما هو موضح في جدول التالي ، حوالي 111 شركة، ويعتبر هذا العدد منخفضاً مقارنة مع السواق الناشئة والمتقدمة حيث يصل متوسط عدد الشركات في الأسواق الناشئة حوالي 300 وفي الأسواق المتقدمة حوالي 700 شركة.

كما تتسم البورصات العربية بصغر متوسط حجم رأس المال السوقي للشركات المدرجة، حيث يصل متوسط حجم رأس مال الشركة الواحدة حوالي 700 مليون دولار لعام 2007، وذلك باستثناء السوق السعودي، الذي يعتبر أكبر السواق العربية، حيث يصل متوسط حجم الشركة الواحدة حوالي ثلاثة مليارات دولار أمريكي. كما تتسم البورصات العربية بصغر متوسط حجم رأس المال كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، فباستثناء أسواق الكويت والبحرين وعُمان التي ترتفع فيها نسبة رأس المال إلى الناتج المحلي، فإنه يلاحظ انخفاض هذه النسبة في بقية الأسواق العربية لأقل من 100٪ (كما هو موضح في الجدول التالي).

كما يلاحظ أيضاً في الأسواق العربية انخفاض مؤشر نشاط السوق، الذي يقاس بمعدل حجم الأسهم المتداولة منسوبة إلى مجموع الأسهم المدرجة في السوق (مؤشر دوران السهم)، حيث لا تتجاوز هذه النسبة في الأسواق العربية 25٪، بينما تصل هذه النسبة في الأسواق الناشئة الآسيوية حوالي 75٪.

مؤشرات أسواق الأسهم العربية (أغسطس 2008)

السوق	مؤشر حجم السوق*	مؤشر دوران السهم**	مضاعف السعر إلى العائد	عدد الشركات المدرجة	متوسط حجم الشركة مليون دولار***
بورصة عمان	208.5	16.5	26.9	260	190
سوق البحرين	134.1	0.8	11.2	52	523
بورصة تونس	13.8	15.9	5.5	50	150
سوق السهم السعودي	94.2	24.1	15.4	125	3089
سوق مسقط	36.6	8.1	9.7	136	161
سوق الكويت	109.8	24.9	-	200	531
بورصة بيروت	35.6	5.6	-	14	985
القاهرة والإسكندرية	87.1	11.2	-	380	301
الدار البيضاء	84.4	3.5	21.6	76	982
سوق أبو ظبي	48.9	12.5	10.3	65	1683
سوق دبي المالي	52.6	15.8	10.4	62	2103
سوق الدوحة	115.5	9.2	-	43	2546
سوق الخرطوم	10.5	3.4	-	52	69
سوق الجزائر	0.08	0.05	5.2	2	50
سوق فلسطين	62.1	5.6	-	37	78

المصدر: تم حساب المؤشرات باستخدام بيانات الأسواق العربية للأوراق المالية، إصدارات صندوق النقد العربي.

*القيمة الرأسمالية للسوق مقسوم على الناتج الإجمالي القومي (بالأسعار الجارية). نسبة لعدم توفر بيانات الناتج الإجمالي المحلي لعام 2007، يستند هذا المؤشر لبيانات عام 2006.

** عدد السهم المتداولة على إجمالي الأسهم المدرجة بالسوق

*** إجمالي القيمة الرأسمالية للسوق على عدد الشركات المدرجة بالسوق

أما في جانب الطلب، فإنه يلاحظ أن من أهم أسباب انخفاض الطلب في البورصات العربية هو ضآلة الدور الذي يلعبه المستثمر المؤسسي في البورصات العربية، حيث أن دور المؤسسات لا يتعدى 30٪ من حجم التعامل في البورصات العربية مقابل 80٪ للأفراد، بينما تصل مساهمة المؤسسات في الأسواق المتقدمة حوالي 70٪ من حجم التعامل. ويرى البعض أن حجم السوق وصغر متوسط رأس المال للشركات المدرجة في السوق تترتب عليهما زيادة تقلبات الأسعار غير المبررة، خاصة في ظل ظروف ضعف الرقابة والنقص في الإفصاح مع انخفاض دور المستثمر المؤسسي في أنشطة التداول.

وفي ما يتعلق بتصنيف المتداولين في بعض الأسواق الخليجية، فإن أرقام الجدول التالي توضح أن السوق السعودي هو الأبرز من حيث ضآلة دور المستثمر المؤسسي فيه، حيث لا تتعدى نسبة مساهمة المؤسسات في عمليات البيع والشراء حوالي 12٪ فقط من إجمالي أنشطة التداول. وبالنسبة لبقية الأسواق، فإن هذه النسبة لا تتعدى فيها مساهمة المؤسسات حوالي 37٪ من إجمالي أنشطة الشراء في هذه البورصات.

تصنيف المتداولين في الأسواق الخليجية (أغسطس 2008)

	أفراد		مؤسسات	
	بيع	شراء	بيع	شراء
الكويت (٪)	55.6	64.7	44.4	35.3
السعودية (٪)	88	88.9	12	11.1
دبي (٪)	72.4	63.8	27.6	36.2
قطر (٪)	78.8	62.4	21.2	37.6

المصدر: الموقع الإلكترونية لأسواق الأسهم.

2. إرتفاع درجة تركيز التداول

يقصد بدرجة تركيز التداول عدد الشركات التي يتم في أسهمها في معظم الأحيان مقارنة بالعدد الكلى للشركات المدرجة في السوق. تعاني كل البورصات العربية من انخفاض عدد الشركات الواعدة ذات الأسهم المجزية، الأمر الذي يحصر التداول في أسهم شركات محدودة للغاية مقارنة بالعدد الكلي للشركات المدرجة في

السوق (أنظر الجدول التالي). وترجع أهم أسباب إرتفاع درجة تركيز التداول إلى ضيق حجم الاقتصادات العربية وتركيزها في قطاعات محدودة. ومن الممكن توسيع نطاق التداول في الأسواق العربية بتهبتهيئة الظروف المواتية للإدراج المشترك للشركات في الأسواق العربية توطئة لإنشاء سوق عربية مشتركة لتداول الأسهم.

الدولة	نسبة التركيز أغسطس 2008
السعودية	64
الأردن	70
مصر	30
المغرب	75
سلطنة عمان	50
الكويت	52
سوق دبي المالي	76
سوق أبو ظبي	78
سوق الخرطوم للأوراق المالية	95

المصدر: المواقع الإلكترونية للأسواق

3. ضعف فرص التنويع

تتسم أسواق الأسهم العربية بضعف فرص التنويع المتاحة للمستثمرين فيها نسبة لقلة السهم الواعدة، هذا بجانب نوعية الأوراق المالية المدرجة فيها، التي تنحصر فقط في الأسهم العادية دون وجود بدائل متمثلة في صكوك، سندات، مشتقات مالية، الأمر الذي يقلل من فرص تكوين محافظ إستثمارية ذات مخاطر منخفضة، علماً بأن تنويع الأوراق المالية في المحافظ الاستثمارية يمثل أنجع وسيلة لتقليل المخاطر. إن أحد أهم أسباب إرتفاع المخاطر في الأسواق العربية هو عدم وجود أدوات مالية لدرء المخاطر (Risk hedging). هذه السمة المشتركة تضع قيوداً أو المستثمر المؤسسي.

ويلاحظ في معظم البورصات العربية ان قطاعي البنوك والاتصالات يسيطران على حجم التداول.

ومن أسباب ضعف فرص التنويع في أسواق الأسهم العربية أن سلوك المستثمر فيها تحكمه سياسة القطيع، التي تمثل انقياد المستثمر لتوجيهات كبار المستثمرين، دون الاستناد للتحليل المالي للتعرف على الأداء الفعلي للشركات المدرجة في السوق.

4. التقلبات الشديدة في الأسعار

هناك عدة عوامل تتحكم في حركة سير أسعار الأسهم في أسواق الأسهم العربية وعلى وجه الخصوص أسواق دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي تمثل حوالي 75٪ من حجم رأس المال الكلي للأسواق العربية في عام 2008. تؤكد نتائج الأبحاث المنشورة في هذا المجال (أونور،2008) وجود تكامل مشترك (Co-integration) بين أسعار أسواق أسهم دول مجلس التعاون الخليجي من جهة، وأسواق دول شمال إفريقيا المتمثلة في مصر، تونس، والمغرب من جهة أخرى، الأمر الذي يؤكد أهمية تأثير المستجدات الإقليمية على أداء هذه الأسواق، هذا بجانب ارتباط أداء أسواق أسهم دول مجلس التعاون بحركة أسعار النفط العالمية في المدى المتوسط، أما في المدى القريب (أي الأداء اليومي والأسبوعي) فإن سير الأسعار يتأثر بدرجة كبيرة بالتوقعات وعامل المضاربات غير المرتبطة بأساسيات (Fundamenntals) إقتصاديات المنطقة. وعموماً فإن تقلبات الأسعار الحادة في أسواق دول مجلس التعاون تمثل مصدر قلق، حيث يتصدر السوق السعودي الأسواق العربية في التقلبات الحادة يليه سوق دبي المالي في المرتبة الثانية، ثم سوق الكويت (جدول 4). وعلى ضوء ذلك، فإنه يمكن حصر أهم أسباب التقلبات الحادة في أسعار أسواق الأسهم العربية بما يلي:

1. تركيز التداول في أسهم محدودة، مع عدم ارتباط الأسعار بالأداء الفعلي للشركات. استناداً لدراسة بحثية وجد أن تأثير العوامل غير الحقيقية يمثل حوالي 85٪ من حركة الأسعار في أسواق أسهم دول مجلس التعاون الخليجي، الأمر الذي يدعم عدم فعالية هذه السواق في تسعير الوراق المالية المتداولة.
2. اعتماد الشركات في معظم الدول العربية على التمويل الخارجي المتمثل في القروض، وإصدار مزيد من الأسهم بدلاً من الاعتماد على مصدر داخلية كالأرباح المحتجزة. هذا النوع من النمط التمويلي المتمثل في زيادة إصدار أسهم

جديدة والقروض الخارجية أو ما يسمى الرفع المالي، هذا من شأنه أن يؤدي إلى زيادة حدة التقلب في ربحية السهم وبالتالي في قيمته السوقية.

3. ضعف الإطار الرقابي والتنظيمي لبعض الأسواق العربية. عند غياب إطار رقابي مستقل ومنفصل عن إدارة سوق الأسهم يمكن أن يكون مصلحة خاصة للمستثمرين في البيع على المكشوف (Short Selling)، وذلك بهدف استدراج الأسعار نحو مزيد من الانخفاض لتحقيق أرباح من جراء ذلك. وفي أوقات أخرى استدراجها نحو الأعلى (Long Position) لتحقيق أرباح مماثلة عند الانخفاض، الأمر الذي يتسبب في عدم استقرار السوق عموماً. ولهذا السبب فغنه يتوجب وجود جهاز رقابي فاعل لمراقبة مثل هذه الأنشطة واتخاذ القرارات المناسبة بأن التجاوزات التي تحصل من فترة إلى أخرى، ولفتح المجال لتفعيل حزمة السياسات التي تتبناها الهيئة الرقابية لإنعاش السوق.

4. ضآلة الدور الذي يلعبه المستثمر المؤسسي في أسواق الأسهم العربية، حيث يرى البعض أن ارتفاع نسبة مساهمة المستثمر المؤسسي في هذه الأسواق يقلل من تأثير العوامل الغير أساسية في تسعير الأسعار، وذلك لتبني المستثمر المؤسسي المنهجية العلمية عند اتخاذ قرار الشراء أو البيع لورقة مالية.

5. بالرغم من التطورات التنظيمية والرقابية الهامة التي انتظمت بعض أسواق الدول العربية في الآونة الأخيرة، خصوصاً سوق المال السعودي الذي يعتبر الأكبر حجماً في المنطقة العربية، وأسواق دولة الإمارات العربية المتحدة (سوق أبو ظبي وسوق دبي المالي)، إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية في أسواق المال العربية ما زالت ضئيلة، وبالتالي فإنه لا يعتقد أن تمثل مصدر عدم استقرار في الأسواق العربية، ولذلك فإنه ينبغي النظر لانعكاسات الأزمة المالية الراهنة في الأسواق العربية من خلال تأثيرها على عامل التوقعات المرتبط بالتداعيات النفسية للمستثمر العربي. وللتأكيد على أهمية العامل النفسي في التأثير على حركة أسعار الأسهم في الأسواق العربية ينبغي ملاحظة أنه في نفس اليوم الذي أعلن فيه بنك ليمان براذر الأمريكي إفلاسه وشراء بنك أوف أمريكا لمريلنش شهدت أسواق الخليج انخفاضاً حاداً في أسعار الأسهم، حيث تراجع مؤشر

السوق السعودي بنسبة 6.6٪، وتراجع سوق الكويت بنسبة 4.4٪ وسوق أبو ظبي 4.7٪ وسوق الدوحة بنسبة 7٪ وسوق دبي بنسبة 5٪.

تذبذب عوائد الأسهم في بعض أسواق الأسهم العربية للفترة من يناير 2004 وحتى يونيو 2008

سوق الأسهم	الانحراف المعياري للعائد	أعلى قيمة للعائد	أقل قيمة للعائد
الكويت	68.36	514.50	-382.9
السعودية	210.73	1025.30	-1583.4
أبو ظبي	54.23	376.38	-360.38
دبي المالي	90.61	651.16	-655.79
تونس	5.26	37.8	-30.1
مصر	18.02	107.4	-143.63
المغرب	46.6	232.3	-633

- تم حساب عوائد الأسهم اليومية من خلال احتساب الفرق بين قيم مؤشر السوق لكل يومين متتاليين.

الفصل الثالث

قطاع الزراعة في الوطن العربي

تقديم

الإنتاج الغذائي في الوطن العربي

تطور السياسات الزراعية العربية

تحليل أسباب فشل السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي العربي

الفصل الثالث

قطاع الزراعة في الوطن العربي

تقديم

يحتل قطاع الزراعة مكانة هامة في اقتصاديات الكثير من الاقطار العربية، خاصة في توفير المنتجات الغذائية لاشباع حاجيات السكان وخلق فرص عمل لشريحة واسعة من السكان وتوفير المدخلات الوسيطة للعديد من الصناعات التحويلية، باالاضافة الى مساهمته في مصادر النقد الاجنبي من خلال انتاج سلع قابلة للتصدير

وتختلف الاهمية النسبية لهذا القطاع في الاقتصاديات العربية اختلافا واضحا تبعا لاختلاف توزيع الموارد بينها. وفيما يلي اسماء الدول الثمانية الاولى من حيث مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي (حسب احصائيات عام 2000) مع ذكر نسبة المساهمة:

مساهمة الدول الثمانية الأولى زراعياً من حيث مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي

السودان	(٪34.2)
العراق	(٪32.1)
سوريا	(٪25.3)
موريتانيا	(٪19.5)
مصر	(٪15.8)
اليمن	(٪15.3)
المغرب	(٪12.3)
تونس	(٪12.1)

وتنخفض مساهمة الزارعة في الناتج المحلي الإجمالي الى مستوى ضعيف يتراوح بين 0.3٪ و 5.4٪ في اقطار مجلس التعاون الخليجي التي تتميز بموارد زراعية محدودة تقابلها موارد مالية هائلة (التقرير العري الموحد، عدد سبتمبر/ ايلول 2001، ص 36)، ونظرا للتفاوت في اهمية القطاع الزراعي في الهيكل الاقتصادي للدول العربية، فان اهمية هذا القطاع في استقطاب وتشغيل اليد العاملة تتفاوت كذلك بين الدول العربية،اذ يظهر التوزيع القطري للسكان الزراعيين تباينا واضحا بين المجموعة العربية، والجدول التالي يوضح نفس مساهمة القوى العاملة في القطاع الزراعي في الوطن العربي لعام 1990.

نسبة مساهمة القوى العاملة في القطاع الزراعي في الوطن العربي

٪72	من مجموع القوى الكلية في الصومال
٪62	في السودان
٪53.4	في موريتانيا
52.6	في اليمن
٪40.2	في عمان
٪37	في المغرب
٪30	في مصر
٪28.3	في سوريا
٪25	في تونس والجزائر
بين 1 الى 6٪ في كل من الكويت والبحرين وقطر والامارات وليبيا ولبنان.	

وبصور عامة يلاحظ تراجع السكان الزراعيين في البلدان العربية في الاونة الاخيرة ول بنسب متفاوتة. وقد يرجع ذلك الى التقدم الاقتصادي والتطور التقني والصناعي الذي شهدته دول المنطقة مؤخرا، مما ادى الى تناقص الاهمية النسبية لليد العاملة في قطاع الزراعة وتحولها الى القطاعات الاخرى.

الانتاج الغذائي في الوطن العربي

شهدت الفترة الاخيرة تطورات متباينة في اجمالي الانتاج الزراعي في الدول العربية ، وتشير الاحصائيات الى ان قيمة هذا الانتاج بالاسعار الجارية وصلت الى 80.3 مليار دولار عام 2000، وبلغ متوسط معدل نمو هذا الانتاج في عقد التسعينات حوالي 3.3٪ سنويا (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2001، ص 35). وقد سجل الانتاج الزراعي تراجعا طفيفا قدره 0.1٪ عام 2000 مقارنة بعام 1999، في حين زاد انتاج المحاصيل الزراعية بنسب متفاوتة، ما عدا انتاج الخضراوات الذي سجل تراجعا في الفترة نفسها بلغ 5.1٪.

جدول انتاج المحاصيل الزراعية في الوطن العربي (الف طن)

المحاصيل/ السنوات	الانتاج			نسبة تغير الانتاج بين 1999و 2000
	1998	1999	2000	
الحبوب	46.181	39.919	44.486	11.4
الدرنيات	7.865	7.469	8.193	9.7
البقوليات	1.513	1.169	1.279	9.4
البذور الزيتية	2.651	3.178	3.408	7.2
الخضراوات	36.388	24.451	40.282	5.1-
الفواكه	27.034	25.061	27.125	8.2
الالياف	1.923	1.798	1.999	11.2
محاصيل السكر	27.325	29.993	29.142	2.8-

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2001

ورغم هذا التحسن في الانتاج الزراعي في السنوات الاخيرة فانه لا يزال دون مستوى اشباع الحاجيات العربية من الغذاء، اذ لا يغطي سوى نصف هذه الحاجيات في حين يتم النصف الاخر من الخارج، وتشكل الحبوب وخاصة القمح منها المكون الرئيسي للفجوة الغذائية العربية، ويرجع الاقتصاديون والمحللون هذا العجز في انتاج الحبوب الى العجز المائي. ويرى الخبراء ان الحجم المائي اللازم لانتاج الحاجيات الغذائية العربية

المستوردة يقدر بحوالي 50 مليار متر مكعب في السنة. ويجسد استمرار هذا العجز المائي استمرار العجز في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء في الوطن العربي.

وتشير المنظمة العربية للتنمية الزراعية أن اختلاف قاعدة الانتاج الزراعي في الوطن العربي تعود إلى الأتي:

1. ضيق المساحة الزراعية بالقياس إلى عدد السكان مما يؤدي إلى الاختلال المستمر في العلاقة بين الزيادة الديموغرافية والغذاء المتوفر لهذه الفرد، فنصيب الفرد ضعيف جداً.
2. رغم هذا التقلص في المساحات الزراعية نتيجة العمران والمشاريع الاقتصادية والاجتماعية التي تقوم على حسابها فإن الزراعة في الوطن العربي تعتمد إن لم نقل كلياً على مياه الأمطار، إذ تقدر الرقعة الزراعية المطرية بنحو 78٪ من جملة الأراضي المزروعة، في حين تبلغ الرقعة المروية 22٪ فقط.
3. تفقد البلدان العربية سنويا مساحات واسعة من الأراضي الزراعية ولا تعوض من ناحية أخرى باستصلاح أراضي جديدة.
4. ضعف التحكم في الموارد المائية ففي سوريا لا تتجاوز 20٪، 40٪ في الجزائر 73٪ في السعودية وبمتوسط يتراوح ما بين 35 إلى 50٪ في بعض البلدان العربية الأخرى.
5. تخلف أساليب الانتاج الزراعي، قد يتم استخدام كميات قليلة من مستلزمات الانتاج الحديث سواء من حيث الميكنة أو الأسمدة والمبيدات، فمثلاً يستخدم الوطن العربي 3 جرارات لكل 1000 هكتار فهو معدل بعيد جداً عن مستوى الدول المتقدمة خاصة ألمانيا، الولايات المتحدة وكندا.
6. إنعدام التكامل بين القطاعين الزراعي والصناعي رغم المساعي والسياسات الحكومية.
7. سيادة الزراعة المعاشية إذ تخصص أكثر من المساهمة في السوق.
8. الهجرة الريفية
9. إرتفاع كلفة الإنتاج
10. غياب التعاون والتنسيق بين الدول العربية من جانب التسويق خاصة.

11. المؤسسات المالية العربية ما هي إلا هياكل صورية تهدر أموالها في أعراض تافهة.
12. غياب الدعم المناسب للقطاعات الزراعية العربية.
13. الاعتماد على الاستيراد لتأمين مستلزمات الإنتاج.
14. غياب تنمية ريفية متكاملة تأخذ في حسباتها سكان أهل الريف

وتوجد كذلك مشاكل أخرى ليست ثانوية ولها أهمية بالغة لكن هذه هي التي من شأن البلدان العربية أن تخصص لها كل الاهتمام من حيث البحث والتأطير ورفع الاعتماد المالي لأن ناقوس الخطر قد ينذر بعاصفة تهز كيان هذه الدول إن لم تأخذ احتياطها في الآجال القريبة في الوقت الذي تعتبر فيه أمريكا أن الغذاء يمنحها سلطة الحياة أو الموت على الجماهير المعوزة.

الانتاج الحيواني في الوطن العربي

سجل الانتاج الحيواني عام 2000 تطورات موجبة مقارنة مع بداية التسعينات، فقد سجل انتاج اللحوم زيادة بلغت 2.1٪ بين عامي 1999 و 2000 وزاد انتاج الالبان بنسبة 4.1٪ خلال نفس الفترة وكذلك انتاج الاغنام و الماعز والابقار والجاموس والابل بنسب 5.9٪و 1.3٪ و 1.5٪ على التوالي في الفترة نفسها، في حين سجل انتاج البيض تراجعا بنسبة 6.8٪.

ويحتل السودان المرتبة الاولى بين الدول العربية من حيث انتاج اللحوم الحمراء بنسبة 43.4٪ تليه الجزائر بنسبة 9.1٪ والمغرب ومصر بنسب اقل. كما يحتل السودان الصدارة في انتاج الالبان بنسبة 34٪ ثم مصر بنسبة 19٪ ويليهما كل من الجزائر والصومال وسوريا والمغرب وتونس والعراق بنسب اقل.

وتتركز الثروة الحيوانية العربية في عدد قليل من البلدان، اذ يحظى السودان بالقسط الاوفر من الابقار يقارب 69٪ من مجموعه العربي، وبنسب اقل كل من مصر والمغرب والجزائر وموريتانيا والصومال واليمن وسوريا. وتستولي مصر على نسبة 98٪ من الجاموس، وتتوزع الاغنام بنسب اقل حدة من حيث التباين بين الدول العربية تتراوح بين 29٪ في السودان واقل من 10٪ في موريتانيا والسعودية. ويشير

التوزيع القطري للماعز الى اهمية السودان في انتاج هذا النوع بنسبة 44٪ ثم الصومال بـ15٪ ثم بنسب اقل كل من السعودية والمغرب وموريتانيا والجزائر ومصر.

ورغم الاعداد الكبيرة للثروة الحيوانية في الوطن العربي فان مستويات انتاجها لاتزال عاجزة عن تلبية الطلب المحلي، وذلك بسبب ضعف وتخلف اساليب الانتاج والتربية والتصنيع. وتتميز اساليب تربية الحيوانات بالتباين بين الاقطار العربية من حيث المستوى التقني المتبع في تربيتها، اذ تطغى الاساليب التقليدية على تربية المواشي في البلدان ذات الثروة الحيوانية المترفعة من حيث الاعتماد في تغذية القطعان على المراعي الطبيعية التي هي عرضة للتقلب والتدهور تبعا للظروف المناخية. وفي المقابل ينهج عدد قليل من الدول العربية اساليب تربوية حديثة تعتمد على المزارع حسنة التجهيز من حيث التغذية والرعاية البيطرية، وهي في الغالب الدول العربية ذات الموارد الحيوانية المحدودة.

الانتاج السمكي في الوطن العربي

يحقق الانتاج السمكي فائضا للتصدير نظرا للثروة السمكية التي يحظى بها الوطن العربي، فقد بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي اكثر من 108٪ عام 1999. ويقدر انتاج الاسماك في الوطن العربي لعام 2000 بحوالي 2.7 مليون طن.

ويتعبر المغرب ومصر وموريتانيا من اهم الدول العربية ذات الامكانات الانتاجية السمكية المترتفعة،اذ شكل انتاج هذه الدول الثلاث حوالي 70٪ من انتاج الوطن العربي كله عام 2000. وتاتي كل من عمان والامارات وتونس والجزائر واليمن في المنزلة الموالية، حيث يبلغ انتاج هذه المجموعة حولي 20.3٪ من الانتاج العربي في العام نفسه.

ويعزى ضعف الانتاج السمكي في الوطن العربي مقارنة بالامكانات والطاقات المتاحة، الى عدة عوامل معوقات تتمثل اساسا في بدائية وسائل الصيد، وعجز قدرة الصيادين على جلب واقتناء وسائل الصيد الحديثة، وضعف الاستثمارات الموجهة الى هذا القطاع الذي يحظى الوطن العربي فيه بميزات نسبية معتبرة.

الانتاج الحيواني والسمكي في الوطن العربي

أنواع الإنتاج/ السنة	1990	1995	1998	1999	2000
أبقار وجواميس(1)	43.476	48.856	52.967	55.388	56.119
الأغنام والماعز(1)	171.572	221.355	237.107	237.353	251.470
الإبل (1)	12.059	12.0019	11.904	12.003	12.179
اللحوم (2)	3.862	4.626	5.224	5.454	5.569
الألبان(2)	12.572	15.907	18.918	19.466	20.262
البيض (2)	871	841	892	845	881
السمك (2)	1858.28	2438.28	2470.17	2654.99	2707.24

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2000

1. بالمليون رأس المال
2. بالالف طن

تطور السياسات الزراعية العربية

عرفت السياسات الزراعية العربية مرحلتي متمايزين تتسم المرحلة الاولى (1950-1970) بثنائية في التوجهات الخيارات الاقتصادية بين السياسات الزراعية ذات توجه اشتراكي وسياسات زراعة ذات توجه ليبرالي. اما المرحلة الثانية فاتسمت بالتوجه نحو اقتصاد السوق وخصوصا بعد تراجع الانظمة الشيوعية والاشتراكية والقيام باصلاحات تهدف الى زيادة الانتاج المحلي والغاء والاعانات التي تقدم للاغذية الاستهلاكية.

السياسات الزراعية في البلدان العربية 1950- 1970

سياسات زراعية اشتراكية

لقد ارتكزت الاصلاحات الزراعية العربية وخاصة منها ذات التوجه الاشتراكي على الاسس التالية:

- تحديد سقف للملكية الزراعية
- استيلاء الدولة على الفائض عن السقف الذي تم تحديده والتعويض للمالك
- توزيع الاراضي المستولي عليها على الفلاحين الذين لا يملكون ارضا
- وضع نظام تعاوني ينخرط فيه الفلاحون يؤدي الى ادخال المكننة والاساليب العلمية والفنية الحديثة.

النموذج المصري للاصلاح الزراعي

قامت ثورة يونيو 1952 في مصر في ظروف كان الاقطاعيون يحتكرون غالبية الاراضي الصالحة اللزراعة ويعيش ثلثا سكان الريف المصري بلا اراضي ولا عمل. في ظل هذه الظروف تم اصدار قانون الاصلاح الزراعي الذي يحدد الحد الاقصى للملكية الزارعية ويوزع الفائض على الفلاحين الذين لا يملكون اراضي زراعية كما بين اسس التعويض لمن تم الاستيلاء على بعض اراضيهم الزراعية وكما نظم العلاقة بين المالك والمستأجر وانشا التعاونيات الزراعية وحددت حقوق العامل الزراعي. فتم تحديد الحد الاقصى للملكية ب 200 فدانا والباقي يصادر مقابل تعويض. اما التعويض فيعادل عشرة امثال القيمة الايجارين لهذه الارض مضافا اليها قيمة المنشآت الثابتة وغير الثابتة والايجار. ونص القانون على ان توزيع الاراضي المستولي عليها يكون لصالح افراد تتوفر فيه مجموعة من الشروط:

- ان يكون مواطنا مصريا بالغا سن الرشد
- ان تكون حرفته الزراعة
- ان يقل ما يملكه من الاراضي الزراعية عن خمسة افدنة.

وعلى الرغم من الدور الذي لعبه قانون الاصلاح الزراعي المصري في اعادة الاراضي التي تتجاوز الحد الاقصى للملكية الذي رسمه على الفقراء المزارعين فانه ادى الى تفتيت الملكية والى انشاء حيازات صغيرة كانت السبب الاساسي لاعاقة التنمية الزراعية. اما فيما يتعلق بالعلاقة بين مستأجر الارض الزراعية ومالكها فقد ظلت مصلحة متبادلة ومتكافئة بعد ان كانت يسودها الطابع الاقطاعي. الا ان ارتفاع قيمة المحاصيل الزراعية لدرجة تفوق القيمة الاجارية التي ظلت مستقرة، احدث اثرا سلبيا في هذه العلاقة. ومن

الاثار السلبية للاصلاح الزراعي تزايد تداخل الدولة وبشكل متزايد في القطاع الزراعي فتحكمت في كل مراحله: انتاجا وتسويقا وتوزيعا وتصنيعا واستهلاكا وتصديرا. ومن امثلة هذا التحكم سياسة سعر الحاصلات الزراعية ومستلزمات الانتاج، ولقد تحكمت الدولة بصفة كاملة في القطن وقصب السكر وتحكمت بصفة جزئية في الارز والفول السوداني. مما ادى الى اثار سلبية، فتباينت اعباء المحاصيل والانشطة الزراعية المختلفة وانعكس على اقبال المزارعين على زراعتها.

النموذج السوري للاصلاح الزراعي

حاول السوريون غداة الاستقلال القيام باصلاحات زراعية وتم في 1951 تقديم مشروع قانون للاصلاح الزراعي يهدف الى تحديد حد اقصى للملكية الزراعية، الا انه قوبل بالرفض من طرف البرلمان الذي يهيمن عليه كبار ملاك الاراضي الزراعية. واعيدت الكرة سنة 1958 وتم اصدار اول قانون للاصلاح الزراعي يحدد الملكية ويعيد توزيع الاراضي على المزارعين. وتراوح الحد الاقصى للملكية الزراعية بحسب المناطق بين 15و55 هكتارا من الاراضي المروية والبساتين وبين 80 و 300 هكتارا من الاراضي غير المروية. وبين القانون صيغة حساب التعويض للمستولى على اراضيهم.

واستقرت نتائج هذا الإصلاح الزراعي الى وجود قطاعين: احدهما حديث نسبيا يعتمد على الاستثمارات الرأسمالية المكثفة والتقانة والاخر قطاع تقليدي يهدف الى إنتاج الاحتياجات الاسرية. ينضاف الى ذلط ان الأراضي غير كافية لتعميمها على الفلاحين بموجب قانون الا صلاح الزراعي. كما ان البلاد عانت من جفاف شديد ادى الى عودة المزارعين والى هجرة حقولهم.

النموذج العراقي للاصلاح الزراعي

صدر في العراق قانون الاصلاح الزراعي الاول سنة 1958 والثاني سنة 1970. اشتمل قانون الاصلاح الزراعي لسنة 1958 على جملة من المسائل تتعلق بتحديد الملكية والاستيلاء على ما جاوز الحد الاقصى وتعويض المستولى منهم وشروط توزيع الاراضي وتكوين الجمعيات التعاونية وتنظيم العلاقات الزراعية الا ان هذا القانون عرف مجموعة من الثغرات من بينها انه سمح لمالك الارض

حق اختيار الاراضي التي سيحتفظ بها. واهمل القانون ايضا مكان سكن الفلاح المستفيد فكان ان وزعت اراض في الشمال على فلاحين في الجنوب. مكما عرف هذا القانون مشاكل في تنفيذه.

ونتيجة للانتقادات التي وُجهت الى قانون الاصلاح الزراعي العراقي لسنة 1958 وكذلك لعدم نجاحه في تحسين الظروف الاقتصادي والاجتماعية للفلاحين والانتاجية الزراعية فقد تم اصدار قانون الاصلاح الزراعي سنة 1970 ليسد الثغرات في قانون الاصلاح الزراعي 1958، فادخل جملة من الاعتبارا كخصوبة التربة وطرق الري ومعدل سقوط الامطار ونوعية الزراعة وبعد الارض وقربها من مراكز التسويق. الا ان الدارسين للاصلاح الزراعي العراقي يعتبرون انه فشل على مستويات عديدة:

- فشل سير التعاونيات الزراعية
- فشل في رفع الانتاجية الزراعية
- فشل في تحسين اوضاع الفلاحين وتضييق الهوة في التفاوت الاقتصادي والاجتماعي

النموذج الجزائري للاصلاح الزراعي

قامت الجزائر باصلاحين زراعيين:

- الاصلاح الزراعي الذي اقر الحد الادنى للملكية الزراعية والاستلاء على الاراضي الزائدة مباشرة بعد الاستقلال.
- اما الثاني فقد عرف بميثاق الثورة الزراعية الصادر سنة 1971

وقد كان القاسم المشترك بين الاصلاحين الزراعيين تحديث القطاع الزراعي وتحسين تقنياته. وقد اعتبر قانون الاصلاح الزراعية الاول ان الاراضي المستولى عليها التي تكرها المستعمرون الفرنسيون وكذلك المزارع التي لم تكن تحقق الكفاءة الاقتصادية والاراضي التي كانت تستغل بطريقة غير شرعية، املاكا للدولة. وتوزيع هذه المزارع على الفلاحين وهم يملكونها ملكا استغلاليا لا ملك تصرف. وعلى خلاف الاصلاحات الزراعية في مصر وسوريا والعراق فان تحديد الحد

الاقصى للملكية الزراعية على اساس مقدار الدخل الصافي وليس على اساسا المساحة المزروعة. وفي سنة 1971 تم ادخال متغيرات جديدة في تحديد الحد الاعلى للملكية الخاصة بناء على اختلاف المناطق وطبيعة الارض ومستوى التجهيز والخدمات الاساسية للانتاج في المنطقة وحجم العائلة. وان دراسة تقويمية لميثاق الثورة الزراعية في الجزائر تبين مجموعة من المآخذ على هذا الاصلاح منها:

- ضالة المستفيدين حتى عام 1975 اذ لم يصل الا الى 87 الفا في حيث كان يتوقع استفادة مليون.
- الهيمنة المستمرة لكبار الملاك الزراعيين وقدرتهم على مراوغة الأجهزة الإدارية واستغلال نفوذهم فيها.
- بيروقراطية الادارة التنفيذية داخل التعاونيات الزراعية مما ادى الى فشلها.

واذا اعتبرنا ان تحديث القطاع الزراعي كان اهم اهداف السياسة الزراعية الجزائرية فاننا نشير الى انه اذا كان التحديث يعني زيادة استعمال الجرارات واستخدام الاسمدة الكيماوية فان الجزائر قد حققت نجاحا في المجال. لكن اذا ما نظرنا الى هذا المستوى من التحديث من زاوية تأثيره على الانتاجية الزراعية فانه لم يعط النتائج المرجوة منه.

وعلى العموم فان السياسات الزراعية ذات الطابع الاشتراكي التي طبقت في مصر وسوريا والعراق والجزائر لم تمكن من تقليص الهوة بين الطلب على الغذاء وانتاجه ولم تنجح في رفع الكفاءة الاقتصادية وتكثيف الانتاج ولا في تحديث القطاع الزراعي ويرجع ذلك لاسباب منها: سوء الادارة الذي تعاني منه مزارع الدولة والجمعيات التعاونية واعطاء الاولوية للاهداف السياسية على حساب اهداف الاصلاح الزراعي اضافة الى السياسات التسعيرية التي فرضتها الحكومات.

الاصلاحات الزراعية ذات الطابع اللبرالي في البلدان العربية

اتسمت الاصلاحات الزراعية في البلدان التي تنتهج نظاما ليبراليا بتدخلات بسيطة على شكل حوافز للمستثمرين الذي تتطابق مشاريعهم مع اهداف الاصلاح الزراعي. وتتميز هذه الاصلاحات الزراعية اللبرالية عن الاصلاحات الزراعية

الاشتراكية بانها لا تمارس نزع الملكية. وقد طبقت هذه الاصلاحات في كل من السعودية والاردن الغرب وتونس.

الاصلاحات الزراعية في المملكة العربية السعودية

صدر في المملكة العربية السعودية نظام توزيع الاراضي سنة 1971. وهو نظام يتميز بالعمل على تمليك الارض لا على نزع ملكتها، وعلى زيادة المساح المملوكة للافراد لا على تفتيت الحيازات الكبرى. ونص القانون المنظم للاراضي بان ان تقل المساحة الموزعة عن خمسة هكتارات ولا تتجاوز عشرة هكتارات في حالة التوزيع على الافراد واربع مائة هكتارات في حالة التوزيع على الشركات. وقد وضعت خطة شاملة للتنمية الزراعية تهدف الى خفض تكاليف الانتاج الزراعي ورفع مستوى الكفاءة الانتاجية في القطاع الزراعي وتم القيام بمشاريع للري واخرى للتدريب الآلي الزراعي واستخدام التقانة إضافة الى انشاء مؤسسات مالية مختصة في القروض الزراعية كالبنك الزراعي العربي السعودي. ورغم الجهود التي بذلتا المملكة للنهوض بالقطاع الزراعي فان تنمية هذا القطاع ظلت تعاني من معوقات عدة مثل:

1. الفارق الكبير بين ضخامة مشاريع الري والصرف من الناحية التقانية ومستوى وعي المزارعين
2. عزوف الشباب السعودي عن العمل في القطاع الزراعي واتجاهه الى العمل في صناعة النفط

ادت هذه العوامل الى تدني الانتاج والانتاجية لقسم كبي رمن المحاصيل الزراعية كالحبوب، القمح، الأرز.

الاصلاحات الزراعية في الاردن

بلعب القطاع الخاص في الاردن الدور الاساسي في الانتاج الزراعي وذلك انسجاما مع النظام الاقتصادي الاردني الذي يقوم على مبدا الحرية الاقتصادية. الا ان الدولة تتدخل في بعض الاحيان في النشاط الاقتصادي وفي حالة الازمات. فقد عملت على رسم السياسات الانتاجية للقطاع الزراعي فساعدت المزارعين على زيادة انتاجهم فقدمت الدعم المالي والفني ونفذت مشاريع للري ووطنت البدو ودربتهم على الاعمال والاساليب

الزراعية الحديثة. واعطت هذه الجهود نتائج ملموسة في بعض المحاصيل، فيما لم يحرز بعضها الاخر تقدما على صعيد المردود او على صعيد المساحات المزروعة. فاذا ما نظرنا الى المردود الفعلي للحبوب مثلا فاننا نلاحظ تقلبات شديدة بين عام 1951 و 1985 فكان يرتفع تارة ارتفاعا كبيرا وتارة ينخفض الى ادنى المستويات وهذا ما يعكس عدم قدرة الدولة على تنمية هذا القطاع عن طريق سياستها وتدخلاتها.

الاصلاحات الزراعية في تونس

عمل الاصلاح الزراعي في تونس على تحقيق هدفين جوهريين: استخدام الوسائل الزراعية الحديثة واصلاح بينة الملكية الزراعية. وقد مر الاصلاح الزراعي في تونس بثلاث مراحل:

1. اصلاحات 1956-1957 والتي تقضي بالتقسيم الجزئي للاراضي الجماعية وتوزيعها الى حيازات صغيرة.
2. اصلاحات 1962-1946 والتي تهدف الى دمج الملكيات الصغيرة في وحدات انتاجية تتراوح مساحتها ما بين 500و1000 هكتار وذلك لدفع المزارعين لاستخدام الوسائل التقنية الحديثة.
3. اصلاحات ضمن الخطة الرباعية 1965-1968 وترى ضرورة تسيير الدولة لمجموع القطاع الزراعي بما في ذلك الملكيات الكبيرة التي هي في حوزة القطاع الخاص. قانون 1969 القاضي باعادة اراضي كبار الملاكين الى اصحابها.

وعلى العموم فان نتائج السياسات الزراعية التي تم اتخاذها مخيبة للامال لاسباب عديدة منها:

1. عدم كفاية الاستثمارات العامة والنقص في الجهاز التقني
2. فيض اليد العاملة وحدوث بطالة
3. انخفاض انتاجة الملكيات الزراعية

الاصلاحات الزراعية في المغرب

تميز الاصلاح الزراعي في المغرب بتركيزه على استخدام التقنيات وتحديث الزراعة باكثر من اهتمامه بالبني الزراعية. وقد عرفت المغرب باصلاحات زراعية عديدة منها:

1. اصلاحات 1957 ويهدف هذا الاصلاح الى تجميع القطع الزراعية الصغيرة في وحدات زراعية واسعة من اجل استخدام المعدات الحديثة كالجرارات.
2. اصلاحات 1960 التي تمتت اداراتها من طرف المكتب القومي للري الذي عمل على إصلاح 120 الف هكتار
3. إصلاح 1964 الذي يهدف الى إصلاح الأراضي المسترجعة من الأوروبيين والمغاربة المتعاملين معهم
4. الخطة الثلاثية 1965-1967: مكنت هذه الخطة من توزيع 18000 هكتار من الأراضي المروية و 150000 هكتار من الأراضي غير المروية

ويعتبر الدارسون للقطاع في المغرب ان المعدل لمعظم المحاصيل الزراعية ارتفع في الستينات مقارنة بالخمسينات وقد تراجع قسم كبير من المحاصيل في السبعينات مقارنة بالستينات مع محافظته في الغالب على مستوى اعلى من الذي كان في الخمسينات. فعلى سبل المثال ارتفع مردود مجموع الحبوب 2.65٪ في الخمسينات وارتفع الى 15.59٪ في الستينات وتراجع الى 7.33٪ في السبعينات ثم ارتفع الى 17.02٪ في النصف الاول من الثمانينات.

نماذج السياسات الاقتصادية الزراعية في بعض دول العالم

شهد النصف الثاني من القرن العشرين تكتلات كثيرة للتكامل والتنسيق في النطاق الاقتصادي الزراعي في أنحاء كثيرة من العالم، وسيشار هنا إلى السياسة الزراعية في الجماعة الاقتصادية الأوربية (الاتحاد الأوربي [ر]) ومجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة (الكوميون) سابقاً والسياسة الزراعية في أمريكة الشمالية وفي الدول الاسكندنافية، وفي بريطانية، والسياسة الزراعية اليابان، والسياسة الزراعية في الهند.

1. الجماعة الاقتصادية الأوربية: حددت أهداف السياسة الزراعية المشتركة ومراحل تكاملها وفق ما يلي:

زيادة الإنتاج الزراعي ودخل الفرد وضمان استقرار الأسواق واستمرار الإمدادت الكافية من الغذاء ووصولها إلى المستهلك بأسعار معقولة، وزيادة التجارة بين دول الجماعة، وإحداث توازن بين سياساتها الهيكلية والتسويقية،

وإلغاء الإعانات التي تؤدي إلى إعاقة المنافسة، وتحسين ما يعود على العمالة ورأس المال، والمحافظة على الهيكل الأسري في الزراعة، وتشجيع الصناعات الريفية، وتوفير دعم خاص للمناطق ذات البيئات الزراعية القاسية. وقد استطاع أعضاء السوق تحقيق أهم الأهداف وهو السعر الموحد للسلع الزراعية داخل دول الجماعة في تموز 1967.

وتهدف السياسة السعرية الزراعية في الجماعة الأوربية إلى الحفاظ على دخل مناسب للعاملين في الزراعة وإحراز درجة عالية من الاكتفاء الذاتي وخفض حجم العمالة في القطاع الزراعي.

وقد طبق نظام حماية على الحبوب واللحوم والحليب وغيرها، حتى غدت نحو 95٪ من السلع الزراعية خاضعة لهذا النظام من الحماية والدعم في نهاية عام 1970.

أما الفائض من المحاصيل فيتم التخلص منه بإحدى الطرائق التالية: إمام أن يباع جزء منه إلى المزارعين بأسعار مخفضة علفاً للحيوانات، وإما أن يقدم جزء منه دعماً غذائياً للعالم الثالث، أو أن يباع جزء منه في السوق العالمية وهذا يعني دفع مبالغ كبيرة لدعم المصدرين ومزيداً من العبء على ميزانية السوق المشتركة.

وفي عام 1972 اعتمدت خطة للإصلاح الهيكلي تتلخص بما يلي: دعم الفائدة على القروض بهدف تحديث المزارع وتجميعها وإعادة توزيع الأراضي في الجماعة على المزارعين العاملين في برنامج التحديث، وتشجيعهم على الانخراط في مهن أخرى، ويقوم صندوق الضمان والتوجيه الزراعي AGGF بتمويل تكاليف التحديث. وقد تم تحقيق الاكتفاء الذاتي من الحبوب واللحوم ومنتجات الألبان وغيرها من السلع الزراعية، وتحقيق درجة عالية من التخصص والتنسيق والتعاون في مجالات البحوث العملية، وتبادل الخبرات، مما ساعد على زيادة الإنتاج وخفض عدد العاملين الزراعيين وعلى استخدام التقنيات البيولوجية والتوازن البيئي للحد من التلوث وحماية البيئة والتربة والمناطق الطبيعية، والمحافظة على السلالات المحلية وتدريب المزارعين على أساليب هذه التقنيات في برنامج الزراعة البيئية PAE.

وفي حزيران عام 1992 تمت الموافقة على مجموعة من التدابير والإصلاحات لمشكلات السياسة الزراعية المشتركة التي تراكمت داخل الجماعة الأوربية وخاصة ما يرتبط بنظام الدعم والتسويق، وتم الاتفاق على تنفيذها تدريجياً في السنوات 93/ 94 – 95/ 1996.

2. مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة: تم إعلان قيام مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة The Council of Mutual Economic Assistance(COMECON) بموسكو عام 1949 وقد ضم ست دول هي بلغارية والمجر وتشيكوسلوفاكية والاتحاد السوفيتي سابقاً وبولندة ورومانية. وعد هذا المجلس مفتوحاً لكل الدول التي تتبع النظام الاشتراكي، وقد انهار هذا المجلس إثر انهيار الاتحاد السوفيتي في عام 1991 بعد أن برزت فيه مشكلات كثيرة أهمها: عدم كفاية نظم الإنتاج والتسويق وتدهور أو ضاع المعيشة والتفاوت النسبي بين الأقطار في حجم الموارد ودرجة التقدم التقني وغير ذلك، مما أوضح أنه لا مفر من الإصلاح الزراعي وإعادة البناء (بيرسترويكا) عام 1990.

3. السياسة الزراعية في أمريكة الشمالية: سعت سياسة التدخل الزراعية في أمريكةالشمالية إلى رفع الإنتاج الزراعي علمياً وتقنياً ورفع العوائد الزراعية، وحافظت على الأسعار وتوفير الإعانات لمحروقات الجرارات والسمدة وغيرها، كما وفرت معونات لتدعيم المزارع الصغيرة لتتضامن في مزارع كبيرة، وتحسين الأبنية والبيوت الزراعية، وحددت إنتاج المحاصيل الرئيسية بوضع قيود الأبنية والبيوت الزراعية، وحددت إنتاج المحاصيل الرئيسية بوضع قيود على المساحات المزروعة. وعملت الحكومات المتتالية منذ عام 1933 على دعم أسعار المحاصيل الرئيسية مثل القمح والحبوب العلفية والرز والتبغ والقطن بدفع إعانات لتصديرها، ولم يكن التصدير ممكناً من دون ذلك الدعم. وفي الستينات تم تخفيض الأسعار المدعمة ورافقت ذلك زيادة كبيرة في نسب حجم المدفوعات المباشرة للمزارعين. ومع بداية السبعينات تم تحويل نحو 20 مليون هكتار من إنتاج المحاصيل الزراعية الرئيسية إلى محاصيل أخرى، وتم توفير السكر من الإنتاج المحلي، اما فول الصويا فقد تكدس مخزون كبير منه.

وكان قد تقرر في السنوات المالية بين 1994 و 1997 أن يتم تنفيذ إصلاحات زراعية بهدف تخفيض عجز الميزانية، وقد صدر القانون الزراعي عام 1995 الذي أبقى على آلية الأسعار المستهدفة، كما استبعد التخفيض في دعم الصادرات بمفردها قبل أن تحل الصعوبات التي تواجهها مفاوضات الغات، وكان لهذين التغييرين الأثر الأكبر عند تنفيذهما عام 1996، وخاصة بعد زيادة المساحة الإلزامية التي لا يستحق الإنتاج عليها مبالغ من 15-25٪ من المساحة الأساسية، وإلغاء برنامجي الدعم لتحديد المساحة المزروعة إلى جانب زيادة رسوم القروض على بعض محاصيل البرنامج، وإصلاح برامج توفير المحاصيل الزراعية والتغلب على الكوارث وإعفاء مبيعات الخشب المدعومة، مما سيقلل من التحكم الحكومي ويحافظ على مستويات الأسعار وعلى النهوض بالصادرات، إلى جانب تخفيض المعونة الغذائية لدول أوربة الشرقية وإبقاء سوية ضمانات قروض التصدير على ما كانت عليه في عام 1993.

4. السياسة الزراعية في الدول الاسكندنافية وفي بريطانيا: توخت حكومات فنلندة والسويد والنروج في سياساتها الزراعية أن تحقق للمزارعين سوية من الدخل تساوي ما لدى عمال الفعاليات الاقتصادية الأخرى، ومشاركة الزراعة في التنمية الاقتصادية وتطوير المجتمع، وضمان استقرار الأسواق الإمدادات المنتظمة بما يكفل أسعاراً معقولة للمستهلكين.

وأما في بريطانيا فقد قصدت نصوص القانون الزراعي لعام 1947 إلى إيجاد صناعة زراعية مستقرة وفعالة وقادرة على إنتاج جزء من غذاء الأمة وتوفير المنتجات الزراعية الأخرى بأدنى سوية من الأسعار مع التعويض على المزارعين والعمال الزراعيين تعويضاً صحيحاً يتناسب مع شروط معيشتهم.

السياسة الزراعية في اليابان: أصبحت اليابان منذ عام 1988 أكبر مستورد للمنتجات الزراعية في العالم، إذ بلغت قيمة وارداتها في عام 1991 نحو 29 مليار دولار، ومن بين السمات المهمة للزراعة اليابانية تقلص الأراضي الزراعية لمصلحة الاستخدامات غير الزراعية، وصغر مساحة المزارع الأسرية وانخفاض عددها، وانخفاض نسبة إسهام الزراعة في مجموع الناتج القومي الإجمالي،

وفي حزيران عام 1992 تمت الموافقة على مجموعة من التدابير والإصلاحات لمشكلات السياسة الزراعية المشتركة التي تراكمت داخل الجماعة الأوربية وخاصة ما يرتبط بنظام الدعم والتسويق، وتم الاتفاق على تنفيذها تدريجياً في السنوات 93/ 94 – 95/ 1996.

2. مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة: تم إعلان قيام مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة The Council of Mutual Economic Assistance(COMECON) بموسكو عام 1949 وقد ضم ست دول هي بلغارية والمجر وتشيكوسلوفاكية والاتحاد السوفيتي سابقاً وبولندة ورومانية. وعد هذا المجلس مفتوحاً لكل الدول التي تتبع النظام الاشتراكي، وقد انهار هذا المجلس إثر انهيار الاتحاد السوفيتي في عام 1991 بعد أن برزت فيه مشكلات كثيرة أهمها: عدم كفاية نظم الإنتاج والتسويق وتدهور أو ضاع المعيشة والتفاوت النسبي بين الأقطار في حجم الموارد ودرجة التقدم التقني وغير ذلك، مما أوضح أنه لا مفر من الإصلاح الزراعي وإعادة البناء (بيرسترويكا) عام 1990.

3. السياسة الزراعية في أمريكة الشمالية: سعت سياسة التدخل الزراعية في أمريكةالشمالية إلى رفع الإنتاج الزراعي علمياً وتقنياً ورفع العوائد الزراعية، وحافظت على الأسعار وتوفير الإعانات لمحروقات الجرارات والسمدة وغيرها، كما وفرت معونات لتدعيم المزارع الصغيرة لتتضامن في مزارع كبيرة، وتحسين الأبنية والبيوت الزراعية، وحددت إنتاج المحاصيل الرئيسية بوضع قيود الأبنية والبيوت الزراعية، وحددت إنتاج المحاصيل الرئيسية بوضع قيود على المساحات المزروعة. وعملت الحكومات المتتالية منذ عام 1933 على دعم أسعار المحاصيل الرئيسية مثل القمح والحبوب العلفية والرز والتبغ والقطن بدفع إعانات لتصديرها، ولم يكن التصدير ممكناً من دون ذلك الدعم. وفي الستينات تم تخفيض الأسعار المدعمة ورافقت ذلك زيادة كبيرة في نسب حجم المدفوعات المباشرة للمزارعين. ومع بداية السبعينات تم تحويل نحو 20 مليون هكتار من إنتاج المحاصيل الزراعية الرئيسية إلى محاصيل أخرى، وتم توفير السكر من الإنتاج المحلي، اما فول الصويا فقد تكدس مخزون كبير منه.

وكان قد تقرر في السنوات المالية بين 1994 و 1997 أن يتم تنفيذ إصلاحات زراعية بهدف تخفيض عجز الميزانية، وقد صدر القانون الزراعي عام 1995 الذي أبقى على آلية الأسعار المستهدفة، كما استبعد التخفيض في دعم الصادرات بمفردها قبل أن تحل الصعوبات التي تواجهها مفاوضات الغات، وكان لهذين التغييرين الأثر الأكبر عند تنفيذهما عام 1996، وخاصة بعد زيادة المساحة الإلزامية التي لا يستحق الإنتاج عليها مبالغ من 15-25٪ من المساحة الأساسية، وإلغاء برنامجي الدعم لتحديد المساحة المزروعة إلى جانب زيادة رسوم القروض على بعض محاصيل البرنامج، وإصلاح برامج توفير المحاصيل الزراعية والتغلب على الكوارث وإعفاء مبيعات الخشب المدعومة، مما سيقلل من التحكم الحكومي ويحافظ على مستويات الأسعار وعلى النهوض بالصادرات، إلى جانب تخفيض المعونة الغذائية لدول أوربة الشرقية وإبقاء سوية ضمانات قروض التصدير على ما كانت عليه في عام 1993.

4. السياسة الزراعية في الدول الاسكندنافية وفي بريطانيا: توخت حكومات فنلندة والسويد والنروج في سياساتها الزراعية أن تحقق للمزارعين سوية من الدخل تساوي ما لدى عمال الفعاليات الاقتصادية الأخرى، ومشاركة الزراعة في التنمية الاقتصادية وتطوير المجتمع، وضمان استقرار الأسواق الإمدادات المنتظمة بما يكفل أسعاراً معقولة للمستهلكين.

وأما في بريطانيا فقد قصدت نصوص القانون الزراعي لعام 1947 إلى إيجاد صناعة زراعية مستقرة وفعالة وقادرة على إنتاج جزء من غذاء الأمة وتوفير المنتجات الزراعية الأخرى بأدنى سوية من الأسعار مع التعويض على المزارعين والعمال الزراعيين تعويضاً صحيحاً يتناسب مع شروط معيشتهم.

السياسة الزراعية في اليابان: أصبحت اليابان منذ عام 1988 أكبر مستورد للمنتجات الزراعية في العالم، إذ بلغت قيمة وارداتها في عام 1991 نحو 29 مليار دولار، ومن بين السمات المهمة للزراعة اليابانية تقلص الأراضي الزراعية لمصلحة الاستخدامات غير الزراعية، وصغر مساحة المزارع الأسرية وانخفاض عددها، وانخفاض نسبة إسهام الزراعة في مجموع الناتج القومي الإجمالي،

واستمرار الهجرة من الريف إلى المدن، والبطء النسبي في زيادة متوسط مساحة المزرعة، ونقص الأيدي العاملة الزراعية، وانخفاض دخل الفرد من الزراعة.

وارتكزت السياسات الزراعية اليابانية على نظام مراقبة الأغذية الأساسية، بهدف مراقبة العرض بناء على الطلب التقديري، ولا سيما أسعار الرز والقمح والشعير، ويباع القسم الأكبر من محاصيل الحبوب الأساسية عن طريق التعاونيات الزراعية إلى تجار الجملة مباشرة لا إلى الحكومة، ويخضع النظام بأكمله لرقابة وكالة الأغذية، كما يتم تسويق معظم المنتجات الزراعية عن طريق النظام التعاوني.

أما الاتجاه الحديث في السياسات الزراعية فهو تخفيض عدد التعاونيات والتسويق المباشر إلى المستهلك ودمج الاتحادات المحلية في الاتحادات القطرية، وتحرير أسواق اللحم البقري لإيجاد المنافسة وزيادة الجودة. وقد وضعت وزارة الزراعة اليابانية خطة اصلاح وحددت أهدافاً تنظيمية لإصلاح القطاع الزراعي والنهوض بالمناطق الريفية، مثل تجميع الأراضي من قبل الشركات المحلية، وتنمية المزارع، وتطبيق نظام اللجان الزراعية المسؤولة عن إدارة الأراضي الزراعية تحت إشراف الوزارة وتجميع هذه اللجان وغيرها.

5. السياسة الزراعية في الهند: تمكنت الهند من القضاء على المجاعات فيها، فكان ذلك من المنجزات الرئيسية التي تحققت بفضل سياسات الحكومة في مجال الأمن الغذائي على مدى العقدين الأخيرين من القرن العشرين، وقد أدى النمو العام في الإنتاج الزراعي بفضل تقنيات الثورة الخضراء إلى القضاء على خطر المجاعة في الهند قاطبة، وتعد البرامج الحكومية لتحسين التغذية، ولا سيما النظام العام للتوزيع والبرنامج القطري للعملة الريفية، أمثلة رائعة على فوائد هذا النظام وأهدافه.

منجزات الاقتصاد الزراعي في العالم

يشمل البحث هنا ما يتصل بالسياسة السعرية والدخل والتكاليف، والتغيرات الحديثة في المساحات المزروعة للمحاصيل الإستراتيجية المهمة والتغيرات الحاصلة في الإنتاج الزراعي العالمي.

1. في السياسة السعرية والدخل والتكاليف: حقق نمو الاقتصاد الزراعي في العالم قفزات نوعية ملموسة في زيادة الإنتاجية الزراعية في القطار التي طبقت فيها سياسات التسعير الحكومية والدخل، ويمكن إيجاز هذا النمو كما يلي:

إن مستوى الدخل والرفاه الاقتصادي للعاملين في الزراعة يتحدد بعوامل كثيرة تشمل تغير أسعار منتجاتهم ومستواهم من التعليم، ومعدل نمو الاقتصاد القومي، والدخل الفردي الحقيقي، وتكاليف مدخولات الإنتاج، والمحافظة على عائدات العمل الزراعي. وإن أي زيادة في أسعار المنتجات الزراعية تحفز المزارعين على استخدام الأسمدة الجيدة وتطوير المكننة واستعمال المحروقات والزيوت والتركيز على الصيانة وغيرها على نطاق واسع، وتعد تكاليف سياسات التسعير والدخل المطبقة في الدول الصناعية مرتفعة، إذ تشمل المخصصات الحكومية المباشرة والتكاليف الإضافية التي يتحملها المستهلك، وهي في الولايات المتحدة الأمريكية أقل بكثير في الجماعة الأوربية.

وفيما يتعلق بأسعار السلع تشير معظم توقعات البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة إلى أن الأسعار العالمية المحددة ستكون أكثر ثباتاً من مستوياتها المنخفضة في الوقت الحاضر وسيحصل بعض الزيادة في لطلب وانخفاض العرض نتيجة للتحول عن إنتاج بعض السلع الأولية ولا سيما البن والكاكاو. فكثيراً ما تتجاوز تكاليف الإنتاج الأسعار العالمية. ويتوقع أن تزداد أسعار السلع الأخرى ومنها السكر والموز واللحم البقري والقطن والألياف الصلبة، ومن المرجح أن تنخفض أسعار الحبوب.

أما في بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض فقد ارتفع نمو الناتج المحلي في العامين 93 و 1994 إلى نحو 4٪، كما بلغت قيمة الواردات الزراعية مثلي قيمة الصادرات السلعية مع حدوث توسع في القطاع الزراعي أسرع منه في القطاعات الأخرى، وسيكون ذلك علامة على الانتعاش العالمي.

ومن السمات البارزة التي ظهرت قدرة البلدان المتقدمة والنامية على مواجهة التحركات المعاكسة لمعدلات التبادل التجاري عن طريق زيادة حجم الصادرات الزراعية، وذلك في المدة بين عامي 1981 و 1992 حتى اليوم مما سيؤدي إلى تحقيق استقرار الدخل الزراعي والتكيف وتحسين الإنتاجية وغيرها. ويمكن القول إن الأحداث التي ما تزال تتكشف تثير درجة عالية من الشكوك لم تكن معهودة من قبل

في تطور الاقتصاد الزراعي، وتشمل هذه الأحداث عملية التحول الجارية في أوربة الشرقية من اقتصاد الدولة إلى اقتصاديات السوق الحرة، ونتائج جولة أوروغواي، والنزاعات التي لم تسوّ في إفريقية والشرق الأوسط ودول البلقان، والتكتلات الاقتصادية المختلفة والمتنامية، وتمثل الصين والهند محورين أساسيين في الساحة العالمية.

2. التغيرات الحديثة في المساحات المزروعة بالمحاصيل الاستراتيجية المهمة: لقد حدثت تطورات كثيرة ومثيرة في المدة الواقعة بين أواخر العقد الثالث واواخر العقد السادس من القرن العشرين، إذ ازدادت المساحة المزروعة بالمحاصيل في العالم بمعدل 46٪ وزداد مجمل الإنتاج بمعدل 94٪، ومتوسط الغلة لوحدة المساحة الأرضية المزروعة بالمحاصيل بنحو 33٪، ففي أوربة (عدا الاتحاد السوفيتي سابقاً) وأمريكة الشمالية والوسطى تدنت المساحة المزروعة الإجمالية، أما في أمريكة الجنوبية وإفريقية فقد ازدادت بمعدل تجاوز النصف، وفي آسيا بمعدل الثلث وكانت الزيادة الكبرى في أسترالية بسبب الهجرة إليها. وقد حصل تحول إلى زراعة أ:ثر المحاصيل غلة مثل زراعة الرز والبطاطا والذرة الصفراء بدلاً من الحنطة والذرة البيضاء. واتسعت في أوربة زراعة القمح والذرة البيضاء. واتسعت في أوربة زراعة القمح والذرة البيضاء على حساب الأراضي المخصصة للرعي لارتفاع غلتها على غلة المراعي الحيوانية. وفي الزراعة الحديثة اعتمد مبدأ إنتاج أكثر في وحدة المساحة بمقدار أقل من العمالة والأرض والزمن.

3. التغيرات الحاصلة في الإنتاج الزراعي العالمي: تشير إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة FAO الأخيرة إلى أن إنتاج الحبوب في الأقطار المتقدمة ازداد قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها، أما في بقية أنحاء العالم فلم تتم العودة إلى مستوى ما قبل الحرب من الإنتاج حتى منتصف الخمسينات، كما أن المساحة المزروعة في البلاد المتقدمة انخفضت بمعدل 4٪ في حين ازدادت مساحة الأراضي المزروعة ب الحبوب في الأقطار الأخرى بمعدل 49٪ كما كانت الزيادة في إنتاج الحبوب فيها نحو 66٪، وأما في المدة بين عامي 1979 و 1992 فقد ازدادت غلال الحبوب في الأقطار المتقدمة والنامية ازدياداً ملحوظاً ولا سيما في آسيا والصين وأمريكة الشمالية والوسطى، وقد بلغ إنتاج العالم من الحبوب نحو 1894298 ألف طن في عام 1993 أي بزيادة عن عام 1981 قدرها نحو 20٪،

وأما ما يتصل بالفروق في غلال المحاصيل بين الأقطار منفردةً فإن محصول الرز، مثلاً، يراوح بين 1.1 طن بالهكتار في كمبودية و 5.3 طن في اليابان، وأما محصول القمح فيراوح بين 0.5 طن في الجزائر و 4 طن في بريطانية، وكذلك محصول الذرة الصفراء بين 1.3 طن في الفيليبين و 4.7 طن في الولايات المتحدة الأمريكية. وأما ما يتعلق بنصيب الفرد من الغذاء فقد كانت الزيادة متواضعة في البلاد النامية نحو 6٪ وفي البلاد المتقدمة نحو 24٪.

أما ما يتصل بالتغيرات الحاصلة في الإنتاج الزراعي بحسب السلع في عام 1992 فقد حقق الإنتاج العالمي ارتفاعاً كبيراً في الحبوب ومحاصيل الجذور والبقول والدهون والزيوت والكاكاو والتبغ والمطاط، في حين انخفض الإنتاج العالمي من السكر الخام والبن الأخضر والشاي ومجموع الألبان والألياف النباتية والقطن والجوت والألياف المماثلة، وقد أدت الزيادة في إنتاج البلاد المتقدمة إلى تعويض انخفاض الإنتاج لبعض السلع في البلاد النامية.

التكثيف الزراعي الاقتصادي

هو توظيف رأس المال إضافي لتعزيز ووسائل الإنتاج الزراعي على المساحة نفسها من الأرض أو على رأس الحيوان، مع التطبيق الأمثل للمعطيات العلمية والتطبيقية للعلوم والتطبيقية للعلوم الزراعية من أجل الحصول على أكبر كمية وأفضل نوعية من الإنتاج، وبأقل ما يمكن من نفقات العمل ووسائل الإنتاج على وحدة المنتوجات النباتية والحيوانية. وتعد سياسة التكثيف الزراعي المنطلق الأساسي لتطوير الإنتاج الزراعي والاستثمار الأمثل للموارد والطاقات المتاحة من أجل التكامل بين الإنتاجين النباتي والحيواني.

ويشمل التكثيف المجالين النباتي والحيواني، ويتطلب تشخيص الوضع الراهن للإنتاج الزراعي والحيواني والإفادة من التقدم التقني والعلمي في المجال الزراعي وبما يتصل بنمو النباتات المختلفة وفي كل حقل، وتحديد الفعاليات الاقتصادية للتكثيف بالمحصولات العلفية والصناعية والحبوب والخضار والفواكه بأنواعها وأصنافها المحلية والأخرى المدخلة في الدورة الزراعية، وكذلك الأمر مع التكثيف في مجال الإنتاج الحيواني من حيث الأعلاف وتحسين الرعاية والتغذية والخدمات البيطرية والتلقيح الاصطناعي.

وفي كلتا الحالتين لا بد من اتباع سياسة الترشيد في ضوء ما توصلت إليه أنشطة التقدم التقني والعلمي الحديث مع مراعاة البعد الاقتصادي الجاذب للاستثمار الكثيف عند إعداد المشروعات إعداداً متكاملاً أفقياً ورأسياً وفي مجالي الإنتاج النباتي والحيواني.

تحليل اسباب فشل السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي العربي

ان محاولات الاصلاح الزراعي التي قامت بها البلدان العربية ومختلف السياسات الزراعية لم تحقق النتائج المرغوبة للنهوض بالتنمية الزراعية العربية وتقليص الفجوة الغذائية ويرجع ذلك الى جملة من الاسباب نتناولها فيما يلي:

1. ضعف الكفاءة الاقتصادية في تطبيق السياسات الزراعية:

ان المؤشرات الاقتصادية تبين ان الاصلاحات الزراعية سواء ذات الطابع الاشتراكي او اللبرالي لم تحقق تقدما يذكر في زيادة المساحات المزروعة فلم تزد الا بمعدل لم يتجاوز 0.2٪ سنويا. اما على مستوى الطلب على الغذاء فقد بلغ في السبعينات 4.6٪ مقابل نمو الانتاج ب 1.8٪ اما في النصف الثاني من السبعينات واوائل الثمانينات فقد بلغ الطلب 6٪ مقابل 2.5٪ للانتاج.

ويرجع ذلك على العوامل التالية:

أ. سوء ادارة القطاع الزراعي

يعتبر التخلف في نوعية ادارة القطاع الزراعي عائقا اساسيا يحد من الكفاء الاقتصادية لهذا القطاع وحائلا ايضا دون الاستفادة من المزايا التكنولوجية الزراعية المستوردة. فبدون وجود اساس تنظيمي سليم يحكم مشروعات التنمية الزراعية من كل نواحيها وبصفة خاصة اساليب ادارتها ومستوى كفاءتها الادارية تصبح المشروعات عاجزة عن استعاب اهداف كل السياسات الزراعية، سوء كانت هذه السياسات متعلقة بالبحث والارشاد الزراعي او جوانب اخرى من جوانب السياسات الزراعية. ولهذا فان الكفاءة الاقتصادية للمشاريع الزراعية تتوقف على ادارتها. وحسن الاداء الاداري يتوقف على اهلية الانسان فيما يتعلق بمعرفة العمل وبقدرته على القيام به ورغبته في اتمامه وانجازه. فعلى سبيل المثال عانت البلدان العربية التي طبقت اصلاحات زراعية ذات صبغة اشتراكية من مشاكل ادارية في مزارع

الدولة والجمعيات التعاونية نتيجة للبيروقراطية والروتين الاداري. كما انه في بعض هذه الدول، العراق على سبيل المثال، لم يسبق الاصلاح في دراسات اجتماعية واقتصادية لذلك انعكس الارتجال على الانتاجية الزراعية.

ب.اعطاء الاولوية للاهداف السياسية

يؤدي الاهتمام بالاهداف السياسية على حساب الاهداف الاقتصادية الى تراجع الكفاءة الاقتصادية للمشاريع الزراعية. فاذا ما نظرنا مثلا للجمعيات التعاونية في سوريا فاننا ندرك انها عرفت انطلاقا سريها الا ان المزارعين ابتعدوا عنها لانها اصبحت وسيلة ضغط من قبل الدولة لتحريك الجماهير الريفية لصالح النظام مما اثر سلبا على الحركة التعاونية. وبذلك اصبحت الاعتبارات السياسية مقدمة على المردود الاقتصادي.

ج. عدم كفاية الاختصاصيين

لوحظ نقص في المختصين عند القيام بالاصلاحات الزراعية في اكثر من دولة عربية. ففي مجال المكننة الزراعية واجهت العديد من التعاونيات مشاكل متعلقة بندرة الموظفين الاكفاء والمختصين مما عاق عمليات الصيانة وتصليح الالات الزراعية. ومن المعروف ان غياب عامل من عوامل الانتاج سينعكس سلبا على الكفاءة والمردودة الاقتصادية.

2. فشل سياسات البحث والارشاد الزراعي في تحقيق اهدافها

يهدف الارشاد الزراعي الى تدريب المزراعين واقناعهم بتبني النماذج والتقنيات الزراعية الحديثة من اجل تخفيض الكلفة وتحسين الانتاجية النوعية. كما يناط بها التعرف على المشاكل التي تواجه المنتجين الزراعيين وتشخيصها ونقلها الى مراكز البحوث لدراستها وتحديد الاساليب الملائمة للتعامل معها. ويعتبر دعم البحث الزراعي وتحسينه كما ونوعا وتوظيفا يشكل ضرورة استراتيجية، ليس فقط للتخلص من العجز الغذائي العربي القائم والمفاقم، وانما لتطوير زراعتنا اعتمادا على النفس بصورة اساسية. وقد بُذلت جهود لا يستهان بها في هذا المضمار وأُسست معاهد ومخابر مختصة في البحث الزراعي، الا انها لم تصل الى تحقيق اهدافها المرجوة وذلك نتيجة لعوامل عدة نذكر منها:

- ضعف التنسيق بين مؤسسات الارشاد الزراعي وهيئات البحث الزراعي

- ضعف الاستثمار في البحوث الزراعية العربية وتدني انتاجية النشاط البحثي، اذ تشير الدراسات الى ان حجم الاستثمارات في ميدان البحوث الزراعية في بلدان العالم النامي تصل الى 0.5٪ من الناتج المحلي الزراعي.
- عدم دراسة مواضيع البحث الزراعي واختيارها على اسس علمية وكذلك عدم توظيف نتائجها.
- عدم استقرار السياسات الزراعية، كان عاملا اساسيا في عدم استقرار الارشاد الزراعي.

3. ضآلة الاستثمارات في مجال القطاع الزراعي

فحصة القطاع الزراعي العربي من اجمالي الاستثمارات ضئيلة وكذلك عجز الاقراض الزراعي عن القيام بوجباتها. فالزراعة الحديثة، ولكي تحقق انتاجية عالية فانها تحتاج الى استثمارات راسمالية ومعرفية كثيفة حتى وان اعتمدت في بعض الظروف فعى كثافة العمالة. الا ان تمويل القطاع الزراعي ظل يعاني من جملة من المعوقات نذكر منها: سوء ادارة مؤسسات الاقراض الزراعي والنقص في اعتمادات المصارف المختصة باقراض الزراعي وارتفاع فوائد المصارف التجارية وغياب خطة شاملة للسياسات الاقراضية المؤسسة وعدم موضوعية معايير توزيع القروض على المزارعيين اضافة الى عدم وفاء المزارعين بتسديد القروض الممنوحة.

4. غياب العقلانية في استصلاح الاراضي

تهدف سياسات استصلاح الاراضي الى تهيئة الارض وذلك باستخدام الالات الضرورية لشق وتمهيد الطرق الزراعية وبناء السدود وحفر الابار الارتوازية تخليص التربة من الملوحة وغير ذلك من الاجراءات الضرورية لتتم الزراعة في احسن الظروف. ورغم الجهود التي بُذلت فان عمليات الاستصلاح لم تعط النتائج المرجوة منا مما اثر سلبا على الانتاج الزراعي وذلك نتيجة العوامل التالية:

- غياب تحديد اهداف استصلاح الاراضي في كثير من الاحيان
- عدم تكامل مراحل الاستصلاح

- سوء اختيار بعض مناطق الاستصلاح
- عدم الالتزام بالشروط الفنية للزراعة في المشاريع المستصلحة.

5. ندرة الموراد المائية المتجددة في المنطقة العربية

تشكل الموارد المائية احد العوامل الحاسمة في تنية وتطوير القطاع الزراعي وفي تحقيق الامن الغذائي. الا انها تعتبر موردا نادرا مما يتطلب سياسات واستراتيجيات لادراة هذه الندرة . فالموارد المائية في المنطقة العربية تتصف:

- ندرتها من الناحيتين المطلقة (متوسط نصيب وحدة المساحة اونصيب الفرد من المياه) والنسبية (مقارنة مع باقي مناطق العالم)
- عدم ملائمة توزيعها الجغرافي وصعوبة السيطرة على استغلالها الاستغلال الامثل.
- استمرار تفاقم هذه الندرة وتزايد حدتها تحت تاثير عوامل عدة: تصاعد الضغط السكاني واستفحال التلوث وتزايد حاجات التنمية

امام هذه التحديات التي تفرضها ندرة المياه فقد قامت البلدان العربية برسم سياسات للري خصوصا البلدان النفطية منها لتوافر الموارد المالية الكافية. على استيراد التقانة الحديثة للمياه واستخدمت تقنيات متطورة لتوفير المياه كتحلية المياه المالية واستخراج المياه الجوفية.ورغم كل هذه الجهود مازالت هذه السياسات الزراعية تعاني من معوقات مثل ملوحة المياه وكلفة تطوير قسم كبير من مصادرها، اضافة الى ضعف فعالية الاجهزة المنوط بها تنفيذ السياسة المائية.

هذه العوامل مجتمعة اثرت على الانتاج الزراعي.

6. ضعف الانتاج الحيواني

بذلت البلدان العربية جهودا حثيثة لتطوير الثروة الحيوانية واعتمدت اسلوبين لتطويرها:

1. زيادة عدد الحيوانات (توسع افقي)
2. زيادة انتاجية الحيوان من اللحوم واللبن والصوف والبيض(توسع راسي)

وقد ادى الاسلوب الى زيادة كمية ما بين الخمسينات والتسعينات تقدر ب 70٪، الا ان سياسات الانتاج الحيواني عرفت مجموع من المعوقات حالت دون وصولها للاهداف نذكر منها:

- عدم خصوبة المساحات التي تشغلها المراعي
- تعرضها للجفاف
- جزئية سياسات الانتاج الحيواني اذ تتطلب خطة متكاملة لتنمية الثروة الحيوانية
- ويضاف الى هذه المعوقات ايضا عدم استخدام الاساليب العلمية في تربية الحيوانات في المجتمعات الرعوية وغياب نظام متجدد للتحسين الوراثي.

7. عدم ملائمة السياسات السعرية العربية

تهدف السياسات السعرية العربية الى تخفيض اسعار الاغذية الاستهلاكية وتثبيتها مع تفضيل مصلحة سكان المدن وزيادة الصادرات الغذائية وتقليل الواردات والحصول على ايرادات حكومية.. الا ان هذه السياسات السعرية تتسم بانها لا تشمل كل الاسعار الزراعية. وانما تستهدف فقط اسعار بعض المنتجات.وقد وُجهت الى السياسات السعرية العربية مجموعة من الانتقادات:

- وجود سياسات جزئية لا تشمل كل الاسعار الزراعية، وانما تستهدف فقط الواحد دون ربطه بالاسعار الاخرى
- تحيز السياسات الزراعية لصالح المستهلك على حساب المزارعين
- وجود فوارق كبيرة بين الاسعار الفعلية والاسعار المحددة من طرف الدولة
- عدم اعتبار التكلفة اساسا لتحديد اسعار السلع الزراعية.

هذه الاسباب مجتمعة ادت الى ضعف مردو القطاع الزراعي وعدم قدرته على تامين الغذاء.

8. اهمال البلدان العربية للصناعات الزراعية الغذائية

تعتبر الصناعة الغذائية نتيجة حتمية لضرورة حفظ المواد السريعة التلف والضرورية لحياة الانسان. وقد رسمت بعض البلدان العربية كالجزائر ومصر وسوريا

سياسات للصناعات الزراعية الغذائية تتضمن قطاعات الحبوب والزيوت النباتية والالبان والسكر والحلويات والمعلبات الغذائية واللحوم والمشروبات الغازية والمياه المعدنية والتمور. وعملت الحكومات العربية على دعم هذه الصناعات الغذائية وتقديم القروض والتسهيلات المصرفية ورغم ذلك فان هذه الصناعات لم تحقق النجاح المطلوب وذلك للاسباب التالية:

- نقص الكوادر المتخصصة في الصناعات الغذائية
- ضعف الطاقة الاستيعابية لمعامل الصناعات الغذائية الزراعية خصوصا في بعض المواسم
- تلف المواد الغذائية في المخازن غير المجهزة

9. فشل مؤسسات التسويق الزراعي في تحقيق اهدافها

التسويق بمعناه الضيق يعني انتقال السلعة من المنتج الى المستهلك لقاء مردود معين. تم السلعة بجملة من الحلقات ويلعب التسويق الزراعي دورا كبيرة في ديناميه القطاع الزراعي وتشجيع المزارعين وحثهم على تحسين انتاجهم. وقد تدخلت بعض البلدان العربية في مجال تسويق السلع الزراعية بل ان تدخل الجهاز الحكومي تعاظم من خلال انشاء الشركات والهيئات الحكومية لتسويق المحاصيل الزراعية. الا ان قطاع التسويق عرف مجموعة من المشاكل التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ضعف البنى التحتية لوسائل النقل والتخزين والتصنيع
- عدم العناية بمعايير ومواصفات الجودة
- ضعف القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية
- نقص المختصين في التسويق الزراعي
- غياب الاهتمام الكافي بالتسويق الزراعي في الخطط التنموية الزراعية

أما المنظمة العربية للتنمية الزراعية فقد حددت، حصرت وصنفت المعوقات التي تواجه الزراعة العربية إلى مؤسسية، وطبيعية، وتكنولوجية واقتصادية. أما التحديات فأمكن إيجازها في النقاط التالية:

- الحاجة إلى زيادة القدرة على تنمية الموارد الطبيعية وبخاصة المياه

- ضرورة المواءمة مع المتغيرات الدولية والإقليمية
- ضرورة اللحاق بالتطورات التكنولوجية المتسارعة
- الحاجة إلى تحقيق التوازن بين المنظـورين القـومي والقطـري في تخطـيط وتنفيـذ السياسات الاقتصادية الزراعية.
- الحاجة لزيادة فاعلية تنظيمات المزارعين في تدعيم أنشطة الإنتاج والتسويق
- الحاجة لزيادة جاذبية الاستثمار الزراعي العربي في البيئات الزراعية الملائمة.
- ضرورة تحقيق الاستقرار في المجتمعات الريفية العربية وتوفير الغذاء الآمن.
- ضرورة زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية في الأسواق

الفصل الرابع

قطاع الصناعة في الوطن العربي

تقديم

واقع ومؤشرات الصناعة التحويلية

مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي

إنتاجية العامل في الصناعة العربية

هيكلية الصناعة التحويلية العربية

صادرات السلع الصناعية العربية ووارداتها

القاعدة التكنولوجية للقطاع الصناعي التحويلي

الآثار المتوقعة لاتفاقية منظمة التجارة العالمية على الصناعات التحويلية العربية

إستراتيجية التنمية الصناعية العربية

الفصل الرابع

قطاع الصناعة في الوطن العربي

تقديم

تتطلب دراسة الاثار المترتبة على واقع الصناعة التحويلية العربية من جراء المتغيرات الدولية المعاصرة، تتطلب التعرف على واقع الصناعة التحويلية وابرز مؤشرات تطورها. لذا فان هذا الفصل سيطرق الى دراسة الصناعة التحويلية من حيث مساهمتها في الناتج المحلي، قيمتها المضافة درجة تغطية الصناعة التحويلية العربية لحاجة الوطن العربي من السلع الصناعية وغيرها من المؤشرات المهمة.

واقع ومؤشرات الصناعة التحويلية العربية

مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي:

تشير البيانات المتوفرة إلى زيادة القيمة المضافة للصناعة التحويلية العربية خلال 1985-2000.. الأمر الذي نجم عنه ارتفاع نصيب الفرد من الصناعة التحويلية خلال المدة ذاتها إلا انه انخفض في عام 2001 نتيجة لانخفاض القيمة المضافة.

القيمة المضافة للصناعة التحويلية العربية ومساهمتها بالناتج المحلي الاجمالي خلال المدة 1985-2001 (بالاسعار الجارية)

السنة	القيمة المضافة مليار دولار	نصيب الفرد من الصناعة التحويلية (دولار)	المساهمة في الناتج المحلي (٪)
1985	34.5	181	9.2
1990	48.1	230	10.3
1995	57.5	225	10.9
2000	79.1	289	10.8
2001	78.7	284	11.1

المصدر: عمل الباحثان بالاعتماد على التقرير الاقتصادي الموحد لسنة 1998 ص 43 وسنة 2002/ ص54، ابو ظبي، دولة الامارات العربية المتحدة، 2002، 1998.

على الرغم من انخفاض القيمة المضافة، ارتفعت نسبة مساهمة الصناعة التحويلية العربية في الناتج الاجمالي لتصل الى (11.1٪) سنة 2001. من الملاحظ ان مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة 1990-2001 شبه ثابتة وتراوحت ما بين (10.3٪) ة (11.1٪). ان ارتفاع مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي رغم انخفاض قيمته المضافة، تدل على تأثر هذه الصناعة والناتج المحلي ككل سلبا او إيجابا بالتطورات في القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية

تتباين نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج الإجمالي على مستوى الأقطار العربية فتتراوح ما بين (2.3٪) في جيبوتي و (18.6٪) في مصر، وتتجاوز نسبتها (10٪) في كل من الاردن والامارات والبحرين وتونس والسعودية والمغرب وهي اقل من ذلك في باقي الاقطار العربية

انتاجية العامل في الصناعة العربية

اتسم القطاع الصناعي بتدني معدل العاملين فيه بشكل عام بعد عام 1998 مقارنة بما كان عليه خلال عقد الثمانينات. ويعود ذلك الى سياسات الاصلاح الاقتصادي المباشر او غير المباشر التي ادت الى زيادة كفاءة استخدام العمالة المتوفرة في القطاع العام، قبل التوسع في التوظيف للعمالة الجديدة واقامة عدد من الصناعات الحديثة التي تستخدم ايادي عاملة قليلة. ويقدر عدد العاملين في القطاع الصناعي عام 2001 بشقيه الاستخراجي والتحولي بحوالي (19.3) مليون عامل بزيادة عن العام السابق الذي بلغ فيه حجم القوة العاملة (18.9) مليون عامل.

تشير التقديرات العمومية للعمالة في القطاع الصناعي الى تصدر مصر في عدد العاملين ثم المغرب فالجزائر ، فالعراق سوريا السودان، ويلاحظ ان مصر قد استاثرت لوحدها بحوالي ثلث القوة العاملة العربية. ومن جهة اخى يلاحظ التناسب العكسي ما بين عدد العاملين والقيمة المضافة المتحققة، ففي الوقت الذي لا يزيد فيه عدد العاملين في عموم الصناعة عن (1.331) مليون عامل لدول مجلس التعاون الخليجي، يؤشر فيها ارتفاع انتاجية العامل بشكل ملحوظ، فهي اعلى ما تكون عليه في (قطر،

السعودية، عمان، الامارات، الكويت، فالبحرين). ويعود سبب ارتفاع الانتاجية الى كونها محسوبة على اساس مساهمة الصناعة ا لاستخراجية التي تستأثر بمساهمة القطاع الصناعي في تلك الدول، اضافة الى كون هذه الصناعات تستخدم النمط الانتاجي كثيف راس المال مما ادى الى ارتفاع الانتاجية.

وعلى الرغم من التطور الحاصل في حجم القيمة المضافة خلال المدة 1985-2000، وتدينها الطفيف في 2001، لا تزال القيمة المضافة للتصنيع للعامل الواحد في المنطقة راكدة وادنى من المتوسط في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. وسبق ان اشرت الدراسة الاساسية للاسكوا لعام 1995 بان القيمة المنخفضة والمتوسطة الدخل. وسبق ان اشرت الدراسة الاساسية للاسكوا لعام 1995 بان القيمة المضافة للتصنيع حسب نصيب الفرد ادنى من مثيلاتها في بلدان امريكا اللاتينية، وما زال الحال على ما هو عليه.

إنتاجية القوى العاملة في القطاع الصناعي في البلدان العربية (بالاسعار الجارية)(بالدولار)

متسلسل	البلد	الانتاجية للعامل		
		1999	2000	2001
	مجموع الدول العربية	10677	14837	13387
1	الملكة الاردنية الهاشمية	10246	10362	10472
2	دولة الامارات العربية المتحدة	95113	148585	124064
3	مملكة البحرين	24569	36985	34103
4	الجمهورية التونسية	4016	3941	3983
5	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	8382	12005	10900
6	جمهورية جيبوتي	1028	1050	937
7	المملكة العربية السعودية	90915	131496	123446
8	جمهورية السودان	965	1055	1228
9	الجمهورية العربية السورية	3369	3686	3711
10	جمهورية الصومال الديمقراطية	0	0	0
11	جمهورية العراق	7328	8389	7546

متسلسل	البلد	الانتاجية للعامل		
		1999	2000	2001
12	سلطنة عمان	85204	131663	122803
13	دولة فلسطين	0	0	0
14	دولة قطر	223495	344796	310723
15	دولة الكويت	61601	85922	68540
16	الجمهورية اللبنانية	3802	3750	3749
17	الجماهيرية العربية الليبية الشعبة الاشتراكية العظمى	26451	44612	31129
18	جمهورية مصر العربية	3503	4153	4040
19	المملكة المغربية	2872	2945	2883
20	الجمهورية الاسلامية الموريتانية	3567	3578	3440
21	الجمهورية اليمنية	5234	7712	6451

هيكلية الصناعة التحويلية العربية

- تشتمل الصناعة التحويلية العربية على عدد من الصناعات منها الغذائية والمنسوجات والملابس والجلدية ومنها المعتمدة على النفط والغاز، الصناعات الهيدروكربونية(كالصناعات التكريرية للنفط وصناعة البتر وكيمياويات) اضافة الى الصناعات الكيماوية الاخرى غير الهيدروكربونية.
- تساهم الصناعات الغذائية بنسبة (13٪) للقيمة المضافة للصنعات التحويلية لعموم الوطن العربي وذلك سنة 2001، وهي اقل من مساهمتها في العام السابق والتي بلغت حينها (17٪) اما على مستوى الارقام المطلقة فقد ارتفعت القيمة المضافة لهذه الصناعة من (7.6) مليار دولار عام 2000 الى حوالي (10)مليار دولار عام 2001، واختلفت نسبة مساهمة هذه الصناعة في القيمة المضافة لعموم الصناعة التحويلية على مستوى الاقطار العربية حيث تراوحت ما بين (4٪) كما في الكويت و (45٪) كما في موريتانيا، وتجاوزت نسبة المساهمة عن (20٪) في كل من (عمان، المغرب، لبنان، سورية) وتجاوزت الـ(10٪) في كل من

(السعودية،الجزائر،الاردن، تونس ومصر) وكانت مساهمة هذه الصناعة في القيمة المضافة للصناعة التحويلية اقل من (10٪) في بقية الاقطار.

- تستوعب الصناعات الغذائية ما يعادل ما بين (20-35٪) من اجمالي العاملين في الصناعة التحويلية للاقطار العربية.
- وعلى الرغم من الاهمية التي تضطلع بها صناعة المنسوجات والملابس للاقطار العربي، يلاحظ تدهور نسبة مساهمتها في القيمة المضافة للصناعة التحويلية من حوالي (15٪) سنة 1998 الى (10٪) سنة 2001، وبلغت القيمة المضافة لهذه الصناعة (7.8) مليار دولار للعام نفسه. أشارت إحصاءات 1999، الى ان هذه الصناعة قد وظفت نحو (854) الف عامل يعملون في (77) الف منشأة.
- وتتميز بعض الاقطار العربي مثل مصر والمغرب وتونس ولبنان وسورية بارتفاع مساهمة هذه الصناعة في القيمة المضافة للصناعة التحويلية، اضافة الى توفر العمالة المدربة وتوفر الاسواق العالمية والمحلية لمنتجاتها.
- ارتفعت الطاقات التصميمية لصناعة البتر وكيمياويات القائمة في الاقطار العربية خلال عام 2000 الى حوالي (32) مليون طن من حوالي (22) مليون طن في عام 1998، وتتوزع تلك الطاقات بين (16.5) مليون طن كيماويات اساسية، و (5.2) مليون طن كيمياويات وسيطة و (10.5) مليون طن كيمياويات نهائية، اذ أضيفت طاقات إنتاجية جديدة، منها (6.6) مليون طن في السعودية، كما تم في مصر البدء في تشغيل طاقات إنتاجية للبتر وكيمياويات تقدر بنحو نصف مليون طن سنويا.
- تتركز احتياطيات الغاز الطبيعي في عدد من الاقطار العربية اهمها قطر (30٪) والسعودية (17٪) والامارات (16٪). وقد بلغ معدل انتاج الاقطار العربية من الغاز الطبيعي عام 2000 حوالي (414.9) مليار متر مكعب/ سنة، تستهلك منه (140) مليار متر مكعب سنويا وذلك لاغراض معالجة وتكرير ونقل المواد الهيدروكربونية (36٪) وانتاج الطاقة (30٪) وكلقيم للصناعة البتروكيمياوية (28٪) وللاغراض المنزلية (6٪)

- اما صناعة الاسمدة فتعتبر المدخل للصناعات البتروكيمياوية في اغلب الاقطار العربية النفطية، او الاقطار التي يتوفر فيها مخزون للغاز الطبيعي مثل مصر وسورية. ولاتكاد تخلو دولة عربية نفطية من مصانع للاسمدة النيتروجينية (الامونيا واليوريا). وفي المقابل يقتصر انتاج الاسمدة الفوسفاتية على الاقطار العربية التي تتوفر بها خامات الفوسفات وهي الاردن والمغرب وتونس.
- زادت القدرة الانتاجية لمصانع الاسمنت من (100) مليون طن عام 1998 لتصبح (129) مليون طن عام 2000. كما زادت القدرة الانتاجية للكلنكر من (86) مليون طن، الى حوالي (110) مليون طن للمدة ذاتها. ويلاحظ ان استغلال الطاقات التصميمية للمصانع قد تحسن للسنة الثالثة من (47) الى (70) ثم الى (76) في المائة للاعوام 1998،1999،2000 بالنسبة للاسمنت ومن (34) الى)(75) ثم الى (79) في المائة بالنسبة للكلنكر ويرجع هذا التحسن الى عدة عوامل اهمها زيادة الطلب على الاسمنت ودخول خطوط انتاجية جديدة. وتعتبر السعودية اكبر مصدر للاسمنت، وتتركز هذه الصناعة في مصر والعراق والامارات وتونس.
- وعلى الرغم من التطورات التي حصلت على نطاق صناعة الحديد والصلب خلال عام 2000 والمتمثلة في الزيادة الناجمة عن التشغيل الاولي لمشاريع الصلب الجديدة في كل من السعودية وقطر ومصر، اضافة الى الاحتياطيات الكبيرة من خامات الحديد المتوفرة في الجزائر وموريتانيا وليبيا والسعودية، الا ان هذه الصناعة لازالت غير ملبية للاحتياجات في الاقطار العربية.
- وقد بلغ انتاج الصلب الخام في الوطن العربي عام 2000 حوالي (8.4) مليون طن، واستوردت الاقطار العربية حوالي (3) مليون طن من الصلب الخام في العام نفسه، وعلى الرغم من ان صناعة الصلب تواجه ازمة عالمية تتمثل في وجود فائض في الانتاج يصاحبه انخفاض في الطلب، الا ان هذا لم يؤثر بعد بدرجة كبيرة في السوق العربية لوجود سوق محلية كبيرة غير مشبعة تستورد حاليا حوالي (6) مليون طن من مختلف منتجات الصلب.

- تشتمل الصناعات الهندسية في الوطن العربي على صناعة السيارات والصناعات الميكانيكية والكهربائية ولالكترونية. وتغلب على هذه الصناعة صفة التجميع، ففيما يخص صناعة تجميع السيارات، فانها تتركز في مصر والجزائر والمغرب وليبيا، وتتقدم مصر الاقطار العربية من حيث عدد المصانع اذ تمتلك (10) مصانع يعمل بها حوالي (75)الف عامل.
- وتتوفر مصانع لتجميع الالكترونيات والاجهزة المنزلية في كل من مصر والاردن وسوريا واغلب دول المغرب العربي. وخططت مصر لاقامة اول مصنع من نوعه للدوائر الالكترونية باستثمارات تصل الى مليار دولار . كذلك هناك مشروعات في مجال صناعة المعلومات حيث انشا بهذا الخصوص مشروع في الاردن بتمويل عربي قدره (550) مليون دولار ويتوقع ان تشغل هذه المنطقة (30) الف مستخدم بحلول عام 2003
- تلبي الصناعة الدوائية العربية ما يعادل (47٪) من احتياجات الوطن العربي من المستلزمات الدوائية وتتقدم السعودية على بقية الاقطار العربية اذ انها توفر حوالي (17٪) من حجم احتياجات سوق الادوية العربية. كما نمت الصناعة الدوائية في المغرب العربي مقارنة بالسن التي سبقتها بمقدار (15٪) سنة 1998 و (6٪) سنة 1999. وتستطيع مصانع الاردن من تلبية(40٪) من الاستهلاك المحلي وتتمكن مصانع الادوية السورية من سد (75٪) من الاستهلاك المحلي. اما مصر فان صناعتها الدوائية الرائدة تلبي نحو (90٪) من الاحتياجات المحلية ويصدر جزء منها الى الدول العربية والى دول شرق اوروبا. وتجدر الاشارة الى ان انتاج الادوية في الاقطار العربية، يتم معظمه عن طريق الحصول على تراخيص من الشركات العالمية للتقنية.
- ساهمت الصناعات الكيماوية بما يعادل (30٪) من القيمة المضافة المتحققة للصناعة التحويلية سنة 2000، ويقصد بالصناعات الكيماوية (الصناعات غير الهيدروكربونية) وتعد صناعة مواد النظافة للصابون والمنظفات وانتاج العديد من موادها الاولية واسعة الانتشار في الوطن العربي وتزيد الطاقات الانتاجية العربية لانواع الصابون على (1.2) مليون طن ومن انواع المنظفات على (1.5) مليون طن وتوفر فرص عمل عشرات الالاف

من القوة العاملة اضافة لوجود الاف من المصانع الحرفية العاملة في هذا الميدان. كذلك يملك الوطن العربي قدرات انتاجية تصنيعية كبيرة لمواد الزينة شاملة معاجين الاسنان والحلاقة ولكريمات والشامبو وما شابه.

- اما الصناعات الورقة سواء لانتاج عجينة الورق او لتصنيع المنتجات الورقية بانواعها فقد عرفتها العديد من الدول العربية وخاصة في مصر، تونس، المغرب، العراق، والسعودية والامارات وغيرها، وجلها يعتمد على مصادر خارجية في توفير مدخلاته وتلبية الاحتياجات العربية، وتشير البيانات المتاحة الى ان السعودية تتصدر الاقطار العربية من حيث حجم القيمة المضافة للصناعة الورقية تتبعها كل من الامارات ومصر والمغرب، اما من حيث حجم العمالة فان هذه الصناعة تشغل حوالي (40) الف عامل من جانب اخر وحوالي (17) الف عامل في كل من السعودية والمغرب و (10) الاف عامل في الامارات. من جانب اخر يتصدر لبنان الاقطار العربية من حيث عدد المنشآت (945) منشآة يليه المغرب ومن ثم تونس والاردن.

صادرات السلع الصناعية العربية و وارداتها

يشير الهيكل السلعي للتجارة الخارجية العربية الى استمرار الفجوة ما بين الصادرات والواردات الصناعية التحويلية العربية على الرغم من التحسن المتواضع في انخفاض نسبة الصادرات من المواد الخام والوقود المعدين من (72.4٪) في عام 1997 الى (70.6٪) من اجمالي الصادرات العربية لسنة 2001.

تطورت نسبة الصادرات السلع الصناعية التحويلية من اجمالي الصادرات وذلك خلال الاعوام 1985، 1990، 1995، 2000، 2001، حيث شكلت (8٪، 18٪، 26٪، 27.3٪، 29.4٪) ويعكس هذا الارتفاع ازدياد النشاط الصناعي اثر عمليات الاصلاح الاقتصادي المعينة بتشجيع التوجه الى الاسواق الخارجية من جهة، والى انخفاض قيمة صادرات المواد الخام والوقود المعدني من جهة اخرى خلال اواخر عقد الثمانينات والتسعينات.

وعلى الرغم من هذا التحسن، الا ان العجز ما زال شاسعا بين الصادرات والواردات الصناعية التحويلية العربية. فقد بلغت نسبة الصادرات التحويلية الى الورادات التحويلية هي (17.7٪)و، (34.7٪)و، (37٪)و (30.8٪)

و (33.3٪) وذلك للاعوام 1985، 1990، 1995، 2000، 2001، أي نسبة تغطية الواردات آخذه في الانخفاض وذلك خلال مقارنة السنوات (2000، 2001) بعام (1995)

ويشير التقرير الاقتصادي العربي الموجد لعام 2001 الى عدم حدوث تغير بالنسبة للشركاء الرئيسين في التجارة العربية عام 2000، فالنسبة للصادرات الى الاتحاد الاوروبي زادت حصتها لتبلغ 27.9٪، وحافظت الصادرات العربية اتجاه اليابان على حصتها في اجمالي الصادرات العربية الاجمالية بنسبة 18.6٪ للعام نفسه، وارتفعت حصة الصادرات العربية الى الولايات المتحدة بدرجة طفيفة لتبلغ 10.7٪ . اما بالنسبة لاتجاهات الواردات العربية فقد ارتفعت حصة الواردات العربية من الاتحاد الاوروبي لتصل الى (42.1٪) والولايات المتحدة لتصل الى (14.4٪) ومن اليابان لتصل الى (9.2٪) ودول جنوب شرق اسيا لتبلغ (6.3٪) وذلك للعام 2000 ايضا.

حافظ بند الالات والمعدات على المترتبة الاولى في اجمالي الواردات العربية وبالنسبة نفسها للعامين 1999، 2000، حوالي (35٪) وحافظت حصة المواد الكيميائية على نسبتها، فيما حصل انخفاض طفيف في استيراد المصنوعات كذلك في بند الاغذية والمشروبات.

كما اشرا التقرير نفسه الى استمرار ترتيت البنود السلعية فيما يخص التجارة البينية العربية، فقد اتى بند المواد الخام والوقود المعدني في المقدمة بحصة مقدارها (51.9٪) من اجمالي الصادرات البينية، يليه في المرتبة الثانية بند المواد الكيماوية بنسبة (18.1٪) ثم الاغذية والمشروبات بنسبة (15.9٪) وذلك في عام 2000، وتشير هذه النسب ارتفاع حصة المواد الخام والوقود المعدني عما هو عليه الحال في العام 1997.

ويشير الجدول التالي الى ان الصادرات الأساسية للأقطار العربية في مجال الصناعة التحويلية تتركز في المنسوجات والملابس لكل من (تونس، المغرب، مصر، الامارات ثم سورية) وصناعة الكيماويات، التي تشتمل على الصناعات

البتر وكيماوية لكل من (الاردن، مصر، المغرب، الجزائر، قطر، تونس، والسعودية) اضافة الى الصناعات المعدنية لكل من (البحرين والامارات وعمان)

نسبة مساهمة اهم السلع المصدرة من اجمالي الصادرات لسنة 1998 للاقطار العربي (٪)

البلد	الغذائية	الكيماويات	المنسوجات	معدنية أساسية	منتجات معدنية	اخرى
الاردن	13.5	28.9	-	-	-	-
الامارات	-	-	22.6	37.1	-	-
البحرين	-	-	-	46.6	-	-
تونس	-	15.7	51.2	-	-	-
الجزائر	-	19.4	-	-	-	-
جيبوتي	-	-	-	-	-	57.1
السعودية	-	15.2	-	-	-	-
سورية	-	-	14.4	-	-	-
عمان	-	-	-	-	9.4	-
قطر	-	19.2	-	-	-	-
مصر	-	24.6	22.5	-	-	-
المغرب	-	23.3	23.2	-	-	-

المنظمة العربية للتنمية الصناعية والاسكوا، نشرة الاحصائيات الصناعية للدول العربي لمدة 1990-1998، العدد الرابع، ش1/ 1999 الجزء الثالث ص 221-270

القاعدة التكنولوجية للقطاع الصناعي التحويلي

اشارت الفقرة السابقة ان المرتبة الاولى من الواردت العربية تمثل الالات والمعدات ، مما يدل على اعتماد الصناعة العربية في تكوين قاعدتها المادية على الاستيرادا من الخارج.

بل ان هناك دراسات توصلت الى ان التكنولوجيا لم تبرز خلال العقود الاخير من التنمية العربية كعنصر انتاجي او مساعد له . وانما ظهرت كعنصر استهلاكي، وفي

ذلك الاثبات القاطع على عدم فعالية النشاطات المبذولة لتشييد الصرح الصناعي المطلوب لتحقيق الاعتماد التكنولوجي على الذات.

ان التعرف على الواقع التكنولوجي للقطاع الصناعي يتطلب التعرف على القدرة التمويلية للصناعة العربية ويضمنه الانفاق على البحث والتطوير وتفعيل الصناعات الهندسية العربية، والنهوض باعداد العاملين.

أ.الاستثمار الصناعي

تمثل بلدان االاسكوا الاعضاء، المتلقية لاعلى نصيب للفرد من المساعدة الانمائية الرسمية في العالم، وعلى سبيل المثال بلغ نصيب اليمن في عام 1998 من صافي المساعدة الانمائية الرسمية 7.9٪ الناتج المحلي الاجمالي مقابل 7٪ من الناتج القومي عام 1998 و (5.8٪) عام 1993. كما حصلت في مصر في عام 1998 على (1471) مليون \دولار مما يجعلها ثاني اعلى متلق للمعونة في العالم، والاردن التي حصلت على (277)مليون دولار، هي ايضا على متلق للمعونة حسب نصيب الفرد. وما برح الدن الخارجي، كنسبة من الصادرات او الناتج القومي الاجمالي، مرتفع جدا الا ان الاستثمار الاجنبي المباشر لا يزال من خفض بالمقارنة مع المناطق الاخرى

ب.انخفاض مستويات البحث والتطوير

يتمس واقع العلم والتكنولوجيا في الاقطار العربية بالمحدودية، اذ يتضح من المؤشرات الاساسية ان سكان الوطن العربي يشكلون اكثر من (4٪) من اجمالي سكان المعمورة تحتل المترية الاخيرة بين المجموعات السكانية في العالم في عدد من المؤشرات مثل الانفاق على البحث العلمي وعدد براءات الاختراع وحقوق التصنيع. ولم تتمكن الاقطار العربية خلال العقد الاخير من القرن الماضي من تنفيذ إستراتيجيتها لزيادة حجم الانفاق على البحث والتطوير بصورة تدريجية لتصل الى (0.5٪) من الناتج المحلي كحد ادنى، و2٪ كهدف منشود لعام 1999، وذلك لاسباب عدة منها انخفاض نسبة النمو الاقتصادي وضعف دور القطاع الخاص في الاقتصاد العربي عامة واستمرار التوجه نحو شراء المعرفة والتقانة من الخارج في المشاريع الصناعية الكبيرة

ج. تفعيل المؤسسات الهندسية

تمثل الشركات والمؤسسات الهندسية حلقة الوصل بين البحث والتطوير الاكاديمي والتطبيق الصناعي، حيث يمكن لهذه الكشرات ان تاخذ الترخيص وتحوله الى تطبيق عملي على هيئة مواصفات ومعدات ادارة، وهذا ما يحدث في الولايات المتحدة، حيث يتم دعم هذه الشركات من الحكومة من خلال مشروعات حكومية لضمان حد ادنى من الربح. وفي هذا الاطار يتم تجميع كل مجموعة من الصناعات في اطار معين واقامة شركة هندسية لها.الا ان عدد هذه المؤسسات على مستوى الوطن العربي لازال متواضعا مع ظهورة شركات في بعض البلدان العربية منها على سبيل المثال (شركة اجيتالك/ مصر) و (شركة ابني/ مصر) و (الدار السعودية للخدمات الاستشارية).

د.التعليم ومشاكل التدريب

على الرغم من ان معظم البلدان العربية تخصص حصة كبيرة من الناتج المحلي الاجمالي للتعليم والتدريب، فان هذه الحصة غير كافية لتلبية احتياجات قطاع التصنيع الحديث. وحتى الثلك الذين انهوا التدريب المهني ليسوا في اغلب الاحيان مؤهلين تماما لتلبية اشتراطات المعرفة والمهارة اللازمة للصناعة الحديثة. ويمكن القول ان برامج التدريب الموجهة الى العرض بدلا من الطلب فلا تتطابق مع احتياجات العمل الفعلية في مجال التصنيع. وفي الوقت نفسه، ليس هناك نظم موثقة للاعتراف بالمعرفة والمهارات واوجه الكفاءة على الرغم من ان البحرين وعمان بداتا مؤخرا بمنهج المؤهلات المهنية الوطنية

مما تقدم يتضح تدني مساهمة الصناعة التحولية العربية في الناتج المحلي الاجمالي وانخفاض انتاجية العامل العربي، وعلى الرغم من التنوع الحاصل في هيكلية الصناعة التحويلية يمكن تميز نوعن من الصناعات هما صناعة المنسوجات والملابس والصناعات الكيماوية (الهيدروكربونية وغيرها) اضافة الى وجود بعض الصناعات المعدنية، ولا زالت الصناعة التحويلية العربية متواضعة من حيث تلبيتها للاحتياجات العربية، كما اشار المبحث ضعف القاعدة

التكنولوجية للصناعة العربية من خلال ضعف حجم الاستثمارات واعتمادها على التمويل الخارجي وانخفاض الانفاق على البحث والتطوير وانحسار المؤسسات الهندسية وضعف برامج التعليم والتدريب

الآثار المتوقعة لاتفاقية منظمة التجارة العالمية على الصناعات التحويلية العربية

لابد من الاشارة ابتداء ان منظمة التجارة العالمية كيان تحقق سواء انضمت اليه الدول ام لم تنضم مع ان نطاق غير المنضمين متضائل ولايستحوذ اقل من 10 بالمائة من مجموع التجارة العالمية، هذا من جهة، ومن جهة اخرى فان القول بان الدولة العضو ستكون رابحة بالكامل او خسارة بالكامل، كلام غير دقيق والاصح، ان كل دولة عضوا كانت او غير ذلك ستتحمل التبعات مقابل بعض الحسنات والتي للاسف يعتقد انها متواضعة.

ان الحالة العامة اعلاه لا تمنع من ان تكون هناك خصوصية لكل قطر عربي على حدة، من حيث درجة المنافع والخسارة التي يمكن ان تلحق ويعتمد ذلك على اعبارات شتى اهما المركز المالي للدولة ، الاهمية الاقتصادية للتجارة الدولية فيها ودرجة التبادل ووضع الميزات التجاري ونوع السلع ذات الميزة التنافسية المعتمد عليها، اضافة الى درجة الانفتاح الاقتصادي للبلد ودرجة التطور والاقتصادي التي بلغها.

وقدر تعلق الامر بموضوع الصناعة التحويلية فلابد من اخذ الاعتبارات التي ذكرت اعلاه ايضاً، اضافة الى مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي للبلد وامتلاكه لسلع صناعية ذات ميزة تصديرية .

ويمكن اجمال الاثار الايجابية بالاتي:

1. **ان الاتفاقيات الجديدة تتيح للدول العربية فرصا اوسع في تصدير منتجات تمتلك فيها مزايا نسبية مهمة،** لاسيما صناعة المنسوجات الملابس او الصناعات التعدينية في اقطار متفرقة.
2. **ان الاتفاقية قد وفرت عددا من الاستثناءات للدول النامية ويضمنها العربية مثل:**

أ. استثناءات شرط الدولة الاكثر رعاية، حيث يمكن للدول النامية ان تمنح لبعضها البعض تفضيلات جمركية في اطار اتفاق يسمح باقامة تجمع اقليمي بينها بحيث لا تطبق هذه الامتيازات على الدول الاعضاء الاتفاقية.

ب. تسمح الاتفاقية للدول النامية في حالة وجود (عجز حقيقي في ميزان المدفوعات) بالتحلل المؤقت في التزاماتها في اطار المنظمة، خاصة في السلع المربوطة عند اقامة او تنمية صناعية وطنية على ان يكون ذلك من خلال مدة محددة، كما يمكن ان تفرض حصص كمية مؤقتة لسلعة او اكثر بشرط الا يكون هذا الاجراء خطرا كاملا مع التزام التخفيض التدريجي له بحيث يزال بعد ذلك نهائيا.

ج. يسمح للدول خاصة النامية منها التي لم تنضم الى اتفاق المشتريات الحكومية (وهو الاتفاقات الجماعية الاختيارية) ان توجه مؤسساتها وهيئاتها الحكومية بتفضيل المنتج الوطني على الاجنبي خاصة للصناعات النامية منها، ويعتبر هذا وسيلة فعالة لتشجيع الصناعات الوطنية في اطوارها الاولى لحين تعاظم قدرتها على المنافسة العالمية

وعلى الرغم من وضوح ووجاهة هذه الامتيازات، الا انها وكما هو مذكور في نصوص كل استثناء تقييده بفترات زمنية محددة وبشروط ومتطلبات فنية واجرائية ومشاورات كثيرة، مما قد يمثل حاجزا امام الدول النامية يحول دون انتفاعها من ذلك.

3. **يتوقع البعض ان تحرير التجارة على النطاق العالمي سوف يؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي أي الناتج القومي**، هذا صحيح على زيادة النمو الاقتصادي الا ان تحرير التجارة قد يلحق تعطيلا في التنمية الاقتصادية والمطلوب منها تغيير زيادة الانتاج القومي مصحوبة بتغيير الهيكل الانتاجي لصالح الصناعة التحويلية وقد اثبت ذلك على نطاقي الفكر الاقتصادي والواقع الاقتصادي.

4. **ان تحرير التجارة سوف يؤدي الى زيادة تدفق الاستثمارات الاجنبية**، مما يؤدي الى تطور هيكلة الصناعة التحويلية. ويمكن التحفظ على هذا المكسب من خلال استقراء التجربة التاريخية للاستثمار الاجنبي في البلدان النامية بشكل عام والاقطار العربية بشكل خاص كما ويمكن ادارج النتيجة نفسها بصدد الفقرة السابقة أي انها

الاستثمارات ستؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي دون احداث تغيير حقيقي في مساهمة وهيكل الصناعة التحويلية.

إستراتيجية التنمية الصناعية العربية

تم اعداد الاستراتيجية في وثيقتين وكالتالي:

1. **وثيقة استراتيجية التنمية الصناعية العربية (الوثيقة الاساسي):**

وتحتوي علة المنطلقات، المبادئ، الاهداف، المهام، الاساليب.

وفيما يلي اهم ما جاء في بنود وثيقة الاستراتيجية:

أ. **المنطلقات**: تنطلق هذه الاستراتيجية من توجه الدول العربية الى تكثيف العمل لتحقيق تنمية صناعية حقيقية بما يعزز القدرة التنافسية للصناعة العربية ويحقق التكامل في مختلف قطاعاتها في وقت تواجه فيه تحديات اقليمية ودولية نتيجة للتطورات العالمية المتسارعة في العولمة الاقتصادية وثورة المعرفة والتكنولوجيا، كما تم تحديد المعوقات التي تعاني منها الصناعة العربية على المستويين القطري والاقليمي.

ب. **المبادئ**: تقوم استراتيجية التنمية الصناعية العربية على مجموعة من المبادئ الاساسية اهمها:

- ان الاقطار العربي بوحدة انتمائها القومي وتراثها الحضاري المشترك تربطها العديد من المصالح العليا الامنية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية.
- ان الامن القومي العربي ضرورة مصيرية وهو بحاجة لقاعدة صلبة تشكل الصناعة نواتها.
- ان العمل العربي المشترك ذو جدوى كبيرة ويعتبر مكملا للعمل القطري وان التنمية الصناعية هي احدى العناصر المهمة للعمل الاقتصادي العربي المشترك.
- النظر الى التكامل الصناعي العربي على انه ركيزة لحفز التنافسية الصناعية العربية الاقليمية والقطرية.

- اعتبار التنمية الصناعية اساس لتعظيم فوائد العمل العربي المشترك في تحرير التجارة العربية البينية
- ان الميزة النسبية التي يتمتع بها الوطن العربي في مجال الطاقة الهيدروكربونية محدودة الاجل الامر الذي يستلزم تكثيف العمل العربي المشترك للتعوض عنها بمزايا دائمة.

ج. **الاهداف**: تستهدف الاستراتيجية تحقيق التنافسية الصناعية من خلال العمل على تحقيق الاهداف الرئيسية التالية خلال العشر سنوات القادمة:

- تسريع معدل النمو الصناعي في الاقطار العربية ليصل الى 7٪ سنويا على الاقل
- رفع مساهمة الصناعة العربية في الناتج القومي العربي الاجمالي الى 20٪ على الاقل
- زيادة نسبة التجارة البينية في المنتجات الصناعية العربية لتصل الى 15٪
- حفز الاستثمارات العربية البينية لتصل الى 12٪ على الاقل
- تعظيم نسبة الصادرات الصناعية العربية من اجمالي الصادرات العربية الى السوق العالمي لتصل الى 45٪ على الاقل

وذلك من خلال العمل على تحقيق الاهداف الوسيطة التالية:

- تحسين بيئة الاعمال العربية.
- الارتقاء بمستوى الجودة في الصناعة العربية
- تعزيز مفهوم الصناعة الانظف
- دعم قدرات المنشآت الصغير والمتوسطة
- تشجيع تبادل الخبرات الصناعية بين الدول العربية
- حفز التشابكات الصناعية
- تشجيع التنمية التكنولوجية

د. **المهام** : تستهدف الاستراتيجية القيام بالعديد من المهام من اهمها:

- رسم سياسة صناعية عربية بغرض التنسيق والتكامل الصناعي العربي من خلال استهداف الانتاج الصناعي المشترك وتشابك العمليات الصناعية والانتاجية وغير الانتاجية
- توفير البيانات والمعلومات الصناعية الواضحة والدقيقة عن المتغيرات الصناعية الهامة على مستوى الاقطار العربية بما يدعم التشابكات الصناعية
- تقريب التشريعات في الوطن العربي على نحو يدعم الاستثمارات القطرية والاقليمية ويتيح تبادل السلع على المستوى الاقليمي
- بناء القدرات التكنولوجية بهدف تأهيل المنشات الصناعية العربية لرفع مستويات التصنيع بها الى المستويات العالمية
- تنسيق الجهود العربية في المفاوضات التجارية الدولية الاقليمية وتكوين كوادر بشرية قادرة على التفاوض الفني
- التعاون في بناء القدرات البشرية وتاهيل قوة العمل الصناعية من خلال التعليم الصناعي والتدريب

ه. **الأساليب** :تنتهج الإستراتيجية أساليب عمل متعددة من اهمها:

- الأخذ بأسلوب التجمع الصناعي (العنقود) لماله من قدرة على تجميع مجموعة كبيرة من الانشطة الصناعية في اطار تنموي واحد على نحو يتي وضوح الانجاز واستهداف قطاعات صناعية متعددة في ان واحد وتوسيع دائرة النشاط الصناعي ليشمل الانشطة في اعلى وكذلك ادنى حلقات التصنيع، وهي العناصر الضرورية لحفز التنافسية الصناعية الحديثة.
- الأخذ باسلوب المرحلية والتدرج فتبدأ بالتجمعات الصناعية ذات الاولوية انطلاقا من ميزاتها التنافسية المتعلقة بالقيمة المضافة اوالعمالة او التكنولوجيا
- توسيع قاعدة المشاركة في العمل الصناعي العربي لتضمن التفاعل بين كل الاطراف المعنية بالصناعة العربية على مستوى الحكومات وايضا المشروعات، اضافة الى المؤسسات والمراكز العربية البحثية المتخصصة ومؤسسات التمويل العربية.

- العمل على اربع مستويات متوازية وهي: المستوى العام والذي يختص بالبيئة العامة الاقتصادية، ومستوى التجمع والذي يختص بالصناعات المغذية والمرتبطة والانشطة المتعلقة بالتجمعات ذات الاولوية، ومستوى نوعي –يتعلق بتحفيز المنشآت العربية على التعاون المشترك بينها في مجالات الاستثمار والمعلومات والشراء المشترك والتسويق المشترك وغيرها، ومستوى جزئي يتعلق بالتحديث الصناعي للمنشآت الصناعية.

و. الملحق رقم 1:

ويتضمن وثائق لخمسة عشر برنامجا يتم تنفيذها خلال العشرة سنوات القادمة وبمبلغ اجمالي قدره 28.75 مليون دولار يقترح تمويلها من صناديق ومؤسسات وجهات التمويل العربية.

ويبين الجدول التالي اسماء وموازنات هذه البرامج.

الرقم	اسم البرنامج	الميزانية بالمليون دولار
1	تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة	2.00
2	اعداد خرائط للعناقيد الصناعية الهامة في الوطن العربي	1.20
3	تقريب التشريعات المالية العربية	0.25
4	منتدى الحوار الصناعي العربي	0.50
5	مرصد التنافسية	2.00
6	قواعد المنشا التفصيلية للسلع العربية	1.50
7	دعم تصميمات المعدات والمنتجات وهندسة براءات الاختراع	4.00
8	توفيق المواصفات العربية	0.60
9	الترابط بين الجامعات ومراكز البحوث والصناعة	4.00
10	تطوير الشبكة العربية للمعلومات الصناعية	2.00
11	تحديث وسائل البحث عن الثروة المعدنية العربية	4.00
12	استحداث جائزة عربية للجودة	1.50
13	وضع اطر التخطيط المنظومي لبرامج الاستراتيجية	0.20

	وهيكلة المنظمة	
14	التنمية الصناعية المتسدامة	2.00
15	دعم برامج تحديث الصناعة في فلسطين	3.00
	الميزانية الاجمالية لبرامج الاستراتيجية	28.75 مليون دولار

ز. الملحق رقم 2: ويضم استمارة المتابعة التي تعتبر جزءا هاما مكملا للإستراتيجية لانها:

- توضح الوضعية الصناعية في كل قطر عربي من حيث:
  - مستوى التنمية الصناعية
  - مستوى التنمية التكنولوجية
  - مستوى تنمية المهارات البشرية
  - التزامات الدولة التجارية
  - مدى الارتباط بالعمل الصناعي الاقليمي
- تتيح دراسة الاختلافات الصناعية بين الاقطار العربية وهي من الامور التي تعتبر اساسية في متابعة البرامج التي تحتويها االاستراتيجية

2. وثيقة الاوراق الخلفية

والتي تم الاعتماد عليها في اعداد استراتيجية التنمية الصناعية العربية وتضمن هذه الوثيقة:

- مراحل اعداد الإستراتيجية
- المفاهيم المستخدمة في إعدادها
- منهجية وضع الاهداف الرقمية
- المحاور الرئيسة ودراستها الخلفية

ومن الجدير بالذكر ان اهم المفاهيم المستخدمة في اعداد الاستراتيجية هي:

- الكيانات الاقليمية القائمة هي الاساس في تنفيذ الاستراتيجية

- السياسة الصناعية هي قلب الاستراتيجية (السياسة الاقليمية والسياسة القطرية).
- المنشاة الصناعية هي وحدة الاستهداف
- العمل الصناعي العربي المشترك ضرورة حتمية لتفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- الصناعة من اجل التجارة
- تدعيم فكرة التجمع الصناعي (العنقود) في مقابل فكرة القطاع الصناعي
- تحديد مستويات العمل العربي المشترك (مستوى كلي، مستوى قطاعي، مستوى نوعي).
- تفعيل العناصر المباشرة والغير مباشرة (مباشرة مثل برنامج تحديث الصناعة والتنمية التكنولوجية وغير مباشرة مثل التشريعات التجارية والضريبية)
- الاخذ بالاعتبار اختلاف وتباين القواعد الصناعية في الدول العربية

كما ان المحاور الرئيسية التي تمت دراستها هي:

- الصناعة والتجارة
- التكنولوجيا
- التدريب وتنمية الموارد البشرية
- بيئة الاعمال الصناعية
- تقليل الفجوات الصناعية بين الدول العربية.

الفصل الخامس

قطاع السياحة في الوطن العربي

تقديم

السياحة الدولية واتجاهاتها

اتفاقية التجارة في الخدمات وأثرها على قطاع السياحة العربية

التطورات القطرية لأداء القطاع السياحي في البلدان العربية

الفصل الخامس

قطاع السياحة في الوطن العربي

تقديم

حققت السياحة الدولية نمواً متسارعاً اعتباراً من عقود الستينات والسبعينات والثمانينات، حيث حققت نمواً واستطاعت بعض الدول النامية أن تستفيد بشكل متزايد من النمو السياحي العالمي. بينما يحاول البعض الأخر، وهي تلك التي تفصلها مسافات بعيدة عن الأسواق المصدرة للسياحة، الاستفادة من النمو السياحي العالمي ومن التطورات السريعة في النقل الجوي والبحري والبري. فلقد أضحت السياحة صناعة متكاملة تتضمن التخطيط والاستثمار والتشييد والتسويق والترويج. وهي صناعة متعددة المراحل تتفاعل مع بل تعتمد على قطاعات الاقتصاد الأخرى، وبالتالي تعتبر عاملاً مساعداً لعملية التنمية الاقتصادية خصوصاً في مجال البنية التحتية للاقتصاد.

ومما لا شك فيه أن، مستوى أداء القطاع السياحي يعتمد بشكل مباشر على زيادة الإنتاجية في القطاعات التي تتصل به والخدمات التي تتفاعل معه، ومنها مرافق النقل، وشبكات الاتصالات، وخدمات الكهرباء والمياه، وحتى القطاعات المنتجة مثل القطاع الزراعي والصناعي. فلا يكفي تطوير المواقع السياحية الحديثة إذا كان من المتعذر الوصل إليها أو كانت تفتقر للخدمات الأساسية. وعلاوة على ذلك، فإن قطاع السياحة يجلب الاستثمار اللازم لتطوير الخدمات الأساسية في المناطق المجاورة للمواقع السياحية، وبالتالي يعطي حافزاً لتنمية القطاعات الأخرى.

فلا جدال في أن هناك علاقة وثيقة بين تنمية قطاع السياحة والتنمية الاقتصادية بمفهومها العام. فقد اهتمت البلدان المتقدمة بتطوير وتحسين مستوى الخدمات الأساسية التي تتفاعل مع تنمية قطاع السياحة، مثل النقل والاتصالات، والمياه والكهرباء، والخدمات الصحية. كما قامت هذه البلدان بتوفير أسباب الجذب

السياحي الإضافية لتلبية احتياجات مختلف فئات السياح. وبفضل الجهود التي بذلتها للتوسع في تسويق السياحة وترويجها، ازداد عدد السياح الوافدين إليها.

أما البلدان النامية ورغم تمتعها بميزة نسبية من حيث جذب السياح، لا سيما من حيث مواقع السياحة الثقافية وأسعارها المنخفضة، إلا أن نصيبها من السياحة العالمية لا يزال أدنى بكثير من إمكانياتها، لأن قطاع السياحة في هذه البلدان لا يزال يواجه قيوداً كبيرة منها قلة الاستثمارات في البنية التحتية والخدمات الأساسية، ونقص الكوادر البشرية المتخصصة، بل أهم من ذلك: الافتقار إلى سياسة موجهة لتنمية السياحة وتسويقها. وباختصار يمكن القول أن القطاع السياحي في البلدان النامية لم يلقى الاهتمام اللازم الذي يستحقه كقطاع اقتصادي هام مدر للعملات الأجنبية وخالق لفرص العمل.

ويحتاج تطوير قطاع السياحة إلى نظرة طويلة الأجل تكون جزءً من عملية التنمية الاقتصادية، نظراً للترابط بين السياحة وسائر القطاعات الاقتصادية الأخرى. والتنمية الناجحة للسياحة في أي بلد يجب أن تركز على المجالات التي يتمتع فيها هذا البلد بميزة نسبية، مثل السياحة الثقافية وسياحة الآثار، والسياحة الترفيهية، والسياحة الدينية، وسياحة المؤتمرات والتدريب، ليتمكن من التنافس في أسواق السياحة العالمية. وعلاوة على ذلك، يتطلب تطوير السياحة توفر الإرادة بتنمية القطاع وإخضاعه لتشريعات منفصلة تسعى إلى تحقيق أهداف السياحة في البلد وتطورها.

ولقد تسارع تطوير قطاع السياحة في الوطن العربي خلال السنوات القليلة الماضية في إطار الجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد. ويعد هذا القطاع مصدراً هاماً للعملات الأجنبية ولفرص العمل، ومن ثم تأكد بوضوح أثره العام على الاقتصاد. كما يساعد قطاع السياحة على تطوير غيره من القطاعات، خاصة قطاعات البنية التحتية مثل النقل والاتصالات، والكهرباء والمياه، والخدمات المالية، والزراعة والصناعة التحويلية.

ولا يخفى على أحد، أن قطاع السياحة في الوطن العربي عرضه للتأثر بالتطورات السياسية السائدة في المنطقة، ولا سيما التطورات في عملية السلام. وسيظل غياب السلام الشامل عائقاً رئيسياً أمام تنمية قطاع السياحة وتوسيعه في بلدان المنطقة. وتشكل ضعف البنية التحتية والخدمات الأساسية المتصلة بها عائقاً آخر

أمام سرعة النمو السياحية في المنطقة. وفي الوقت ذاته، يعتبر ظهور أسواق سياحية جديدة في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في جنوب آسيا وشرقها، مصدراً للمنافسة الحاد للأسواق السياحية في البلدان العربية. فقد تمكنت الاقتصاديات الآسيوية السريعة النمو من النجاح في توسيع أسواقها السياحية التي تعتبر حالياً أسرع الأسواق السياحية نمواً في العالم. كما ظهرت أسواق سياحية ذات قدرة كبيرة على المنافسة في الصين وماليزيا وسنغافورة وتايلاند وهونج كونغ. وتندرج الصين وماليزيا في عدد أكبر 20 بلداً مستقبلاً للسياح. وكان نصيب الصين من السياح في عام 1996 أكبر من نصيب المنطقة العربية ككل، فقد ارتقت إلى رتبة خامس بلد في استقبال السياح بهد أن كان ترتيبها الثاني عشر في عام 1990، وازداد عدد السياح الوافدين إليها بنسبة 47٪ في الفترة من 1990 إلى 1996.

ونظراً إلى أهمية قطاع السياحة من حيث عوائد العملات الأجنبية وتوفير فرص العمل، فإن هذه الدراسة تهدف إلى التعرف على خصائص القطاع السياحي العربي والمعوقات التي تقف في طريقه تقدمه وتنميته بالإضافة إلى التعرف على ما تعنيه اتفاقية التجارة في خدمات السياحة والسفر والخاصة بمنظمة التجارة العالمية للدول العربية. وسوف يتناول الجزء الثاني، السياحة الدولية واتجاهاتها ثم نتناول التجارب القطرية العربية في هذا المجال في الجزء الثالث. ثم يقدم الجزء الرابع منظرو منظمة التجارة العالمية للتجارة في خدمات السياحة والسفر. وأخيراً، يقدم الجزء الخامس بعض الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بقطاع السياحة في الوطن العربي.

السياحة الدولية والعربية واتجاهاتها

إذا استخدمنا عائدات النقد الأجنبي كمؤشر للتنمية السياحية يلاحظ أن كثيراً من الدول سجلت معدلات مرموقة من خلال إيرادات السياحة الدولية، إذ أصبحت السياحة وسيلة هامة لاكتساب النقد الأجنبي. وفي كثير من الحالات تسهم بنحو 25٪ من إجمالي حصيلة النقد الأجنبي، بل أصبحت، في بعض الدول الوعاء الأول للحصول على هذه الحصيلة (إسبانيا وإيطاليا و اليونان وتركيا وجزر الكاريبي). وتوضح الاحصاءات في الفترة من 1990 إلى 1996 كما في الجدول التالي بينما زاد

عدد السياح بنحو 4.5٪ سنوياً نجد أن عائدات السياحة الدولية قد زادت بمعدل سنوي يبلغ 7.6٪ في نفس الفترة.

مؤشرات السياحة العالمية 1990-1996

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
عدد السياح الوافدين (بالملايين)	458.3	463.6	503.1	517.9	456.5	566.4	591.9
عائدات السياحة (بمليارات الدولارات)	266.2	272.7	310.8	317.8	347.8	393.3	423

المصدر: مجلة الاقتصاد والعمال، عدد خاص، ابريل 1997، ص 21،24.

وتحتل أمريكا الشمالية وأوروبا مكان الصدارة في السياحة العالمية من حيث عدد السياح الوافدين إليها ومن حيث عائدات السياحة. ففي عام 1996، بلغ نصيب الأمريكيتين من عدد السياح في العالم 19.5٪، بينما بلغ نصيب أوروبا 58.7٪، ونصيب آسيا والمحيط الهادئ 16٪، ونصيب الشرق الأوسط 2.5٪ فقط. وحصلت فرنسا على أكبر نصيب من عدد السياح الوافدين (10.4٪)، وتلتها الولايات المتحدة الأمريكية (7.6٪)، ثم إسبانيا (7٪)، وإيطاليا (6٪)، والصين (4.5٪) والمملكة المتحدة (4.4٪) (مجلة الاقتصاد والأعمال، 1997). وبلغت عائدات السياحة في الولايات المتحدة وحدها، في عام 1996، ما يعادل 95.1٪ من القيمة التقديرية للناتج المحلي الإجمالي لمصر بأسعار السوق، بينما بلغت عائدات السياحة في فرنسا، في العام ذاته، ما يعادل مجموع الناتج الإجمالي للأردن والجمهورية العربية السورية معاً.

وتسيطر على السياحة العالمية، إلى حد كبير، البلدان المتقدمة، فأكبر عشرة بلدان من حيث عدد السياح الوافدين هي من البلدان المتقدمة، باستثناء الصين والمكسيك وهنغاريا وبولندا. وفي عام 1996، بلغ نصيب البلدان المتقدمة من عدد السياح في العالم نسبة 55.3٪، بينما بلغ نصيب البلدان النامية 30.6٪، ونصيب الاقتصاديات التي تمر في مرحلة انتقالية 14.1٪ (World Tourism Organization, 1997). أما فيما يتعلق بعائدات السياحة، فقد بلغ نصيب البلدان المتقدمة، في عام 1996، نسبة 63.9٪، مقابل 30.4٪ للبلدان النامية، و 5.7٪ للاقتصاديات التي تمر في مرحلة انتقالية. ولم يرد أي من البلدان العربية ضمن أكبر 20 دولة سياحية من حيث مواطن الجذب السياحية، رغم الإمكانيات الضخمة المتوفرة لديها. وبالإضافة إلى ذلك، لم ترد

أي من بلدان الشرق الأوسط ضمن هذه الدول باستثناء تركيا، التي جاءت ضمن أكبر 20 بلداً من حيث عدد السياح الوافدين إليها من العالم في عام 1995.

وفي عام 1996، بلغ نصيب الوطن العربي ككل، من حيث استقبال السياح 5.4٪ فقط، بينما بلغ نصيبه من عائدات السياحة 4.7٪ فقط. وكان هذا النصيب أقل من نصيب فرنسا لوحدها. ورغم معدلات النمو السريعة التي حققتها السياحة العالمية خلال السنوات القليلة الماضية، ظلت حصة السياحة العالمية في الصادرات العالمية دون تغير يذكر في الفترة من 1991 إلى 1996، وكانت حوالي 7.8٪. وانخفضت هذه الحصة من 8.5٪ في عام 1993 إلى 8.2٪ في عام 1994 و 7.8٪ في عام 1995، (أنظر جدول التالي) . ثم عادت وارتفعت في عام 1996 إلى 7.9٪ نظراً إلى نمو عائدات السياحة العالمية بمعدل يتجاوز معدل نمو الصادرات العالمية.

الصادارت العالمية ، وعائدات السياحة، ونسبة عائدات السياحة إلى الصادرات والواردات العالمية، كنسبة مئوية 1991-1996

	1991	1992	1993	1994	1995	1996
الصادرات العالمية (بمليارات الدولارات)	3478.2	3728.4	3726.2	4236.7	5047.6	5272.7
الواردات العالمية (بمليارات الدولارات)	3584.9	3840.8	3768.6	4282.6	5145.0	5363.0
عائدات السياحة العالمية (بمليارات الدولارات)	272.7	310.8	317.8	347.8	393.3	423
عائدات السياحة العالمية نسبة إلى مجموع الصادرات العالمية	7.8	8.3	8.5	8.2	7.8	8.0
عائدات السياحة نسبة إلى الواردات العالمية	7.6	8.1	8.4	8.1	7.7	7.9

المصدر: International Monetary Fund. International Financial Statistics. December 1996 and June 1997

ومن ناحية أخرى، فلقد غطت عائدات السياحة نسبة 7.7٪ من مجموع الواردات العالمية في عام 1995، مقابل 7.6٪ في عام 1991، و 8.4 في المائة عام 1993.

وكانت معدلات نمو إيرادات السياحة العالمية أعلى من معدلات نمو الصادرات والواردات العالمية خلال العامين 1992 و 1993، وكانت أدنى منها في عام 1995. وفي عام 1996، ارتفعت حصة عائدات السياحة العالمية في مجموع الصادرات العالمية إلى 8٪، لأن معدل نمو عائدات السياحة العالمية بلغ 7.6٪، بينما لم يتجاوز معدل نمو الواردات العالمية نسبة 4.2٪ في عام 1996، بعد أن سجل انخفاضاً حاداً عن مستوى عام 1995، الذي بلغ 20.1 في المائة.

وبلغت عائدات السياحة نسبة 1.6٪ من الناتج القومي الإجمالي العالمي في عام 1996، أي أنها ارتفعت عن مستواها في عام 1990، الذي كان 1.2٪. ويشير هذا إلى أن حصة عائدات السياحة في الناتج القومي الإجمالي العالمي تتجه إلى الازدياد مع الوقت، أي أن هذه العائدات تنمو بسرعة أكبر من شرعة نمو الناتج القومي الإجمالي العالمي، ويشير الجدولين التاليين إلى ذلك.

عائدات السياحة العالمية، والناتج القومي الإجمالي العالمي، ونسبة عائدات السياحية العالمية إلى الناتج القومي الإجمالي العالمي، كنسبة مئوية، 1990-1996

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
عائدات السياحة العالمية (بمليارات الدولارات)	266.2	272.7	310.8	317.8	347.8	393.3	420.0
الناتج القومي الإجمالي العالمي (بمليارات الدولارات)	20983	21761	23282	241.25	24700	25320	25950
نسبة عائدات السياحة العالمية إلى الناتج القومي الإجمالي العالمي	1.2	1.3	1.3	1.3	1.4	1.6	1.6

المصدر: الاسكوا، 1999.

عائدات السياحة العربية ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وقيمة الصادرات والسلع، كنسبة مئوية، 1996

البلد	عائدات السياحة العالمية (مليون دولار)	مساهمة عائدات السوق في	
		GDP	قيمة الصادرات
مصر	3200	6.5	90.4
الأردن	770	12.2	52.5
الكويت	109	0.3	0.7
لبنان	715	10.2	97.4
عُمان	99	1.4	0.7
السعودية	1308	1.0	2.2
سوريا	1478	36.9	9.5
اليمن	39	1.7	0.5

المصدر: الاسكوا، 1999.

ومن الملاحظ أن نمو السياحة الدولية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتطورات التي تطرأ على اتجاهات الاقتصاد العالمي. فيؤدي تسارع نمو الاقتصاد العالمي، لا سيما في البلدان الصناعية الرئيسية التي تمثل أهم الأسواق السياحية، إلى ارتفاع عدد السياح الوافدين. إلا أن ظهور الكساد الاقتصادي والذي يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض دخل الفرد، يساهم في انخفاض معدلات السياحة الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، يعتبر استقرار الأوضاع السياسية هو أيضاً، عاملاً هاماً في التأثير على تطورات قطاع السياحة. فالاضطرابات السياسية والأزمات والحروب تؤدي إلى انخفاض حاد في عدد السياح الدوليين الوافدين إلى المناطق أو البلدان المتضررة. وأحدث مثال على هذا هو أزمة الخليج، في عام 1991، التي أدت إلى انخفاض عدد السياح الوافدين إلى الشرق الأوسط بنسبة قدرات 7٪ مقارنة بعام 1990.

ولقد أظهرت دراسة أعدت بواسطة WTTC (1999) وذكرها تقرير الاسكوا (1999) عن تعاظم أهمية القطاع السياحي في الاقتصاديات العربية في المستقبل حتى عام 2010 كما هو موضح في الجدول التالي.

رغم أن منطقتي جنوب آسيا وجنوب شرقها تأتيان في المرتبة الأولى على مستوى العالم من حيث نمو السياحة، استقبلت أوروبا والأمريكيتان ما يتجاوز 80٪ من عدد السياح الدوليين الوافدين في عام 1992، وتلتها منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ بنسبة 12.3٪، بينما ظل الوطن العربي في أدنى السلم من حيث عدد السياح الوافدين إليه (1.5٪ فقط) (World Tourism Organization, Global Tourism Forecasts to the Year 2000 and Beyond). وفي حين انخفض نصيب أوروبا من 66.4٪ إلى 60.4٪، ونصيب الأمريكيتين من 29.6٪ إلى 21.5٪، في الفترة من 1950 إلى 1992، ارتفعت حصة شرق آسيا والمحيط الهادئ من 0.8٪ إلى 12.3٪ خلال الفترة ذاتها.

ويمكن أن تعلل سرعة نمو السياحة في شرق آسيا إلى سرعة النمو الاقتصادي الذي حققته هذه المنطقة والذي أدى إلى ارتفاع كبير في دخل الفرد وإلى ارتفاع عام في مستوى المعيشة وبالتالي إلى زيادة الطلب على السياحة الخارجية. ومن ناحية أخرى، فلقد أدت التنمية الاقتصادية السريعة إلى تحسين المواقع السياحية والبنية التحتية والخدمات الأساسية والإعلام والتسويق والترويج التجاري. كما أن هذه المنطقة لم تشهد أي اضطرابات سياسية هامة يمكن أن تترك آثار سالبة على حرة واتجاهات تدفق السياحة. أما البلدان العربية، فلقد شهدت فترات من النزاعات والاضطرابات السياسية خصوصاً فيما يتعلق بوضع السلام في الشرق الأوسط وتداعياتها على كافة بلدان المنطقة مما انعكس سلبياً على النشاط السياحي وساهم بشكل رئيسي في خفض نسب ومعدلات نمو السياحة إلى البلدان العربية. كما ساهم أيضاً افتقار عدد من الدول العربية إلى البنية التحتية الكافية والخدمات الأساسية وقلة الاهتمام بترويج السياحة في الوطن العربي. وفيما يلي نستعرض بعض التطورات القطرية لأداء القطاع السياحي في البلدان العربية.

تقديرات وتنبؤات عن مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي والعمالة والاستثمار الرأسمالي للأقطار العربية خلال الفترة 1999–2010

البلد	نسبة مساهمة السفر والسياحة						معدل النمو					
	1999			2010			1998–1999			1999–2010		
	GDP	العمالة	الاستثمار الرأسمالي	GDP	العمالة	الاستثمار الرأسمالي	GDP	العمالة	الاستثمار الرأسمالي	GDP	العمالة	الاستثمار الرأسمالي
البحرين	10.6	7.9	6.6	11.3	8.3	6.8	1.4	5.0	1.6	4.0	2.7	3.7
مصر	9.0	8.7	7.7	9.7	9.6	7.9	5.8	4.4	5.8	5.9	3.3	5.6
الأردن	22.5	18.7	11.6	26.0	21.8	12.0	8.2	3.3	5.4	5.3	4.2	4.6
الكويت	5.0	6.3	2.5	5.7	6.8	2.6	0.6	4.1	4.8	4.8	3.1	4.9
عُمان	7.0	5.4	5.1	7.8	5.9	5.2	3.2	4.0	5.3	4.6	4.2	4.3
قطر	6.2	4.7	4.3	6.5	4.9	4.3	5.4	0.6	7.5	5.1	2.1	5.3
السعودية	6.4	4.9	3.9	7.1	5.3	4.1	(2.4)	2.3	14.4	4.5	3.8	4.7
سوريا	6.1	6.1	9.2	6.9	6.2	9.7	(9.6)	3.0	(2.7)	5.5	3.5	5.3
اليمن	5.2	4.9	4.0	5.8	5.2	4.2	4.6	(0.9)	11.5	5.9	3.6	6.3

اتفاقية التجارة في الخدمات وأثرها على قطاع السياحة العربية

تدعو الأهداف الرئيسية للاتفاق العام والتجارة في الخدمات (GATS) إلى المساواة في معاملة الخدمات المحلية والأجنبية والتقليل من التمييز والحماية في تجارة الخدمات،/ بما في ذلك السياحة. ويدعو الاتفاق العام للتجارة في الخدمات جميع الدول الأعضاء إلى توفير المساواة في المعاملة وفي النفاذ إلى السوق للموردين الأجانب الذين يوفرون خدمات خمن قبيل تشغيل الفنادق، ووكالات السفر، والرحلات. وتتضمن المساواة في المعاملة السماح للموردين الأجانب بإنشاء الخدمات السياحية في غير بلدانهم، والسماح لهم بالحصول على جميع المستلزمات من الخارج، وإعطائهم الحوافز المحلية والميزات الأخرى التي يتمتع بها موردو الخدمات المحليون. وتتضمن كذلك حرية تنقل الموظفين اللازمين لإدارة هذه الخدمات من بلد إلى آخر دون قيود. وبشكل عام، يدعو الاتفاق العام لتجارة الخدمات إلى التحرير التام والكامل للتجارة في الخدمات، بما فيها السياحة، وإلغاء جميع الحواجز والقيود التجارية التي تحول دون نمو هذا القطاع. ولتحرير الدولية وتنقل السلع والأفراد بحرية آثار إيجابية على قطاع السياحة، خاصة في مجال سياحة المؤتمرات والتدريب وسياحة رجال الأعمال، خصوصاً في البلدان التي لديها البنية التحتية اللازمة لتلبية الطلب المتوقع. وعلاوة إلى ذلك، يشكل قطاع السياحة قطاعاً مفتوحاً نسبياً إذا ما قورن بالقطاعات الأخرى. ومعظم البلدان تعتمد على القطاع الخاص، بما في ذلك القطاع الخاص الأجنبي للقيام بدور رئيسي في تنمية السياحة، وتزوده بالحوافز والميزات لتحقيق هذا الغرض. وبالإضافة إلى ذلك، يعمل مشغلو الفنادق الدولية بنشاط في عدد كبير من البلدان السياحية. ولكن المشكلة الرئيسية التي تواجه مشغلي السياحة في الدول العربية هي ذات المشكلة التي تواجه غيرها من بلدان العالم النامي، وهي مشكلة نوعية الخدمات المقدمة. فمستواها الحالي لا يسمح لها بالتنافس على النطاق العالمي. ويجري حالياً توسيع وتحسين معظم الخدمات المحلية، بما في ذلك خدمات الفنادق والمرشدين السياحيين والمطاعم، بهدف التغلب على أوجه القصور الحالية. ولذلك، قد يكون للعولمة آثار سلبية على الخدمات المحلية قبل أن تسنح لهذه الخدمات فرصة التحسن

والتطور. هذا على الأمدين القصير والمتوسط، أما على الأمد الطويل، فمن المتوقع أن يؤدي تحرير تجارة الخدمات إلى توسيع قطاع السياحة العربية وزيادة عدد السياح الوافدين إلى المنطقة نتيجة لتحسين الخدمات السياحية. وكي يتحقق هذا فعلاً، لابد من أن تعمل الدول العربية على تكثيف جهودها لتنمية قطاع السياحة، وتحسين نوعية الخدمات المحلية، وفتح هذا القطاع تدريجياً أمام القطاع الخاص لزيادة فعاليته وقدرته التنافسية. وينبغي أن تنظر الدول العربية بجدية إلى التزاماتها بموجب الاتفاق العام للتجارة في الخدمات، وأن تستغل فترة السماح التي ينص عليها الاتفاق للإسراع في تنمية قطاع السياحة، خاصة في المجالات التي تتمتع فيها بميزة نسبية. ويمثل تحسين الخدمات المحلية أفضل وأضمن طريقة لزيادة حصتها في السوق. وبالإضافة إلى ذلك، يجيز الاتفاق العام للتجارة في الخدمات فرض بعض الشروط على الالتزام بفتح أسواق السياحة أمام الموردين الأجانب. وبعد قبول هذه الالتزامات (WTO,1999)، لا يمكن الرجوع عنها قبل مرور ثلاث سنوات على بدء سريان الاتفاق.

وينبغي أن تتعاون الأقطار العربية مع المنظمة العالمية للسياحة، التي تقدم المساعدة للبلدان الأعضاء فيها التفاوض بشأن التزاماتها بموجب الاتفاق العام للتجارة في الخدمات. وينبغي كذلك أن تشجع التعاون خلال فترة المفوضات، وأن تعزز بالتالي موقفها التفاوضي. وينبغي أن تشمل هذه الجهود تأسيس منظمة عربية إقليمية للسياحة بهدف تنسيق السياسات المتعلقة بالسياحة وتنسيق المواقف خلال المفاوضات، ليس فقط فيما يتعلق بالاتفاق العام للتجارة في الخدمات، بل كذلك خلال المؤتمرات والاجتماعات العربية الإقليمية والدولية الأخرى.

التطورات القطرية لأداء القطاع السياحي في البلدان العربية

1. جمهورية مصر العربية

أولاً: القطاع السياحي: الخلفية العامة والتوجيهات

مصر هي أهم بلد سياحي في منطقة الشرق الأوسط، ويمكنها أن تكون من أهم البلدان السياحية في العالم. وهي تجتذب عدة أنواع من السياحة إلى جميع أنحائها. فقد اشتهرت بمواقعها السياحية التقليدية، مثل الأهرام في الجيزة، والمدن الغنية بآثارها،

مثل الأقصر وأسوان، كما نوعت قطاع السياحة لديها ليشمل أنشطة من قبيل الرياضة المائية، وسياحة المؤتمرات والتدريب، وسياحة الترفيه، والسياحة الصحية، والسياحة الدينية. ويستمر موسم السياحة في مصر على مدار السنة: فعلى الشواطئ، هناك السياحة الترفيهية في فصل الصيف، على الساحل الشمالي، وهناك السياحة الثقافية في القاهرة وفي مدينتي الأقصر وأسوان، في الجنوب، في جميع فصول السنة. كما توجد المواقع السياحية الجديدة التي تم إنشاؤها في سيناء، وخاصة على البحر الأحمر، مثل الغردقة، التي تجتذب العديد من السواح في جميع أوقات السنة بفضل مناخها وموقعها الفريدين، وشرم الشيخ وطابا.

ولم يلحظ قطاع السياحة إلا مؤخراً بالأولوية في عملية التنمية. ولم يكن الاهتمام به في مصر في السابق مناسباً دائماً مع أهميته في الاقتصاد. ونتيجة لذلك جاءت المشاريع الجادة الرامية إلى تنميته وتوسيعه في وقت متأخر نسبياً، واكتسب القطاع أهمية إضافية في بداية عملية السلام في الشرق الأوسط، في عام 1991. ومنذ ذلك الوقت، شرعت مصر في خطة للتنمية السياحية مدتها 20 عاماً، تغطي الفترة من 1997 إلى 2017، وتهدف إلى تطوير البنية الأساسية للبلد والمرافق السياحية بحيث تستقبل أكثر من 26 مليون سائح سنوياً بحلول عام 2017 (وزارة السياحة، 1997). ويتوقع أن تكون مصر بعد إنجاز هذه الخطة، من أهم البلدان السياحية في العالم على الإطلاق.

نظراً إلى أهمية قطاع السياحة في الاقتصاد المصري، تشدد الحكومة كثيراً على تنميته، وهي قد قسمت المراكز السياحية في البلد إلى مراكز تقليدية، مثل المراكز الواقعة في القاهرة الكبرى وحولها، ومراكز سياحية جديد تعقد عليها الآمال، مثل المراكز الواقعة على الساحل الشمالي، والبحر الأحمر وخليج العقبة (طابا وشرم الشيخ)، ومنطقة سيوة في الصحراء الغربية، ومنطقة المنيا ومنطقة أو سنبل في الجزء الجنوبي من جمهورية مصر العربية.

وتستند خطة التنمية السياحية، الممتدة على 20 عاماً، إلى الافتراضات التالية:

أ. أن القطاع سيحقق معدل نمو سنوياً يبلغ 8 في المائة خلال فترة الخطة.

ب. أن مجموع عدد السياح الوافدين إلى مصر سيبلغ 26 مليون سائح بحلول عام 2017، أي سيرتفع من 3.9 ملايين في عام 1996 ليتجاوز ستة أمثاله.

ج. أن الحاجة ستدعو إلى إنشاء مرافق إضافية لتوفير الإقامة لهذا العدد المتوقع من السياح الوافدين. وتقدر الخطة أن مجموع عدد غرف الفنادق سيبلغ 380000 غرفة بحلول عام 2017، أي أن عددها سيزداد بأكثر من 400 في المائة عما كان عليه في عام 1996، أي من 70471 غرفة.

د. أن مجموع عدد ليالي الإقامة السياحية سيزداد من 23 مليون ليلة في عام 1996 إلى 242 مليون ليلة في علم 2017، أي أنه سيتجاوز سبعة أمثاله (وزارة السياحة 1997).

وتركز الخطة على ضرورة تطوير قطاع السياحة بعيداً عن المناطق التقليدية مثل القاهرة الكبرى والإسكندرية وباتجاه المناطق السياحية السريعة النمو مثل منطقة البحر الأحمر والغردقة وسفاجة ورأس بناس. وبتوقع أن يصل عدد غرف الفنادق في منطقة البحر الأحمر، بنهاية عام 2017، إلى 200000 غرفة، بالإضافة إلى 30000 غرفة في خليج العقبة، وعلى وجه الخصوص شرم الشيخ وطابا. وتعطي الخطة الأولوية للمواقع السياحية التي تعتقد عليها آمال كبيرة، مثل العين السخنة ورأس سدر وسانت كاترين. ويجري تنويع للمواقع السياحية والأنشطة السياحية لتلبية النطاق الواسع من السياحة المتوقعة واستقبال الزيادة المنتظرة في عدد السياح. وتهدف الخطة إلى توسيع نطاق خدمات الكهرباء والمياه ومرافق النقل والاتصالات.

وبالإضافة إلى تنويع الأنشطة السياحية، تهدف الحكومة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة من خلال المواقع السياحية الجديدة، خاصة في المناطق الأقل نمواً مثل يناء، حيث تدعو الخطة إلى بناء 90922 غرفة فندقية لتوسيع نطاق السياحة، وإلى خلق 169366 فرصة عمل إضافية. وتعتبر منطقة سيناء، التي تتضمن البحر الأحمر وخليج السويس وساحل سيناء الشمالي، أهم منطقة سياحية خارج المناطق السياحية التقليدية.

وتدعو الخطة السياحية إلى توسيع نطاق التدريب السياحي لتلبية الزيادة المتوقعة في الطلب على الموارد البشرية المؤهلة. وتدعو الخطة أيضاً إلى التوجه نحو نوعية جيدة من السياحة حتى تتمكن مصر من منافسة البلدان السياحية الرئيسية الأخرى. ويتضمن هذا رفع درجة الخدمات السياحية، وتنويع الأنشطة السياحية وترقيتها، وتحسين معاملة السياح. وتملك مصر الإمكانيات اللازمة للتنافس مع البلدان الأخرى في هذا المجال باعتبارها من أهم البلدان السياحية في المنطقة.

وبالإضافة إلى ذلك فإن خطة التنمية السياحية تهدف إلى ترميم المواقع السياحية الهامة الموجودة حالياً وحمايتها، وتركز على ضرورة توفير مزيد من الحماية للتراث الثقافي الهائل الذي تملكه مصر، كما في الجدول التالي:

التقديرات الأولية لخطة التنمية السياحية لفترة 20 عاماً

	عدد السياح (بالملايين)	عدد الليالي السياحية	عائدات السياحة (بمليارات الدولارات)	متوسط مدة الإقامة في الليلة	متوسط إنفاق السائح يومياً (بالدولار)
1997/ 1998- 2001/ 2002	6.3	46	6.6	7.3	143
2002/ 2003- 2005/ 2006	10.1	81	11.6	8	143
2006/ 2007- 2011/ 2012	16.3	140.4	20	8.6	143
2012/ 2013- 2016/ 2017	26.3	242	34.6	9.3	143

المصدر: وزارة السياحة المصرية، إدارة التخطيط، القاهرة 1997.

وبهدف اجتذاب الموارد المالية اللازمة لتنفيذ مشاريع الخطة، قدمت الحكومة مجموعة كبيرة من حوافز الاستثمار في القطاع الخاص الذي يتوقع له أن يؤدي الدور الأساسي في تنفيذ خطة التنمية السياحية.

وفيما يلي بعض الحوافز المقدمة لتشجيع تدفق الاستثمارات الخاصة:

أ. حق المستثمر في إعادة رأس المال والأرباح إلى وطنه الأصلي

ب. الإعفاء من الضرائب لمدة 10 سنوات

ج. الحد من ضريبة الاستيراد المفوضة على المعدات والآلات المستوردة، بحيث لا يتجاوز 5 في المائة.

د. الاستثمار في المجالات التي تخدم قطاع السياحة وإن كانت غير متصلة به مباشرة، مثل إقامة شبكات الطرق والمطارات ومحطات الطاقة الكهربائية.

ه. الحق في تملك الأراضي.

وفي المقابل فسوف يركز دور الحكومة في تنمية قطاع السياحة، لاسيما المواقع السياحية الجديدة، على ما يلي:

أ. استكمال الخدمات الأساسية اللازمة (البنية التحتية) لتنمية هذه المناطق.

ب. تيسير مشاركة القطاع الخاص من خلال توفير حوافز للاستثمار واختصار الإجراءات لتوفير الوقت والجهد على المستثمرين.

ج. تنظيم قطاع السياحة، بما في ذلك اختيار المناطق السياحية وتنظيم الاستثمار، ودمج هذه المناطق في خطة التنمية العامة بهدف ضمان اتباع نهج متكامل للتنمية الاقتصادية.

د. التسويق والدولية، وتنظيم الأسابيع السياحية في مختلف البلدان، وخاصة في البلدان التي تشكل أسواقاً سياحية هامة.

ه. التنقيب في المواقع الأثرية وترميمها.

و. التدريب والتثقيف.

ثانياً: الإصلاح الاقتصادي ودور القطاع السياحي

أخذت الحكومة على عاتقها تحرير الاقتصاد والخصخصة بهدف زيادة الكفاءة الاقتصادية، وتخفيف دور القطاع العام في القطاعات الإنتاجية، وتشجيع الدور القيادي للقطاع الخاص، وتعزيز تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وترويج أساليب جديدة في الإدارة، وفتح أسواق جديدة. فلقد أصدرت القوانين التي تهدف إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص في تأسيس المرافق السياحية والترخيص لها.

ويعتبر القطاع الخاص في مصر هو القطاع الرئيسي من حيث تنمية السياحة وخاصة في المواقع السياحية الجديدة. ويشمل ذلك بناء المرافق السياحية والمشاركة في مشاريع البنية التحتية، وذلك باتباع اثنين من أساليب الخصخصة هما أسلوب التشييد والتشغيل ونقل الملكية (BOT)، وأسلوب التشييد والامتلاك والتشغيل ونقل الملكية (BOOT). ويتوقع أن يتولى القطاع الخاص تنمية المواقع السياحية الجديدة، خاصة في منطقة البحر الأحمر، كما يتوقع أن تمول من مصادر خاصة معظم الاستثمارات

اللازمة، والتي قدرت بحوالي 100 مليار جنيه مصري (حوالي 26 مليار دولار أمريكي).

وتصدر قطاع السياحة عملية الخصخصة في مصر. فقد باعت الحكومة، في أول صفقات لها في سياق الخصخصة، عدة فنادق من الدرجة الأولى، بما في ذلك شيراتون الغردقة وفندق المريديان في عام 1991، وفندق شيراتون القاهرة في عام 1994. وعلاوة على ذلك، وبهدف زيادة عدد السياح الوافدين، تسمح الحكومة بهبوط الطائرات المستأجرة في مطاراتها، وخاصة في مطارات الأقاليم والمحافظات. ويتوقع أن يؤدي هذا إلى زيادة عدد السياح القادمين إلى مصر مباشرة من أوروبا والبلدان المجاورة.

رغم أن قطاع السياحة لا يعتبر قطاعاً مستقلاً في التصنيف الحالي للناتج المحلي الإجمالي، فإن أهميته الاقتصادية واضحة كمصدر لإيرادات العملات الأجنبية وخالق لفرص العمالة. وللسياحة تأثير هام على الاقتصاد المصري. فهي تساهم في الميزان الجاري وتخفيض العجز فيه، كما أنها تسهم في تنمية قطاعات اقتصادية أخرى بفعل دورها الحفاز للتنمية الاقتصادية بوجه عام، بالإضافة إلى ذلك، خلق قطاع السياحة فرص عمل، فيساهم في تخفيض معدل البطالة الإجمالي في البلد، بالإضافة إلى مساهمته في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. وعلاوة على ذلك، فإن قطاع السياحة يزيد الطلب على منتجات القطاعات الأخرى، كقطاعي الصناعة والزراعة، ومن ثم يساهم مساهمة إيجابية في التنمية الاقتصادية.

ولقد بلغ العدد الإجمالي للسياح الوافدين 3.9 ملايين في عام 1996، أي بزيادة قدرها 56 في المائة بالنسبة لمستوى عام 1993، وبزيادة قدرها 25.8 في المائة بالنسبة لمستوى عام 1995، البالغ 3.1 ملايين، كما في الجدول التالي. وارتفع نصيب مصر في السياحة الدولية من 0.39 في المائة عام 1986 إلى 0.65 في المائة عام 1996، في حين بلغ نصيبها من السياح الوافدين إلى منطقة الشرق الوسط 23.7 في المائة عام 1996، مما جعلها أحد البلدان السياحية الرئيسية في المنطقة.

ولقد أظهرت البيانات أن التوزيع الإقليمي للسياح الوافدين على مصر في عام 1995 أن ما يزيد على 36 في المائة منهم جاءوا من أوروبا، و23.7 في المائة من بلدان عربية أخرى، و 5.8 في المائة من أمريكا الشمالية.

ومع ذلك، فإن حصة مصر مازالت متواضعة بالمقارنة مع حصة البلدان السياحية الرئيسية مثل فرنسا (10.3 في المائة من المجموع العالمي في عام 1996)، والولايات المتحدة (7.5 في المائة)، وإسبانيا (7.0 في المائة) مثلاً.

وبالإضافة إلى الزيادة في عدد السياح الوافدين، هناك أيضاً نمو مماثل في عدد الليالي التي يقضيها السياح في مصر. ومع ذلك فإن العدد ارتفع بصورة مطردة خلال الفترة 1994-1996، ليبلغ 23.8 مليون ليلة، أي بزيادة قدرها 57.6 في المائة بالنسبة لمستواه في عام 1993.

العدد الإجمالي للسياح الوافدين وعدد الليالي التي قضوها في مصر 1990-1996

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
السياح الوافدون (بالملايين)	2.6	2.1	3.2	2.5	2.9	3.1	3.9
عدد الليالي التي قضوها (بالملايين)	18.9	16.2	21.8	15.1	15.4	20.5	23.8

المصدر: وزارة السياحة المصرية، القاهرة، 1997.

وهنا يجدر الإشارة إلى أن هناك ثمة عاملان يؤثران بصورة مباشرة على العدد الإجمالي لليالي التي يقضيها السياح: الأول هو العدد الإجمالي للسياح الوافدين، والثاني هو متوسط إقامة السائح. وعليه، يمكن زيادة هذا العدد باستحداث أنشطة سياحية إضافية تجعل السياح يمددون إقامتهم في مصر. وهناك أيضاً عامل آخر يتمثل في كون المواقع الأثرية في مصر منشرة على مساحة كبيرة تمتد من الأهرامات في القاهرة إلى الأقصر وأسواق في الجنوب، مما يعني أن زيارة كل هذه المواقع قد تستغرق أسبوعاً كاملاً. وسيكون إدخال أنشطة سياحية جديدة، خاصة في المنطقة التي تم تطويرها مؤخراً على البحر الأحمر، عاملاً آخر يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع متوسط مدة إقامة السائح في مصر خلال السنوات القليلة القادمة.

وتشكل إيرادات السياحة عنصراً هاماً في صادرات مصر من الخدمات. ففي عام 1995، بلغت حصة إيرادات السياحة في القيمة الإجمالية لصادرات الخدمات 31.2 في المائة، بعد أن كانت 24 في المائة عام 1990 و 24.9 في المائة عام 1994. وتمثل هذه الإيرادات أيضاً ثاني مصدر للعملات الأجنبية بعد تحويلات المصريين في الخارج، وهي أهم من رسوم قناة السويس وأعلى من عائدات بيع النفط. وقد كانت إيرادات السياحة من أهم عوامل التثبيت فيما يتعلق بالحالة الإجمالية لميزان المدفوعات. وإذا استمر الاتجاه الحالي في نمو قطاع السياحة، فإن ذلك سيسهم في تحقيق فائض في ميزان المدفوعات في السنوات القادمة، على الرغم من التسارع الشديد المتوقع في نمو الواردات. وعلاوة على ذلك، تلعب السياحة، باعتبارها سلعة تصديرية، دوراً هاماً في مجموعة صادرات مصر. فقد زادت مساهمتها في الحجم الإجمالي لصادرات السلع والخدمات بمقدار الضعف تقريباً بين عام 1990 و 1996، مرتفعة من 10.7في المائة إلى 20.2 في المائة. وحصة إيرادات السياحة في تصدير السلع أعلى من ذلك، وقد ارتفعت خلال الفترة 1990-1995 من 27 في المائة إل 57.5 في المائة، أي زادت بأكثر من الضعف خلال تلك الفترة.

ظلت حصة العمالة في السياحة، بالنسبة إلى العمالة الكلية، متواضعة وأقل بكثير مما يمكن أن تكون عليه. ولقد ارتفع عدد المستخدمين في القطاع ارتفاعاً طفيفاً في عام 1993/ 1994، فوصل إلى 133 ألف، أي بزيادة قدرها 2.3 في المائة بالنسبة للسنة السابقة. بيد أن تجدر الإشارة إلى أن الأرقام الواردة أعلاه لا تمثل سوى العمالة المباشرة في قطاع السياحة ولا تششمل فرص العمل التي تم خلقها في قطاعات أخرى لها صلة مباشرة بقطاع السياحة، كالنقل، والاتصالات، وتوليد الطاقة الكهربائية، ومرافق المياه، والزراعة والصناعة والتجارة. ووفقاً لتقديرات وزارة السياحة، كان عدد المستخدمين في محلات الهدايا التذكارية، في عام 1990، يبلغ 40 ألف، أي ما يمثل 29.4 في المائة من مجموع العمالة في قطاع السياحة في عام 1994/ 1995.

ومن المتوقع أن تزيد العمالة في قطاع السياحة بصورة مطردة خلال السنوات القادمة، على نحو يتجلى فيه التوسع السريع الذي يتوقع أن يحققه هذا القطاع، لا سيما في مجال المنشآت السياحية، مثل السياحة والموتيلات والقرى السياحية والمرافق

الرياضية والترفيهية. والتوسع في العمالة في قطاع السياحة وثيق الصلة بالزيادة في عدد غرف الفنادق السياحية.

العمالة في قطاع السياحة

	1989/ 1990	1990/ 1991	1991/ 1992	1992/ 1993	1993/ 1994	1994/ 1995
العدد الإجمالي للمستخدمين	13032	13376	13742	14011	14436	14879
العمالة في قطاع السياحة	140	130	151	140	133	136
العمالة في قطاع السياحة كنسبة مئوية من أجمالي العمالة	1.1	0.97	1.1	1.0	0.92	0.91

المصدر: الاسكلوا، استناداً إلى مصادر وطنية ودولية

ثالثاً: المعوقات الرئيسية للقطاع السياحي في مصر

فيما يلي ملخص للعقبات الرئيسية التي تعيق تسارع النمو في هذا القطاع، وهي كالتالي:

أ. قصور في البنية التحتية والهياكل الأساسية، هناك نقص كبير في مرافق الإيواء وعدد الغرف ونوعية الفنادق.

ب.عدم كفاية الترويج والتسوق للسياحة. لم تتمكن وزارة السياحة من أن تنظم أكثر من بضعة معارض سياحية، وهناك حاجة إلى إنشاء مكاتب سياحية في البلدان الرئيسية التي يأتي منها السياح.

ج. تعسر عملية السلام الشامل في الشرق الأوسط. إن قطاع السياحة سريع التأثر بالتطورات السياسية، ومنطقة الشرق الأوسط بعدم الاستقرار السياسي بسبب عدم وجود سلام شامل. وسيظل نمو قطاع السياحة في مصر وبلدان أخرى في المنطقة مرهون بالتطورات التي تحصل في عملية السلام.

د. نقص الكوادر البشرية المؤهلة. على الرغم من وجود عدة معاهد ومدارس سياحية، هناك حاجة إلى رفع مستوى التدريب المتوفر كمياً ونوعياً وتوسيعه ليتمكن من تلبية الزيادة المتوقعة في الطلب على الموارد البشرية المؤهلة.

2. المملكة الأردنية الهاشمية

أولاً: القطاع السياحي: الخلفية العامة والتوجيهات

لا يزال قطاع السياحة في الأردن غير متطور نسبياً بالمقارنة مع البلدان الأخرى في المنطقة، مثل مصر، وهذا عامل رئيسي وراء الجهود التي تبذلها الحكومة حالياً بغية التعجيل بتنمية القطاع حتى يصبح الأردن قادراً على منافسة البلدان السياحية الرئيسية في المنطقة.

وتشمل المعالم السياحية الرئيسية للبلد ما يلي: (أ) مدينة البتراء، التي أعلنتها اليونسكو جزءً من التراث العالمي، (ب) مدينة جرش الإغريقية- الرومانية، (ج) مدينة مادبا الغنية بالفسيفساء، (د) الشعاب المرجانية في العقبة، (هـ) البحر الميت، وهو مشهور بكونه أدنى نقطة على سطح الأرض، وكذلك بمرافقه العلاجية.

وقد أولت الحكومة الأردنية، في أطار عملية تنويع الاقتصاد التي تقوم بتنفيذها ومن أجل استغلال التراث الأثري الذي يزخر به الأردن، أولوية عالية لقطاع السياحة في عملية التنمية الاقتصادية، وتعزز ها الاتجاه بالتغير الذي طرأ على المناخ السياسي في المنطقة بعد توقيع معاهد السلام مع إسرائيل في عام 1994. وقد هيأت الحكومة عدة مشاريع سياحية هامة في المناطق السياحية الرئيسية في البلد، لا سيما في العقبة والبحر الميت، بالإضافة إلى مشروع كبير يتعلق بترميم المدن التاريخية في الردن، كجرش والبتراء ومأدبا. ومن أجل تنفيذ هذه المشاريع خلال فترة تتسم بالقيود المالية، اتجه الأردن إلى القطاع الخاص لكي يقوم بالدور الرئيسي في تنمية قطاع السياحة. ويتوقع أن يقوم القطاع الخاص (الأردني والعربي والأجنبي) بتمويل معظم المشاريع المخطط لها، وتقدر تكلفتها بنحو مليار دولار. والسياحة الدولية في الأردن كغيرها من دول المنطقة سريعة التأثر بالتطورات الحاصلة في عملية السلام.

ولقد كانت أهم أهداف خطة التنمية للفترة 1986-1990 في مجال السياحة كما يلي:

أ. زيادة الخدمات السياحية بنسبة 26.8 في المائة بين عامي 1981 و 1990.

ب. التركيز على السياحة المحلية والسياحة الوافدة من البلدان العربية، وخاصة من بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ج. رفع مستوى قطاع السياحة بواسطة أمور من بينها تكثيف الحفريات في مواقع أثرية جديدة، وتخفيض التكاليف الإدارية، وتطوير الموارد البشرية.

د. النهوض بالسياحة التجارية وزيادة الجهود الترويجية في الخارج.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، خصصت الخطة 52.5 مليون دينار أردني لمشاريع الهياكل الأساسية، بما في ذلك تطوير مراكز الزوار في وادي رم والبتراء، وبناء استراحات في أم قيس وعجلون وأم الجمال ووادي شعيب، وترميم حمامات عفرا، وبناء فندق في البتراء. وأثناء تنفيذ الخطة (1986-1989)، واجه الاقتصاد الأردني أزمة اقتصادية كبيرة تمثلت في انخفاض حاد في الاحتياطات من العملات الأجنبية، وتزايد عبء الديون، وتزايد الضغوط على سعر صرف العملة الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، شهد عام 1990 انفجار أزمة الخليج التي كانت لها آثاراً سلبية كبيرة على الاقتصاد الأردني. فقد خسر الأردن سوق تصدير رئيسي نتيجة لفرض الم المتحدة عقوبات اقتصادية على العراق، كما خسر المعونة الاقتصادية التي كان يتلقاها من بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وكان لهذه التطورات تأثير سلبي على تنفيذ خطة التنمية للفترة 1986-1990. ولقد ركزت خطة التنمية الخمسة للفترة 1993-1997 على صياغة سياسات مواتية للاستثمار، تشجع القطاع الخاص على القيام بدور رئيسي في تنمية قطاع السياحة في حين يركز دور القطاع العام على الخدمات الأساسية كالتدريب، وتحديث نصوص الترخيص بالمشاريع، وإصلاح الأنظمة الأخرى المتعلقة بملكية وإدارة الفنادق والمنشآت السياحية المتصلة بها وإنشاء غرفة للسياحة.

وبوجه عام، تتلخص الإستراتيجية السياحية للأردن في إمداد القطاع الخاص بالحوافز الضرورية لتمكينه من القيام بدور رئيسي في تنمية السياحة، عن طريق اعتماد سياسات مشجعة للاستثمار تشمل الإعفاء المؤقت من الضرائب، وإعفاء المستوردات

من المواد المتعلقة بالسياحة من الرسوم، والقضاء على التمييز ضد المستثمرين العرب وغير العرب العاملين ضمن القطاع الخاص.

تزويد الحكومة القطاع الخاص بحوافز استثمارية سخية لتشجيعه على المشاركة في تنمية السياحة في المناطق السياحية الرئيسية في الأردن.

فلقد قدمت الحكومة حوافز للقطاع الخاص لتشجيعه على المشاركة في التنمية الاقتصادية للبلد، بما في ذلك قطاع السياحة. وتشمل تلك الحوافز على:

أ. إعفاء من الضرائب والرسوم التي تفرض على المواد- بما في ذلك قطع الغيار- التي تستورد لمشاريع القطاع الخاص.

ب. إعفاءات من الضرائب والرسوم بالنسبة لما يستورد للمشاريع من أصول ثابتة تؤدي إلى توسيع طاقة المشروع بنسبة 25 في المائة على الأقل.

ج. إعفاء هذه المشاريع من ضرائب الدخل والخدمات الاجتماعية لمدة 10 سنوات، اعتباراً من تاريخ الإنتاج.

كما عملت الحكومة على تبسيط وتسهيل إجراءات الترخيص بالمشاريع عن طريق إنشاء دائرة متعددة الخدمات للاستثمار وكذلك آلية لتسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمار تتمثل في اتفاقية استثمار الأموال العربية وانتقالها بين الدول العربية بالنسبة للمستثمرين العرب، وفي المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار بالنسبة للمستثمرين الآخرين.

وفي عام 1995، وفي إطار الإصلاح الضريبي على ضريبة الدخل، فلقد خفضت نسبة ضريبة الدخل على الشركات من 38 في المائة بالمسبة لشركات المساهمة و 60 في المائة بالنسبة للشركات الأخرى إلى 15 في المائة إذا كان دخل الشركة ناشئاً من قطاعات ذات أولوية، مثل الفنادق والمستشفيات، وإلى 35 في المائة بالنسبة للبنوك وشركات التأمين، وإلى 25 في المائة بالنسبة لجميع الشركات الأخرى. وعلاوة على ذلك، أعفيت جميع النفقات المتعلقة بالتدريب والبحث والتسويق من ضريبة الدخل.

وهذه القوانين هي جزء من الجهود التي تبذلها الحكومة الأردنية من أجل فتح الاقتصاد الأردني لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي من أجل تقليص الفجوة

بين الاستثمار والادخار، كما أنها جزء من برنامج الإصلاح والتحرير الاقتصادي الجاري تنفيذه حالياً.

ومن جهة أخرى، فلقد سمحت الحكومة للقطاع الخاص بإدارة شركات حافلات سياحية، كما سمحت له بالمساهمة في الاستثمار في المنشآت السياحية في منطقة البحر الميت، وباعته جزءً من أسهمها في الفنادق والمنشآت السياحية الأخرى.

ويقوم القطاع الخاص بدور رئيسي في تنمية قطاع السياحة في الأردن. فمعظم المنشآت السياحية، كالفنادق والمطاعم، مملوكة لهذا القطاع، بينما خفضت الحكومة حصتها في أسهم المنشآت السياحية، ويتوقع أن يستمر هذا الاتجاه في المستقبل القريب. ويتولى القطاع الخاص تنفيذ معظم المشاريع السياحية في المناطق التي جرت تنميتها مؤخراً في البحر الميت. وبالإضافة إلى ذلك، يشجع هذا القطاع على المشاركة في مشاريع بناء البنية التحتية، كالطرقات ومحطات توليد الكهرباء وتنقية المياه.

وخلال السنوات القليلة الماضية، وافقت الحكومة على بناء 48 فندقاً سيقوم القطاع الخاص بتمويل الجانب الأكبر منها، وبذلك سيضاف 5293 غرفة فندقية و 8559 سريراً فندقياً. وسوف يعزز الإسراع في تنفيذ برنامج الخصخصة في الأردن مشاركة القطاع الخاص في تنمية السياحة. ولقد أدت المشاركة النشطة للقطاع الخاص إلى زيادة قدرها 39.4 في المائة في عدد الفنادق المصنفة خلال الفترة 1990-1996، فبلغ عددها 152 في عام 1996، بعد أن كان 109 في عام 1990، كما أدت إلى زيادة بنسبة 46.8 في المائة في عدد الفنادق خلال نفس الفترة.

ثانياً: الإصلاح الاقتصادي ودور القطاع السياحي

في عام 1996، بلغ مجموع عدد السياح الوافدين 1.1 مليون، أي بزيادة قدرها 64.2 في المائة بالنسبة لمستواه في عام 1992، البالغ 0.67 مليون. ويظل قطاع السياحة في الأردن معتمداً كثيراً على السياح الوافدين من البلدان العربية الأخرى، وخاصة من بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وعلى الرغم من انخفاض حصة بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في عام 1996، إلى 51.9 في المائة، فإنها لا تزال تمثل المصدر الرئيسي للسياح الوافدين إلى الأردن. وأهم تطور في مجال السياحة

الوافدة هو الزيادة الكبيرة في عدد السياح الآتين من أمريكا الشمالية، الذي ارتفع بنسبة 180 في المائة خلال الفترة 1990-1996، فبلغ حوالي 108 ألف بعد أن كان 38 ألف في عام 1990. بيد أن حصتهم في المجموع تظل متواضعة، إذ أنها مثلت أقل من 10 في المائة من مجموع السياح الوافدين في عام 1996، مقابل 22.8 في المائة بالنسبة للسياح الآتين من البلدان الأوروبية.

وعلى الرغم من ازدياد عدد السياح الوافدين من أمريكا الشمالية والبلدان الأوروبية، يتوقع أن تظل السياحة في الأردن تعتمد على تدفق السياح من البلدان العربية الأخرى، وخاصة من بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وستظل السوق الأردنية، إلى حدٍ كبير، سوقاً إقليمية. وهذا ما يفسر، جزئياً، قلة الأنشطة التسويقية التي تبذل في الخارج والتي يحد منها عدم توفر الموارد المالية.

تمثل إيرادات السياحة مصدراً رئيسياً للعملات الأجنبية في الأردن. فالسياحة هي ثاني مصدر لهذه العملات بعد تحويلات الأردنيين في الخارج. وبعد حصول انخفاض قدره 38 في المائة في عام 1991، نشأ من انخفاض شديد في تدفق السياح الوافدين، زادت إيرادات السياحة في الأردن بصورة مطردة خلال الفترة 1992-1996، فارتفعت من 462.4 مليون دولار في عام 1992 إلى 742.3 مليون دولار في عام 1996، أي بزيادة قدرها 60.5 في المائة. وقد مثلت إيرادات السياحة في عام 1996 نحو 10. في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للأردن.

ومن ناحية اخرى، تؤدي إيرادات السياحة دوراً تثبيتياً هاماً فيما يتعلق بميزان المدفوعات وتنويع الصادرات الأردنية. وقد بلغ متوسط نسبة هذه الإيرادات إلى صادرات الأردن من السلع والخدمات نحو 19.5 في المائة خلال الفترة 1993-1996. وإضافة إلى ذلك، كانت نسبة صادرات الأردن من السلع 50.7 في المائة فقط في عام 1996، بعد أن كانت 46 في المائة عام 1994. وإيرادات السياحة، كنسبة مئوية من مجموع الإيرادات الحكومية، التي انخفضت في عام 1991 و 1992 إلى 26.1 و 26.9 على التوالي، ارتفعت بعد ذلك بصورة مطردة إلى 34.7 في المائة في عام 1996.

ولا تزال حصة قطاع السياحة من العمالة، ضمن مجموع القوى العاملة، صغير نسبياً. ففي عام 1996، بلغت هذه الحصة 1.4 في المائة، بعد أن كانت 0.9 في المائة عام 1992. ويستطيع قطاع السياحة، عندما يتم تطويره تطويراً كاملاً، أن يساهم بصورة فعالة في تخفيض معدل البطالة المرتفع نسبياً، الذي يمثل مشكلة ملحة بالنسبة للاقتصاد الأردني.

وخلال الفترة 1990-1996، ارتفع عدد العاملين في قطاع السياحة من حوالي 8 آلاف إلى حوالي 15 ألف أي بزيادة قدرها 84 في المائة، ويظهر ذلك في الجدول التالي. وكان الجانب الأكبر من العمالة يتركز في مجال الفنادق المصنفة، التي كانت تستوعب نحو 45 في المائة من مجمع العمال في القطاع في عام 1996، تليها العمالة في وكالات السفر (11.6 في المائة).

العمال في قطاع السياحة 1990-1996

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
الفنادق المصنفة	5814	5880	5999	4936	5033	5757	8316
الفنادق غير لمصنفة	360	474	399	444	462	534	566
وكالات السفر	995	1059	1264	1365	1478	1658	1758
شركة تأجير السيارات	168	170	200	250	400	600	823
محلات الهدايا التذكارية للسياح	212	212	220	250	300	335	318
الأداء السياحيون	111	157	192	240	317	414	618
أدلاء ركوب الخيل	377	391	386	385	387	387	387
شركات نقل السياح	215	210	208	235	275	380	505
مطاعم السياح							3840
المجموع	8252	8453	8868	8105	8652	10065	15196

المصدر: وزارة السياحة دائرة الإحصاءات العامة، عمان، الأردن، 1997.

3. الجمهورية اللبنانية

أولاً: القطاع السياحي: الخلفية العامة والتوجهات

لقد تعرض قطاع السياحة في لبنان للدمار أثناء فترة الحرب الأهلية التي امتدت من عام 1975 إلى عام 1990. فقد انخفض العدد الإجمالي للفنادق بنسبة 32.1 في

المائة، هابطاً إلى 235 في عام 1995 مقابل 346 في عام 1972، بينما انخفض عدد الغرف خلال الفترة ذاتها بنسبة 57.2 في المائة إلى 6630، بعد أن كان 15481 غرفة.

وفي اعقاب اتفاق السلام الذي وقع في عام 1990، نشطت الحكومة اللبنانية في إعادة بناء البنية التحتية، فانصرفت إلى تنفيذ خطة تعمير واسعة النطاق تركز بصفة خاصة على المرافق العامة، كالكهرباء والمياه والنقل والاتصالات. غير أن الاعتمادات المخصصة للسياحة ظلت صغيرة نسبياً. فقد خفضت ميزانية وزارة السياحة كثيراً، وأصبحت تمثل أقل من 0.5 في المائة من مجموع النفقات الحكومية خلال الفترة 1992-1997 (تقرير مصرف لبنان، 1995).

في لبنان مجموعة متنوعة من الأنشطة السياحية التي تلبي احتياجات عدة فئات من السياح، من ضمنها السياحة الجبلية والسياحة الثقافية وسياحة رجال الأعمال والمؤتمرات وسياحة التسوق.

ولقد بدأت الحكومة اللبنانية في عام 1995 إعداد الخطة السياحية الوطنية للفترة 1996-2010، وذلك بمساعدة الحكومة الفرنسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة السياحة العالمية. والأهداف الرئيسية للخطة هي:

أ. تحديد استراتيجيات سياحية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، خاصة في مجالات البنية التحتية والتسويق والترويج للسياحة.

ب. ترميم المواقع السياحية القديمة في لبنان

ج. إعادة بناء قاعدة بيانات إحصائية يعتمد عليها.

د. إعادة بناء ما يلزم من بنية تحتية للسياحة، والترتيبات المؤسسية، والأنظمة الإدارية، ونظم التعليم والتدريب.

وتهدف الخطة الرئيسية إلى تعبئة الموارد الهامة، والخاصة لتحقيق هذه الأهداف، كما تهدف إلى استعادة مكانة لبنان كوجهة سياحية رئيسية في المنطقة واسترجاع حصته في السوق بالتركيز على المجالات التي يمتلك فيها ميزة نسبية، لا سيما مجال سياحة التزلج وسياحة المؤتمرات والتدريب والسياحة الثقافية.

وتستهدف الخطة الرئيسية الفئات التالية من السياح:

أ. المهاجرين اللبنانيين.

ب. السياحة الوافدين من سائر البلدان العربية وبلدان الشرق الأوسط.

ج. السياح الأوروبيين والأمريكيين واليابانيين.

وتتوقع الخطة أن يبلغ عدد السياح الوافدين على لبنان 3.2 ملايين بحلول عام 2010، أي بمعدل نمو سنوي قدره 9 في المائة. كما تتوقع أن يبلغ عد الليالي التي يقضيها السياح 8.06 ملايين، أي بمعدل نمو سنوي قدره 10.2 في المائة، خلال الفترة 1995-2010، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، تدعو الخطة إلى زيادة عدد الغرف إلى حوالي 63 ألف غرفة في عام 2010، وقد بلغ عددها حوالي 18 ألف غرفة في عام 1995. وفيما يخص العمالة في قطاع الإيواء، تدعو الخطة إلى زيادة العدد الإجمالي للمستخدمين في القطاع إلى حوالي 76 ألف مستخدم في عام 2010. وقد بلغ عددهم حوالي 32 ألف في عام 1995، أي بمعدل نمو سنوي متوسطه 5.8 في المائة.

وفيما يتعلق بالتوجهات السياسية، فإنها تدعو إلى مشاركة كاملة من القطاع الخاص للتعويض عن النقص في الأموال العامة المتاحة. وتشجع الخطة، بصفة خاصة، مشروعات تطوير منشآت سياحية، وضمنها مشروعات البنية التحتية، على أساس البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT).

كما تدعو الخطة إلى تعاون إقليمي وثيق في مجال السياحة، وخاصة مع البلدان المجاورة، كالأردن، الذي يمثل سوقاً هامة، والجمهورية العربية السورية، التي تربطها بلبنان علاقات اقتصادية وثيقة.

وقد حددت الخطة المجالات ذات الأولوية التالية:

أ. تطوير الإحصاءات السياحية مما يسهل عملية المتابعة والمراقبة.

ب. تطوير خدمات النقل البري والبحري والجوي

ج. تنمية الموارد البشرية لمواجهة الزيادة المتوقعة في الطلب على الكوادر المؤهلة

د. ترميم المواقع الأثرية التاريخية، وخاصة في عنجر وبعلبك ومتحف بيروت الوطني وجبيل ودير القمر وصيدا وقلعة طرابلس وصور.

هـ. تخفيف الأنظمة التي تحكم إقامة المنشآت السياحية الفنادق، والأنظمة التي تسري على السفر والخدمات الأخرى ذات الصلة.

و. تشجيع مشاركة القطاع الخاص.

والقطاع الخاص في مجال السياحة هو القطاع الرئيسي، لأن معظم المنشآت السياحية، كالفنادق والنوادي والمرافق الترفيهية والخدمات المتصلة بها، مملوكة للقطاع الخاص. كما أنه هو الذي يقوم بمعظم الاستثمارات في قطاع السياحة. ومن المتوقع أن يمول القطاع الخاص معظم المشاريع المدرجة في الخطط الرئيسية للسياحة في البلد. غير أن هذا القطاع يحتاج إلى موارد تمويلية للقيام بدور فعال باعتباره القطاع الرئيسي. ولهذا الغرض، فقد يلزم زيادة رأس مال المصرف الوطني للإنماء الصناعي والسياحي. ومن أجل تخفيض تكاليف الاستثمار وتشجيع مشاركة القطاع الخاص، تقوم الحكومة حالياً بتوفير الائتمان للمشاريع المعتمدة بأسعار فائدة تقل عن سعر السوق بنسبة 5 في المائة. غير أن الائتمان الذي يقدمه المصرف الوطني للإنماء الصناعي والسياحي محصور برأس ماله الذي يبلغ حالياً أقل من 2 مليون دولار. وهناك شرط آخر لا بد من القيام به لضمان مشاركة القطاع الخاص، وهو إكمال بناء البنية التحتية لتسهيل الوصول إلى المواقع السياحية المختلفة وإلى الخدمات الأساسية اللازمة، وخاصة شبكات الكهرباء والمياه والاتصالات.

ثانياً: الإصلاح الاقتصادي ودور القطاع السياحي

تشير البيانات المتوفرة في الجدول التالي إلى أن العدد الإجمالي للسياح الوافدين على لبنان بلغ 178 ألف سائح في عام 1992، وظل قطاع السياحة ينمو بصورة مطردة خلال الفترة 1993-1996، فقد زاد العدد الإجمالي للسياح الوافدين بنسبة 49.4 في المائة إلى حوالي 266 ألف سائح في عام 1993، وبنسبة 225.9 في المائة إلى 335 ألف سائح في عام 1994. وزاد العدد الإجمالي لهؤلاء السياح بنسبة 22.4 في المائة إلى 410 ألف في عام 1995، قبل أن ينخفض النمو إلى 2.4 في المائة فقط في عام 1996، بسبب الهجمات الإسرائيلية على جنوب لبنان وعلى ضواحي بيروت. وهذا الانخفاض الحاد في نمو قطاع السياحة يدل بوضوح على سرعة تأثره بالتطورات السياسية في المنطقة.

وكنسبة مئوية من العدد الإجمالي للسياح الوافدين إلى منطقة الشرق الأوسط، كان مجموع عدد السياح الوافدين على لبنان يمثل 1.3 في المائة في عام 1995 و 1.2 في المائة في عام 1996. في مقابل 6.5 في المائة بالنسبة إلى قبرص، التي تشمل على معالم سياحية مشابهة. وهذا يدل على أن قطاع السياحة في لبنان لا يزال في مرحلة مبكرة من التطور ويحتاج لبنان إلى سنوات عدة قبل أن يستعيد حصته من سوق السياحة في المنطقة.

السياح الوافدون، وإيرادات السياحة، والناتج المحلي الإجمالي، ومجموع الصادرات، ومجموع الإيرادات الحكومية، وإيرادات السياحة، كنسب مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ومن مجموع الصادرات ومن مجموع الإيرادات الحكومية، 1992-1996.

	1992	1993	1994	1995	1996
السياح الوافدون (بالألاف)	178	266	335	410	420
إيرادات السياحة (بلايين الدولارات)	..	600	672	710	715
الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية وبملايين الدولارات)	5545	7535	9112	11122	12568
مجموع الصادرات (بملايين الدولارات)	601	686	743	985	990
مجموع الإيرادات الحكومية (بملايين الدولارات)	602	877	1238	1943	..
إيرادات السياحة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	..	7.9	7.4	6.4	5.7
إيرادات السياحة كنسبة مئوية من الصادرات	..	87.5	90.4	72.1	71.5
إيرادات السياحة كنسبة مئوية من مجموع الإيرادات الحكومية	..	68.4	54.3	36.5	..

المصدر: الإسكوا، استناداً إلى مصادر وطنية ودولية.

ملاحظة: (..) تعني أن البيانات غير متوفرة.

ومن حيث جنسيات السياح الوافدين، كان الأردنيون يمثلون 12.3 في المائة في عام 1995، مما يجعل الأردن، بين البلدان منفردة، أهم سوق للسياحة في لبنان. وفي عام 1995، كان توزع السياح الوافدين، حسب البلد، على النحو التالي: 38 في المائة

من البلدان الأوروبية، و 37 في المائة من البلدان العربية الأخرى، و12 في المائة من الأمريكيتين، و 7 في المائة من آسيا، والباقي من البلدان الأخرى.

وكنتيجة للزيادة المطردة في عدد السياح الوافدين خلال الفترة 1993-1996، ارتفعت إيرادات السياحة بنسبة 42.86 في المائة في عام 1993، لتبلغ 600 مليون دولار، وبنسبة 12 في المائة في عام 1994، لتبلغ 672 مليون دولار، وبنسبة 0.7 في المائة في عام 1996، لتبلغ 710 ملايين دولار. ومثلت إيرادات السياحة في لبنان، في عام 1996، نحو 3.2 في المائة من إيرادات السياحة في الشرق الأوسط، وهذا يمثل انخفاضاً طفيفاً بالنسبة لمستواها في عام 1995، البالغ 3.7 في المائة.

وقد مثلت إيرادات السياحة في لبنان نحو 5.7 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي في عام 1996، مقابل 7.9 في المائة في عام 1993. وهذا أقل بكثير من حصتها قبل الحرب الأهلية، عندما كان قطاع السياحة يمثل نحو 20 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي، وهو دليل واضح على مدى الأضرار التي لحقت بقطاع السياحة من جراء الحرب الأهلية. ولقطاع السياحة في لبنان تأثير ذو شأن على ميزان المدفوعات وعلى الميزان الجاري. وكنسبة مئوية من صادرات البلد، مثلت إيرادات السياحة 87.5 في المائة في عام 1993، و 90.4 في المائة في عام 1994، و 72.1 في المائة في عام 1995، و 71.5 في المائة في عام 1996. وبالإضافة إلى ذلك، مولت إيرادات السياحة نحو 12.1 في المائة من واردات لبنان في عام 1993، و 9.6 في المائة وارداته في عام 1996. كما مولا إيرادات السياحة وتحويلات اللبنانيين في الخارج 21.2 في المائة من قيمة واردات البلد في عام 1995. ومن حيث إيرادات العملات الأجنبية، تمثل إيرادات السياحة مصدرها الثالث، بعد صادرات السلع وتحويلات اللبنانيين في الخارج.

ثالثاً: المعوقات الرئيسية

أ. إن أهم مشكلة آنية تواجه قطاع السياحة في لبنان هي النقص الكبير في البنية التحتية والخدمات ذات الصلة.

ب. ندرة الموارد المالية. لقد عبأت الحكومة الأموال المتاحة لإتمام تنفيذ خطة التعمير، وبالتالي خفضت الاعتمادات المخصصة لعدة وزارات، من بينها وزارة السياحة.

ج. ارتفاع تكاليف الاستثمار. يظهر هذا في ارتفاع أسعار الفائدة على القروض، كما يظهر في ارتفاع تكاليف اليد العاملة وارتفاع الأسعار والتضخم بوجه عام بالمقارنة مع مستواها في معظم البلدان المجاورة، الأمر الذي يحد من القدرة التنافسية لقطاع السياحة.

د. نقص في التسهيلات الائتمانية الموجهة إلى القطاع الخاص، الذي يعتبر القطاع الرئيسي في تنمية السياحة، يفتقر إلى تسهيلات ائتمانية لأن المصرف الوطني للإنماء الصناعي والسياحي لا يتوفر لديه رأس مال كاف لمواجهة الطلب على الائتمان.

ه. قصور المرافق التعليمية أو التدريبية في مجالات السياحة المختلفة.

و. تعسر عملية السلام في الشرق الأوسط وآثارها السلبية على الاقتصاد والقطاع السياحي، وتكرار التهديد الإسرائيلي.

4. الجمهورية العربية السورية

أولاً: القطاع السياحي: الخلفية العامة والتوجيهات

تتمتع سوريا بإمكانيات سياحية كبيرة نظراً لغنى تراثه الثقافي وحداثة قطاعه السياحي المتمثل في سياحة المناطق الساحلية والسياحة الترفيهية والثقافية والدينية. ومن أجل استغلال هذه الإمكانيات الضخمة، يركز على تنمية وتوسيع قطاع السياحة. وبغية تحقيق نمو سريع في هذا القطاع، حفزت الحكومة مشاركة القطاع الخاص وقدمت له مجموعة متنوعة من الحوافز لزيادة هذه المشاركة. وقطاع السياحة في طليعة القطاعات الاقتصادية التي فتح باب المشاركة فيها للقطاع الخاص ضمن إطار عملية الإصلاح الاقتصادي الجارية. واستجابة لهذه الحوافز، قامت عدة شركات فنادق دولية، كشيراتون وميريديان، بفتح فنادق ذات خمسة نجوم في البلد. كما أقيمت عدة منشآت سياحية تابعة للقطاع المشترك.

ومن أهم حوافز ما يلي:

أ. يُمنح المالكون والمستثمرون في الفنادق وأماكن إيواء السياح وكذلك تمنح المطاعم والنوادي الليلية وغيرها من مرافق الخدمات السياحية العاملة داخل

هذه الفنادق، إعفاء من الضرائب والرسوم البلدية المفروضة على إنشاء هذه الأماكن.

ب. يُسمح للمالكين والمستثمرين استيراد ما يلزم من مواد البناء والمعدات والمركبات والأثاث لبناء وخدمة مثل هذه المشاريع، بالمستوى المطلوب، دون الخضوع لأية ضرائب أو رسوم جمركية أو رسوم ضريبية من أي نوع، شرط ألا تتجاوز قيمة هذه الواردات 50 في المائة من إجمالي تكاليف الاستثمار المقدرة.

ج. كما يُسمح لهؤلاء المستثمرين باستيراد المواد اللازمة لتجديد وترميم مؤسساتهم للحفاظ عليها، وتعفى هذه الواردات من أية ضرائب أو رسوم جمركية أو رسوم ضريبية، شرط ألا يتجاوز مبلغها السنوي 3 في المائة من الإيرادات الإجمالية للسنة السابقة.

د. يُعفى مالكو الفنادق وغيرها من أماكن إيواء السياح، وكذلك المطاعم والنوادي الليلية وما يتصل بها من مرافق الخدمات المرخصة، من جميع الضرائب المالية والرسوم المالية مهما كان نوعها أو تسميتها، فترة سبع سنوات.

ه. إعفاءات من الضرائب على الدخل بما نسبته 50 في المائة من الدخل السنوي الصافي الخاضع للضريبة والمتأتي من الاستثمار في المنشآت السياحية.

وعلى الرغم من ذلك، فلقد كانت مشاركة القطاع الخاص دون توقعات الحكومة، ولا يزال معظم الاستثمار في قطاع السياحة في أيدي القطاع العام. ويعزي تردد القطاع الخاص في المشاركة بصورة فعالة في تنمية هذا القطاع إلى كون السياحة سريعة التأثر بالوضع السياسي في المنطقة، وتطورات عملية السلام في الشرق الوسط.

ومن جهة أخرى، فلقد أبرمت الحكومة اتفاقات لتعزيز التعاون الإقليمي في مجال السياحة مع لبنان، والتعاون وثيق بين البلدان الثلاثة في مجال السياحة. وبالنسبة لسوريا فإن السياح القادمون من الأردن ولبنان يمثلون أكبر عدد من السياح الوافدين إليها.

اشتملت الخطة السياحية الأولى لسوريا عن الفترة 1975-2000، على الأهداف التالية: تجهيز 84 ألف سرير في الفنادق مع نهاية عام 2000 و 18 ألف سرير في القوى السياحية و 306 ألف سرير في المخيمات و 88 ألف سرير في الشقق المفروشة وتحقيق

5 ملايين سائح بنهاية عام 2000 وتحقيق 22 مليون ليلة سياحية بحلول عام 2000 وخلق 120 ألف فرصة عمل في قطاع السياحة بحلول عام 2000.

ولقد شجعت الحكومة مشاركة القطاع الخاص، وأصدر التشريعات التي تمنح مجموعة واسعة من الإعفاءات من الضرائب والرسوم الأخرى لتشجيع الاستثمار في المنشآت السياحية.

وقد تخلف التنفيذ الفعلي لخطة السياحة الوطنية للفترة 1975-2000 عن الأهداف المعلنة. فالبيانات المتوفرة بالنسبة لعام 1996 تشير إلى أن عدد السياح الوافدين بلغ 2.4 مليون في تلك السنة. وبحلول عام 1996، بلغ العدد الإجمالي للأسرة في الفنادق 32 ألف في حين لم يتجاوز عددها في الموتيلات120، ولم يتم بناء أي قرى سياحية، والفئة الوحيدة التي تجاوز فيها التنفيذ الفعلي هدف الخطة هي فئة الشقق المفروشة، والتي بلغ عددها حوالي 100 ألف شقة. وربما يرجع ذلك إلى أن معظم السياح الوافدين من بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وخاصة ذوو الأسرة الكبيرة، يفضلون الإقامة في شقق مفروشة، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على هذا النوع من السكن.

ومن جهة أخرى، فلقد نجحت الحكومة السورية في توسيع شبكة الطرق. وكذلك ارتفع عدد المطارات إلى ثلاثة: اثنان منها يعملان طوال السنة، في حين لا يعمل المطار الثالث، وهو في اللاذقية، إلا في فصل الصيف.

ثانياً: الإصلاح الاقتصادي ودور القطاع السياحي

بلغ العدد الإجمالي للسياح الوافدين إلى سوريا 2.44 مليون سائح في عام 1996، أي أنه زاد بنسبة 69.4 في المائة عن مستواه في عام 1990، البالغ 1.44 مليون سائح. وقد بلغ متوسط الزيادة السنوية في عدد السياح الوافدين حوالي 9 في المائة خلال الفترة 1990-1996. ومن حيث الجنسيات، يمثل العرب الآتون من بلدان أخرى أعلى نسبة من السياح الوافدين. وفي عام 1994، كان 48 في المائة من السياح من البلدان العربية، و 21.2 في المائة من أوروبا، و 7.6 في المائة من جمهورية إيران الإسلامية، و 7 في المائة من الاتحاد السوفيتي السابق، و 1.4 في المائة فقط من الولايات المتحدة الأمريكية.

ومثل العدد الإجمالي للسياح الوافدين إلى سوريا في عـام 1996 حـوالي 7.1 في المائة من العدد الإجمالي للسياح الوافـدين إلى الـشرق الأوسـط، مما يـضع سـوريا في المرتبة السابعة فيما يتعلق بالسياح الوافدين إلى منطقة الشرق الأوسط وذلك بعد تركيا (7935 ملايين سائح)، ومصر (3.9 ملايين) ، وتـونس (3.884 ملايـين)، والـسعودية (3.458 ملايين) والمغرب (2.701 مليون) و البحرين (2.669 مليون).

ولقد مثلت إيرادات الـسياحة في سـوريا ثـاني مـصدر للعمـلات الأجنبيـة بعـد عائدات الصادرات النفطية. وقد زادت هذه الإيرادات بسرعة خـلال الـسنوات الـسبع الخيرة، تدفعها الزيادة في تدفق السياح إليها، وتـضاعفت بـين عـام 1990 و 1992: مـن 300 مليون دولار، وفي عام 1996، شهدت هذه الإيرادات زيادة أخرى وبلغـت 1.478 مليون دولار، أي ما يمثل معدل نمـو بنـسبة 11.5 في المائـة قياسـاً بعـام 1995. ووصـل متوسط معدل النمو السنوي الذي تحقق خلال الفـترة 1990-1996 إلى 31.3 في المائـة. مما جعل هذا القطاع أسرع قطاعات الاقتصاد نمواً، متجاوزاً معدل نمو قطاع النفط.

وزادت أيضاً مساهمة إيرادات السياحة في التجـارة الخارجيـة الـسورية خـلال الفترة 1990-1996. كما زادت هذه الإيرادات، كنسبة من مجموع صادرات البلد، من 7.1 في المائة في عام 1990 إلى ما يُقدر بـ 29.2 في المائة في عام 1996.

من أجل تكوين الكوادر البشرية التي يحتاجها القطاع، أنشأت الحكومة السورية أول مركز للتدريب في عام 1977، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتخـرج الفوج الأول من هذا المركز في عـام 1979. وفي عـام 1988. أنـشأت الحكومـة ثلاثـة معاهد للتعليم والتدريب الفندقي والإدارة الفندقيـة، وبحلـول نهايـة عـام 1996 بلـغ مجموع المعاهد والمدارس الفندقية 10. ومع ذلك فقد تبين أن هذا العدد مـن المـدارس والمعاهد لا يكفي لتوفير العدد اللازم من الموظفين المؤهلين لمواجهة الزيادة المتوقعة في الطلب التي سترافق التوسع في قطاع الـسياحة. وإضـافة إلى ذلـك , هنـاك حاجـة إلى معهد عال للتدريب والتعليم يمنح درجـات جامعيـة في الإدارة الفندقيـة، لأن معاهـد التعليم والتدريب القائمة حالياً لا تمنح سوى شهادات دراسة ثانوية.

الناتج المحلي الإجمالي، ومجموع الصادرات، ومجموع الواردات، والميزان التجاري، وإيرادات السياحة، كنسب مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ومجموع الصادرات، ومجموع الواردات والإيرادات السياحية في الشرق الأوسط، 1990-1996

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
الناتج المحلي الإجمالي (بملايين الدولارات وبالأسعار الجارية)	13896	12508	13150	13764	15225	16614	18840
مجموع الصادرات (بملايين الدولارات)	4218	3432	3083	3274	3547	4456	5053
مجموع الواردات (بملايين الدولارات)	2401	2768	3490	4300	5486	4800	5040
الميزان التجاري (بملايين الدولارات)	2094	1084	159	-322	-860	170	-
إيرادات السياحة (بملايين الدولارات)	300	410	600	730	860	1325	1478
إيرادات السياحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	2.2	3.3	4.6	5.3	5.7	7.6	7.8
إيرادات السياحة كنسبة من مجموع الصادرات	7.1	11.9	19.5	22.3	24.2	29.7	29.2
إيرادات السياحة كنسبة من مجموع الواردات	12.5	14.8	17.2	17.0	17.7	27.6	29.3
إيرادات السياحة كنسبة من إيرادات السياحة في الشرق الأوسط	5.8	9.6	11.1	15.8	15.8	18.4	17.9

المصدر: الإسكوا: استناداً إلى مصادر وطنية ودولية

ثالثاً: المعوقات الرئيسية

أ. محدودية الموارد المالية العامة الموجهة للقطاع السياحي.

ب. عدم كفاية البنية التحتية

ج. عدم كفاية الموارد الموجهة للتسويق والترويج للخدمات السياحية

د. النقص في الكوادر البشرية.

ه. المنافسة الشديدة من البلدان المجاورة داخل المنطقة وخارجها. وهذا عامل رئيسي يمكن أن يحد من نمو القطاع السياحي ليس في سوريا فحسب، بل كذلك في بلدان أخرى من المنطقة.

و. تعسر عملية السلام في الشرق الأوسط.

5. دولة البحرين

أولاً: القطاع السياحي: الخلفية العامة والتوجيهات

يعتمد اقتصاد البحرين من دول مجلس التعاون بشكل كبير على قطاع النفط. وعلى الرغم من أن موارد النفط والغاز في البلد قليلة نسبياً مقارنة ببلدان أخرى في مجلس التعاون الخليجي (10 في المائة)، فإن قطاع النفط ما زال يساهم مساهمة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي. وقد بذلت البحرين جهوداً كبيرة لتنمية الأعمال المصرفية الأجنبية، التي تشكل، مع الخدمات المالية، مصدراً رئيسياً للدخل القومي. والبحرين هي المركز المالي البارز في الخليج، إذ أن فيها أكثر من 60 مصرفاً خارجياً. ومنذ عشرة سنوات فقط توجهت البحرين إلى تطوير صناعتها السياحية باجتذاب زائرين نهاية الأسبوع من السعودية. وقد أعطى هذا التوجه ثماراً وفيرة، إذ أن السياحة الوافدة من السعودية ارتفعت بشكل ملحوظ.

ولقد ركزت البحرين في تطوير سياحتها على اجتذاب السياح من بلدان مجلس التعاون الخليجي، وخصوصاً من السعودية. وفي عام 1996، مثل مواطنو بلدان مجلس التعاون الخليجي، ومعظمهم من السعودية، 1.6 مليون من 2.7 مليون من السياح الذين زاروا الجزيرة. وكان معظمها من نوع سياحة العطلات وإجازة نهاية الأسبوع.

ولقد بدأت البحرين، في عام 1997، عملية ترويجية وتسويقية كبيرة في الخليج أنفق خلالها مليون دولار ذلك العام استهدفت السائح في السعودية والكويت. وتشارك البحرين في 10 مهرجانات سياحية دولية. وقد مثلت لأول مرة في معرض برلين للسفر في 1997، وهي تتوقع اجتذاب السياح الدوليين وفقاً للترتيب التالي: من أوروبا ثم الشرق الأقصى ثم الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانياً: الإصلاح الاقتصادي ودور القطاع السياحي

نجحت البحرين في تحقيق الحفاظ على معدل نمو مرتفع في قطاع السياحة لديها في السنوات القليلة الأخيرة. إلا أن الأهمية النسبية لهذا القطاع ضمن الاقتصاد ما زالت متواضعة. فقد تراوحت حصة عائدات السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للبلد

بين 3.4 في المائة في عام 1990 و 5.7 في المائة في عام 1995، قبل أن تنخفض إلى 5.6في المائة في عام 1996.

ومن حيث قيمة الصادرات الإجمالية للبحرين، قدر أن حصة عائدات السياحة ارتفعت من 3.6 في المائة في عام 1990 إلى 8.7 في المائة في عام 1994، قبل أن تنخفض إلى 8 في المائة في عام 1995. وعلى الرغم من أن أثر السياحة في الاقتصاد بقى محدوداً، زاد هذا الأثر كثيراً خلال السنوات القليلة الماضية، يدفعه النمو السريع الذي حققه القطاع، خصوصاً من حيث عدد السياح الوافدين.

وتوظف صناعة الفنادق في البحرين، حالياً ما يقارب من 4 آلاف عامل و 19.7 في المائة تقريباً من الأيدي العاملة تشتغل في السياحة والأنشطة المتصلة بها. ومع أن هناك نقصاً في الأيدي العاملة، كما هي الحال في بقية بلدان مجلس التعاون الخليجي، فإن 50 في المائة فقط من الأيدي العاملة في السياحة من البحرينيين.

6. سلطنة عُمان

أولاً: القطاع السياحي: الخلفية العامة والتوجيهات

كبقية دول الخليج، فإن صناعة النفط والغاز هي المورد الأساسي في الاقتصاد العُماني. وقد أحدثت اكتشافات إضافية، حُققت في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات، تحسناً كبيراً في الآفاق الاقتصادية للسلطنة في حين تمثل الزراعة والنشاطات المتصلة بها كالرعي أقل من 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

وتوفر السياحة في عُمان فرصة مثالية لتطوير قطاع يمكن أن يجلب عائدات من البلدان الغنية المجاورة. وتختلف عُمان، في جغرافيتها، عن الطبيعة الصحراوية لباقي شبه الجزيرة العربية. ففيها منتجعات جبلية يمكن أن تكون جذابة جداً للسياح الوافدين من بلدان مجلس التعاون الخليجي خلال كل المواسم، ولكن خصوصاً في فترات الصيف الحارة والجافة. وللمواقع التاريخية أهمية خاصة للسكان العرب في بلدان مجلس التعاون الخليجي.

فلقد بلغ عدد الفنادق 36، ونصفها تقريباً يتجاوز درجة 3 نجوم. وتوجد أغلبية الفنادق في منطقة العاصمة، وهذا يشير إلى أنها موجهة أولاً وبالذات إلى أصحاب

الأعمال. وهناك حوالي 10 فنادق فقط في الجزء الداخلي من البلد. فصلاله، التي تبشر بأن تكون موقعاً سياحياً رئيسياً، ليس فيها بعد سوى ثلاثة فنادق، وستكون هناك حاجة ملحة لزيادة هذه القدرة إذا اتجه إليها السياح من بلدان مجلس التعاون الخليجي. وتتوقع عُمان أن يكون هناك، بحلول عام 2005، عدد من الفنادق الإضافية يبلغ 13، مما يرفع القدرة إلى 6 آلاف غرفة. وفيما يتعلق بمنظمي الجولات، يوجد 36 مكتباً. والجزء الرئيسي من أعمال هذه المكاتب موجه إلى الخارج بينما توجد في صلاله ثمانية مكاتب لتنظيم الجولات، ومعظمها يعمل في مجال السياحة الوافدة.

في عام 1989، وضعت حكومة سلطنة عُمان، بالتعاون مع منظمة السياحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، خططاً رئيسية لخمسة عشر عاماً تغطي الفترة 1990-2005. وقد توقعت الخطة أن تجتذب عُمان حوالي 100 ألف سائح في السنة بحلول عام 2005. إلا أنه يبدو أن هذه الخطة كانت متحفظة نوعاً ما، في الفترة 1995-1996. حيث تفيد البيانات المتوفرة بأن أعداد السائحين تجاوزت أضعاف هذا الرقم خلال الفترة 1990-1996.

ثانياً : الإصلاح الاقتصادي ودور القطاع السياحي

ارتفع عدد السياح القادمين إلى عُمان ارتفاعاً حاداً خلال الفترة 1990-1996. فقد زاد اجمالية من 149 ألف في عام 1990 إلى 435 ألف في عام 1996، مما حقق معدل نمو سنوياً قدر بنسبة 22 من المائة. إلا أنه، على الرغم من هذا النمو القوي، تلعب السياحة دوراً صغيراً جداً في الاقتصاد العُماني، وإيرادات السياحة، التي ارتفعت من 69 مليون دولار في عام 1990 إلى 99 مليون دولار في عام 1996، تبقى متواضعة في أفضل الحالات، وتظل حصتها، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لعُمان، دون 1 في المائة، في حين ان حصتها كنسبة من إجمالي الصادرات بلغت حوالي 1.6 في المائة في عام 1995. ومن المتوقع أن تواصل إيرادات السياحة في عُمان اتجاه نموها السريع في السنوات القادمة، مدفوعة بازدياد تدفق السياح. وسيستفيد القطاع السياحي من الأولوية العالية للسياحة في الخطة الإنمائية للبلد، وسيستفيد أيضاً من سياسات الإصلاح الاقتصادي الجارية التي تنفذ في البلد، بما في ذلك التحرير الاقتصادي وإزالة القيود والخصخصة.

7. دولة الإمارات العربية المتحدة

أولاً: القطاع السياحي: الخلفية العامة والتوجهات

قبل حرب الخليج، لم تكن هناك صناعة سياحية رسمية في الإمارات، بمعنى أنه نادراً ما اقترحت الإمارات كمكان لقضاء العطل من قبل وكالات السفر في الخارج. ومعظم المسافرين إلى الإمارات يأتون إلى البلد بسبب الأعمال أو للعبور أ لزيارة معارفهم. وقد يفسر هذا قلة الإحصاءات الرسمية عن عدد السياح الذين وفدوا إلى البلد خلال الفترات السابقة لأوائل التسعينات.

وتتمتع الإمارات، بفضل سياحة الأعمال، بطاقات كافية فريدة لأنها أصبحت، منذ نهاية حرب الخليج، في عام 1991، هي القاعدة الإقليمية المفضلة لدى الشركات الدولية. ويفتح هذا سوقاً ذا إمكانيات هائلة إذا ما عقدت هذه الشركات مؤتمراتها الإقليمية والدولية في الإمارات، على أن تكون هناك مرافق كافية لهذه الأغراض. كما أن الإمارات تتمتع بميزة طبيعية من حيث أنها تأوي مركزاً مزدهراً للتجارة بالتجزئة في المنطقة فضلاً عن أن القيود والضرائب الجمركية هي في حدودها الدنيا. وفي الآن نفسه، تحتل دبي مرتبة رائدة من حيث أنها أبرز ميناء ومدينة تجارية في الخليج، والأسعار المعروضة في دبي لتجارة التجزئة والجملة هي الأدنى في جميع أنحاء الخليج، مما يعطيها حصة ضخمة في غرف الفنادق في الخليج.

وفي الفترة الأخيرة نشأ طلب هائل على سياحة التسوق خصوصاً خلال شهر مارس وهو شهر مهرجان التسوق في مدينة دبي. ولقد أزيلت أيضاً قيود الحصول على تأشيرة سياحية وسهل الحصول عليها في الموانئ الجوية والبحرية والبرية. تعتبر سياحة العطل ونهاية الأسبوع إمكانية كبيرة في الإمارات بسبب مناخ الشتاء الدافئ وبسبب وضعها كمركز تجاري كبير في المنطقة. ومن أجل ذلك فلقد أقامت الإمارات وبنجاح كبير خطوطاً جوية تحت اسم خطوط الإمارات، كجزء من جهود البلد ليصبح وجهة سياحية كبيرة. وقد جعلت إمكانية السفر بسهولة وبكثرة في إطار التسويق والترويج بزيارة دولة الإمارات، بوصفها وجهة لقضاء العطل، أسهل بكثير بالنسبة لسياحة الترفيه. وتؤدي خطوط الإمارات دوراً كبيراً لاجتذاب السياح لقضاء العطل في دولة

الإمارات من خلال الجهود المنسقة للحكومة ووكالات السفر السياحية في الخارج، كما أنها تعرض اتفاقات إجمالية تتعلق بخدمات السفر إلى دولة الإمارات.

ويوجد في دولة الإمارات ستة مطارات دولية. وأكثر من 300 فندق يقدر أنها تحوي على أكثر من 14 ألف غرفة. وتبلغ نسبة إشغال الغرف حوالي 73.1 في المائة. ويقدر أيضاً أن عائدات الفنادق بلغت 2.7 مليار درهم إماراتي في عام 1996. ويقدر أن عدد النازلين بالفنادق تجاوز 2 مليون في نفس العام.

ثانياً: الإصلاح الاقتصادي ودور القطاع السياحي

ارتفع عدد السياح الوافدين إلى دولة الإمارات من 633 ألف سائح في عام 1990 إلى حوالي 1.8 مليون سائح في عام 1996، محققاً ذلك معدل نمو متوسط سنوي بنسبة 18.9 في المائة خلال هذه الفترة. ويشير توزع السياح الوافدين إلى أنه، في عام 1996، كان 33 في المائة من السياح من أوروبا، و 28.2 في المائة من بلدان أخرى من مجلي التعاون الخليجي، و 26.1 في المائة من آسيا وأفريقيا، و 8.6 في المائة من بلدان عربية أخرى، و 3.6 في المائة من الأمريكيتين، و 0.5 في المائة فقط من استراليا ونيوزلندا.

لا تنشر دولة الإمارات أرقاماً عن مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي. بالإضافة إلى ضخامة حجم الصادرات النفطية لدولة الأمارات، تكون عائدات السياحة، كنسبة من إجمالي صادرات البلد، صغيرة للغاية (مقدرة بنسبة 4-5 في المائة). ولعل من الأنسب، كما هي العادة في منطقة مجلس التعاون الخليجي، أن تحسب عائدات السياحة كنسبة من الصادرات غير النفطية، إذ أن بلدان هذه المنطقة تركز على تطوير مصادر لدخلها مستقلة عن النفط. وكنسبة من العائدات غير النفطية، تقدر العائدات السياحية لدولة الإمارات بحوالي 17-18 في المائة، وهذا يظهر أهمية تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الإماراتي. اما من ناحية العمالة، فإنه يقدر عدد العاملين في الفنادق في دولة الإمارات بحوالي 20 ألف عامل معظمهم من العمالة الآسيوية الوافدة.

8.المملكة العربية السعودية

تتمتع المملكة العربية السعودية بمساحة جغرافية واسعة وموارد طبيعية كبيرة، كما أن لديها ربع الاحتياطي العالمي من النفط الخام. لذلك فإن القطاع النفطي يشكل

القطاع الرئيسي للدخل في الاقتصاد. فحين تمثل السياحة الدينية مدخل رئيسي هام للتجارة والاقتصاد وذلك لزيارة الأماكن المقدسة في مكة المكرمة والمدينة المنورة. فلقد دلت البيانات على التزايد المطرد في أعداد الحجاج والمعتمرين للأماكن المقدسة بحيث بلغ في عام 1996 حوالي 3.4 مليون حاج ومعتمر.

وتتمتع أيضاً السعودية بواحدة من اكبر شبكات الطرق والكبرى في منطقة الشرق الأوسط وبها بنية تحتية من مطارات حديثة وموانئ بحرية ذات تجهيزات عالية لاستقبال الحجيج والبضائع المختلفة. ولم تتوفر بيانات عن مساهمة قطاع السياحة الدينية في الاقتصاد القومي للمملكة العربية السعودية أو عن أعداد العاملين فيه.

9. دولة الكويت

تتمتع دولة الكويت، كبقية بلدان الخليج الأخرى، بشواطئ طويلة وممتدة ولكنها لن تعتبر وجهة سياحية في المنطقة، بل على العكس فإن معظم السكان المحليين والمقيمين يتوجهون إلى الدول المجاورة ودول الشرق الأوسط الأخرى للسياحة خصوصاً في أوقات العطلات. ولقد أظهرت دولة الكويت خلال الثلاث أعوام الأخيرة رغبة أكيدة في تغير هذا النمط. فلقد استحدثت شهر التسوق المعروف بـ «هلا فبراير». ومن اجل ذلك، فلقد خففت وسهلت في الفترة الأخيرة من قوانينها المتصلة بالحصول على تأشيرات الدخول إلى الكويت، وهذا كان اهم المعوقات لتنشيط حركة السياحة من الخارج إلى الداخل.

وما زال دور الدولة محوري وأساسي في أي نشاط من شأنه تسويق وترويج الكويت كوجهة سياحية وما زال هناك نقص في عدد الفنادق والغرف الفندقية ذات المستوى والنوعية المرموقة. والكويت كمثلها من الدول الخليجية الأخرى تعتمد اعتماداً أساسياً على العمالة الوافدة خصوصاً من آسيا في تلبية حاجة هذا القطاع من العمالة. وأمام هذا القطاع في الكويت مجال كبير للتوسع والتنمية.

10. دولة قطر

يعتمد الاقتصاد القطري كغيره من دول مجلس التعاون على صناعة النفط والغاز كمورد رئيسي للدخل وفي تكوين الناتج المحلي الإجمالي. ولقد بذلت دولة قطر

جهوداً كبيرة للنهوض بمستوى المعيشة للمواطن القطري وتنمية القطاعات الرئيسية للاقتصاد كالقطاع المالي والمصرفي والقطاع الصناعي. ونظراً لمحدودية احتياطاتها من النفط وكبر احتياطها من الغاز الطبيعي، فهي تعتبر عالمياً رائدة في مجال استغلال ثرواتها من الغاز الطبيعي في نطاق بحثها في مصادر بديلة للدخل.

ومنذ فترة من الزمن، فلقد قررت قطر تطوير قطاع السياحة باجتذاب السياح من بلدان مجلس التعاون الخليجي ومن الدول الغربية. وفي هذا الإطار فلقد أقامت المسابقات الرياضية العالمية مثل بطولة قطر العالمية للتنس الأرضي للرجال والنساء وبطولة قطر العالمية للاسكواش وتنس الطاولة التي تعتبر من أكبر المسابقات ذات الطابع العالمي في منطقة الشرق الأوسط.

وما زال دور الدولة رئيسي ومحوري في توجه النشاط في القطاع السياحي، ويعاني القطاع من نقص في عدد الفنادق وعدد الغرف ويعتمد أيضاً اعتماداً رئيسي على العمالة الوافدة في إدارته وتشغيله. ومن المحتمل أن يبقى القطاع السياحي في قطر صغيراً نسبياً ضمن الاقتصاد نظراً للتنافس الشديد من مدينة دبي في دولة الإمارات من ناحية ودولة البحرين من الناحية الأخرى.

11. الجمهورية التونسية

تعتبر تونس من أهم بلدان منطقة الشرق الأوسط في مجال السياحة وأحد البلدان السياحية الرئيسية في حوض البحر المتوسط. وهي تجتذب عادة أنواع مختلفة من السياح من جميع أنحاء العالم. فلقد اشتهرت بشواطئها الجميلة وبمواقعها السياحية التقليدية كالقيروان وصفاقس وجرجيس زغوان. كما نوعت قطاع السياحة لديها ليشمل أنشطة من قبيل الرياضة المائية وسياحة الترفيه والسياحة الصحية وسياحة المؤتمرات والتدريب بالإضافة إلى السياحة الثقافية في جميع فصول السنة.

ولقد تزايد الاهتمام الحكومي بقطاع السياحة خلال العقدين الماضيين، حيث شرعت الدولة في خطة لتنمية القطاع السياحي هدفت أولاً إلى توفير البنية التحتية اللازمة وتطوير المرافق السياحية وإمدادها بالكوادر البشرية.

ولقد استطاعت تونس من أن تدعم مكانتها في أسواق الشرق الأوسط وذلك على الرغم من المنافسة المتزايدة والحادة من المملكة المغربية من ناحية وجمهورية مصر العربية من ناحية أخرى. فلقد ازداد عدد السياح القادمين إلى تونس في عام 1999 بنسبة 2.5 في المائة تقريباً عن عام 1998. وقد جاءت تونس في المرتبة الثانية بين الدول العربية بحوالي 4 مليون سائح في عام 1999 بعد مصر (4.1 مليون). وهو ما أدى إلى ارتفاع عدد الليالي السياحية بنسبة 14 في المائة وزادت عائدات السياحة بحوالي 14.1 في المائة لتصل إلى حوالي 2 بليون دينار تونسي في عام 1999. ونمت مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى حوالي 4.5 في المائة في عام 1999 مقابل 4.2 في المائة في عام 1998.

ومن ناحية أخرى، فلقد ارتفعت قدرة الفنادق الإيوائية الإجمالية لتصل إلى حوالي 192 ألف سرير في عام 1999 موزعة على 722 فندق سياحي.

ولقد خصص جزء كبير من الاستثمارات في هذا القطاع لصيانة وتجديد الفنادق وإنشاء وتطوير البنية التحتية اللازمة لهذا القطاع. ولقد تم في عام 1999 خلق حوالي 30 ألف وظيفة جديدة ليبلغ العدد الإجمالي للعاملين في القطاع حوالي 77 ألف تونسي.

أما بالنسبة لنوعية السياح القادمين، فلقد سجل عدد السياح القادمين في أوروبا الغربية نمو ملحوظ بلغ حوالي 15 في المائة في حين سجل السياح القادمين من أمريكا الشمالية انخفاض طفيف بحوالي 3 في المائة، أما السياح من الشرق الأوسط فقد تراجع عددهم أيضاً بنسبة 29 في المائة. في حين سجل السياح الوافدين من اليابان قفزة مهمة بلغت نسبتها حوالي 37 في المائة لتبلغ عدد الليالي السياحية حوالي 35 مليون ليلة. ويظهر الجدول التالي أهم التطورات في القطاع السياحي التونسي.

أهم المؤشرات السياحية

	الوحدة	1997	1998	1999	المتغيرات (٪)	
					1998/1997	1999/1998
نسبة مساهمة القطاع في GDP	٪	4.2	4.2	4.4	مماثل	+4.7
قيمة الاستثمارات	مليون دينار تونسي	353.3	307.0	324.7	13.1	5.7
- الحصة من تكوين رأس المال الثابت	٪	6.8	8.0	5.0	17.6	-37.5
طاقة الاستيعاب المتوفرة	ألف سرير	178.2	184.6	191.1	3.6	3.9
طاقة الاستيعاب المستغلة	ألف سرير	154.8	161.5	171.1	4.0	5.9
دخول السايح	ألف شخص	4263	4717	4831	10.7	2.4
ليالي سياحية	ألف وحدة	29760	30981	35319	4	15
معدل الإقامات للسائح الواحد	يوم	6.5	6.1	6.9	-6.1	13
إجمالي الإيرادات من السياحة	مليون دينار تونسي	15653	17128	19543	9.4	14.1
المتوسط للسائح	دينار تونس ي	56.5	59.5	59.0	5.3	-6.8

المصدر: الديوان الوطني للسياحة التونسية ووزارة التنمية الاقتصادية والبنك المركزي التونسي.

* البيانات حصلنا عليها مباشرة من سفارة الجمهورية التونسية في دولة الكويت.

وتتمثل أهم المعوقات التي تواجه القطاع السياحي التونسي في:

1. نقص البنية التحتية الأساسية من مرافق عامة وغيرها.
2. نقص في الكوادر البشرية المؤهلة على الرغم من وجود معاهد ومدارس سياحية فإن هناك حاجة إلى رفع مستوى مراكز التدريب المتوفرة وتوسيع طاقتها الاستيعابية للتلبية للاحتياجات المتزايدة على الموارد البشرية المؤهلة.

3. نقص في الإنفاق العام والاستثمار في القطاع السياحي خصوصاً في مجال التسويق والترويج السياحي بمشاركة القطاع الخاص.
4. تأثرها كغيرها من الدول العربية الأخرى بالأحداث السياسية في منطقة الشرق الأوسط.

12. المملكة المغربية

يعتبر القطاع السياحي المغربي غير متطور نسبياً بالمقارنة مع البلدان الأخرى في المنطقة مثل تونس ومصر، وهذا عامل رئيسي وراء الجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومة حالياً بغية التعجيل بتنمية القطاع حتى يصبح المغرب قادراً على منافسة البلدان السياحية الرئيسية في المنطقة.

ومن العوامل التي تساعد على اجتذاب المغرب للسياحة الإقليمية موقعه الجغرافي وقربه من بلدان أوروبا الغربية وطبيعته الجبلية الخلابة وامتداد شواطئه على البحر المتوسط والمحيط الأطلسي بالإضافة إلى الزخم التراثي والثقافي الإسلامي الكبير.

وتعتبر السياحة ثاني أهم قطاع استراتيجي حيث أنه أصبح المصدر الأول للنقد من العملة الأجنبية يليه الصادرات من الفوسفات وتحويلات المغاربة العاملين في الخارج. ولقد حقق هذا القطاع إيرادات بلغت حوالي 1.8 بليون دولار أمريكي في عام 1999، في حين بلغ عدد السياح الأجانب حوالي 2.6 مليون سائح في نفس العام محققاً بذلك ارتفاعاً يقارب حوالي 21 في المائة. واستطاع المغرب في عام 1999 أن يحتل المرتبة 38 عالمياً، ويعزى هذا التحسن إلى السماح بدخول الشركات السياحية الكبرى في سوق السياحة المغربية وخطة الحكومة الرامية إلى زيادة الطاقة الاستيعابية بحوالي 50 ألف غرفة جديدة من أجل الوصول إلى استقطاب حوالي 10 مليون سائح بحلول عام 2010. ولقد خططت الحكومة من أجل إنفاق حوالي 7.8 بليون دولار من أجل إنشاء وتطوير البنية التحتية اللازمة وتوسيع الطاقة الاستيعابية الإيوائية للفنادق. ومن ناحية أخرى، فلقد دعت الحكومة المغربية عدد من الشركات العالمية لطرح استثمارات سياحية في المغرب منها مجموعة البركة السعودية التي تنوي استثمار 500 مليون دولار في مشاريع سياحية متنوعة وشركات عالمية أخرى التزمت بحوالي 200 مليون دولار أخرى.

ولقد حقق القطاع السياحي المغربي خلال عام 1999 تحسناً ملحوظاً بالفعل. ولقد شكل السياح الأوروبيين الأغلبية حيث مثلوا حوالي 73 في المائة مم جملة السائحين، كان معظمهم من الفرنسيين والإنجليز ثم الإيطاليين والأسبان والألمان. ومن ناحية أخرى، فلقد زاد عدد السياح من أمريكا الشمالية زيادة كبيرة أيضاً لتصل نسبتهم حوالي 15 في المائة من جملة السائحين القادمين للمغرب.

ولقد بلغت عدد الليالي السياحية التي سجلت عام 1999 ما يقارب 11 مليون ليلة مسجلاً بذلك زيادة نسبتها حوالي 12 في المائة من عام 1998. وبالإضافة إلى ذلك، فلقد زادت متوسط مدة الإقامة للسائح من 7.6 ليلة سياحية في عام 1998 إلى 10 ليالي سياحية في عام 1999. في حين وصل عدد الفنادق 568، فقد توفر طاقة إيوائية بلغت حوالي 94 ألف سرير (سفارة المملكة المغربية، 2001).

وتتمثل اهم معوقات تنمية القطاع السياحي المغربي في التالي:

1. النقص الكبير في البنية التحتية والمرافق العامة من شبكات كهرباء وماء وشبكات الطرق.
2. قلة المرافق التعليمية والتدريبية، فعدد ونوعية المدارس التي تقوم بتدريب الكوادر السياحية غير كافي لمواجهة الطلب المتزايد.
3. الأموال العامة المخصصة للترويج والتسويق للمعالم السياحية المغربية في الخارج غير كافية.

الفصل السادس

التجارة في الوطن العربي

تقديم

التجارة العربية الخارجية

التجارة العربية البينية

أهمية المناطق التجارية الحرة

مقومات اقامة مناطق التجارة الحرة

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

المشاكل والمعوقات أمام تنمية حركة التجارة العربية البينية

حالة دراسية

الفصل السادس

التجارة في الوطن العربي

تقديم

أن تعدد حاجات الأفراد، وتباين توزيع المواد والمنتجات الزراعية والصناعية والاستخراجية بين الدول أوجب قيام التجارة استجابة لتغير جغرافية النقل والإنتاج والاستهلاك والعلاقات الاقتصادية.

بنيت حرفة التجارة على أساس التبادل السلعي عن طريق المقايضة (سلعة مقابل سلعة) وعلى حرية الاستيراد والتصدير للبضائع والسلع. أما مواد التجارة فكانت تتمثل في العقاقير، الحبوب، التمور، العطور، المعادن الثمينة. وكان انتشارها في مراكز الحضارات القديمة مثل الهلال الخصيب ومنطقة النيل، والهند والصين.

وفي العصور الوسطى تميزت التجارة بتبادل شمل مواداً أكثر. وتم استخدام وسائل نقل برية وبحرية أكثر تقدماً وأماناً وخاصة في حوض البحر المتوسط. ومما ساعد في تقدم التجارة إدخال عدد من التحسينات في وسائل النقل البري وبناء السفن، ورسم الخرائط.

أما حديثاً فقد كان لحركة الكشوف الجغرافية الأثر الواضح في التجارة الدولية، من أبرزها افتتاح خطوط نقل بحرية جديدة عبر المحيط الأطلسي إلى إفريقيا وآسيا وأمريكا، وانتقال مركز التجارة الدولية من حوض البحر المتوسط إلى المحيط الأطلسي وغرب أوروبا.

وكان لاستخدام النقود المعدنية والورقية وظهور الأنظمة الاقتصادية كالرأسمالية، واستخدام جميع وسائل النقل من برية وبحرية وجوية متطورة الدور الكبير في ازدياد حركة التجارة الداخلية والخارجية.

نظراً لاختلاف الموارد الطبيعية والبشرية للدول، فقد زادت أهمية التجارة كحركة اقتصادية، وزاد من هذه الأهمية ارتفاع مستوى المعيشة وتنوع السلع والخدمات.

ويمكن إبراز أهمية التجارة من خلال النقاط الآتية:

- أن أول المكاسب الاقتصادية للدول هو تبادل السلع لما له من فائدة اقتصادية ولصالح الدول الصناعية، إذ تقوم بتصدير منتجات مصنعة بأثمان عالية، مقابل استيراد مواد أولية بأسعار متدنية ومنها المواد الزراعية.
- ترتب على التبادل التجاري بين الدول ارتفاع مستوى المعيشة واستخدام سلع متنوعة ذات صفات كمالية لكن يتعذر إنتاجها محلياً، كاستخدام القطار والسيارة، والأدوات الكهربائية واستهلاك كبير لمنتجات غذائية مدارية كالأرز والبن، والشاي.
- عملت التجارة على إعادة توزيع العمالة المحلية والعالمية وأصبحت العمالة تنتقل من مناطق ذات دخل منخفض إلى بلدان ذات دخل مرتفع، مثل انتقال العمال والموظفين من مصر، سوريا والأردن ودول أخرى إلى دول الخليج أو إلى دول أوروبا وأمريكا الشمالية.
- ساهمت التجارة في انتقال رؤوس الأموال من الدول التي تعطي فائدة قليلة للدول التي تعطي فائدة أكبر، مما جعل كثير من المشاريع الاقتصادية تتركز في الدول المالكة لرؤوس الأموال الكبيرة، كما هو الحال اليابان، وأوروبا والولايات المتحدة.
- ونتيجة لتطور حركة التجارة اتسعت حركة النقل بأشكاله المختلفة، وأدت إلى توزع الخدمات التجارية، وإلى انتشارها في جميع أنحاء الدولة الواحدة.

التجارة العربية الخارجية

بين عام 1980وعام 1999 تضاعف حجم التجارة العالمية مرتين، في حين تراجع حجم التجارة الخارجية العربية. في بداية هذه الفترة كانت تجارة الاقطار العربية تشكل 85٪ من ناتجها المحلي الاجمالي ثم وصلت في نهايتها الى 43٪. تراجعت اذن وبشكل

كبير اهمية التجارية الخارجية في الاقتصاديات العربية، في حين حدث العكس تماما على الصعيد العالمي خاصة في الدول الصناعية الكبيرة والآسيوية الاميريكية اللاتينية. وخلال تلك الفترة ارتفع الناتج المحلي الاجمالي للبلدان العربية بنسبة 52٪ وانخفضت التجارة الخارجية بنسبة 24٪، اي لم تم زيادة الانتاج الى تحسين المبدلات الخارجية، في حين حدث العكس على الصعيد العالمي. بل ان نسبة زيادة التجارة الخارجية العالمية تفوق نسبة زيادة الانتاج العالمي. لاشك ان تراجع ايرادات النفط ساهم في هذه النتيجة، ولكن يتعين عدم المبالغة في ذلك، فحتى على افتراض حصول البلدان العربية حالية على ايرادات نفطية تعادل تلك التي كانت تحققها في بداية الثمانينيات فان الملاحظات المذكورة تبقى صحيحة من الناحية المبدئية.

التجارة الخارجية العربية الاجمالية 1998-2002

التصنيف	1998	1999	2000	2001	2002
الصادرات العربية	136.7	171	252.6	237.7	241
الواردات العربية	153.9	146.7	155.9	162.7	175.3
الصادرات العالمية	5.396.6	5.666.3	6.369.2	6.134.1	6.389.2
الواردات العالمية	5.524.1	5.822.0	6.610.3	6.409.7	6.704.3
نسبة الصادرات العربية الى الصادرات العالمية(٪)	2.5	3	4	3.9	3.8
نسبة الواردات العربية الى الواردات العالمية (٪)	2.8	2.5	2.4	2.5	2.6

المصدر: الاستبيان الاحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2003 ومصادر وطنية اخرى.

ويعود تباطئ الاهمية التجارية العربية الى عدة عوامل ليست فقط اقتصادية بل كذلك ادارية وسياسية وعسكرية.

والجدول التالي يوضح لنا اجمالي حجم التجارة الخارجية للدول العربية :

اجمالي التجارة الخارجية للدول العربية

TOTAL EXERNAL TRADE FOR ARAB COUNTRIES

FIGRUES IN MILLIONS OF U.S DOLLARS — الأرقام بملايين الدولارات الامريكية

COUNTR	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	الدولة
JORDAN	13.014.94	12.002.83	9.655.34	7.226.17	6.600.81	6.778.67	6.792.90	6.079.37	7.081.82	7.726.80	8.424.40	الاردن
EMIRATES	114.790.76	106.418.47	87.124.05	75.925.12	82.370.12	78.489.92	78.880.40	92.109.01	123.585.88	151.349.24	165.559.14	الامارات
BAHRAIN	13.645.74	12.329.25	9.754.70	10.020.03	11.254.91	9.962.59	10.720.05	10.993.98	11.098.30	14.156.61	15.975.53	البحرين
TUNISIA	20.730.11	18.738.62	18.795.43	17.351.04	16.279.18	16.203.31	16.088.34	16.767.96	18.419.66	18.438.51	19.490.35	تونس
ALGERIA	33.899.80	33.669.47	28.211.73	25.652.56	33.726.26	29.053.63	27.357.07	33.157.31	41.135.65	57.456.01	63.818.54	الجزائر
SAUDI ARABIA	130.272.90	120.035.10	86.100.00	92.460.30	109.874.10	99.154.75	102.661.65	121.275.50	155.677.88	209.314.72	238.788.82	السعودية
SOMALIA	8.693.80	7.351.02	4.670.93	3.662.01	4.253.08	3.999.66	3.501.85	3.957.13	5.702.41	6.403.99	7.762.25	السودان
SYRIA	15.340.63	13.701.32	10.559.68	8.563.20	9.769.77	10.033.03	10.588.50	9.584.81	8.930.95	10.318.80	12.744.57	سورية
SOMARIA	650.25	783.69	674.11	538.13	450.03	408.51	392.59	428.65	527.28	540.59	588.37	الصومال
IRAQ	25.762.25	24.350.16	22.821.47	18.975.75	27.921.88	25.139.41	24.548.43	11.821.40	19.241.14	24.614.35	29.910.08	العراق
OMAN	18.207.13	16.483.75	14.137.11	13.810.14	17.230.26	16.866.95	16.303.74	16.344.03	19.206.74	23.717.87	25.779.66	عمان
QATAR	16.333.41	13.826.21	10.981.08	12.008.10	15.609.26	14.594.34	14.230.22	15.881.70	22.041.40	29.083.65	29.848.76	قطر
KUWAIT	30.896.95	30.081.23	22.246.99	23.150.28	28.476.22	24.117.48	22.519.89	29.408.34	38.706.27	55.184.96	67.006.79	الكويت
LEBANON	10.463.60	9.988.90	10.120.00	7.845.00	7.159.10	8.180.40	7.273.40	7.730.70	8.806.70	9.346.52	9.857.73	لبنان
LEBYA	21.324.73	19.945.11	12.566.15	11.548.25	17.879.78	15.367.82	11.521.27	14.119.71	18.888.32	34.476.05	42.825.34	ليبيا
EGEPT	38.071.40	32.883.80	25.988.70	20.449.60	21.165.00	22.419.21	23.352.50	25.010.68	28.973.40	29.317.82	33.581.54	مصر
MOROCCO	30.420.30	27.837.43	24.952.10	21.668.22	19.239.03	18.170.71	19.350.30	19.567.41	20.185.77	19.071.90	20.954.74	المغرب
MAURITAINIA	1.768.11	2.001.11	1.389.61	938.29	818.01	872.60	679.18	647.64	757.26	981.81	1.714.88	موريتانيا
YEMEN	7.494.12	7.282.60	5.483.05	6.125.12	6.712.23	6.374.06	5.652.85	5.740.70	6.245.70	7.790.86	8.139.21	اليمن
TOTAL	552.080.57	509.710.07	406.232.24	377.944.34	436.879.04	406.169.05	402.415.15	440.626.00	555.212.54	706.291.06	802.770.69	المجموع

التجارة العربية البينية

التعاون الاقتصادي العربي ضرورة ملحة تمليها تحديات النظام العالمي الجديد المبني على تحرير المبادلات التجارية والتكتلات الاقليمية. فقد بات من اللازم تقليص ثم الغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية التي فشلت في حماية الصناعات المحلية.

وظهرت في السنوات الاخيرة بوادر ايجابية بهذا الصدد تتجلى بانشاء منطقة التجارة الحرة، ولكن يتوقف نجاح هذه المنطقة على عوامل عديدة، كما انها غير مؤهلة للدفاع عن مصالح وحقوق اعضائها في المحافل الدولية، واصبح من الضروري اذن ان تتطور في المستقبل الى اتحاد جمركية.

الجدول التالي يوضح لنا حجم الصادرات البينة في الدول العربية

اجمالي الصادرات البينية للدول العربية
TOTALINTER-ARAB EXPORTS

FIGURES IN MILLIONSOF U.S DOLLAR — الارقام بملايين الدولارات الامريكية

COUNTR	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	الدولة
JORDAN	674.37	746.33	635.09	571.23	609.20	961.10	1.045.52	976.28	1.334.82	1.545.76	1.761.45	الاردن
EMIRATES	1.785.48	1.924.21	2.122.01	1.942.67	2.222.13	2.594.74	3.173.51	4.256.29	5.911.83	5.424.74	8.588.95	الامارات
BAHRAIN	552.70	555.83	549.37	581.91	500.61	616.83	647.88	809.55	843.07	1.151.59	1.569.15	البحرين
TUNISIA	420.43	412.71	393.70	389.28	432.52	558.13	697.10	666.35	680.92	933.65	1.112.56	تونس
ALGERIA	222.45	230.55	146.37	258.59	305.15	340.05	474.43	613.29	839.16	993.41	1.122.81	الجزائر
SAUDI ARABIA	6.000.41	6.577.13	5.011.68	5.082.02	6.031.98	6.239.02	6.957.41	10.318.48	14.883.86	21.768.81	27.142.08	السعودية
SOMALIA	240.25	203.12	244.55	254.90	244.46	196.75	318.84	303.59	429.98	384.72	549.56	السودان
SYRIA	801.00	1.023.00	183.41	727.70	760.38	812.41	1.450.83	1.202.74	1.532.87	1.371.02	1.658.42	سورية
SOMARIA	115.69	131.40	108.33	111.19	58.16	51.86	68.16	113.82	233.30	210.00	255.59	الصومال
IRAQ	460.80	571.21	302.42	379.57	620.51	622.65	682.71	687.48	1.556.60	763.06	958.53	العراق
OMAN	742.18	979.28	1.112.37	1.071.86	1.260.14	1.231.75	1.498.49	1.332.29	1.604.55	2.079.73	2.133.60	عمان
QATAR	231.07	333.30	308.41	594.01	631.81	382.14	879.17	594.19	992.08	1.442.39	1.588.32	قطر
KUWAIT	361.05	406.76	400.07	413.42	438.24	485.37	510.88	647.55	1.643.81	1.309.54	1.554.60	الكويت
LEBANON	640.72	315.25	323.87	294.64	327.01	395.52	507.73	637.67	925.50	1.006.55	999.41	لبنان
LEBYA	469.80	594.05	437.63	468.76	547.98	356.68	633.77	677.72	809.20	1.123.11	1.235.22	ليبيا
EGEPT	498.73	947.24	562.11	474.84	603.87	624.66	803.58	902.40	1.520.40	1.842.80	2.549.20	مصر
MOROCCO	344.67	298.27	285.33	295.16	258.85	293.18	293.52	297.53	324.97	385.85	450.88	المغرب
MAURITAINIA	2.96	3.64	3.12	0.00	3.81	9.23	10.49	12.91	32.63	20.31	24.42	موريتانيا
YEMEN	148.77	98.05	175.43	169.55	216.89	210.69	408.05	478.33	352.08	604.27	564.54	اليمن
TOTAL	14.713.52	15.910.32	13.305.25	14.081.30	16.073.70	16.982.59	21.062.08	25.528.45	36.451.63	44.361.30	55.819.38	المجموع

TOTAL INTER-ARAB IMPORTSS

FIGURES IN MILLIONS OF U.S DOLLARS

اجمالي الواردات البينية للدول العربية

الأرقام بملايين الدولارات الامريكية

COUNTR	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	الدولة
JORDAN	1.038.38	924.20	716.44	788.56	1.091.32	1.161.01	1.280.40	1.582.24	2.504.80	3.532.57	4.109.78	الاردن
EMIRATE S	1.410.45	1.403.05	1.581.76	1.654.79	1.709.99	21.910.95	2.147.31	2.686.49	3.490.88	5.190.24	6.138.68	الامارات
BAHRAIN	356.20	370.70	379.71	398.77	429.17	1.376.23	1.470.48	1.806.42	4.653.13	3.098.45	3.888.62	البحرين
TUNISIA	580.73	419.92	422.06	472.21	665.23	660.25	668.68	826.90	494.60	1.021.73	1.409.86	تونس
ALGERIA	255.83	361.33	260.54	185.47	171.37	249.69	462.36	502.98	646.06	597.53	678.76	الجزائر
SAUDI ARABIA	1.883.76	1.785.09	1.983.91	2.208.63	1.947.00	2.151.10	2.771.10	3.090.80	3.907.21	4.939.53	5.435.27	السعودية
SOMALIA	343.58	405.60	530.02	353.87	362.21	419.05	899.52	1.147.60	1.051.13	1.765.61	1.804.63	السودان
SYRIA	414.00	340.00	69.84	317.50	434.12	446.14	607.07	683.66	1.111.06	1.552.52	1.569.15	سورية
SOMARIA	93.26	103.68	123.42	131.00	151.92	183.50	238.69	237.17	168.46	256.42	383.24	الصومال
IRAQ	152.80	292.80	261.09	300.80	366.49	915.64	1.582.93	1.550.84	2.373.10	7.198.45	8.851.55	العراق
OMAN	1.289.00	1.481.75	1.682.90	1.578.63	1.713.40	1.973.92	2.067.62	1.895.19	3.071.52	2.864.24	3.248.40	عمان
QATAR	449.20	414.20	487.19	494.89	543.08	519.70	711.57	819.67	1.205.19	1.611.17	1.785.55	قطر
KUWAIT	1.033.40	1.077.52	1.056.74	1.018.19	1.068.51	1.102.15	1.258.95	1.547.80	2.034.70	2.412.28	2.731.46	الكويت
LEBANO N	631.90	691.00	609.00	557.90	767.40	942.80	697.30	920.50	1.344.20	1.321.60	1.439.40	لبنان
LEBYA	434.11	524.68	492.76	431.10	434.15	450.48	428.34	436.20	383.12	570.44	688.44	ليبيا
EGEPT	509.91	691.62	898.92	1.009.73	1.454.36	1.124.45	922.04	1.048.60	1.690.10	2.274.10	3.094.02	مصر
MOROCC O	832.30	890.90	728.24	896.11	1.428.77	1.341.33	1.383.19	1.286.10	1.567.23	2.372.27	2.754.02	المغرب
MAURITAI NIA	36.80	72.26	41.30	25.50	23.81	42.29	50.28	58.21	150.77	84.94	102.77	موريتانيا
YEMEN	428.25	575.84	669.57	790.19	914.07	1.005.93	1.331.26	1.556.00	1.560.57	2.043.56	2.196.21	اليمن
TOTAL	12.173.8 6	12.826.15	12.995.42	13.613.85	15.685.38	17.976.58	20.979.10	23.683.36	33.862.83	44.410.45	52.309.8 0	المجموع

TOTAL EXPORT FOR ARAB COUNTRIES

FIGURES IN MILLIONS OS U.S DOLLARS

إجمالي الصادرات للدول العربية

الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية

COUNTR	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	الدولة
JORDAN	1.466.59	1.505.18	1.475.85	1.482.88	1.524.43	1.907.42	2.195.69	2.362.58	3.253.63	3.625.12	4.131.64	الاردن
EMIRATES	37.335.90	40.408.40	33.835.01	36.470.80	49.834.24	48.413.90	52.163.38	67.136.83	90.997.96	117.255.2 8	134.995.23	الامارات
BAHRAIN	4.702.13	4.383.01	3.270.21	4.362.79	6.242.55	5.657.18	5.887.07	6.721.08	7.620.64	10.131.08	11.702.66	البحرين
TUNISIA	5.518.99	5.559.00	5.469.00	5.622.55	5.829.92	6.650.65	7.539.51	8.640.50	10.065.52	10.487.06	11.785.86	تونس
ALGERIA	13.220.00	13.820.00	10.260.00	12.320.00	21.713.59	19.136.37	18.712.92	24.447.14	23.236.53	46.234.01	54.728.54	الجزائر
SAUDI ARABIA	60.565.80	60.572.50	38.724.40	50.756.00	77.584.00	67.973.20	72.464.30	93.243.50	125.665.33	180.571.60	211.023.80	السعودية
SUDAN	620.30	157.35	595.70	780.70	1.806.70	.1698.70	1.949.12	2.542.18	3.77.76	4.824.28	6.257.86	السودان
SYRIA	4.065.20	2.347.74	3.124.00	3.471.40	4.699.79	5.285.85	6.555.49	5.761.71	5.042.51	6.155.00	7.365.03	سورية
SOMARIA	187.59	7.656.60	126.77	117.36	62.01	70.66	107.56	143.62	270.09	249.88	294.16	الصومال
IRAQ	502.95	3.856.10	2.903.77	9.687.90	18.724.60	12.872.10	12.218.80	9.711.10	17.810.00	23.697.40	29.343.00	العراق
OMAN	7.373.21	14.280.20	5.521.51	7.237.97	11.315.05	11.070.78	11.172.95	11.669.70	13.381.01	18.691.81	21.202.00	عمان
QATAR	3.833.00	3.856.10	5.030.50	7.213.73	11.593.96	10.87005	10.978.02	13.382.14	18.684.62	25.761.81	26.980.49	قطر
KUWAIT	14.94.98	14.280.20	9.616.4	12.165.11	19.476.04	16.244.90	15.363.77	21.791.95	30.089.24	46.970.55	58.633.02	الكويت
LEBANON	1.066.00	649.00	723.00	676.80	714.30	889.30	1.045.50	1.523.90	1.747.00	187.80	2.282.50	لبنان
LEBYA	9.402.22	9.888.74	6.216.01	7.218.24	13.481.60	10.984.52	7.757.49	9.960.99	13.384.33	28.484.08	37.553.05	ليبيا
EGEPT	4.967.40	5.525.30	4.402.80	5.236.50	7.060.80	7.249.00	7.250.10	8.987.30	12.274.10	16.073.20	20.545.60	مصر
MOROCCO	6.886.00	7.039.00	7.144.00	7.456.36	7.405.74	7.136.72	7.838.95	8.761.64	9.911.71	11.197.34	12.698.31	المغرب
MAURITAIN IA	484.90	412.80	369.40	333.06	342.03	354.90	328.01	313.86	432.95	631.97	1.366.06	موريتانيا
YEMEN	2.263.51	2.274.00	1.469.96	2.478.30	3.797.20	3.907.83	3.329.37	3.732.57	4.078.43	5.777.15	6.642.51	اليمن
TOTAL	179.507.66	184.986.21	140.232.31	175.087.86	263.226.57	238.338.05	244.857.99	300.834.28	400.723.10	559.154.41	659.531.29	المجموع

يفترض في الرسوم الجمركية ان توفر الحماية للسلع المحلية المماثلة من المنافسة الاجنبية، ويشترط من الناحية المبدئية ان تكون هذه الحماية محددة بمدة زمنية تستغلها الصناعات المحلية لزيادة الانتاج وتحسين نوعيته. بيد ان هذه الرسوم انحرفت عن هذا الهدف اثر تزايد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لغاية منتصف الثمانينيات حيث تفاقم عجز الميزانيات العامة ولم تستطع السايسات المالية للاقطار العربية الاعتماد على الضرائب المباشرة نظرا لكثرة التهرب منها ولتندي مستويات الدخول الفردية. وامام هذا الوضع كان لا بد من اللجوء المتزايد للضرائب غير المباشرة ومن بينها الرسوم الجركية، فتحول الهدف الاساسي لهذه الاخيرة من اقتصادي الى مالي بحت، واصبحت تفرض باسعار مرتفعة على السلع والمستوردة حتى عند عدم وجود سلع وطنية مماثلة. وفي النتيجة النهائية لم تتقدم الصناعات المحلية وتقيدت المبادلات البينية والخارجية وتعثرت الاستثمارات الاجنبية.

بين 1980 و 1998 ارتفعت التجارة الخارجية العالمية (الصادرات والواردات السلعية) من 3802 مليار دولار الى 10635 مليارا ، أي بنسبة 180٪ في حين هبطت التجارة الخارجية العربية خلال الفترة نفسها من 347 مليار دولار الى 290 مليارا أي بنسبة سالبة قدرها 16٪ . وبعملية حسابية بسيطة نستنتج ان حصة التجارة العربية انتقلت من 9.1٪ الى 2.7٪ من التجارة العالمية. في بداية هذه الفترة كانت الصادرات العربية تشكل 12.5٪ من الصادرات العالمية فاصبحت في نهايتها لا تتعدى 2.5٪ من ها.وانخفضت اهمية الواردات العربية من 5.8٪ الى 2.7٪ من الواردات العالمية. كما كانت الموازين التجارية العربية تسجل فائضا بمبلغ 123 مليار دولار عام 1980 واصبحت تتحمل عجزا قدره ستة مليارات دولار عام 1998. حدث هذا التباطؤ رغم تحرير التجارة العالمية من القيود الكمية والرسوم الجمركية ورغم الاتفاقات التفضيلية التي قدت في التسعينات. ويعود هذا التراجع الى عوامل عديدة، اهمها: ازدهار المبادلات الاوروبية والاميركية والاسيوية بمعدلات عالية جدا، في حين تدهورت الاسعار الحقيقية للنفط مما اثر بشدة في صادرات وواردات البلدان النفطية.

كم تخبطت دول عربية بصراعات عسكرية عنيفة افضت الى تردي اجهزتها الانتاجية فانعكس الامر على تجارتها الخارجية وادت الى تفاقم مديونيتها. اضف الى ذلك تحسن التجارة البينية للتجمعات الاقليمية في حين سجلت التجارة العربية البينية ركودا واضحا.

الدولة	صادرات كلية (مليون)	صادرات بينية (مليون)	٪	واردات كلية (مليون)	واردات بينية (مليون)	٪	تجارة خارجية (مليون)	تجارة بينية (مليون)	٪
الاردن	1483	602	41	3717	803	22	520	1405	27
الامارات	35839	2172	6	32458	1590	5	68297	3762	5
البحرين	1535	530	34	2351	397	17	3886	927	23
تونس	5881	407	7	8498	494	6	14379	901	6
الجزائر	12452	259	2	9092	185	2	21544	444	2
السعودية	48356	5023	10	28032	1781	6	76388	6804	9
السودان	780	255	33	1415	354	25	2195	609	28
سوريا	3464	727	21	3832	318	8	7296	1045	14
العراق	5128	396	8	1229	238	19	6375	634	10
عمان	7250	958	13	4801	1386	29	12051	2344	19
قطر	6570	209	5	6840	641	9	13410	950	7
الكويت	12219	412	3	7616	1018	13	19835	1430	7
لبنان	677	295	44	62.7	558	9	6884	853	12
ليبيا	7165	490	7	5563	419	7	12728	909	7
مصر	3549	762	21	16023	1010	6	19572	1772	9
المغرب	7373	296	4	10805	897	8	18178	1193	6
اليمن	2381	172	7	2003	747	37	4384	919	21
اخرى	771	144	19	1229	88	7	2000	232	12
المجموع	162873	14209	9	151711	12924	8	314584	27133	9

وتعتبر تنمية التجارة العربية البينية من الاهداف الاساسية التي سعت الى تحقيقها برامج وخطط التعاون الاقتصادي العربي المشترك منذ انشاء جامعة الدول العربية ولقد اتخذت الدول العربية عددا من المبادرات العملية لتحرير التجارة العربية البينية اهمها ابارم الاتفاقيات الثنائية والجماعية، وكانت او اتفاقية لتسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت قد وقعت في اطار الجامعة العربية عام 1953 ، ثما جاء قرار السوق العربية المشتركة الذي صدر عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عام 1964، ثم اتفاعية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين ا لدول العربية عام 1981، والتي ترجمت اسس استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك التي اقرتها قمة عمان عام 1980.

ولم يكتب لهذه الخطوات النجاح طيلة عقود من الزمن لاسباب عديدة حيث تعددت الاسباب والمعيقات التي وفقت في وجه انشاء تكتل عربي اقتصادي قادر على تحقيق التكامل الاقتصادي العربي المشترك وبصورة تحقق اهداف وتطلعات الامة العربية، ويقع في مقدمة هذه المعيقات عدم توفر الارادة السياسية الكفيلة بالتغلب على جميع المشاكل الاقتصادية التي تعترض اقامة السوق العربية المشتركة بالاضافة الى تأثر التعاون الاقتصادي العربي بالخلافات والاجواء السياسية القائمة بين الدول العربية، كذلك اعتماد معظم اقتصاديات الدول العربية على الايرادات الجمركية في تغطية احتياجاتها المالية والتنموية والتي تشكل اهم مصادر الدخل المالي لهذه الدول.

كذلك فقد شهد عقد الثمانينات قيام تكتلات اقتصادية عربية اقليمية انطلقت من القرب الجغرافي، فقد تم تاسيس مجلس التعاون الخليجي عام 1981 وكان الهدف من ه قيام منطقة تجارة حرة بين الدول الخليجية (البحرين، الكويت، عمان، السعودية، الامارات العربية المتحدة، قطر،)

كذلك تم تاسيس اتحاد دول المغرب العربي عام 1989 والهدف منه كان توحيد التعرفة الجمركية الخارجية لهذه الدول وضم في عضويته (الجزائر، تونس، ليبيا، المغرب، موريتانيا)، وتم تاسيس مجلس التعاون الخليجي العربي عام 1988 والذي ضم (الاردن، مصر، العراق، اليمن)

وينبغي الاشارة الى ان العوامل الاساسية لعبت دورا هاما في قيام هذه التكتلات بالاضافة الى المضمون الاقتصادي الذي استندت اليه هذه التكتلات وقد نتج عن الاحداث التي مرت بها المنطقة الى انهاء مجلس التعاون العربي في الوقت الذي قطع فيه مجلس التعاون الخليجي شوطا لا باس به في التكامل الاقتصادي من خلال توحيد التعرفة الجمركية بين اعضائه.

كذلك فقد وضع اتحاد التعاون المغربي استراتيجية استندت الى خصائص الدول الاعضاء فيه وتوجهاتها الاقتصادية والتجارية، وكما يتضح من المعاهدة المنشئة للاتحاد فان استراتيجية التعاون تقوم على الانتقال التدرجي من مراحله الى اخرى ابتدا بالتحرير

الانتقائي للتجارة على ان ينتهي بالوحدة الاقتصادية بما في ذلك حرية انتقال السلع والخدمات وعناصر الانتاج.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة في استخدام هذه البرامج لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، فان حجم التجارة العربية البينية خلال عقد الثمانينات شكل ما نسبته (7-8٪) من اجمالي التجارة الخارجية العربية.

وخلال عقد التسعينات فقد بلغت التجارة العربية البينية عام 1990 ما مجموعه (22.7)مليار دولار، وشكلت الصادرات منها ما قيمة (13.9) مليار دولار في حين بلغت الواردات ما قيمته (8.8) مليار دولار، وشكلت التجارة العربية البينية عام 1990 ما نسبته (9.4٪) من اجمالي التجارة العربية الاجمالية.

هيكل الصادرات والواردات العربية البينية عام 2002

البند السلعي	نسبة الصادرات العربية البينية (٪)	نسبة الواردات العربية البينية (٪)
المواد الخام	52.2	42.2
الاغذية والمشروبات	18.2	18.7
المواد الكيماوية	16.2	17.6
الالات ومعدات النقل	5.5	7.6
المصنوعات	7.9	13.4
المجموع	100	100

المصدر: الاستبيان الاحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد - 2003

وفي عام 1994 بلغت قيمة التجارة العربية البينية ما مجموعه (24.1) مليار دولار، وشكلت الصادرات منها ما قيمته (13.6) مليار دولار، في حين بلغت الواردات ما قيمته (10.5) مليار دولار، وشكلت التجارة العربية البينية ما نسبته (9.7٪) من اجمالي التجارة العربية الاجمالية.

ترتيب التجارة العربية البينية حسب الاهمية عام 2001

مليون دولار

الترتيب	اسم الدولة	الصادرات	الواردات	اجمالي التجارة
1	السعودية	6381.4	1683.2	8064.6
2	الامارات	2580.1	1910.9	4491
3	عمان	118.3	1976.4	3094.7
4	الاردن	960.3	1161	2121.3
5	العراق	1010	943.6	1953.6
6	مصر	616	1124.5	1740.5
7	الكويت	515.3	1101.9	1617.2
8	المغرب	285.7	1311.5	1597.2
9	لبنان	395.4	942.8	1338.2
10	قطر	711.7	538.8	12505
11	سوريا	776.2	428.5	1204.7
12	اليمن	169.1	955.1	1124.2
13	تونس	549.1	550.5	1099.6
14	البحرين	539.8	465.2	1005
15	ليبيا	439	535.8	974.8
16	الجزائر	354	318.2	672.2
17	السودان	193.3	419	612.3
18	الصومال	189.6	127.9	317.5
19	جيبوتي	133.6	138.5	272.1
20	موريتانيا	8.2	52.8	61
المجموع		17757	15731	33500

المصدر:

- الاستبيان الاحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2003، ومصادر وطنية اخرى.
- اتجاهات التجارة الخارجية، صندوق النقد الدولي.

اهمية المناطق التجارية الحرة

ترجع اهمية تلك المناطق الىانها تستجيب للمتغيرات الاقليمية والعالمية الجديدة التي تعلي من شان المنافسة الاقتصادية والعولمة، بعد ان اصبح من المسلَّم به انه لا تستطيع دول بمفردها مهما بلغت قوتها ان تعيش بمعزل عما يجري بها من احداث وتغيرات متلاحقة جعلت السمكة الكبيرة تاكل السمكة الصغيرة، وتزداد اهمية تكتل المناطق في عالم تسود فيه التكتلات الكبرى مثل الاتحاد الاوروبي والاسيان والنافتا، والابيك، ومن ثم افان الدولة التي يفوتها قطار التكامل الاقتصادي في ابسط عرباته وهي منطقة التجارة الحرة تتحول الى سوق هامشي. وقد اوضحت الدراسات القياسية ان هذه المناطق ترتب عليها زيادة ملموسة في انتاجية عناصر الانتاج وحجم الاستثمار والتجارة البينية فضلا عن تنوع النشاط الاقتصادي وزيادة معدل نمو الدخل القومي، ويرى البعض انه اذا كان لهذه المناطق اثر ايجابي على حجم التجارة فان لها اثرا سلبيا على تنوع التجارة، الا انه تبين من دراسات اخرى ان هذا الشكل من التكامل ادى الى تنوع التجارة في حالة دول امريكا الجنوبية والوسطى وشرق افريقيا، اما تاثيرها على التجارة العالمية؛ فلا يوجد عليه دليل قاطع حتى الان نظرا لضالة حجم التجارة النسبي لهذه الدول مقارنة بحجم التجارة العالمية، وفيما يتعلق باثرها على الرفاهية اوضحت الدراسات انه يتراوح في حالة المجموعة الاوروبية بين 0.2٪ من الناتج المحلي الاجمالي في المانيا، و 2.9٪ في دول المجموعة الاوروبية الجنوبية في الاجل الطويل.

اشكال متعددة وابعاد مختلفة

تختلف منطقة التجارةالحرة عن الاتحاد الجمركي، فالمنطقة الحرة كما سبق تعريفها تتوحد فيها المعاملة الجمركية بين الدول الاعضاء فقط ومثال ذلك منطقة التجارة الحرة لدول مجلس التعاون الخليجي. اما الاتحاد الجمركي فتتوحد فيه المعاملة للدول الاعضاء عند تعاملها مع الدول الاخرى غير الاعضاء، وتختلف كذلك منطقة التجارة الحرة عن المنطقة الحرة المتعددة الاغراض(Free Zone) التي تقوم بوظائف التخزين والتصنيع والتجهيز والتصدير واعادة التصدير وغيرها من الانشطة التي تزيد الاستثمار والصادرات وتجلب التكنولوجيا المتقدمة وعندما تاخذ المنطقة الحرة شكل

اقامة مشروعات مشتركة متعددة الاغراض ويشترك في اقامتها عدة دول فانها تسمى في هذه الحالة بمنطقة حرة اقليمية.

وهناك بعض مناطق التجارة الحرة الاحادية التي تقتصر على نوع معين من السلع والخدمات كالسلع الزراعية بحث يسرى عليها الاعفاء او التخفيض الجمركي دون غيرها من السلع والخدمات ، وعادة ما يطلق عليها اتفاقيات تنمية وتيسير التبادل التجاري، وخير مثال على ذلك الاتفاقية الموقعة بين الدول العربية عام 1981، والتي تضمنت التحرير لفوري والمباشر لتبادل المنتجات الزراعية والحيوانية.

مقومات اقامة مناطق التجارة الحرة

يرى الخبراء والاقتصاديون ضرورة توافر عدد م المقومات الاساسية لانشاء مناطق التجارة الحرة من اهمها حرية انتقال السلع والخدمات والملكية الفكرية وتحريرها من كافة القيود الجمركية والاجرائية، وتنوع اقتصاديات الدول الاعضاء؛وذلك عن طريق بناء قدرات ذاتية تكنولوجية في اطار تصور اقليمي يقوم على اعتبار ان الانتاج هومحرك التجارة مثلما يحدث في منطقة التجارة الحرة لدول اوربا (الافتا EFTA) وهي تضم كلا من : ايسلاندا وليتشتنستن والنرويج وسويسرا.

ومن مقومات ايضا رفع المستوى الاقتصادي للدول الاقل تقدما لمواجهة الضرر المترتب على تحرير التجارة العالمية نتيجة اعادة تقسيم العمل، وذلك عن طريق اتخاذ اجرءات تصحيحية لاعادة تاهيل العمال والنهوض بالمناطق الاقل تقدما وهو ما يحدث بالفعل في منطقة (الافتا) الاوروبية بالنسبة لكل من ايرلندا والبرتغال وجنوب ايطاليا واسبانيا، ويضيف الاقتصاديون مقومات اخرى من بينها التنقل وترتيب وتطوير المواني والمطارات؛ لتسهيل حركة السلع و الخدمات ووجود الية للتمويل والمقاصة وتسوية المدفوعات وخلق برنامج تمويل التجارة البينية مثلما فعلت دول امريكا اللاتينية عندما انشات بنك (بلادكس)، وكذلك ترشيد العلاقات السياسية بين الدول الاعضاء، بحث يكون القرار السياسي في صندوق المصالح الاقتصادية، وان تكون التجارة البينية بعيدة عن الصراعات السياسية وتقلب انظمة

الحكم اخيرا توافر شبكة معلومات اقليمية تجمع وتخزن وتوفر المعلومات التجارية ن وتسهل الاتصال بين العملاء.

اهم مناطق التجارة في العالم

تتوزع مناطق التجارة الحرة في انحاء العالم، ومن اهم هذه المناطق منطقة التجارة الحرة المعروفة باسم الافتا اما منطقة التجارة الحرة لدول جنوب شرق اسيا (افتا AFTA) فقد انشات عام 1960 ، ومنطقة التجارة الحرة لامريكا الشمالية (نافتا) واليت تضم كلا من الولايات المتحدةالامريكية وكندا والمكسيك. اما منطقة التجارة الحرة لدول جنوب شرق اسيا (افتا)(فقد انشئت عام 1992 عندما اتفقت الدول الاعضاء في الآسيان على زيادة حجم المعاملات والتعاون الاقتصادي عن طريق اقامة منطقة تجارة حرة اعتبارا من اول يناير 1993 وتضم هذه المنطقة كلا من اندونيسيا وماليزيا وتايلاند والفلبين وسنغافورة وبروناي.

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

استجابة لقرار قمة القاهرة عام 1996 فقد اقر المجلس الاقتصادي عام 1997 اتفاقية البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وفي عام 1998 بدات مرحلة جديدة لاقامة سوق عربية موحده.

بدا تطبيق منطقة التجارة الحرة العربي الكبرى التي جاءت مع حقبة العولمة وقيام منظمة التجارة العالمية عام 1995، بهدف الحد من الاثار السلبية للعولمة على الاقتصاديات العربية، وقد اقر البرنامج التنفيذي لهذه المنطقة من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي على ان تتحقق خلال 10 سنوات تم اختصارها الى سبع سنوات تنتهي في مطلع عام 2005، وفقا لمبدا التحرر التدريجي مع مراعاة احكام وقواعد منظمة التجارة العالمية، ويقضي البرنامج التنفيذي بتخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل بنسب سنوية مقدارها(10٪) سنويا، مع توفر قواعد المنشا التي يقررها المجلس الاقتصادي العربي للسلع الخاضعة، فيما سمح بمنح معاملة تفضيلية للدول العربية الاقل نموا.

وتجدر الاشارة الىان منطقة التجارة الحرة العربية تختلف عن برامج التعاون الاقتصادي السابقة كونها حققت برنامجا تنفيذيا يحدد الوجبات وعلى اساس واقعي من قبل عدد من الدول العربية منذ البداية، كما انها تميزت ببرنامج زمني يحدد الالتزامات الناشئة عنها. وتاتي اهمية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من انها سوف توفر نوعا من التوازن بين التكامل الاقتصادي العربي من خلال فتح الاسواق العربية ، والانفتاح على الاقتصاد العالمي بثقة، ومع مختلف التكتلات التجارية الدولية العملاقة وخاصة الاتحاد الاوروبي، كما ان توحيد الاسواق العربي سؤدي الى اقامة مشاريع للتنمية الصناعية والزراعية والقطاعات الاخرى المرشحة لمواجهة تحديات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وسوف تعزز المنطقة عوامل الثقة بين المستثمرين المحليين والاجانب وتدفق الاستثمار بين الدول الاعضاء وتجذب الاستثمارات المباشرة من الخارج، والاستفادة من كبر حجم الاسواق العربية وقيام استثمارات عربية مشتركة، وتستقطب مشاريع نقل التكنولوجيا مما يساهم في علمية النمو والتنمية العربية التي ستؤدي في النهاية الى تحقيق السوق العربية المشتركة.

بلغ عدد الدول التي انضمت الى منظمة التجارة الحرة العربية (17) دولة عربية هي (المملكة الاردنية الهاشمية، الامارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، السودان، السعودية، سوريا العراق، سلطنة عمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، واليمن،)

اما الدول التي لم تنضم بعد فيه (الجزائر ، جيبوتي، الصومال، جزر القمر، موريتانيا) علما ان موريتانيا صادقت على اتفاقية تسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

التخفيض التدرجي في الرسوم الجمركية والضرائب ذات الاثر المماثل

بحلول عام 2004 بلغ التخفيض التدريجي من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل (8٪) من تلك التي كانت مطبقة في 31/ 12/ 1997، وذل تنفيذا لتوجيهات القمة وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1431 تاريخ 31/ 12/ 2003 والذي حدد نسبة التخفيض التدريجي من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الاثر المماثل

التي يتم تطبيقها في 1/ 1/ 2004 بنسبة 20٪ ليصل اجمالي التخفيض الى (80٪) من تلك التي كانت عليها في 31/ 12/ 1997، وقد زودت كل من الدول التاليةالامانة العامة بعدد من البلاغات الصادرة الى المنافذ الجمركية بتطبيق هذه النسبة ابتداء من 1/ 1/ 2004 والدول هي (المملكة العربية السعودية، مملكة البحرين، الامارات العربية المتحدة، الجمهورية العربية السورية، دولة قطر، المملكة المغربية، جمهورية مصر العربية، المملكة الاردنية الهاشمية، الجمهورية اللبنانية، سلطنة عمان، جمهورية السودان)

وفي ضوء قيام الدول العربية بتحرير التجارة البينية في اطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتخفيض التعرفة الجمركية على الواردات العربية، فقد ارتفعت قيمة التجارة العربية البينية (الصادرات البينية+ الواردات البينية).

التصنيف	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
التجارة العربية البينية	22,7	22	24,1	23,4	24,1	24,5	27	28	26,2	27	31,3	33,5	39,6
الصادرات العربية البينية	22,9	13,3	13,6	13,4	13,6	13,5	14,6	15,8	13,7	14	16,3	17,7	21,3
الواردات العربية البينية	8,8	8,7	10,5	10	10,5	11	12,4	12,2	12,5	13	15	15,7	18,2

وتجدر الاشار الى ان نسبة التجارة العربية البينية كنسبة لم تحقق زيادة ملحوظة ، حيث بلغت هذه النسبة (9.4٪) عام 1990 و (9.5٪) عام 2002

حيث ارتفعت قيمة التجارة البينية من (27) مليار دولار عام 1999 الى (31.3) مليار دولار عام 2000، وبنسبة نمو بلغت (15.9٪)(وارتفعت من (33.5) مليار دولار عام 2001 الى (39.6) مليار دولار عام 2002 وبنسبة نمو بلغت (18.2٪)، وبلغت خلال عام 2002 ما نسبته (9.5٪) من اجمالي التجارة الخارجية العربية والبالغة (416.3) مليار دولار (استنادا الى التقرير الاقتصادي العربي الموحد/ ايلول 2003)

علما ان قيمة التجارة العربية البينية بلغت قبل تطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة لتجارة الحرة العربية الكبرى عام 1996 ما مجموعه (27) مليار دولار، وفي عام 1997 بلغت (28) مليار دولار.

وارتفعت قيمة الصادرات العربية البينية من (14) مليار دولار عام 1999 الى (16.3) مليار دولار عام 2000، وبنسب نمو بلغت (16.4٪)، وارتفعت من (17.7) مليار دولار عام 2001 الى (21.3) مليار دولار عام 2002 وبنسبة نمو بلغت (20.3٪) مقارونة مع اجمالي الواردات العربية الخارجية والبالغة (175.3) مليار دولار.

وارتفعت قيمة الواردات البينية من (13) مليار دولار عام 1999 الى (15) مليار دولار عام 2000 وبنسبة نمو بلغت (15.3٪)، وارتفعت من (15.7) مليار دولار عام 2001 الى (18.2) مليار دولار عام 2002 وبنسبة نمو بلغت (15.9٪) مقارنة مع اجمالي الواردات العربية الخارجية والبالغة (175.3) مليار دولار.

وقد سجلت جميع الدول العربية تقريبا ولاول مرة زيادة في قيمة صادراتها البينية، ونجمت هذه الزيادة عن التوجه نحو الاعتماد المتزايد للدول العربية على التبادل التجاري البيني وزيادة انفتاح الانظمة التجارية العربية على بعضها في اطار قيام منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وعلى صعيد مساهمة الدول العربية في قيمة التجارة العربية البينية، فقد احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الاولى من حيث قيمة التجارة العربي البينية، حيث بلغت عام 2001 ما مجموعه (8064.6) مليون دولار، ارتفعت الى (9844.9) مليون دولار عام 2002 وبنسبة نمو بلغت (22٪)، ثم جاءت الامارات العربية المتحدة بالمرتبة الثانية حيث بلغ قيمة تجارتها العربية البينية عام2001 ما مجموعه (4491) مليون دولار، ارتفعت ال (4905.7) مليون دولار عام 2002 وبنسبة نمو بلغت (9.2٪)، ثم جاءت سلطنة عمان والعراق الاردن بالمتربة الثالثة والرابعة والخامسة (3310.3) (2358.2)(2325.3) مليون دولار على التوالي.

اما من حيث الاهمية النسبية للتجارة العربية البنية فقد احتلت الصومال المرتبة الاولى وبنسبة (60.9٪) من اجمالي تجارتها البينية، ثمن جيبوتي بنسبة (35.8٪) ثم

الاردن بنسبة (29.8٪) ثم جاءت السودان وسلطنة عمان والعراق وسوريا بنسب بلغت (27.7٪) (19.5٪) (17.3٪) (16.2٪) على التوالي.

ومن حيث مساهمة الدول العربية في الصادرات العربية البينية لعام 2002، تعتبر السعودية اكبر مصدر الى الدول العربية بقيمة (7.9) مليار دولار، كما تشكل صادراتها الى الدول العربية حوالي (37.2٪) من اجمالي الصادرات العربية البينية يلي ذلك الامارات العربية المتحدة بقيمة (2.8) مليار دولار وبنسبة (13.3٪) من اجمالي الصادرات العربية البينية.

ويلاحظ ان قيمة الصادرات العربية البينية لبعض الدول العربية وصلت عام 2002 ولاول مرة الى ما يزيد على (مليار دولار)، وهي سوريا بقيمة (1.3) مليار دولار والاردن بقيمة (1) مليار دولار، العراق بقيمة (1.3) مليار دولار، بالاضافة الى سلطنة عمان (1.2) مليار دولار.

وقد شكلت المواد الخام والوقود المعدني ما نسبته (52.2٪) من اجمالي الصادرات العربية البينية، يليه في المرتبة الثانية الاغذية والمشروبات بنسبة (18.2٪) ثم المواد الكيماوية بنسبة (16.2٪) والصناعات بنسبة (7.9٪) و الالات ومعدات النقل بنسبة (5.5٪).

وفي جانب الواردات العربية البينية، تعتبر الامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان، اكبر المستوردين من الدول العربية بقيمة (2.1) مليار دولار، وتشكل الواردات البينية لكل منهما (11.6٪) من اجمالي الواردات العربية البينية، وتأتي المملكة العربية السعودية كثاني مستورد من الدول العربية بقيمة (1.9) مليار دولار وبنسبة (7.3٪) من اجمالي الواردات العربية البينية.

ومن حيث تركيبة الواردات العربية فقد احتلت المواد الخام والوقود المعدني المرتبة الاولى من حيث حصتها في الواردات البينية وبنسبة (42.7٪) تلتها الاغذية والمشروبات بنسبة (18.7٪) ثم المواد الكيماوية بنسبة (17.6٪) والصناعات بنسبة (13.4٪) والالات والمعدات بنسبة (7.6٪).

تميزت اتجاهات التجارة البينية بالتركز سواء من جانب الصادرات او الواردات على عدد محدود من الشركاء التجاريين، حيث ان التبادل التجاري البيني يتم في غالبيته بين دول عربية مجاورة لبعضها، وعلى سبيل المثال تظهر بيانات عام 2002 ان

الصادرات البينية لسلطنة عمان تركزت في دولة مجاورة واحدة هي الامارات العربية المتحدة بنسبة (80٪) وتركزت الصادرات البينية للبحرين في دولتين مجاورتين هما السعودية والامارات بنسبة (34٪)و(24٪) على التوالي.

كما تركزت الصادرات البينية للاردن مع كل من العراق والسعودية بنسبة (42٪) و (14٪) على التوالي، ويتجه نصف الصادرات البينية لتونس الى ليبيا، كما يتجه نصف صادرات الجزائر البينية الى المغرب.

وفي جانب الورادات بلغت الواردات البينية للاردن من العراق (60٪)من اجمالي وارداتها البينية وهي في غالبيتها واردات نفطية، وبلغت نسبة واردات عُمان من الامارات حوالي (83٪) ، ونسبة واردات السودان من السعودية حوالي (65٪) كما ياتي ما يزيد على نصف الواردات البينية لليبيا من تونس، وياتي حوالي (43٪) من الواردات البينية لموريتانيا من الجزائر.

في ضوء ما تقدم يلاحظ ان حجم التبادل التجاري البيني لا يزال يتسم في غالبيته بالتركيز بين دول عربية مجاورة لبعضها، كما وان الجهود المبذولة لتحرير التجارة البينية بقيت محصور في تجارة السلع.

والجدول التالي يوضح لنا ضآلة وضعف نسبة التجارة العربية البينية الى التجارة الخارجية للدول العربية.

نسبة إجمالي التجارة البينية الى إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية

RATIO OF TOTAL INTER-ARAB TRADE TO TOTAL EXTERNAL TRADE
(IN PERCENT)

نسبة مئوية

COUNTR	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	الدولة
JORDAN	33.45	28.81	24.22	25.59	32.43	32.61	32.90	34.39	42.68	43.02	40.13	الاردن
EMIRATES	5.23	4.66	5.42	5.19	5.24	5.98	6.45	6.94	7.19	6.20	7.72	الامارات
BAHRAIN	10.80	10.70	12.73	12.51	8.84	19.00	20.78	22.29	41.39	25.58	27.78	البحرين
TUNISIA	7.47	6.33	6.08	6.16	7.86	7.97	7.98	7.82	7.49	8.55	9.69	تونس
ALGERIA	2.05	2.58	2.21	2.09	1.57	2.12	3.27	3.08	3.20	2.50	2.41	الجزائر
SAUDI ARABIA	8.87	4.43	10.25	8.93	7.46	8.44	9.28	10.57	11.44	11.74	11.92	السعودية
SUDAN	32.35	29.01	35.61	22.51	18.83	18.93	34.47	29.09	22.24	24.16	18.09	السودان
SYRIA	13.69	14.44	3.47	14.20	14.02	13.51	18.21	17.42	26.09	19.35	18.98	سورية
SOMARIA	32.61	38.03	38.21	44.40	36.75	44.84	58.97	55.57	64.89	53.10	54.81	الصومال
IRAQ	54.86	29.64	14.75	6.12	4.73	6.10	6.10	11.75	14.41	18.10	17.31	العراق
OMAN	17.48	20.11	26.48	20.27	18.58	19.77	19.77	17.92	23.11	17.88	17.47	عمان
QATAR	9.41	11.12	9.53	10.30	8.34	6.39	6.39	7.78	8.93	8.79	8.91	قطر
KUWAIT	6.14	6.55	8.17	6.89	5.56	6.78	6.78	7.13	8.96	6.24	5.63	الكويت
LEBANON	20.94	12.23	11.39	11.02	15.81	18.80	18.80	19.55	25.46	20.64	20.98	لبنان
LEBYA	6.33	7.38	7.86	7.07	5.57	5.49	5.49	7.76	6.74	4.82	4.22	ليبيا
EGEPT	6.02	6.40	8.26	6.75	8.90	7.49	7.49	8.09	13.06	13.22	13.63	مصر
MOROCCO	7.63	7.77	6.75	6.72	9.26	8.76	8.76	7.66	7.49	9.50	9.69	المغرب
MAURITAINIA	4.75	9.97	6.18	3.88	5.42	7.30	7.30	10.63	22.38	5.45	4.70	موريتانيا
YEMEN	19.18	17.00	22.89	19.84	18.72	18.60	18.60	29.83	24.04	27.70	24.80	اليمن
TOTAL	8.64	8.71	9.07	8.34	7.82	8.76	10.16	10.27	11.69	10.81	11.04	المجموع

المشاكل والمعوقات امام تنمية حركة التجارة العربية البينية

واجهت مسيرة التعاون الاقتصادي العربي على مدار العقود الماضية، مجموعة من العراقيل والمشاكل التي وقفت حائلا دون زيادة مستويات التجارة العربية البينية، وبالرغم من انقضاء ست سنوات على انطلاقة الاتفاقية وتنفيذها من قبل الدول الاعضاء، الا ان تنفيذ بنود واحكام هذه الاتفاقية يواجه بعض المشاكل والعراقيل التي ما زالت تؤثر على التطبيق الفعلي للبرنامج التنفيذي للمنطقة، والتي تحول دون الاستفادة الجدية لقطاع الاعمال العربي من التسهيلات والامتيازات التي يوفرها هذا المشروع العربي، فهناك صعوبات عديدة تواجه تحقيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، فمنها ما هو ناجم عن اختلالات مستويات التنمية الاقتصادية بين البلدان العربية، ومنها ما هو متعلق بالمستوى الذي بلغته كل منها في تحقيق الاصلاحات الاقتصادية وانعكاس الخلافات السياسية على اقامة التعاون الاقتصادي بين الدول العربية، الا ان المسالة الاساسية هي في مدى التزام الدول العربية بشكل جدي بتنفيذ البرنامج التنفيذي للمنطقة ، واستنادا الى الدراسات والمسوحات الميدانية التي قامت بها الجامعة العربية لمعرفة المعوقات والمشاكل التي وقفت في الماضي ولا تزال في وجه زيادة التجارة العربية البينية فانه يمكن تلخيص هذه المشاكل والعراقيل بما يلي:

أولاً: القيود غير الجمركية

تمثل القيود غير الجمركية عقبة اساسية لا يمكن التقليل من اثرها في تاخير تنفيذ اهداف المنطقة وتكاد تفوق في تاثيرها العقبات الاخرى وتشمل هذه القيود ما يلي:

أ. **القيود الفنية**: وهي خاصة بالاشتراطات في الدول العربية، أي تعددية المواصفات لنفس المنتج وتعدد وتضارب الاجتهادات الادارية في تطبيقها مثل وضع العلامات واللاصقات على المنتج ودلالة المنشا، انواع العبوات، تضارب نتائج المختبرات،، فرض معايير ومواصفات مغيرة لتلك التي تفرضها الدولة على سلعها المحلية خصوصا على المنتجات الغذائية والزراعية، وقيام بعض الدول العربية بتغيير في المواصفات والمقاييس دون اشعار مسبق، وتشدد في الاشتراطات الصحية والبيئية، والمبالغة في اساليب الكشف، وارتفاع كلفة

التحاليل، وطول الوقت اللازم لاصدار شهادة المطابقة وتصديقها واستيفاء رسوم اعلى عليها مقارنة مع السلع المحلية.

ب. **القيود الادارية**: وهي قيود خاصة بموضوع اعادة التثمين الجمركية، وكثرة الوثائق الاضافية غير الضرورية التي تطلب مع البضاعة، ومشاكل النقل بالعبور واجراءات التخليص الجمركي وتكاليفه.

وتتطلب عملية ازالة هذه القيود اعتماد قيمة الفاتورة في التثمين الجمركي،واعتماد قواعد منظمة التجارة العالمية في هذا المجال، وتقليص عدد الجهات التي تعاين السلع والاختبارات التي تخضع لها وعدد العينات التي تؤخذ منها، وتحسين المنافذ الجمركية، وعلى صعيد اجراءات العبور اعتماد الاختام الجمركية والغاء نظام الترفيق والقوافل.

ج. **القيود النقدية**: ان بعض الدول العربية ما زال لديها قيود على اجراءات التحويل وتعدد اسعار الصرف ومخصصات النقد الاجنبي وتشدد في اجراءات الائتمان وكذلك في شروط الاستيراد، مما يتطلب ازالة القيود النقدية وذلك عن طريق معالجة اية قيود نقدية خاصة بالعملة لاسيما الرقابة الصارمة على النقد وعدم قابلي تحويل العملات وتعدد اسعار الصرف.

د. **القيود المالية**: هناك مبالغة في رسوم تصديق القنصليات على شهادات المنشا حيث يتم تحصليها في بعض الدول العربية حسب قيمة الفاتورة، علما ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دروته الاخيرة (72) في ايلول 2003 قد توصل الى الاتي (التاكيد على قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1431 تاريخ 13/ 2/ 2002 بشان الغاء التصديق على شهادات المنشا من قبل السفارات والقنصليات العامة، والغاء التصديق على الفواتير والمستندات المصاحبة لشهادات المنشا من قبل السفارات والقنصليات). ووفقا للامانة العامة للجامعة العربية فان بعض الدول الاعضاء اودعت قراراتها بنفاذ الغاء تصديق شهادات المنشا والفواتير والوثائق المرافقة لها وهي (الجمهورية اللبنانية، الملمكلة الاردنية الهاشمية، دولة الامارات العربية المتحدة، مملكة البحرين،

الجمهورية التونسية، المملكة العربية السعودية، دولة قطر، سلطنة عمان، المملكة المغربية، الجمهورية اليمنية، جمهورية مصر العربية).

كما ان هناك مبالغة في رسوم المعاينة والمطابقة والتي تخضع في بعض الاحيان لمعاملة تمييزية مقارنة بالسلع المحلية ، وارتفاع بدلات التحاليل على بعض السلع لاسيما الغذائية منها.

هـ. **القيود الكمية:** وجود قيود كمية في العديد من الدول العربية تتمثل في حصر الاستيراد بمؤسسات تابعة للقطاع العام، وقيود موسمية للاستيراد تخضع للاتفاقيات ثنائية ورخص استيراد، وعدم تطبيق الرزنامة الزراعية في كثير من الاحيان.

ثانياً: مشكلة الرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل للتعريفة الجمركية

ان فرض الدول العربية للرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل للتعريفة الجمركية المفروضة على السلع العربية المستوردة من الدول العربية سوف يؤدي الى تعطيل اثر التخفيض الجمركي، وتعتبر الضرائب والرسوم الاضافية من المعيقات الرئيسية التي تحول دون التنفيذ الامثل لبرنامج منطقة التجارة الحرة العربية ومثال ذلك رسوم الطوابع ورسوم القنصلية التي تحسب كنسبة من القيمة في الدول العربية، ورسوم احصاء وخدمات جمارك كنسبة من القيمة المستوردة، بالاضافة الى رسوم لها مصلحة عام كرسوم بيطرة ورسوم المرور على الطرق، وهذه كلها رسوم وضرائب تؤثر على قيمة البضاعة وكلفتها.

الامر الذي يتطلب تدارك ذلك عبر تحديد واضح لنسب مجمل الضرائب والرسوم والغاء الرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل للتعريفة الجمركية. او دمجها بالتعريفات الجمركة التي يسرة عليها التخفيض الجمركي بحيث تزال كافة الضرائب والرسوم ممع انتها ء الفترة الزمنية المقررة لقيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

ثالثاً: المغالاة في طلب الاستثناء على التخفيضات الجمركية

تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى صعوبات ناجمة عن المغالاة في طلبات الاستثناء من التخفيضات الجمركية والتي يخشى ان تؤثر على الالتزامات المترتبة على الدول وعدم تحقيق الاهداف المتوخاه من المنطقة.

وقد منح المجلس الاقتصادي والاجتماعي ست دول عربية استثناءات بعدم تطبيق نسبة التخفيض التدريجي على عدد من السلع التي حددتها تلك الدول، كما حدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفترة الزمنية لتلك الاستثناءات لتعمل خلالها تلك الدول على مواءمة اوضاعها الاقتصادية، وقد انتهت الفترة الممنوحة لكافة الاستثناءات في 16/ 9/ 2002، واكد مجلس الجامعة في دورته الرابعة عشر(بيروت اذار/ 2002) في قراره رقم 233 على الاتي (عدم منح ايه استثناءات جديدة بعد انتهاء الفترة الزمنية المحددة للاستثناءات القائمة حاليا الا في اضيق الحدود ووفق معايير مشدده انسجاما مع نص المادة (15) من اتفاقية تسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، وذلك بالنسبة للدول الاعضاء في المنطقة حاليا، ويعهد للمجلس الاقتصادي والاجتماعي تقدير الموقف بالنسبة للدول التي ستنضم لاحقا).

رابعاً: عدم تفعيل آلية تسوية النزاعات

تعتبر الية تسوية النزاعات من الادوات الضرورية لعمل منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، وتزداد اهميتها مع زيادة حجم المبادلات التجارية بين الدول اعضاء المنطقة والذي يؤدي الى ترابط المصالح التجارية بين هذه الدول وبين المتعاملين في اطارها في القطاع الخاص، ووجود آلية لتسوية المنازعات التي قد تنشا بين الاطراف المتعاملة في اطار المنطقة يساعد في سرعة البت في القضايا التي تكون موضوع خلاف بين الشركاء التجاريين حتى لا تتعرض مصالحهم لاقتصادية للضرر.

ولقد نصت المادة الثالثة عشر من اتفاقية تسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية على ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي هوالجهة المختصة بفض المنازعات التي تنشا بين اطراف الاتفاقية، كما نص البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على (تشكيل لجنة تسوية المنازعات في كافة القضايا المرتبطة بتطبيق اتفاقية تسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وكذلك أي خلاف حول تطبيق هذا البرنامج) وتم تكليف لجنة التنفيذ والمتابعة للقيام بهذه المهمة.

وقد تم تشكيل لجنة لتسوية المنازعات في كافة القضايا المرتبطة بتطبيق اتفاقية تسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، الا انه لم يتم اقرار هذه الالية حتى

الان وستجتمع لجنة خبراء القانونيين للمرة الاخيرة من اجل استكمال بحث ملاحظات الدول العربية بشان فض المنازعات، ورفع تقريرها الى الدورة القادمة للمجلس الاقتصادي للمناقشة.

خامساً: قواعد المنشأ/ قواعد المنشأ التفصيلية

تشكل قواعد المنشأ التفصيلة للسلع العربية احد مرتكزات الاساسية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والتي يمكن من خلالها منع تسرب سلع اجنبية للدول العربية المستفيدة من المميزات التي تتيحها المنطقة للسلع العربية، كما وانها الوسيلة التي يمكن من خلالها تحقيق تكامل انتاجي بين الدلو العربية مستفيدة من قاعدة المنشأ التراكمي.

ويتم حاليا العمل بقواعد منشأ مرحلية انتقالية تعتمد على مبدأ المكون المحلي العربي (القيمة المضافة) وحددت اسلوب احتساب القيمة المضافة وذلك لحين استكمال قواعد المنشأ التفصيلية، وقد عملت اللجنة الفنية لقواعد المنشأ التي نص البرنامج التنفيذي على تشكيلها خلال السنوات الماضية على اعداد قواعد منشأ تفصيلية للسلع العربية، الا ان اللجنة وخلال ست اجتماعات لم تتمكن من استكمال هذه القواعد والتوافق بين كافة الدول الاعضاء، وظلت بعض الاحكام محل خلاف بين الدول الاعضاء، مما كان له اثر مباشر في عدم التوافق بشان القواعد التفصيلية لعدد من السلع ايضا، فلا زالت هناك مادة اساسية في الاحكام العامة لم يتم التوافق بشانها وهي المتعلقة باستخدام سعر السلعة تسليم باب المصنع في اساس احتساب القيمة المضافة، ام احتساب قيمة المدخلات الاجنبية، واكدت اللجنة على انه لن يتم بحث القواعد التفصيلية للسلع الا بعد اقرار كافة الاحكام العامة.

ويذكر ان قواعد المنشأ العربية العامة لاغراض تطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية حددت نسبة (40٪) كقيمة مضافة للسلع المنتجة عربيا.

ان التاخير في الاتفاق على قواعد المنشأ سوف يترك انعكاسات سلبية على تطبيق المنطقة وبالاخص قضية الاستثناءات،الامر الذي يتطلب الاسراع من الانتهاء من قواعد المنشا التفصيلية لكي يستطيع القطاع الخاص الاستفادة القصوى من مشروع المنطقة، حيث ان الاتفاق على قواعد منشا تفصيلية يعتبر من السياسات

التجارية التي تمارسها الدول في اطار تشجيع الاستثمارات البينية والعمل على توظيفها في خدمة التكتل الاقتصادي المنشود.

سادساً: النقل البري والبحري

ان كلفة التجارة بين بلدان العالم العربي المختلفة والذات كلفة النقل تشكل عائقا اخر امام التجارة العربية البينية، حيث يعتبر المغرب العربي اقرب جغرافيا الى اوروبا منه الى باقي دول المشرق العربي والخليج العربي، وبشكل عام فان عدم توفر وسائل نقل منتظمة بين المغرب والمشرق العربي وباسعار منافسة يجعل التجارة بين جناحي الوطن العربي متدنية جدا. بل وتشكل عائقا امام تطور التجارة العربية البينية كما وتعد التعقيدات على الحدود بين الدول العربية وطول المدة الزمنية من اكثر العقبات المعرقلة لتحرير التجارة بين البلاد العربية الامر الذي يتطلب انشاء خطوط شحن كافية لزيادة الصادرات العربية اضافة الى انشاء عدد من الشركات العاملة كخدمة خطوط الشحن مثل التامين والتخليص الجمركية وشركات النقل البري، ايضا لابد من العمل على تطوير اتفاقية تنظيم النقل البري (الترانزيت) بين الدول العربية.

سابعا: تشابه الهياكل الاقتصادية والاجتماعية

ان تشابه الهياكل الاقتصادية والانتاجية والاجتماعية بين الدول العربية ادى الى حدوث تخوف من فتح الاسواق العربية على بعضها، وقد ادى تشابه الهياكل الاقتصادية والانتاجية فيها الى تشابه في الصناعات التصديرية في الوقت الذي تركز فيه الدول العربية على زيادة صادراتها، بالاضافة الى ارتفاع اسعارها التصديرية مقارنة مع ما يستورد من مختلف دول العالم.

ثامنا: القضايا المتعلقة بالمواءمة مع الضوابط الدولية

هناك اشكاليات اخرى تتعلق بالقواعد والضوابط التي ستضعها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لنفسها، مثل المواصفات والملكية الفكرية وشهادات المنشا والبيئة وغيرها، وثمة تساؤل حول ما اذا كانت المنطقة ستلزم نفسها بقواعد ايزوا او قواعد منظمة التجارة العالمية، او قواعد الاتحاد الاوروبي، خاصة بعد ان بدا العديد من الدول العربية بتطبيق الضوابط والمعايير الدولية باعتبارها متطلبا ضروريا من متطلبات العولمة .

تاسعا: نقص المعلومات اللازمة للتجارة البينية

تعاني مؤسسات القطاع العام بشكل عام من نقص في المعلومات الاقتصادية والتجارية ذات العلاقة بالقوانين والتشريعات التجارية الخاصة بالاسواق العربية وتعاني القطاع الخاص من عدم توفر المعلومات الرسمية المتعلقة بالتسهيلات التجارية واهمها الخدمات الجمركية والتخزين والنقل والترانزيت والخدمات المصرفية والتأمين والاستشارات، كذلك هناك نقص في المعلومات المتعلقة بالاسواق والسلع المختلفة وانماط الاستهلاك والمواصفات والمقاييس والنوعية والجودة، وعادة ما يتم اللجوء الى نشرات وتحاليل تصدرها مصادر خارجية عن الاسواق العربية.

عاشرا: صعوبة تنقل الافراد ورؤوس الاموال بين الدول العربية وصعوبة منح التاشيرات

حادي عشر: عدم شمول جميع الدول العربية في اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

حيث لا تزال هناك مجموعة من الدول العربية غير منضمة للاتفاقية مثل (الجزائر ، جيبوتي، الصومال، جزر القمر، موريتانيا)

الثاني عشر: عدم شمول قطاع الخدمات في البرنامج التنفيذي لاقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

حيث تحتل تجارة الخدمات في الدول العربية اهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي والاستثماري، ويؤدي تحرير تجارة الخدمات الى زيادة التجارة في السلع والخدمات وزيادة النمو الاقتصادي وفرص العمل، مع الاشارة الى المحاولات والخطط التي وضعت مؤخرا لتحقيق هذه الغاية.

والجدول التالي يوضح الوقت المستغرق وكذلك الوثائق المطلوبة والتكلفة المتعلقة بالإجراءات المطلوبة في المناطق الإقتصادية في العالم وكذلك في بعض البلدان العربية فيما يخص إنجاز عمليات التصدير والاستيراد:

م	منطقة الاقتصاد	وثائق التصدير (عدد)	وقت التصدير (أيام)	تكلفة التصدير (للحاوية) US$	وثائق الاستيراد (عدد)	وقت الاستيراد (أيام)	تكلفة الاستيراد (للحاوية) US$
1	شرق آسيا والباسفيك	6.9	23.9	884.8	9.3	25.9	1037.1
2	أوروبا ووسط آسيا	7.4	29.2	1450.2	10.0	37.1	1589.3
3	أمريكا اللاتينية والكاريبي	7.3	22.2	1067.5	9.5	27.9	1225.5
4	الشرق الأوسط وجنوب أفريقيا	7.1	27.1	923.9	10.3	35.4	1182.8
5	مجموعة OECD	4.8	10.5	811.0	5.9	12.2	882.6
6	جنوب آسيا	8.1	34.4	1236.0	12.5	41.5	1494.9
7	الصحراء الإفريقية	8.2	40.0	1516.1	12.2	51.5	1946.9
8	الجزائر	9	15	1606	9	22	1886
9	مصر	8	20	1014	8	18	1250
10	العراق	10	105	1010	19	39	670
11	الأردن	7	24	720	12	38	1220
12	الكويت	5	18	675	11	20	1350
13	لبنان	6	22	969	12	45	2325
14	موريتانيا	9	25	3733	7	35	1070
15	المغرب	6	18	700	11	40	3733
16	سلطنة عمان	9	23	987	13	37	1800
17	المملكة العربية السعودية	5	13	654	9	17	994
18	السودان	12	56	1870	13	12	788

19	سوريا	9	40	1300	11	19	1163
20	تونس	5	18	770	8	44	3550
21	الإمارات العربية المتحدة	4	18	392	6	41	695
22	الضفة الغربية وغزة	7	27	705	7	12	756
23	الجمهورية اليمنية	6	33	1129	9	9	625
24	المملكة المتحدة	5	12	676	4	17	360
25	الولايات المتحدة الأمريكية	6	9	625	5	13	1093

حالة دراسية

قامت غرفة تجارة عمان بدراسة أثر اتفاقية «الشراكة الأردنية الأوروبية» على حركة التبادل التجاري بين الأردن ودول الاتحاد الأوروبي على النحو التالي:

وقعت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية بتاريخ 24/ 11/ 1997 «اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية»، وهي تمثل الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس الشراكة فيما بين المجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها من جهة والمملكة الأردنية الهاشمية من جهة أخرى، وقد حلت هذه الاتفاقية محل الاتفاق التجاري المبرم بين المجموعة الأوروبية والأردن، الموقع في بروكسل بتاريخ 18/ 1/ 1977.

ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 1/ 5/ 2002 بعد انتهاء جميع إجراءات المصادقة الدستورية عليها في جميع الدول الاطراف وحلت محل اتفاقية التعاون المبرمة بين الجانبين عام 1977. وعليه، سيتم التوصل تدريجيا إلى منطقة تجارة حرة بين الجانبين خلال مدة انتقالية حدها الأعلى 12 سنة تبدأ من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

ومن الجدير بالذكر أن المملكة الأردنية الهاشمية ودول المجموعة في حينه وهي (مملكة بلجيكا، مملكة الدانمرك، جمهورية ألمانيا الاتحادية، الجمهورية اليونانية، مملكة إسبانيا، الجمهورية الفرنسية، ايرلندا، الجمهورية الإيطالية، دوقية لوكسمبورغ، المملكة

الهولندية، جمهورية النمسا، الجمهورية البرتغالية، الجمهورية الفنلندية، مملكة السويد المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا) بدأت بتنفيذ الاتفاقية بعد توقيع والمصادقة عليها من قبل الفريقين كل وفق الإجراءات الخاصة به، وسرى مفعول هذه الاتفاقية في اليوم الأول من الشهر الثاني الذي يلي التاريخ الذي أشعر كل فريق فيه الآخر بانتهاء إجراءات المصادقة.

هذا وقد قدمت الدول التالية بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بتاريخ 1/ 5/ 2004، (التشيك، استونيا، قبرص، هنغاريا، لاتفيا، لتوانيا، مالطا، بولندا، سلوفانيا وسلوفاكيا). ولم يتم إدراجها في التخفيضات الجمركية في الأردن حتى تاريخ 30/ 5/ 2004.

وقد تم إيقاف العمل بالاتفاقيات التجارية والاقتصادية الموقعة مع الدول الأوروبية المبينة أدناه، والتي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي مؤخراً. وقد حلت اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية محل هذه الاتفاقيات اعتباراً من 1/ 5/ 2004:

- اتفاقية التعاون التجاري الموقعة من سلوفاكيا بتاريخ 29/ 4/ 2004.
- اتفاقية التعاون التجاري الموقعة مع التشيك بتاريخ 3/ 6/ 2003.
- اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري طويلة الأمد الموقعة مع هنغاريا خلال العام 1976.
- اتفاقية التعاون التجاري طويلة الأمد الموقعة مع بولندا بتاريخ 13/ 10/ 1977.
- اتفاقية التعاون التجاري الموقعة مع قبرص بتاريخ 29/ 4/ 1994.

وتعتبر دول الاتحاد الأوروبي من الدول الغنية ذات الدخل المرتفع على مستوى الافراد، وتتمتع بسوق واسع يضم ما يزيد على (450) مليون مستهلك، حيث نجحت هذه الدول برفع مستوى المعيشة للافراد من خلال نجاح تجربة السوق الأوروبية المشتركة، ومن ثم الانتقال إلى تجربة الاتحاد الاقتصادي الكامل وطرح العملة الموحدة «اليورو» للتداول. ويمتاز السوق الأوروبي باتساع مدى حرية تنقل البضائع والخدمات والأشخاص بين الدول الأعضاء، ففي السوق الموحد يمكن للمنتجات المصنعة في أية دولة عضو أو مستوردة لأية دولة عضو التنقل الحر بدون أية معيقات.

أهداف الاتفاقية

1. قيام منطقة تجارة حرة بحلول عام 2014.
2. التحرير الكامل للتبادل التجاري من الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل، ومن القيود غير الجمركية على جميع السلع الزراعية والحيوانية والمواد الأولية بالإضافة إلى منح مجموعة أخرى من السلع تخفيضا تدريجيا من الرسوم والقيود خلال فترة زمنية محددة.
3. تهيئة إطار ملائم للحوار السياسي، يسمح بتطوير علاقات سياسية وثيقة بين الطرفين.
4. التحرير التدريجي لتجارة البضائع والخدمات ورأس المال.
5. رعاية وتنمية علاقات اقتصادية واجتماعية متوازنة بين الفريقين من خلال الحوار والتعاون.
6. تحسين ظروف المعيشة والعمل، وتعزيز الإنتاجية والاستقرار المالي.
7. تشجيع التعاون الإقليمي بهدف «تثبيت التعايش السلمي والاستقرار السياسي والاقتصادي».
8. تطوير التعاون في مجالات أخرى ذات اهتمام متبادل.

محاور الاتفاقية

أولا: المحور السياسي والأمني:

يتضمن هذا المحور المبادئ والقواعد العامة التي تحكم التعاون بين الطرفين في المجال السياسي والأمني، وتتوخى الاتفاقية من خلال الحوار السياسي التوصل إلى مجموعة من الأهداف المشتركة وبخاصة تلك المتعلقة «بالسلام، الأمن، الديمقراطية، حقوق الإنسان، التنمية الإقليمية».

ثانيا: المحور الاجتماعي والثقافي:

يتضمن هذا المحور المبادئ والقواعد العامة التي تحكم التعاون بين الطرفين في المجال الثقافي والاجتماعي، وتتوخى الاتفاقية من خلال الحوار المتواصل تحسين شروط العمل للأردنيين العاملين بصفة قانونية في دول الاتحاد الأوروبي، وزيادة الوعي بحضارات وثقافات الطرفين ومحاربة التمييز، كما ويهدف هذا المحور من خلال البرامج

والمشاريع المشتركة إلى ازالة عوامل الهجرة وذلك بايجاد فرص عمل وتوفير التدريب والتأهيل في المناطق الاقل حظا، وزيادة دور المرأة في التنمية الاقتصادية، إلى جانب تحسين النظام الصحي ونظام الضمان الاجتماعي، وتبادل الزيارات الشبابية بقصد زيادة الوعي والتفهم للثقافات المختلفة.

ثالثا: المحور الاقتصادي والمالي:

يهدف هذا المحور إلى انشاء منطقة تجارة حرة بين الأردن ودول الاتحاد الاوروبي خلال فترة انتقالية مدتها اثنتي عشرة سنة تبدأ من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ويشتمل هذا المحور على الامور التالية:

- تجارة المنتجات الصناعية والزراعية
- حقوق تأسيس الشركات، وتبادل الخدمات والمدفوعات، وحرية حركة رؤوس الاموال، والمنافسة.
- حقوق الملكية الفكرية والتجارية والصناعية.
- التعاون المالي.
- التعاون الاقتصادي في مجالات الصناعة والزراعة والاستثمار.
- المواصفات والمقاييس.
- النقل، والاتصالات، والطاقة والعلوم ، والتكنولوجيا، والبيئة، والسياحة والاحصاءات.

تجارة السلع الصناعية

نصت الاتفاقية على تأسيس منطقة تجارة حرة في تجارة السلع الصناعية بين الأردن ودول الاتحاد الاوروبي ، وعلى عدم فرض أية ضرائب او رسوم جديدة على السلع المتبادلة بين الطرفين والتخفيف التدريجي للضرائب المفروضة حاليا للوصول إلى منطقة تجارة حرة خلال 12 سنة من تاريخ توقيع الاتفاقية (كحد أعلى) مع ضرورة الالتزام بأحكام اتفاقية (الجات). وبخصوص السلع الصناعية فقد نصت الاتفاقية على ما يلي:

- إعفاء الصادرات من السلع الصناعية الأردنية إلى دول الاتحاد الأوروبي من الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل اعتبارا من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.
- إعفاء المستوردات من السلع الصناعية الأرووربية إلى الأردن من كافة الرسوم الجمركية والرسوم الاخرى ذات الأثر المماثل تدريجياً خلال فترة زمنية مقدارها اثني عشر من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وعلى النحو التالي:

1. قائمة السلع الصناعية الأوروبية المستثناه من التحرير:

تم استثناء عدد من السلع الأوروبية المستورده من التحرير الجمركي وهي (السجائر، السيارات المستعملة، رب البندورة، الألبسة المستعملة، عدد من أنواع الأثاث، الأحذية السجاد).

2. قائمة السلع الصناعية الأوروبية المعفاه من جميع الرسوم الجمركية والرسوم الاخرى منذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.
3. قائمة السلع الصناعية الخاضعة حاليا لتعرفة مقدارها (5٪) أو (10٪) والتي سيجري التخفيض الجمركي عليها ابتداء من السنة الأولى من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وبمعدل (20٪) سنويا، وتشمل هذه القائمة على عدد من المواد الاستهلاكية الأساسية، والأجهزة الطبية، ومواد أولية للصناعات، أجزاء وآلات صناعية، مدخلات صناعية مواد كيماوية للصناعة، أدوية، وأسمدة.
4. قائمة السلع الصناعية الخاضعة حاليا لتعرفة مقدارها (20٪،30٪،40٪) والتي سيجري التخفيض الجمركي عليها ابتداء من مطلع السنة الخامسة لدخول الاتفاقية حيز التنفيذ وبمعدل (10٪) سنويا، وتشمل هذه القائمة السلع الصناعية التي تنتج محليا والتي تحتاج الصناعات القائمة منها الى فترة انتقالية للتكيف.

المنتجات الزراعية

فيما يلي أهم المنتجات الزراعية الأردنية التي سمحت الاتفاقية بتصديرها إلى دول الاتحاد الأوروبي، وتنقسم إلى خمسة اقسام وهي:

- السلع الزراعية الأردنية المعفاه من الرسوم الجمركية بنسبة (100٪) وبدون سقوف كمية أو تحديد مواعيد لدخولها وهي (الملوخية، البامية، بعض أنواع الفلفل، البلح، الخضار المجففة، الحمضيات المعصورة، الفلفل الأحمر المطحون، الجريب الفروت، البرتقال) ويلاحظ ان اغلب هذه المنتجات الزراعية لا تنتج في دول الاتحاد الأوروبي إما بسبب الظروف الجوية أو كونها ليست من السلع التي اعتاد عليها المستهلك الأوروبي.
- السلع الزراعية الأردنية المعفاه من الرسوم الجمركية بنسبة (100٪) وبدون سقوف كمية ولكن ضمن مواعيد محددة لدخولها وهي (البندورة، الثوم، الخيار الصغير، الفاصوليا، الباذنجان، الفلفل الحلو، البقدونس، الكوسا، الشومر، الشمام الصغير، البطيخ).
- السلع الزراعية الأردنية المعفاه من الرسوم الجمركية بنسبة (100٪) ولكن مع تحديد سقوف كمية وتحديد مواعيد محددة لدخولها وهي (البطاطا الحلوة، الزهور، الخس، الاسبراجوس، مصنعات الخضار والفواكه، ورب البندورة والفراولة)
- السلع الزراعية الأردنية برسوم جمركية مخفضة ضمن سقوف كمية ومواعيد محددة لدخولها، وهي (الجزر، البصل، التين، المانجا، الجوافة، الماندلينا، الليمون).
- الجبنة البيضاء معفاه من الرسوم الجمركية بنسبة (100٪).

ويعتبر استثناء بعض السلع الزراعية من تحرير التجارة في بعض المراحل والسماح بدخول كميات محددة من السلع الزراعية الأردنية في فترات زمنية وحصص محددة من أهم المعيقات امام دخول الصادرات الأردنية إلى دول الاتحاد الأوروبي.

قواعد المنشأ

يشترط الاتحاد الأوروبي لحصول الصادرات الأردنية من السلع الصناعية على الإعفاءات الجمركية والمعاملة التفضيلية الواردة في اتفاقية الشراكة توفر عدد من الشروط والقواعد في السلعة لتكسب الدولة المصدرة بموجبها صفة المنشأ.

حيث تحتوي الاتفاقية على (حق التراكم الثنائي) وهو التراكم الذي يكون ضمن اتفاقية تجارة حرة بين طرفين اثنين فقط بحيث تعتبر المواد المستوردة ذات منشأ الطرف الأخر على أنها مواد ذات منشأ وطني، وهذه العمليات يجب ان تتجاوز العمليات البسيطة التي لا تمنح صفة المنشأ ويسمح هذا الحق بتراكم المواد الوسيطة المستوردة من دول الاتحاد الأوروبي فقط.

ومنح الاتحاد الأوروبي الأردن (حق التراكم القطري للمنشأ) والذي يسمح بتراكم المنشأ مع (40) دولة تضم دول الاتحاد الأوروبي، دول شرق ووسط أوروبا، دول رابطة (الافتا) دول جنوب المتوسط، مع الاخذ بعين الاعتبار ضرورة قيام جميع تلك الدول التي ترغب بالانضمام إلى هذه المبادرة (تراكم المنشأ) بتوقيع اتفاقيات تجارة حرة فيما بينهما.

أثر الاتفاقية على التبادل التجاري بين الطرفين

يرتبط الأردن بعلاقات اقتصادية مع الاتحاد الاوروبي منذ نشأته حيث تعود العلاقات المنظمة مع إلى العام 1977 بموجب اتفاقية التعاون العامة بينهما، والتي استطاع الاردن من خلالها تصدير السلع الصناعية معفاه من الرسوم الجمركية ودون أية قيود كمية منذ العام 1979، ولكن هذه العلاقات لم تكن منظمة بدرجة كافية مما أدى إلى مدودية حجم التبادل التجاري بين الطرفين وخاصة فيما يتعلق بالصادرات الأردنية للاتحاد الاوروبي.

بلغت قيمة اجمالي التجارة الخارجية مع دول المجموعة الاوروبية عام 2004 ما مجموعه (1431.9) مليون دينار، وبنسبة نمو مقدارها (29.7٪) مقارنة مع قيمة اجمالي التجارة الخارجية لهذه الدول عام 2003 والبالغة (1103.5) مليون دينار وبزيادة بلغت (328.4) مليون دينار.

وشكلت الصادرات الأردنية إلى دول الاتحاد الأوروبي ما نسبته (3.1٪) من اجمالي الصادرات الأردنية عام 2004، في حين بلغت المستوردات الأردنية ما نسبته (23.5٪) من اجمالي المستوردات الأردنية عام 2004.

ويستنتج من ذلك ان الميزان التجاري يميل لمصلحة الدول الأوروبية، حيث بلغ العجز التجاري عام 2004 ما مجموعه (1286.7) مليون دينار، مقابل (993.9) مليون دينار عام 2003 وبزيادة بلغت (292.8) مليون دينار.

وتشير البيانات المتوفرة في الجدول رقم (1) إلى ان حجم التجارة بين الطرفين لم يتأثر كثيرا وبالتحديد الصادرات الأردنية التي شهدت في بعض السنوات انخفاضاً كبيراً، في حين شهدت الصادرات الاوروبية إلى الأردن ارتفاعا طفيفا، فقد بلغن قيمة الصادرات الأردنية إلى دول الاتحاد الاوروبي (السنة التي وقعت فيها الاتفاقية) عام 1997 ما مجموعه (77.2(مليون دينار، انخفضت عام 1998 إلى (68.4) مليون دينار وبنسبة بلغت (11.3٪)، وواصلت بالانخفاض عام 1999لتصل الى ما مجموعة (60.6) مليون دينار، واستمرت بالانخفاض بشكل كبير لتصل إلى (35) مليون دينار عام 2000 وبنسبة بلغت (42.2٪).

وبدأت قيمة الصادرات الأردنية بالارتفاع عام 2001 لتصل إلى مجموعه (49.4) مليون دينار، الا أنها عاودت بالانخفاض عام 2002 (السنة التي دخلت فيها الاتفاقية حيز التنفيذ) لتصل إلى (44.3) مليون دينار وبنسبة بلغت (10.3٪)، ومن ثم ارتفعت عام 2003 إلى ما مجموعه (54.8) مليون دينار، وارتفعت مجددا إلى (72.6) مليون دينار عام 2004 وبنسبة (32.4٪).

أما بخصوص المستوردات الأردنية من دول الاتحاد الاوروبي فقد بلغت عام 1997 ما مجموعة (946.4) مليون دينار، انخفضت عام 1998 الى (887) مليون دينار وبنسبة (6.2٪) وبلغت عام 1999 ما مجموعه (799.2) مليون دينار، ارتفعت إلى (1002.2) مليون دينار، وعاودت قيمة المستوردات الأردنية من الاتحاد الأوروبي الانخفاض عام 2002، وبلغت عام 2003 ما مجموعه (1048.7) مليون دينار، واستمرت بالارتفاع لتصل خلال عام 2004 إلى (1359.3) مليون دينار وبنسبة نمو بلغت (29.6٪).

يلاحظ مما تقم ان حركة التبادل التجاري بين الأردن ودول الاتحاد الأوروبي تتصف بسمتين أساسيتين، الأولى ضعف وتدني قيمة الصادرات الأردنية المتوجهة إلى الأسواق الأوروبية سواء من حيث الأرقام المطلقة أو الأرقام النسبية، حيث يتضح من

الجداول أدناه أن معظم الصادرات الأردنية الى دول الاتحاد الأوروبي سجلت تراجعاً واضحاً بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، ويعزى ذلك إلى الصعوبات والعراقيل التي تواجه دخول الصادرات الأردنية إلى هذه الدول، أما بالسمة الثانية فتتمثل بارتفاع حجم المستوردات الاردنية من دول الاتحاد الأوروبي بشكل عام.

التبادل التجاري بين الأردن ودول الاتحاد الأوروبي 1997-2004

مليون دينار

السنة	الصادرات	المستوردات	الميزان التجاري
1997	77.2	946.4	-869.2
1998	68.4	887	-818.6
1999	60.6	799.2	-738.6
2000	35	1002.2	-967.2
2001	49.4	973.4	-924
2002	44.3	1029.9	-985.6
2003	54.8	1048.7	-993.9
2004	72.6	1359.3	-1286.7

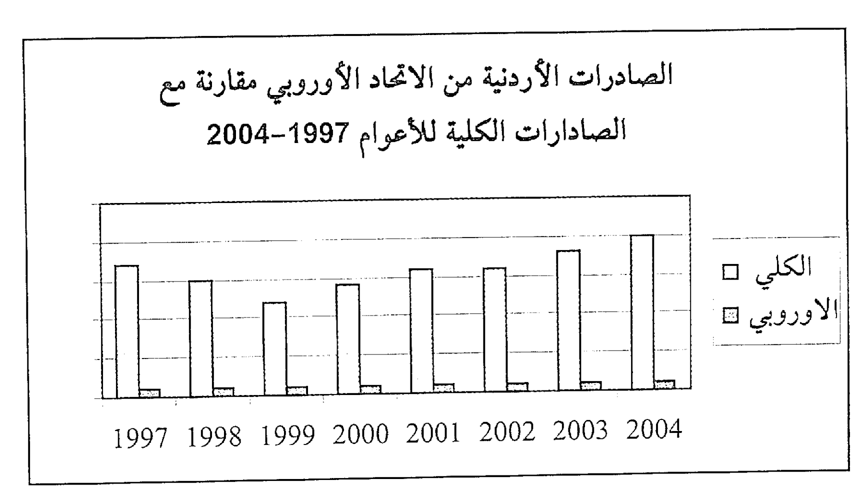
المصدر: دائرة الاحصاءات العامة/ نشرة الاحصاءات السنوية للتجارة الخارجية

التبادل التجاري بين الأردن ودول العالم 1997-2004

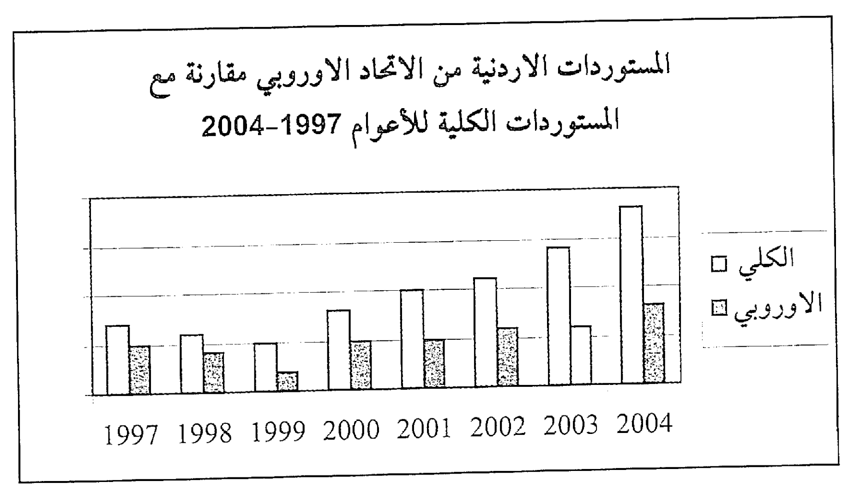
مليون دينار

السنة	الصادرات	المستوردات	الميزان التجاري
1997	1067.1	290	-1606.6
1998	1046.3	2714.3	-1436.4
1999	1051.3	2635.2	-1336.4
2000	1080.8	3259.4	-1916.8
2001	1352.3	3453.7	-1826.9
2002	1556.7	3558.9	-1595
2003	1675	4072	1887.1
2004	2334	5762.8	-2962.5

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة/ نشرة الإحصاءات السنوية للتجارة الخارجية



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة/ نشرة الإحصاءات السنوية للتجارة الخارجية



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة/ نشرة الإحصاءات السنوية للتجارة الخارجية

أهم الصادرات الأردنية الى دول الاتحاد الأوروبي للاعوام 1997-2004

مليون دينار

الصنف	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
فوسفات	33.5	22.7	14.5	1	3.6	8.3	9.6	8.1
كارناليت وسيلفيت واملاح بوتاس اخرى	15.9	16.8	16.2	12	10.2	15.3	21.6	22.2
خضار وفواكه	7.1	7.3	5.5	1.8	1.3	1.7	1.9	2.3
كلوريد الصوديوم	2.3	1.1	0.794	0.493	0.322	—	—	—
البسة	7.6	7.7	7.4	5	3.1	1.7	1.8	2.6
ورق	1.9	4.5	4.6	3.8	8.3	1.9	1.2	0.942
خيوط وحبال	1.2	1.1	0.946	1.2	—	—	—	—
جلود	0.483	—	0.298	0.283	—	—	—	—
ادوية	—	—	—	—	11.7	7.2	7.2	4.6
خردة وفضلات	0.412	2.1	1.7	1	1.3	0.959	0.856	2.2
مستحضرات العناية بالبشرة	0.276	0.296	0.325	0.592	—	0.242	0.242	—
اشكال خاصة (بروفيلات) مجموفة	—	—	—	0.808	2.5	2.8	2.4	0.837
انابيب ومواسير ولوازمها	—	—	0.274	0.447	0.277	0.142	—	—
حلي ومجوهرات	—	—	0.274	0.447	0.247	0.142	—	—
آلات تكييف هواء	—	0.200	0.469	0.400	—	—	—	—

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة

يبين الجدول اعلاه أهم الصادرات الاردنية الى دول الاتحاد الأوروبي للأعوام 1997-2004، حيث يوضح الجدول أهم السلع التي حدث عليها تغيير خلال هذه الاعوام وهي: الفوسفات، كازناليت وسيلفيت وأملاح بوتاس، الخضار والفواكه، كلوريد الصوديوم، الالبسة، الورق، خردة وفضلات).

وتشير البيانات الاولية للهيكل السلعي للصادرات الأردنية إلى دول الاتحاد الأوروبي الى أن فئة أملاح البوتاس تحتل النصيب الأكبر من الصادرات الأردنية وذلك بالرغم من انخفاضها في بعض السنوات، حيث بلغت عام 1997 (15.9) مليون

دينار، انخفضت الى (12) مليون دينار عام 2000، ثم ارتفعت إلى (22.2) مليون دينار عام 2004، وتأتي في المرتبة الثانية مادة الفوسفات حيث شهدت انخفاضاً واضحاً من (33.5) مليون دينار عام 1997 إلى (8.1) مليون دينار عام 2004، كما سجلت الخضار والفواكه والألبسة انخفاضاً واضحاً من (7.1) و (7.6) مليون دينار عام 1997 إلى (2.3) و (2.6) مليون دينار عام 2004 على التوالي.

يتضح من الجدول أعلاه أن معظم الصادرات الأردنية الى دول الاتحاد الأوروبي سجلت تراجعاً واضحاً بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، ويعزى ذلك الى الصعوبات والعراقيل التي تواجه الصادرات الأردنية إلى هذه الدول (سيتم التطرق اليها لاحقا في هذه الدراسة).

معوقات التصدير إلى دول الاتحاد الأوروبي

بالرغم من انقضاء ما يقرب من ثلاث سنوات على دخول الاتفاقية حيز التنفيذ بتاريخ 1/ 5/ 2002، الا أن هناك بعض المعوقات والعراقيل التي ما تزال تواجه التطبيق الفعلي لاتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية، والتي تحول دون استفادة الأقتصاد الأردني بالشكل المطلوب من الإعفاءات التي تنص عليها الاتفاقية، وفيما يلي أبرز هذه المعوقات والعراقيل:

1. اختلاف وتعدد المعايير والمقاييس والمواصفات المطبقة داخل الاتحاد الاوروبي، حيث ان اختلاف احتياجات كل دولة في الاتحاد عن الاخرى يزيد في صعوبة الانتاج وتطبيق كافة الشروط ففي التصنيع والتغليف والنقل.
2. التشدد في تطبيق المنشأ التفصيلية المنصوص عليها في الاتفاقية (تصل نسبة القيمة المضافة المحلية المطلوبة في بعض السلع إلى 80٪ وهذا من الصعب تحقيقه في الأردن) حيث ان قاعدة القيمة المضافة للمنتجات تختلف من منتج إلى آخر ومعظمها غير مت وفرة محلياً، وفي حال استيرادها من دول الاتحاد الأوروبي ليتم اضافتها إلى القيمة المضافة فإن تكلفة المنتجات تكون عالية بحيث تصبح غير منافسة لمنتجات البلدان الأخرى.

3. طلب استخدام شهادة (EURO1) كمتطلب أساس وصعوبة تعبئة بياناتها، لعدم وجود توعية كافية فيما يتعلق بهذه الشهادة.
4. تأخر السير في إجراءات تخفيض الرسوم الجمركية على السلع المصدرة إلى الاتحاد الأوروبي، حيث ان هناك عددا من السلع التي سيتم إعفاؤها بعد عشر سنوات من تاريخ توقيع الاتفاقية، وهي مده طويلة تقف حائلا دون زيادة حجم الصادرات.
5. عدم القدرة على الحصول على المعلومات الدقيقة التي تبين الفرص التصديرية في الأسواق الأوروبية من قبل العديد من المصدرين الأردنيين، وغياب التنسيق والعمل بجهد جماعي بين القطاعات الاقتصادية.
6. عدم القدرة على الإيفاء باشتراطات التعبئة والتغليف (Packing & Ladeling) للخضار والفواكه والمواد الغذائية والاستهلاكية المصدرة إلى الاتحاد الأوروبي.
7. يفرض الاتحاد الأوروبي شهادات صحية متشددة ومتطلبات متعلقة بالجودة على المنتجات الزراعية، بالإضافة إلى الإجراءات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية مما يشكل عوائق غير جمركية امام المصدرين الأردنيين.
8. ضعف القدرات التسويقية للشركات الأردنية المصدرة، وعدم معرفة المصدريين الأردنيين بالقوانين والتشريعات الاوروبية النافذة.
9. المنافسة غير العادلة مع منتجين اوروبين أقوياء يمتلكون قدرات مهنية عالية وتكنولوجيا متقدمة، حيث يتصف السوق الأوروبي بالمنافسة الشديدة مما يجبر الشركات المصدرة ان تقدم للمستهلك سلعا ومنتجات وخدمات ذات قيمة وجودة أعلى من التي تقدمها الشركات المنافسة.
10. المنافسة الحادة مع دول محاورة للاتحاد الأوروبي تمتلك الخبرات المتراكمة في التعامل مع الأسواق الأوروبية مثل (قبرص، تركيا، المغرب العربي، دول أوروبا الشرقية سابقا).
11. فرض قيود متشددة على تصدير بعض المنتجات الزراعية ومنتجاتها (حصص وجداول زمنية، قيود إدارية من متطلبات بيئية وصحية وغيرها) مما يحد من

حجم الصادرات الأردنية، حيث ان الرزنامة الزراعية المفروضة من الاتحاد الأوروبي تمنع تصدير بعض المنتجات في مواسم محددة لتوافرها محليا لديهم والتي تأتي من باب حماية منتجاتهم.

أثر الاتفاقية على حركة الاستثمار الأوروبي في الأردن

أن من أهداف اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية الأساسية تشجيع فرص اقامة المشاريع المشتركة والسماح بكامل ملكيتها للأجانب من الطرف الثاني إذا لم يتعارض ذلك مع القوانين المحلية الخاصة التي تنظم العمل في هذا القطاع، وقد التزم الطرفان بتحرير حركة رأس المال وتطبيق الحماية لحقوق الملكية الفكرية.

وتحتوي اتفاقية الشراكة على فصل خاص بالاستثمار، حيث التزم الطرفان بالسماح تدريجيا لشركات الخدمات التابعة لأي من الطرفين والقائمة على أراضيها بتقديم خدماتها بصورة تجارية وذلك بهدف التأكيد على الإسراع بعملية التكامل الاقتصادي بينهما.

الا انه بالرغم من أهمية دور الاستثمار في الاتفاقية، فان الاستثمارات الأوروبية المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار في الأردن ما زالت دون المستوى المطلوب حيث انها انخفضت بشكل واضح وملموس بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ في عام 2002.

بلغت قيمة مجموع الاستثمارات الأوروبية المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار في الأردن من عام 1996 إلى عام 2004 مت مجموعه (393) مليون دينار أردني، حيث احتل قطاع الصناعة المرتبة الأولى وبنسبة (60.2٪) من حجم الاستثمارات الاوروبية، ثم جاء قطاع الفنادق والمستشفيات بالمرتبة الثانية والثالثة وبنسبة (38.4٪) (1.3٪) على التوالي (علما بأن هذه الاستثمارات لا تتضمن الاستثمارات الاوروبية في قطاع الاتصالات والمياه والتجارة والخدمات).

ويشير الجدول التالي إلى ان حجم الاستثمارات الاوروبية المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار عام 1997 بلغت ما مجموعه (58.7) مليون دينار وبنسبة شكلت

(15.4٪) من حجم الاستثمارات الكلية للعام ذاته، انخفضت إلى (54.5) مليون دينار عام 1998 وبنسبة بلغت (7.1٪).

وبلغت الاستثمارات الاوروبية عام 1999 ما قيمته (70.5) مليون دينار وشكلت ما نسبته (12.8٪) من حجم الاستثمارات الكلية للعام ذاته، ارتفعت بشكل بسيط إلى (74.3) مليون دينار عام 2000 وبنسبة نمو بلغت (5.3٪).

انخفضت الاستثمارات الاوروبية عام 2001 الى ما قيمته (41) مليون دينار وشكلت ما نسبته (4.6٪) من حجم الاستثمارات الكلية للعام ذاته، وهاودت بالانخفاض لتصل إلى (31.7) مليون دينار عام 2002 وبنسبة بلغت (22.6٪).

ثم ارتفعت الاستثمارات الاوروبية عام 2003 إلى (47.5) مليون دينار وشكلت ما نسبته (18.1٪) من حجم الاستثمارات الكلية للعام ذاته، ثم عادت وانخفضت بشكل كبير جدا عام 2004 لتصل إلى (5.8) مليون دينار وبنسبة بلغت (87.7٪).

حجم الاسثمارات الأوروبية المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار للاعوام 1996-2004

مليون دينار

السنة	الصناعة	الفنادق	الزراعة	المستشفيات	المجموع
1996	8.9	-	0.090	-	9
1997	8.7	50	-------	-	58.7
1998	6.2	48.3	0.040	-	54.5
1999	58.5	11.9	-----	-	70.5
2000	39.3	35	------	-	74.3
2001	30	6	-------	5	41
2002	31.7	-	0.050	-	31.7
2003	47.5	-	-------	-	47.5
2004	5.8	-	-------	-	5.8
المجموع	236.6	151.2	0.180	5	393

المصدر: مؤسسة تشجيع الاستثمار

حجم الاستثمارات الكلية المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار حسب القطاعات للاعوام 2004-1996

مليون دينار

السنة	الصناعة	الفنادق	الزراعة	المستشفيات	النقل البحري والسكك الحديدية	مراكز المؤتمرات والمعارض	مدن التسلية والترويح السياحي	المجموع
1996	225.1	8.6	17.8	20		-	-	347.6
1997	222	118.6	17	5.5	4.2	-	11.7	379.2
1998	184.3	208.1	25.5	46.1	14.5	-	3	481.6
1999	369.3	99.1	27.9	31.5	0.050	0.050	20.7	548.8
2000	194.9	562.1	2.2	32.1	-	-	1.7	793.2
2001	765.8	60.5	22.7	29.2	-	-	3	881.3
2002	277.4	2.9	5.1	6.1	-	6.3	3	301
2003	239.5	12.3	5.8	3.8	-	-	0.090	261.6
2004	345.6	19.4	27.2	20	-	-	5.9	418.3
المجموع	2823.9	1167.6	151.2	194.3	18.7	6.35	49	4412.6

نسب النمو في الاستثمارات الأوروبية والكلية للاعوام 1996-2004

السنة	نسبة النمو في الاستثمارات الاوروبية ٪	نسبة النمو في الاستثمارات الكلية ٪
1996	-	-
1997	٪552.2	٪9
1998	٪7.1-	٪27
1999	٪29.3	٪13.9
2000	٪5.3	٪44.5
2001	٪44.8-	٪11.1
2002	٪-22.6	٪65.8-
2003	٪49.8	٪13-
2004	٪87.7-	٪59.9

المصدر: مؤسسة تشجيع الاستثمار

حجم المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار حسب الدول للاعوام من 1996-2004

السنة	حجم الاستثمار (مليون دينار أردني)						
	المحلي	العربي	الأمريكي والكندي	الأوروبي	دول أخرى	غير الأردني	الكلي
1996	271.8	25.1	0.751	9	40.8	75.7	347.6
1997	255.5	15.8	33.2	58.7	15.8	123.6	379.2
1998	326.8	61.7	34.6	54.5	3.9	154.8	481.6
1999	364.6	45.9	37.7	70.5	29.9	184.1	548.8
2000	354.8	168.4	161.9	74.3	33.5	438.3	793.2
2001	472.2	28.1	20.3	41	319.5	409.1	881.3
2002	169.6	22.8	62.9	31.7	13.8	131.3	301
2003	177.9	12.3	10	47.5	13.7	83.7	261.6
2004	322.6	28.2	12.2	5.8	49.3	95.6	418.3

المصدر: مؤسسة تشجيع الاستثمار

رابعا: التعاون المالي

خصص برنامج MEDA للأردن خلال الاعوام 1999-2003 مبلغ (423) مليون يورو، تسلم منها (261.5) مليون يورو أو ما يعادل (62٪) من اجمالي المنح المتلزم بهاء، وقد خصص البرنامج (142) مليون يورو للاعوام 2002-2004، وفي عام 2003 أطلقت المفوضية حزمة من المشاريع بتكلفة (47) مليون يورو، خصص منها (35) مليون يورو كمساعدة طارئة للخزينة للمساهمة في التخفيف من اثار الحرب على العراق، وخصص الجزء المتبقي لبرنامج تحديث الصناعة الأردنية (إجادة) ولقطاع المياه.

أما بالنسبة للأعوام 2005-2006 فقد وافقت المفوضية الأوروبية على تخصيص مبلغ (110) مليون يورو كمساعدات للأردن وذلك كجزء من رزمة مساعدات مخصصة للدول المتوسطية تقدر بحوالي (1.243) مليار يورو، وسوف تقدم هذه البالغ بواقع (55) مليون يورو في عام 2005 ومثلها في عام 2006، اما عن توزيع هذه المساعدات فسوف يخصص لعام 2005 مبلغ (50) مليون يورو لترويج وتعزيز اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية ودعم سياسة الجوار الجديدة من خلال اجراء إصلاحات قطاعية، وتخصص الخمسة ملايين الباقية لدعم جهود الاردن في تطوير مجتمع

المعلومات بمبلغ (2) مليون يورو، و (3) ملايين يورو كمساعدات فنية لتطوير وتعزيز الديمقراطية وحقوق الانسان، اما في عام 2006 فسوف يتم تخصيص خمسة ملايين يورو لدعم سياسة الحوار و (42) مليون يورو لدعم القطاع الاجتماعي و (6) ملايين يورو لدعم مجتمع المعرفة من خلال القيام ببحوث وابتكارات و (2) مليون يورو لتعزيز الديمقراطية وحقوق الانسان.

مما تقدم يلاحظ ان الأردن حصل على مساعدات مالية وفنية من دول الاتحاد الاوروبي بموجب اتفاقية الشراكة معه، إلا أن تاثير هذه المساعدات يحتاج إلى دراسة متخصصة لتقييم اثر المشاريع المستفيدة من هذه المساعدات.

الفصل السابع

البحث والتطوير التكنولوجي في الوطن العربي

تقديم

مؤشرات التفوق التكنولوجي

اكتساب نقل وتوطين وتوليد التكنولوجيا في الوطن العربي

الانفاق على البحث العلمي العربي

مردود البحث العلمي في الوطن العربي

معوقات البحث العلمي العربي

الأعمال الإلكترونية والعالم العربي

الفصل السابع

البحث والتطوير التكنولوجي في الوطن العربي

تقديم

الوطن العربي مجتمعا والدول العربية واحدة بواحدة بحاجة لتغيير نظرتها ومعالجتها لمنظومة العلم والتكنولوجيا وبخاصة موضوع نقل التكنولوجيا واستعابها وتوليدها.

يتجه الاقتصاد العالمي اكثر من أي وقت مضى في تاريخ البشرية الاقتصاد المبني على المعرفة، وتعد التكنولوجيا العنصر المعرفي الاهم في علمية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فالتكنولوجيا اصبحت اكثر مما مضى عاملا اساسيا في الانتاج والانتاجية، وفي توفير فرص العمل الحقيقة، وفي تنويع الاقتصاد، وفي زيادة القيمة المضافة والارباح وزيادة الدخل القومي، وفي توفير مقومات الدفاع والامن الذاتيين.

مؤشرات التفوق التكنولوجي

هناك عدة من المؤشرات يستطيع الخبراء من خلالها معرفة الحالة التكنولوجية لدولة ما، وتتمثل هذه المؤشرات فيما يلي:

1. متوسط الانفاق على البحث العلمي والتكنولوجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي، وهي 3٪ للدول الصناعية المتقدمة.
2. عدد العلماء والباحثين لكل الف من السكان
3. عدد الابحاث العلمية السنوية المنشورة في المجلات العلمية
4. عدد الحاسبات لكل الف من السكان
5. عدد المجلات العلمية التي تصدر في البلد المعين.
6. عدد مراكز البحث العلمي والتكنولوجي في ذلك البلد

7. متوسط الانفاق على الكتب والمجلات لكل فرد من السكان
8. عدد الاختراعات وبراءات الاختراعات المسجلة سنويا لكل الف من السكان
9. نسبة مساهمة مدخلات العلم والتكنولوجيا في الناتج المحلي الإجمالي.

ويبين الجدول التالي (المستخلص من تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1999) الناتج المحلي الإجمالي GDP والناتج الوطني الإجمالي GNP للدول العربية مجتمعة بالمقارنة مع بعض الدول المتقدمة او النامية.

كما يقارن الجدول عدد السكان والمصروف على التعليم والدفاع

	BS GNP	$ CHP Per capita	مليون عدد السكان	BS GDP	GDP% المصروف على الدفاع	%GNP المصروف على التعليم
	1997	1997	1997	1997	1988	1985
الدول العربية	324.2	1754	252.4	408.2	8.2	5.9
هولندا	403.1	25830	15.6	360.3	2.9	6.4
النمسا	225.4	27920	8.1	206.2	1.1	5.9
ايطاليا	1160.4	20170	57.4	1145.6	2.3	5.0
اسبانيا	569.6	14490	39.6	532.0	2.1	3.3
كوريا	485.2	10550	45.7	442.5	4.0	4.5
المكسيك	384.6	3700	94.3	403.0	0.5	3.9
البرازيل	784.0	4890	163.7	820.4	1.4	3.8
فرنسا	1541.6	26300	58.5	1392.5	3.8	5.8
ماليزيا	98.2	4530	21.0	98.5	2.5	6.6

المصدر: تقرير التنمية البشرية UNDP 1999

ان الناتج الوطني الاجمالي للدول العربي هو 2.324 بليون دولار عام 1997 بما في ذلك البترول، وعدد السكان 4.252 مليون نسمة. اما اذا استثنينا البترول فان هذا الناتج سيكون حوالي 230 بليون دولار. بمقارنة هذا الناتج لكل الدول العربية مجتمعة نراه اقل من ناتج هولندا لوحدها وعدد سكانها 6.15 مليون نسمة فقط وهو اقل من ثلث ناتج ايطاليا وخمس ناتج فرنسا كما انه اقل من ناتج كوريا الجنوبية او المكسيك،

يدل هذا على انخفاض انتاجية Productivity الفرد في الوطن العربي بوجه عام وانخفاض القيمة المضافة في صادراته مع ضعف في التنوع الاقتصادي لديه وارتفاع البطالة الظاهرة او المقنعة.

ان التكنولوجيا من العوامل الاساسية التي يمكن ان تغير في هذا الوضع غير المقبول مع قدوم القرن الحالي والعشرين، قرن الاقتصاد المبني على المعرفة.

من جهة اخرى، فقد استثمر الوطن العربي بين عام 1980 و 1997 اكثر من 2500 بليون دولار في تكوين راس المال الثابت الاجمالي GFCF (المصانع والبينة التحتية...) ولكن راينا ان وسطي دخل الفرد GDP\Capeta قد انخفض خلال هذه الفترةن وهذا يدل على ان هذا الاستثمار لم يرافقه نقل حقيقي للتكنولوجيا، اذ ان ما تم هو نقل وسائل انتاج وليس نقل تكنولوجيا كما سنرى (انظر كتاب انطوان زحلان (العرب وتحديات العلم والتقانة- تقدم من دون تغيير)). وكمثال على الانخفاض الكبير في الانتاجية والضعف في استعمال التكنولوجيات الحديثة تاخذ حالة القطاع الزراعي في الوطن العربي، حيث تدل الاحصائيات على ان اكثر من 50٪ من العمالة العربية تعلم في هذا القطاع الا ان عائدات هذا القطاع لا تشكل 10٪ من الدخل المحلي العربي، أي ان التكنولوجيات المستعملة في هذا لقطاع خاصة تحتاج لاعادة نظر واهتمام كبيرين (ادارة الري، نوع البذور، نوع السماد\ ومنهجية استعماله، اتمتة الاعمال الزراعية، ادارة الاراضي، ادارة المحصول، سياسات التسعير والتسويق والتصدير، تكنولوجيات الصناعات الزراعية الغذائية وجودة الانتاج، وتكنولوجيات التعليب والحفظ والتجميد..)

يشهد العالم متغيرات كبيرة في عملية نقل التكنولوجيا مع التوجه نحو العولمة والاندماجات الاقتصادية، كما يشهد تسارعا كبيرا في توليد التكنولوجيا الجديدة واحتكارها، ويضاف الى ذلك تغيرات في تنظيم التجارة عن طريق منظمة التجارة العالمية WTO و UNCTAD وعن طريق حماية الملكية واتفاقية TRIPs الخاصة بالتجارة المعلقة بحقوق الملكية الفردية.

ومما يسر مع بداية القرن الجديد إن العديد من الدول العربية تنبهت لهذه الظاهرة وأخذت باتخاذ الإجراءات الجادة، التي تبدأ بالطبع بصياغة سياسة

وإستراتيجية للعمل والتكنولوجيا، والاهم من ذلك وضع آليات لتنفيذها تشتمل على برامج وطنية محددة تخصص لها الموارد المالية والبشرية ويحدد لها توقيت للانجاز، والأمل معقود على نجاح هذه المبادرات.

اكتساب التكنولوجيا (نقل وتوطين وتوليد) في الوطن العربي

ان مصطلح التكنولوجيا (التقنية او التقانة) مفهوم يصعب توضيحه في هذه العجالة الا اننا يمكن ان نقول بانه مجموع المعارف والخبرات والمهارات اللازمة لتصميم وتصنيع منتج او عدة منتجات وانشاء مشروع لهذا الغرض.

وسنصطلح على كلمة اكتساب التكنولوجيا لنعين بها نقل وتوطين ثم توليد التكنولوجيا محليا. اما نقل التكنولوجيا فقد جرى فهمه وممارسته حتى الان في الوطن العربي على انه نقل مصنع (وسائل انتاج) لمنتج او عدة منتجات و التدرب على تشغيله وتسويق منتجاته وفق عقد ترخيص مجسد في سند قانوني ويحدد عددا من الممارسات فيما يتعلق بتعديل عملية الانتاج وفي السوق المتاحة وفي الموارد المستعملة وطرق تامينها

اما توطين او استعياب التكنولوجيا فيتم عندما يتمكن المختصون المحليون او الوطنيون من فهم عمليات الانتاج ومواصفات المواد المستعملة مع المقدرة على تطويرها وتحسنها لتجاري التطور العالمي لهذه التكنولوجيا وبحيث يبقى المصنع يجاري التنافس العالمي الحاصل نتيجة التطور التكنولوجي للمواد وللعمليات الداخلة في تصنيع هذا المنتج.

اما (توليد التكنولوجيا) فيكون بايجاد تكنولوجيات جديدة مبتكرة او مطورة محليا يمكن بواسطتها تصنيع منتجات مستحدثه منافسة عالميا.

وتشتمل ادراة التكنولوجيا (MOT) Management of Technology على الامور التالية:

ادارة نقل التكنولوجيا:

- اختيار التكنولوجيا Selection
- اقتناء التكنولوجيا Acquisition
- استخدام التكنولوجيا Deployment

ادارة توطين التكنولوجيا واستيعابها:

- الهندسة العكسية Reverse Engineering
- التطويع التكنولوجي Local Development
- فك الحزمة التكنولوجية Unbundling
- ملائمة التكنولوجيا مع البيئة (ومع علمية التنمية المستدامة)

ادارة توليد التكنولوجيا :

- البحث والتطوير Research and Development
- ادارة النظام الوطني للابتكار National Innovation System
- توليد مصانع او شركات Eneterpartnership
- تمويل التكنولوجيا Technical Funding

اما طرق نقل التكنولوجيا وعقود نقلها فلها عدة انواع مثل:

- التراخيص الصناعية Licensing (تسليم مفتاح باليد، منتج باليد، سوق باليد)
- التحالفات الإستراتيجية Strategic Alliances
- عقود المعونة الفنية Technical assistance
- اتفاقية براءات الاختراع او استخدام العلامات التجارية Patents Trade Mark
- الاستثمار الأجنبي المباشر (فروع للشركات) (Foreign Direct Investment (FDI).
- التدريب، والخدمات الإدارية والإشرافية
- اتفاقية حق المعرفة

وللتكنولوجيا مصادر خارجية ومصادر داخلية ويتم نقل التكنولوجيا اما من الخارج او من الداخل.

فمن المصادر الخارجية ما يلي:

الشركات الصناعي الكبرى والمتخصصة، المنظمات الدولية، المكاتب الاستشارية، المراكز البحثية والتطويرية، الكتب والمراجع، الجمعيات المتخصصة ومراكز المعلومات، الخبراء، مراكز التدريب والجامعات.

ومن المصادر الداخلية او المحلية فما يلي:

مراكز البحث والتطوير، جهاز البحث والتطوير داخل المنشاة او الشركة، الجامعات والمعاهد، الشركات الاخرى، المكاتب الاستشارية، هيئة المواصفات والمقاييس ومكاتب براءات الاختراع، الخبراء

اكتساب التكنولوجيا في الوطن العربي

يشتمل اكتساب التكنولوجيا اذا على نقل فاستيعاب (او توطين) فتوليد هذه التكنولوجيا, ولتحقيق ذلك لابد من قيام الدول العربية بصياغة سياسة للعلم والتكنولوجيا تحدد فيها أهدافا واضحة و أولويات مدروسة، والاهم من تلك وضع إستراتيجية واليات لتنفيذ هذه السياسة. ويجب ان تكون هذه السياسة معتمدة رسميا ومعلنة تسعى لتفعيل عناصر منظومة العلم والتكنولوجيا والبحث والتطوير واكتساب التكنولوجيا وتطوير الخدمات التكنولوجية، وهذا سيؤدي الى تحويل منظومة العلم والتكنولوجيا غير الفعالة في الدول العربية الى نظام وطني للابتكار او الإبداع فعال. ولحسن الحظ تسعى بعض الدول العربية حاليا لتبني مثل هذه السياسات كالسعودية ولكويت وعمان وغيرهم. ونوصي بأخذ الأسس التالية عند اعتماد هذه السياسات مع آليات لتنفيذها:

- سياسات وتشريعات حماية ضد احتكار التكنولوجيا
- قوانين ضمان نقل التكنولوجيا في عقود الاستثمار
- تحسين القدرات التفاوضية في نقل التكنولوجيا
- سياسات تطوير المعارف والخبرات وليس فقط المنتجات ووسائل الانتاج
- سياسة شراء التكنولوجيا غير مصحوبة بحقوق الملكية قدر الامكان
- تحفيز الـ R&D لدى القطاع الخاص وتقويته في القطاع العام
- زيادة الوعي العربي للاهمية المتعاظمة للاصول غير المادية (المعرفة)
- تنمية نخبة تكنولوجية وطنية
- التنبه الى ان الاستثمار الاجنبي المباشر لوحده لا يضمن اكتساب التكنولوجيا
- تبني سياسات عربية تحسن الوضع التفاوضي العربي لنقل التكنولوجيا

- تحسين وضع مؤسسات وخبرات وتشريعات ادارة التكنولوجيا
- الانتباه للحلقة المفقودة في ادارة التكنولوجيا وخاصة:
- تشريعات ومؤسسات راس المال المخاطر وعمليات تمويل اكتساب التكنولوجيا
- خبرات ومؤسسات التطوير الهندسي والتكنولوجي

الانفاق على البحث العلمي العربي

بداية يمكن التاكيد ان ما ينفق على برامج البحث والتطوير في الوطن العربي لا يزال ضعيفا جدا بالمقارنة بالمعدلات العالمية، ولا مفر من زيادة الاستثمار في البرامج الوطنية.

غير ان هذه الزيادة لا يمكن ان تتم عمليا الا بتفعيل دور الشركات المنتجة وصناديق التمويل في القطاع الخاص فاذا ما نظرنا الى نسبة عدد الشركات التي تتعاقد مع الجامعات او مع مراكز البحث في الاتحاد الاوروبي مثلا، نجدها تتراوح بين 5 و 45٪ من عدد الشركات. في حيث ان الانفاق العربي على البحث العلمي اساسا ياتي من القطاع العام (85-90٪)

واذا ما قورنت نسبة الانفاق على البحث العلمي في مصر على سبيل المثال كاحد الدول الرائدة في الوطن العربي مع المتوسطات العالمية نجد انها تصل الى حوالي 14٪ تقريبا. وهي نسبة تقل بكثير عن المتوسط العام للانفاق على البحث العلمي في العالم والذي تصل نسبته الى حوالي1.62 ٪. ومتوسط نصيب الفرد من الانفاق على البحث العلمي في مصر يبلغ حوالي 17 جنيها للفرد سنويا (اقل من 3 دولارات) كما ان نسبة الانفاق الحكومي على البحث العلمي في مصر تصل الى 91٪ بينما تقل في اليابان الى 18٪ ثم كندا 30.1٪ تليها السويد وسنغافورة 30.4٪ ثم تليها الولايات المتحدة 35.7٪. وتشير النسب الى وجود ارتباط عكسي بين التقدم العلمي والتكنولوجي وبين نسبة الانفاق الحكومي على البحث العلمي. اما تمويل الشركات المنتجة وصناديق التمويل الخاص فان اعلى نسبة توجد في اليابان (81٪) تليها السويد(62.9٪) ثم سنغافورة (62.5٪) تليها الهند (16.4٪) ثم هونغ كونغ.

مصادر تمويل برامج البحث والتطوير لبعض الدول (1997-1999)

البلد	تمويل حكومي	الصناعة ومؤسسات الاعمال	الجهات الخارجية	الهيئات
اليابان	22	67	-	11
الولايات المتحدة الامريكية	33	63	-	4
اسرائيل	43	8	41	8
تركيا	65	29	3	3
مصر	86	4	8	2
الاردن	78	12	8	1

مصادر تمويل برامج البحث والتطوير في الدول العربية (1999)

المصدر	النسبة من المجموع الكلي ٪
تمويل حكومي	61.5
ميزانيات الجامعات الحومية	27.8
القطاع الخاص	9.2
تمويل خارجي	8.7

مردود البحث العلمي في الوطن العربي

تفرض الجداول المبينة اعلاه وقفة للتساؤل عن اسباب تدني الكبير في المردود الكنولوجي والعملي للبحث العلمي في قطاع الصناعة. فبعض الدول العربية تعلو متوسطات الدخل الفردي فيها عن العديد من الدول التي تتفوق عليها في الجهد التنموي الكنولوجي، وحتى البلاد العلاربي التي اهتمت بالبحث العلمي تكاد ان تكون قد اكتفت من مؤشراته بتخريج اعداد كبيرة من المهندسين والعلماء والفنيين دون مردود من وراء الانفاق في شكل انتاج صناعي يتماشى مع المعايير الدولية في التطوير العلمي.

واحد العناصر الاساسية التي يمكن ان تفسر تواضع الجهد التنموي التكنولوجي العربي اضافة الى الانخفاض النسبي لمردوده، هو غموض الرؤية الهيكلية لمنظومة البحث العلمي وتحديد اولوياتها، ويبرز الجدو التالي تدني مستوى وعدد المنشورات

العلمية ، اذ ان عدد الابحاث التي ينشرها عضو هيئة التدريس واحد سنويا في الوطن العربي يتراوح ما بين 0.2الى 0.5.

المردود العلمي التنموي والتكنولوجي العربي

الدولة	علوم وهندسة	علوم اساسية	علوم الارض	الطب	التقانة	علوم الاجتماع	المجموع
مصر	1192	607	52	370	150	13	2384
الاردن	157	57	9	62	23	6	286
تونس	158	72	6	25	9	2	272
السعودية	660	153	28	366	104	28	1321
العالم							1031418

المردود التنموي والتكنولوجي للبحث والتطوير في بعض الدول العربية (1995-1997)

صادرات المنتجات عالية التكنولوجيا			
الدولة	القيمة/ الف دولار	النسبة من مجمل الصادرات الصناعية	براءات الاختراع
مصر	2407	0.17	1210
الكويت	9164	0.40	
السعودية	6898	0.74	1058
البرازيل	2554167	9.21	31983
الهند	1313690	5.09	88292
اليابان	94776541	25.96	417974
ماليزيا	31419191	54.49	6451
الولايات المتحدة	170681303	32.96	236692

الانفاق العالمي على البحث العلمي

قدر انفاق الولايات المتحدة الامريكية واليابان، والاتحاد الاوروبي على البحث والتطوير خلال عام 1996 بما يقارب 417 بليون دولار، وهو ما يتجاوز ثلاثة ارباع اجمالي الانفاق العالمي بأسره على البحث والتطوير. في حيث تولي دول جنوب وشرق اسيا أهمية متزايدة للبحوث والتطوير، فقد رفعت كوريا الجنوبية نسبة انفاقها على البحث

والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي من 0.6٪ في عام 1980 الى 2.89٪ في عام 1997 ووجهت أولوياتها نحو مجالات الالكترونيات، وعلوم البحار والمحيطات، وتقنيات البيئة، وتقنيات المعلومات، وأدوات التقييس، والمواد الجديدة، وعلوم الفضاء والطيران.

اما الصين فقد خططت لرفع نسبة انفاقها على البحث والتطوير من 0.5٪ من اجمالي الناتج المحلي عام 1995 الى 1.5٪ في عام 2000، ووجهت ايضل اهداف خطتها الخمسية خلال تلك الفترة نحو تحسين تطبيقات التقنية في قطاع الزراعة، وتطوير العملية والتقنية الدولة الثالثة في العالم في انتاج رقائق اشباه الموصلات. واكدت في خطتها المستقبلية عام 2020 على الاهمية الخاصة للعلوم والتقنية في الجهود الصناعية والمنافسة على المستوى العالمي، كما والت قطاعات مثل الاتصالات والمعلومات اهمية قصوى من حيث خصصت لها ما يقارب 2 بليون دولار سنويا. ومما لا شك فيه ان ما حققته العلوم والتقنية في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال رسم سياسات علمية وتقنية فعالة وشاملة، وتعززها استثمارات مالية ضخمة في المكونات المختلفة للمنظومة من بحث وتطوير، وتعليم وتدريب، وانشطة مساندة، وغيرها.

معوقات البحث العلمي العربي

يمكن تلخصي تلك المعوقات التي تقف في مسيرة البحث العلمي والعربي على النحو التالي :

هناك معوقات علمية، ومعوقات عملية.

المعوقات العلمية

وتتجلى في ضعف التعاون والتنسيق البحثي، فكل يدل البحث العلمي بمفرده، فرداً، او جماعة، او مركزاً او... او جامعة او دولة... ويمكن تلخيص اهم المعوقات للتعاون في احدى مجالات البحث العلمي فيما ياتي:

1. عدم وجود استراتيجيات او سياسات لمعظم الدول العربية في مجال البحث العلمي.
2. ضعف المخصصات المرصودة في موازنات بعض الدول العربية.

3. هروب العنصر البشري من بعض الدول العربية واعتمادها على العناصر غير المدربة.
4. ضعف قاعدة المعلومات في المراكز والمختبرات والمؤسسات الانتاجية لبعض الدول
5. عدم معرفة اهمية المراكز البحثية في بعض الدول العربية.

المعوقات العملية

واهم ما فيها بالطبع الانفاق على البحث العلمي، فمن الحقائق المؤلمة جدا ان ما ينفق على البحث العلمي في العالم العربي انفاق ضعيف جدا، ولا يمكن مقارنته بما تنفقه الدول الكبرى بل ولا بما تنفقه اسرائيل في المجال وقد تنج عن ذلك ظاهرتان في غاية الخطورة والتدمير:

1. ضعف مستوى البحث العلمي، وقلتهن وعدم اسهامه في التنمية
2. هجرة العلماء من العالم الثالث الى الدول المتقدمة، وهذه كارثة اطلق عليها العلماء(نزيف المخ البشري)، او (هجرة العلماء).

الأعمال الالكترونية والعالم العربي

يحكي الاقتصاديون حاليا عن تغيرات جذرية في الاقتصاد العالمي وبالتالي عن ما يسمونه بالاقتصاد الجديد New economy والذي تتغير فيه الكثير من الممارسات الاقتصادية المحلية والعالمية مثل التجارة والاستثمار وانتقال التكنولوجيا والمعرفة، ونشهد هذه التغيرات خاصةفي الاقتصاد الامريكي والكندي والاسترالي مؤخراً، مع معدلات نمو لم يشهدها من قبل، وكذلك مع امتداد لهذا النمو ويدوم اكثر من أي امتداد سابق، ومع تاثر كافة القطاعات الانتاجية والخدمية فيه بزيادة إنتاجيتها وتنافسيتها.

وتسعى اوروبا واليابان للحاق بهذه الظاهرة الاقتصادية والتي تلعب فيها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات Information and communication Technology (ICT) دور القلب النابض. فحسب تقديرات مجلس الاحتياطي الفدرالي للولايات امتحدة Federal Reserve Board U.S تقدم الـICT بشكل مباشر اكثر من 20٪ من اسباب النمو الاقتصادي الامريكي السنوي. اما ما تقدمه بشكل غير مباشر بزيادتها الانتاجية والقدرة التنافسية للقطاعات كافة فهي اكثر من

ذلك. لقد زادت الانتاجية سنويا بنسبة 1.4٪ وسطياً في الولايات المتحدة بين عام 1973 وعام 1995. اما منذ عام 1995 فيه تزداد بمعدل 2.9٪ سنويا وهو معدل عال جدا وسببه تكنولوجيا ICT والاعمال الالكترونية E-Business.

وصف المحللون التوجهات الاقتصادية الحالية بتوجهات ما يسمى (بالاقتصاد المبني على المعرفة) Knowledge-Based Economy وهذا يعني ان قيمة ووزن عامل المعرفة يزداد كثيرا عن السابق، وان مركبة المعرفة او المعلومات في السلع والخدمات تزداد، واكثر من ذلك فهناك ازدياد كبير في السلع المعرفية البحتة والخدمات المعرفية البحتة. وهذه السلع والخدمات المعرفية يمكن وصفها بشكل رقمي digital وبالتالي تبادلها ونقلها على شبكة الانترنت والذي يشكل احد ممارسات الاعمال الالكترونية E-Business. في الحقيقة ان دور المعلومات في المجتمع اخذ يزداد اكثر من السابق بشكل لم تشهده البشرية من قبل مما دعا البعض لتسمية هذا العصر بعصر المعلومات Information Age وتسمية ما يحصل بثورة المعلومات Information Revolution، ويدعوها بالموجة الثالثة بعد موجة الثورة الزراعية ثم موجة الثورة الصناعية .

ان بعض الدول افي العالم العربي ليست غائبة عن متابعة هذه التغيرات وقد بدأت بمحاولة مواءمة اقتصادها ليجاري الاقتصاد الجديد، كما بدات باعتماد الاعمال الالكترونية e-business او التجارة الالكترونية e-com او الأعمال المصرفية الالكترونية e-banking. من هذه الدول دول الإمارات العربي: انظر الجدول لمعلومات تفصيلية حول مدينة دبي للانترنت كمثال لمبادرة وطنية في اتجاه الأعمال الالكترونية. وهناك مبادرات أيضا في مصر والأردن ولبنان، الا ان هذه المبادرات تحتاج لتعميق ومتابعة وسرعة تمويل اكبر مما هو مخصص لها حاليا اذا ما اريد لها موكبة ما يجري عالميا، وخاصة من حيث دعم البحث والتطوير الذي بدونه لا يمكن لها ان توطن او تستوعب حق الاستيعاب هذا الاقتصاد الجديد. كما لابد من ان نقوم بتنفيذ هذه المبادرات ضمن إستراتيجية وسياسات رسمية مكتوبة ومعلنة ومعتمدة. اما الدول العربية الاخرى فقد بدأت تسعى في هذا الاتجاه ولكن بوتيرة اقل من الدول المذكورة اعلاه.

مبادرات نشاط الامارات باتجاه التجارة الالكترونية

الموقع على الانترنت	اسم الشركة
www.dubaiinternetcity.com	مدينة دبي للانترنت
www.emirates.net.ae	شركة الاتصالات الإماراتية
www.comtrsut.co.ae	e-com متفرعة عن شركة الاتصالات
www.nbd.co.ae	الخدمة الالكترونية لبنك دبي الوطني

متطلبات وجود الأعمال الالكترونية في العالم العربي:

لا يزال العالم العربي مبتدأ في مجال الاعمال الالكترونية، الا اننا نشاهد تحركات جيدة في بعض الدول وضحلة في بعضها الاخر ،ان امكانيات النجاح متوفرة، والكمون الموجود في العالم العربي واعدا، والمسألة الجوهرية في نجاحنا في هذا الاتجاه هو وجود الرؤية الاستراتيجية الشاملة لتحقيق اهداف محددة في هذا المجال. يجب ان تضم هذه الرؤية الشاملة معالجة الموضوع من كل جوانبه، فمتطلبات وجود الاعمال الالكترونية في العالم العربي هي في المجالات التالية:

البنية التحتية اللازمة (اتصالات، حواسيب، معلومات، نظم، توزيع..)

1. البشرية من حيث التكوين ومن حيث التدريب
2. البحث والتطوير الدراسات اللازمة لتوطين هذا الاقتصاد
3. التشريعات الضرورية لايجاد البيئة التنظيمية لتسهيل انتشار الأعمال الالكترونية
4. سياسة ضريبية/ جمركية مناسبة.
5. دعم حكومي وفق مبادرة وطنية مبينة على رؤية وإستراتيجية

فما هو واقع العالم العربي في بعض هذه الجوانب؟

واقع البينة التحتية العربية اللازمة للاعمال الالكترونية

لا يمكن للاعمال الالكترونية الانتشار في مجتمع دون وجود بينة تحتية اساسية لازمة لهذه الاعمال. والبنية التحتية اللازمة تتالف من مركبات مثل:

وجود الحواسيب الشخصية في المؤسسات والمنازل والتي عن طريقها يتم اجراء الاعمال الالكترونية:

ان انتـشار الحواسـيب الشخـصية في العـالم العربـي يختلـف مـن بلـد الى اخـر والجدول التالي يبين تقيدرا لعدد الحواسـيب لكـل 1000 شـخص في الـدول العربيـة مقارنا مع المعدلات العالمية المختلفة وذلـك لعـا م 1996. لا توجـد احـصائيات اكثـر حداثة لكافة الدول العربية الا ان هذا الجدول يعطي فكرة تدل على ان المعدل العربي كان 5.7 حاسب/ 1000 شخص وهو اقل بقليل من معدل الدول النامية وقـل بـسبع مرات عن المعدل العالمي العام وبـ13 مرة عن معدل الدول الصناعية.

Access to information and communication

الوصول للمعلومات والاتصالات

الدولة/ الإقليم Country\Region	عدد مستخدمي الانترنت لكل (100) Internet users (per 1.00 inhabitants)	عدد مستخدمي أجهزة الهاتف لكل (1000) Telephonesper 1.000 inhabitants)	عدد أجهزة الحاسوب لكل (100) Personal computers (per 1.00 inhabitants)	الورق المستخدم لكل (طن متري) (1000) Printing and writing paper consumed (metric tons per 1.000 inhabitants)			
	+2000	1996	1996	1990	1992	1994	1995
Arab countries الدول العربية		*54	**5.7	3.4	2.8	3.9	2.9
World العالم		*130	**43.6	20.3	14.1	20.6	20.9
Least developed countries الدول شبه المتقدمة		*3	-	0.3	-	0.5	0.4
Developing countries الدول النامية		*31	**6.5	4.0	3.5	5.8	5.2
Industrial countries الدول الصناعية		*478	**78.2	95.2	61.9	74.0	156.3

Arab countries

Bahrain البحرين	37.5	241	66.8	4.2	6.0	11.0	7.6
United Arab Emirates الامارات	400	308	66.7	-	-	39.3	38.4
Kuwit الكويت	100	232	74.1	16.2	5.7	27.4	6.7
Qatar قطر	45	239	62.7	8.2	5.5	3.7	2.2
Libya ليبيا	7.5	68	-	2.1	2.2	0.9	0.5
Lebanon لبنان	227.5	149	24.3	9.1	8.0	16.9	4.1
Saudi Arabia السعودية	300	106	37.2	3.9	5.4	5.9	4.6
Oman	50	86	10.9	4.9	3.8	6.4	***1.0

الدولة/ الإقليم Country\Region	عدد مستخدمي الانترنت لكل (100) Internet users (per 1.00 inhabitants)	عدد مستخدمي أجهزة الهاتف لكل (1000) Telephonesper 1.000 inhabitants)	عدد أجهزة الحاسوب لكل (100) Personal computers (per 1.00 inhabitants)		الورق المستخدم لكل (طن متري) (1000) Printing and writing paper consumed (metric tons per 1.000 inhabitants)		
عُمان							
Syria سوريا	20	82	1.4	2.4	1.3	2.6	2.7
Algeria الجزائر		44	3.4	3.8	2.4	2.9	2.8
Tunisia تونس	110	64	**6.7	5.3	3.8	7.3	6.4
Jordan الأردن	87.5	60	7.2	4.4	8.9	6.9	7.4
Egypt مصر	440	50	5.8	4.6	3.8	5.0	3.2
Morocco المغرب	52.5	46	**1.7	1.7	1.5	3.0	2.5
Iraq العراق		33	-	3.9	1.7	0.4	2.7
Mauritania موريتانيا		4	5.3	-	-	0.4	0.1
Yemen اليمن	12	13	-	-	-	0.5	-
Sudan السودان	10	4	0.7	0.3	0.1	0.2	0.1
Djibouti جيبوتي		*31	-	-	-	0.1	-

Source: UNDP 1994-1999
* Data refers to 1990-92 figures
**Data refers to 1995 figures
***According to UNDP's 1997 HDR to which we do not concur
+www.iawmag.com

واقع الأعمال الالكترونية e-Business العربية

تشمل الاعمال الالكترونية كما هو معلوم عدة انواع من التداولات التجارية وتقوم بين عدة اطراف تشمل الشركات والحكومات والمستهلك، ويزداد حجم التجارة الالكترونية e-commerce بشكل هائل في الاونة الاخيرة

يمكن تعريف التجارة الالكترونية على انها اجراء العرض والطلب على الشبكة وكذلك التفاوض حول العمليات المراد اجراءها، واخيرا تحويل المبالغ، وكلها باستعمال الشبكات الحاسوبية ومنها الانترنت , وعندما تكون السلعة المعرفية كالمعلومات المتجسدة في نصوص او مخططات وصور او صوت او افلام، فيمكن حتى ارسالها واستلامها عبر الانترنت، ويكون التبادل التجاري في هذه الحالة باستعمال البت bit وهي وحدة المعلومات، اما عندما تكون السلع او الخدمات غير ذلك فيمكن شحنها بالبريد السريع الذي تتعاظم فعاليته. في الاقتصاد المادي تكون السلع مبنية على المادة ووحدتها الذرة المادية وتقاس بالغرام ومضاعفاته: الكيلو غرام والميغا غرام (1000 كيلو) او بالطن، اما في اقتصاد المعرفة فتقاس المعرفة بالبت bit وهي وحدة قياس كمية المعلومات البايت =8 بيت والكيلو بت او الكيلو بايت والميغا بت او مغا بايت، وتكون السلع مبينة على البت، ونتكلم عندها على الميزان التجاري للانترنت بين الدول. ان اقتصاد الانترنت لا يقوم فقط على التجارة الالكترونية ولكن يمكن تقسيمه الى اربعة انواع من النشاطات او المستويات (حسب دراسة لجامعة تكساس في اوستن بتاريخ اكتوبر/ تشرين الاول 1999) وهي:

1. **البنية التحتية**: وتشمل صناعة الحاسبات وكابلات الالياف البصرية وامثالها. ويقدر حجم عائداتها للشركات الموجودة في الولايات المتحدة الامريكية (سواء كانت امريكية او غير امريكية) بحوالي 26 بليون دولار في نهاية الربع الاول لعام 1998 (Q1998) وارتفع الى حوالي 40 بليون في نهاية الربع الاول لعام 1999 (Q1999) بمعدل يساوي 50٪.

2. **التطبيقات**: وتشمل تطبيقات محركات البحث على الانترنت، والتدريب والتعليم على الانترنت، والاستشارات وقواعد المعلومات على الانترنت، وقدرت زيادة حجم عائدات هذا المستوى من 13 بليون دولار الى 22 بليون دولار بمعدل نمو 61٪ وذلك من Q1998 الى Q1999.

3. **النشاطات الوسيطة**: وتشمل شركات الدعاية على الانترنت، وشركات الوساطة كالمكاتب العقارية، والمضاربين، ووكالات السياحة وغيرها، وقد زادت عائدات هذه النشاطات للمدة نفسها من 10 بليون الى 16 بلون بمعدل نمو 52٪.

4. **المستوى الرابع** : ويشتمل على التجارة الالكترونية مثل: شركات بيع الكتب، وشركات البيع بالمفرق، والمصنعين الذين يبيعون سلعهم على الانترنت، وشركات التسلية والخدمات، وقد زادت عائدات هذه النشاطات من 16 بليون دولار الى 37 بليون دولار للفترة ذاتها (أي من نهاية الربع الاول لعام 1998 الى نهاية الربع الاول لعام 1999) وذلك بمعدل نمو وقدره 127٪ وهو معدل نمو مذهل ليم يشهد مثيله من قبل.

ان زيادة مجمل عائدات اقتصاد الانترنت للنشاطات الاربع المذكورة اعلاه كانت من 301 بليون دولار الى 507 بليون دولار لفترة العام المذكور أي بمعدل نمو وسطي قدره 68٪.

من جهة اخرى تدل الدراسة على ان اقتصاد الانترنت قد وفر حتى نهاية 1999 حوالي 2.3 مليون فرصة عمل (2.00.3000 فرصة) وكان عدد الفرص في نهاية Q98 1.6 مليون فرصة عمل أي ان معدل نمو فرص العمل في هذا الاقتصاد هو 46٪ في العام. والخلاصةن ففي العام الماضي تجاوز اقتصاد الانترنت (بوصول عائداته الى 507 بلون دولار) عددا من الصناعات التي اعمرها يقارب القرن كصناعة خطوط الطيران (355 بليون دولار) والاتصالات التقليدية (300 بليون دولار) وينافس الان صناعة النشر (750 بليون دولار).

الدول العربية الان مدعوة للتفكير جديا (كما فعلت الامارات) بدخول اقتصاد المعرفة واخذ حصتها في اقتصاد الانترنت وان تكون فقط سلبية تستخدم الانترنت كمستهلك فقط. ان الدول العربية مدعوة للمشاركة في اقتصاد الانترنت خاصة وان لها ميزات تفاضلية (Comparative Advantage) وعليها ان تشارك في المستويات الاربعة لنشاطات الانترنت.

لقد بدأت بعض الدول العربية مثل الامارات ومصر على المستوى الحكومي اتخاذ اجراءات نأمل ان تتابع كما نرى في بعض المبادرات الفردية كشركة صخر، وشركة انظمة المعلومات العربية AAC، وشركة الهادية للبرمجيات العربية، ومجموعة الجرة الأردنية، وشركة انظمة البيانات الحديثة السعودية، وشركة نسيج وغيرها.

والتجارة الالكترونية العربية ستساعد السوق العربية وخاصة اذا جرى الاعتناء باللغة العربية على الانترنت وبجهود توحيد مواصفات استعمالها.

ان امام السوق العربية فرصة لفتح الطرق السريعة للمعلومات فيما بينها وبه طرق سهلة الفتح وقليلة التكلفة. واذا لم ينجح العرب بعد في فتح طرق سريعة للنقل فيما بينهم فانهم يمكنان ينجحوا في فتح طرق معلومات سريعة التجارة الالكترونية فيما بينهم وللمشاركة في المستويات الاربعة لاقتصاد الانترنت.

لا يزال حجم التجارة الالكترونية في العالم العربي ضعيفا جدا ويقدر حجم هذه التجارة كما هو مبين في الجدول رقم012 بحوالي المليون دولار لعام 1999 الا ان توقعات النمو (كما يؤشر عليه معدل النمو السابق) عالية للغاية من خلال السنوات القادمة.

حجم التجارة الالكترونية العربية

	1998	1999
مشتريات مستخدمي الانترنت العرب	9-11.5 مليون	100 مليون دولار
الاعلانات في مواقع Web العربية	120 الف دولار	1 مليون دولار

المصدر: DIT net

ولكي نأخذ فكرة عن وضع الاعمال الالكترونية العربية لابد من تبسيط الصورة وتمييز النشاطات عن بعضها الاخر حتى يتبين الوضع الحقيقي لهذه الاعمال.سنميز بين مواقع التجارة الالكترونية والتي تشرح الشركة فيها اعمالها ومنتجاتها ومواصفات هذه المنتجات،الا انها لا ستتعلم الانترنت لإجراء عملية البيع، أصبحت مواقع هذه الشركات العربية كثير في عالم الانترنت واذ اصبح هناك مئات الشركات العربية التي لها مواقع. والجدول رقم 132 يعطي امثلة عن بعضها. وتختلف

هذه المواقع عن بعضها البعض في درجة دخولها في الاعمال الالكترونية وعمق هذا الدخول. ويمكن الدخول الى مئات منها عن طريق البوابات Portals العربية التي تتداول مع الأعمال الالكترونية والتي سنأتي على ذكرها لاحقا ولكن مع الأسف لا يزال الكثير منها في غير اللغة العربية.

عناوين بعض مواقع التجارة الالكترونية العربية

اسم الموقع	البلد	عنوان الموقع	اللغة	البيع على الانترنت
حلويات عبد الرحمن الحلاب	لبنان	www.hallab-ar.com.Ib	E	✓
حلويات امل البحصلي	لبنان	www.abohsali.com.Ib	E	✓
حلويات زلاطيمو	الاردن	www.zalatimosweets.com	E	✓
حلويات رفعت الحلاب	لبنان	www.rahallab.com	E\A	✓
ميد ايست	مصر	www.mid-east.net	E	✓
شبكة النيل	مصر	www. netnile.com	E	✓
شبكة الجارح	قطر	www.aljareh.net	E	✓
مايكروباك	الامارات	www.sscomp.co.ae	E	✓
بلانيت تريد(السوق)	المانيا	www.assouq.com	A\E German	
سوبر ماركت ميسلون	قطر	www.maysaloon.com		
سوبر ماركت ABC	مصر	www.abcsupermarkets.com		
السوق الحرة	البحرين	www.bduty free.com	E	✓
شبكة الاعمال العربية		www.arab-busniness.net	E	
صلصال	الاردن	www.silsal.com	E	✓
مركز الجفالي		www.juffalimall.com.sa	E	✓

كما نميز المتاجر الالكترونية الافتراضية العربية والتي تقوم بعمليات التجارة الالكترونية الى حد بعيد نسبا. أي تقوم باتمام عملية البيع (بدرجات متفاوتة من حالةالى اخرى) على الانترنت، والجدول التالي يعطي امثلة لبعضها في العالم العربي. بعض هذه المتاجر متخصص في سلعة معينة وبعضها يسوق اكثر من سلعة . ومن الامثلة على المتاجر الالكترونية المتخصصة نعطي متاجر الكتب العربية على الانترنت والذي افضلها تعريبا وتكاملا هو موقع مكتبة النيل والفرات. ونميز ايضا المتاجر الالكترونية العربية خارج الوطن العربي والتي تعمل باللغات الانكليزية او الالمانية او غيرها واحيانا باللغة العربية ايضا، ويبين الجدول التالي امثلة عنها.

امثلة لبعض المتاجر الالكترونية التي تمارس التجارة الالكترونية

اسم الموقع	عنوان الموقع	الدولة
اسواق كويت مول الالكترونية	www.q8mall.com	الكويت
مكتبة لنيل والفرات	www.neelwafurat.com	لبنان
Seven Seas	www.micropack2000.com	الامارات
Lebanon Shop	www.lebanonshop.com	لبنان
Internet Bouquet	www.internetbouquet.com.Ib	لبنان
e-Shop	www.eshop.com.Ib	لبنان
مكتبة جاشنمال	www.booksplus.com.bh	البحرين
البازار المصري	www.beshay.com	مصر
m14	www.14m.com	الامارات
مركز تسوق صخر	https://shop.sakhr.com	مصر
Electro stores	www.electrostores.com	
شبكة الزهور المصرية	www.egyptflowers.com	مصر
ديوان	www.diwan.com	
غرافكس كلوب	www.tasmeem.com	
ميوزيك ماستر	www.music-mater.com	الامارات
سوق العرب الالكتروني	www.sook.com	

امثلة لبعض متاجر الكتب العربية على الانترنت

اسم المكتبة	عنوان الموقع	اللغة
دار الفكر	www.fikr.com	انكليزي / عربي
دار صادر	www.darsdsder.com	انكليزي
دار الكتاب العربي	www.alkitab.com	انكليزي
دار السلام	www.dar-us-salam.com	انكليزي
مكتبة النيل والفرات	www.neelwafurat.com	عربي

المتاجر الالكترونية العربية في الخارج

ت	الدولة	الشركة	عنوان الموقع	بطاقة ائتمان/ امر شراء	امن البيانات	المبيعات	اللغة
1	امريكا	الاقراص المدمجة العربية	www.arabicce.com		-	موسيقى	انكليزي
2	امريكا	المكتبة العربية	www.arabicilibrary.com	بطاقة ائتمان	آمنة	برمجيات	انكليزي
3	امريكا	الموسيقى العربية	www.aramusic.com	بطاقة ائتمان	آمنة	موسيقى	انكليزي GiF
4	امريكا	الحباق	www.classnet.com/shop	بطاقة ائتمان	-	رسوم فنية	انكليزي
5	امريكا	الومينا سوفت	www.illuminasoft.net	بطاقة ائتمان	غير آمنة	كتب وبرمجيات	انكليزي
6	اسبانيا	علاء الدين	www.alladin.net	بطاقة ائتمان	آمنة	استضافة مواقع	عربي
7	امريكا	المحدث	www.muhaddith.com	بطاقة ائتمان	آمنة	برمجيات	ثنائي
8	امريكا	شركة ISL	www.netspective.com	بطاقة ائتمان	غير آمنة	برامج دينة	انكليزي
9	انجلترا	مركز الكمبيوتر الاسلامي	www.sa.co.uk/icc	بطاقة ائتمان	غير آمنة	برمجيات	انكليزي
10	انجلترا	سندباد ملتيميديا	www.sindibad.co.uk	بطاقة ائتمان	غير آمنة	برمجيات	انكليزي

المصدر: DITnet

ونميز اخيرا اهم المداخل الى الاعمال الالكترونية العربية ويه البوابات Portals التي تحوي على مداخل للاعمال والتجارة والمصارف والدعاية كما تحتوي على روابط لمواقع المتاجر الالكترونية العربية links. هذه البوابات يمكن ان تكون على المتسوى العربي وموجه لكل الدول العربية وتساعد بالتالي في التجارة البينية العربية، او تكون محلية مختصة بدولة بعينها. وبعض البوابات تعمل باللغة العربية والانكليزية او الفرنسية وبعضها الاخر باللغة الانكليزية فقط!! والجدول رقم -17- يعطي الامثلة عن اهم هذه البوابات.

البوبات العربية Portals اليت تحتوي افنية اعمال الكترونية

البوابة	الموقع	الوجود الجغرافي	اللغة	البوابات التي تمارس e-com
شبكة النسيج	www.naseej.com	عربية	A	✓
الاسلام على الخط	www.islam-online.net	عربية	A/E	✓
شبكة المواقع العربية	www.arabsites.com	عربية	E	
شبكة العرب	www.arab.net	عربية	E	
كنوز	www.konouz.com	عربية	A/E	✓
اين	www.ayan.com	عربية	A/E	✓
العرب على الخط	www.arabia.com	عربية	A/E	✓
مواقع صخر	www.sakhr.com	عربية	A/E	✓
شبكة الكمبيوتر DIT	www.dit.net	عربية	A/E	
شركة الاتصالات الامارات	www.etisalat.co.ae	اماراتية	E	✓
شبكة الرابط اللبنانية	www.lebanonlinks.com	لبنان	A/E/F	✓
لبنان	www.lebanon.com	لبنان	E	
شبكة فلسطين الالكترونية	www.palestine-net.com	فلسطين	A/E	
شبكة البحرين	www.albarain.com	البحرين	A/E	
شبكة المواقع السعودية	www.sudilinks.com	السعودية	A	

مجالات تحسين العالم العربي من اقتصاد الاعمال الالكترونية e-Business

بهدف استفادة العالم العربي من اقتصاد الاعمال الالكترونية e-Business بما في ذلك التجارة الالكترونية e-Commercial، وبهدف زيادة التجارة البينية العربية، وكذلك زيادة الصادرات على الواردات في مجال الاعمال الالكترونية، يوصى بالعمل في المجالات التالية:

1. تحسين البينة التحتية للانترنت العربي.
2. تشجيع انتشار الانترنت بين المواطنين.
3. دعم الدراسات والبحث والتطوير في مجالات المعلوماتية والاعمال الالكترونية.
4. تحسين البيئة التشريعية والتنظيمية لانتشار الاعمال الالكترونية.
5. تحسين البيئة المصرفية للسماح بانتشار الاعمال الالكترونية.
6. احداث شركات النقل السريع والتخليص الجمركي السريع.
7. تشجيع قيام شركات الاعمال الالكترونية العربية.

الفصل الثامن

التكامل الاقتصادي العربي

مقدمة

مفهوم التكامل الاقتصادي

مقومات التكامل الاقتصادي

معوقات التكامل الاقتصادي

نحو استراتيجية عربية للتكامل الاقتصادي

السوق العربية المشتركة

تجربة مجلس التعاون الخليجي

الفصل الثامن

التكامل الاقتصادي العربي

تقديم

تعد قضية التعاون والتكامل السياسي والاقتصادي من القضايا الهامة التي تثار حاليا وبشكل واسع على الصعيدين النظري والعملي، وعلى الصعيدين الرسمي وغير الرسمي ايضا، وان هذا الاهتمام هو امتداد لمراحل سابقة، وسوف تبقى مستقبلا المكانة نفسها، وذلك نظرا لضخامة الاخطار و التحديات التي تواجه الامة العربية وامنها القومي. وللمفارقة الكبيرة والبون الشاسع بين القدرات والامكانات المتوفرة وخصائص الموقع الجيوستراتيجي، ولمظاهر الضعف والتشتت التي يشهدها الوطن العربي بسبب التجزئة القطرية واستمرارها وبروز مظاهر التباين، ولاتساع الهوة فقي التفاوت التنموي، وتعميق التخلف وتجذر التبعية وتعدد مظاهرها من مظاهر سياسية واقتصادية وامنية وغذائية....

وجاءت المتغيرات التي شهدها المجتمع الدولي خلال السنوات القليلة الماضية لتزيد من تداخل العوامل السلبية المؤثرة على الوطن العربي من خلال تفتت الاتحاد السوفياتي وانتهاء توازن القوى الدولي المتركز على القضية الثنائية، وبروز الولايات المتحدة الامريكية القطب المهيمن في العالم، والذي رسخ من سيطرة الدول الغنية على العالم سياسيا واقتصاديا وفي مقدمتها الوطن العربي.

ان الظروف السابقة الموجودة في الوطن العربي، ونتائج المغيرات الدولية القائمة مشكلتا معا تهديدات مركبة للامن القومي العربي، وان هذه الحالة القائمة تتطلب فعلا جماعيا قوميا يرتكز على جهد قومي بهدف تثوير القدرات والامكانات وتفعليها من المواجهة المستمرة، واذا كان ذلك يتطلب قيام الوحدة العربية التي تنهي التجزئة، فان قيام الوحدة في ظل الظروف الموضوعية القائمة

غير ممكن في المدى المنظورمن خلال ذلك تبرز اهمية التعاون والتكامل الاقتصادي والسياسي على المستوى القومي في هذه المركحلة بهدف توطين مظاهر الخلاف والتباين، وتوسيع مظاهر التعاون والتكامل وترسيخها، وهو بذلك يحقق اهدافا ومهاما مركبة ولكنها متكاملة. فمن جهة هو يفعل القدرات الموجودة لمواجهة الاخطار والتحديات القائمة، ومن جهة ثانية يوجد الاسس والمرتكزات اللازمة والثابتة لتحقيق الوحدة العربية.

سنتناول في هذا الفصل مفهوم التكامل والاقتصادي بشكل عام ومحاولات التكامل الاقتصادي العربي والمأزق الذي وصل اليه، ثم نخلص الى وضع اطار عام حول استراتيجية عربية للتنمية التكاملية في اطار التكامل الاقتصادي العربي.

مفهوم التكامل الاقتصادي

عرف بعض الباحثين التكامل الاقتصادي بانه(عملية تنسيق مستمرة متصلة وصيغة من صيغ العلاقات الاقتصادية الدولية) كما يعتبر البعض الاخر التكامل الاقتصادي بانه (عبارة عن كافة الاجراءات التي تتضمن عليها دولتان او اكثر لازالة القيود على حركة التجارة وعناصر الانتاج فيما بينها، وللتنسيق بين مختلف السياسات الاقتصادية بغية تحقيق معدل نمو مرتفع)، والتكامل الاقتصادي هو عملية تقارب تدريجية تعمل لتسهيل تنمية البلدان ذات الانظمة السياسية والاقتصادية المتجانسة ولذا عليها ان تكون مؤسسة على تناسق خطط التنمية) ومما سبق نلاحظ ان التكامل الاقتصادي يتضمن النقاط البارزة التالية:

1. ان التكامل الاقتصادي هو صيغة من صيغ العلاقات الاقتصادية
2. انه عملية تنسيق مستمرة ومتصلة ، تتضمن مجموعة من الإجراءات بهدف ازالة القيود على حركة التجارة وعناصر الانتاج فيما بين مجموعة من الدول ذات الأنظمة السياسية والاقتصادية المتجانسة.
3. يتضمن عملية التنسيق بين مختلف السياسات الاقتصادية لهذه الدول بهدف تحقيق معدل نمو مرتفع

والتكامل الاقتصادي علمية تاريخية، بمعنى انها تحتاج الى الزمن حتى تنضج اسبابها وتكفل عناصرها، ولذا ينظر اليه على انه عملية تدريجية تتم من خلال العمل الواعي الذي يخضع لقوانين العلم الموضوعية.

وقبل المضي في هذا الفصل لابد لنا من القاء بعض الضوء على بعض المفاهيم الاخرى لازالة اللبس فيما بينها وبين التكامل الاقتصادي توضيحا لمفهومه. فبصفة عامة فان الادبيات التكامل الاقتصادي تتعرض لخمسة اشكال او درجات هي :

1. **منطقة التجارة الحرة**: حيث تعتمد البلدان الاعضاء الى تحقيق الرسوم الجمركية والقيود الكمية بالتدريج حتى نزول بشكل تام وتتم حرية انتقال السلع .و تتضمن المنطقة التجارة الحرة هذه بالضرورة حرية انتقال الاسواق والاشخاص، ويحتفظ كذلك بموجبها كل بلد بتعريفاته الجمركية تجاه البلدان غير الاعضاء.
2. **الاتحاد الجمركي**: ويتميز بالغاء جميع اصناف التمييزات والحواجز فيما يتعلق بحركة البضائع داخل نطاق الاتحاد، وتوحدي التعرفات الجمركية للدول الاعضاء تجاه العالم الخارجي ولا يتضمن ذلك بالضرورة حرية انتقال الاموال والاشخاص.
3. **السوق المشتركة**: التي تشكل درجة اعلى من السيرة نحو الوحدة الاقتصادية لان الالغاء لا يشتمل التعريفات الجمركية والقيود فقط، أي المبادلات التجارية ولكن ايضا القيود المفروضة على حرية تنقل عوامل الانتاج ورؤوس الاموال والاشخاص
4. **الوحدة الاقصادية**: التي الى جانب زوال القيود على انتقال السلع وعوامل الانتاج تهدف الى تنسيق السياسات الاقتصادية القومية بين الدول الاطراف بغاية ازالة التمييز الناشئ عن اختلاف هذه السياسات.
5. **لاندماج الاقتصادي الكامل**: الذي يفترض توحيد السياسات النقدية والمالية والاجتماعية وتلك الخاصة بمحاربةِ الازمات الدورية، كما انه يستوجب انشاء سلطة عليا على صعيد اطراف اندماج تكون متمتعة بسلطة اتخاذ القرارات الملزمة للدول الاطراف.

مقومات التكامل الاقتصادي العربي

تتوافر في والوطن العربي العديد من المقومات الاساسية لقيام التكامل الاقتصادي وايجاد بنية ملائمة لعملية التنمية الشاملة. وفي الظروف الراهنة فان الانطلاق من اعتبار الوطن اعيي ككل اطارا عاما لتحرك المقومات وفعلها هو ضروري عند التركيز على قضية التكامل، وذلك لانه يسمح بتكامل موارد ومعطيات الاقطار منفردة او في مجموعات اقليمية، وعملية التكامل تسهم في ترميم الخلل القائم في هيكليةالاقتصاد العربي وذلك اذا تكيف الاطار السياسي والاداري بالشكل الملائم ليفعل حركة النتاج بين الدول العربية. أي داخل الوطن العربي كوحدة اقتصادية. وان التعامل مع الوطن العربي كوحدة سياسية ترتكز على وحدة اللغة والتاريخ والعطاء الحضاري والامال والمصالح المشتركة ووحدة الجغرافية. وهذه الخصائص والميزات تشكل مرتكزا لعملية التكامل في ابعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفي هذا المجال يمكن تحديد المقومات التالية:

1. تعدد وتنوع الموارد الطبيعية

حيث يملك الوطن العربي موارد اقتصادية كبيرة ومتنوعة سواء كان ذلك على الصعيد الزراعي ام الصناعي. فالوطن العربي يمتد على مساحة كبيرة جدا تبلغ حوالي (14 مليون كم^2 وفي اطار هذا المساحة الكبيرة تتنوع المناخات والتضاريس وانواع التربة وتعدد مصادر المياه التي تبلغ حوالي (370 مليار م^3) يستغل منها حاليا (175م.م^3) فقط.ونتيجة ذلك تعدد وتنوع المحاصيل الزراعية والثروات المعدنية ومصادر الطاقة من النفط الى الغاز ومصادر الطاقة المتجددة مثل الرياح والحرارة. والوطن العربي من حيث وفرة هذه الموارد وتنوعها يمكن ان يحقق تكاملا اقتصاديا يشكل عاملا مساعدا لتوفير الاموال اللازمة لاكتشاف واستثمار الموارد المتاحة وغير المستثمرة او تحقيق استثمار نوعي وكمي مناسب للموارد المستثمرة.

2. حجم السوق العربية

تتوافر في الوطن العربي سوق مناسبة ومساعدة لعملية التكامل ترتكز على الامتداد الجغرافي الكبير للوطن العربي واهمية موقعه الجيواستراتيجي والجيوسياسي والتعداد الكبير للسمان الذي وصل الى حوالي (300 مليون

نسمة) وان السوق العربية توفر عاملا مساعدا لتصريف المنتجات المتوفرة في كل دولة على قاعدة تعدد الموارد المتاحة، ومن خلال عملية التبادل الداخلي والخارجي سواء بين الاقطار العربية او المبادلات مع مناطق ودول اخرى على الصعيدين الاقليمي والعالمي.

3. توافر الكوادر

يمتلك الوطن العربي كوادر مختلفة ومتنوعة سواء كان ذلك على الصعيد التكنولوجي لم الاداري. ومن العامل التي أسهمت في تحقيق ذلك اتساع التعليم الاكاديمي وتعدد مراكز البحث العلمية

معوقات التكامل الاقتصادي العربي

يمر التكامل الاقتصادي العربي اليوم في مرحة صعبة وحرجة بالرغم من وضوح فوائده ومزاياه التي يمكن ان يحققها لجميع الدول العربية. فمين خلال التعاون والتكامل الاقتصادي يمكن توسيع قاعدتي العرض والطلب وتعميق قاعدة التعلم والتخصص وتوسيعها والاستفادة من الامكانات والقدرات المتاحة والموجودة وتسهيل عملية اكتشاف القدرات الدفينة واستغلالها، والاستفادة من مزايا الكلفة النسبية، والاسهام الكبير في ترشيد الموارد وتحسين الموقع في اطار تقسيم العمل الدولي، وزيادة قوة الوطن العربي وفاعليته في اطرا التكتلات القائمة. كما وان قيام التكامل يتيح للوطن العربي امكانية القيام بمشروعات كبيرة عالية التكلفة ليس من السهل على أي بلد ان وقوم بها منفردا، ويمكن ان يعيد الهيكلة والانتاجية والتخصص الامثل في الوطن العربي، ويحقق وفار في الكفة الانتاجية وزيادة مهمة في القيمة المضافة، والاستفادة من الوفورات الخارجية والمالية، وتضييق ظاهرة المديونية، وتقليص حجم الفوائد المترتبة عليها. ونتيجة ذلك فانه من الغرابة بمكان في ضوء المنافع البارزة الا تتعمق مسيرة التكامل العربي في مرحة تسودها التكتلات الاقتصادية الكبية وظاهرة تدويل الحياة برمتها وخاصة الحياة الاقتصادية، وازدياد التعاون بين المجموعات الاقتصادية الكبرى رغم خلافاتها الاقتصادية والسياسية. وتوجد في الوطن

العربي العديد من العوائق التي تقف عثرة في وجه التعاون والتكامل الاقتصادي، وتتراوح اللاسباب بين سياسية خارجية وداخلية، وإيديولوجية واقتصادية واجتماعية هيكلية وتنظيمية وادارية وإعلامية ومؤسسية وحتى نفسية وتجدر الاشارة ايضا الى وجود بعض الطموحات الكبيرة التي تبتعد في بعض مظاهرها عن الواقع، ولا يمكن هنا ان نستعرض بشكل تفصيلي لجميع هذه المعوقات، لذا سنقتصر على بعض العوامل والاسباب التي تمثل عوائق جوهرية في طريق التكامل :

1. التناقضات الهيكلية والتنموية

تكمن ازمة التكامل اساسا في البينة الجوهرية للاقتصاد العربي المتفاوت في توزيع القوى والعناصر الانتاجية والتناقضات الهيكلية والتنموية التي ورثها عن عهود الهيمنة الاجنبية، متمثل بالتخلف والتبعية والتجزئة وكان ذلك نتيجة تقسين عمل دولي غير متكافئ وعلاقات اقتصادية دولة غير متكافئة فرضت على الوطن العربي في ظل السيطرة الاستعمارية مع سريان قانون النمو والتطور المتفاوت. وكانت حصيلة هذه العوامل تفاوتا كبيرا في تركيب الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي وفي توزيع الموارد والثورات بين اقطاره، وتفاوتا في درجات نموها ومستواه.وقد ادى هذا التفاوت الى ارتباط الاقتصاد العربي عفويا بالسوق العالمية، واتخاذ كل قطر عربي مسارا معزولا في العلاقات القطرية يكرس التجزئة بدلا من ان تكون قاعدة التكامل الاقتصادي على ارضية التخطيط الاقتصادي والسياسي القومي وترسيخ عوامل التنمية المشتركة.

2. تعدد الانماط التنموية

مارست معظم الدول العربية منذ مرحلة الاستقلال السياسي نمطا تنمويا قطريا غاب عنه البعد القومي نتيجة الانشغال بالقضايا القطرية الداخلية، مما اسهم في تعميق واستمرار التجزئة . ولكن بالرغم من وجود تطلعات للتكامل الاقتصادي والسياسي واقرارها رسميا عبر اطر مؤسسا رسمية الا ان صلة التجزئة العربية تبدو اكثر بكثير من سواها. ان مظاهر التبعية والتخلف، واستمرار التجزئة التي تشكل عامل تقييد للقدرات والامكانات القائمة تؤكد

حقيقة هامة وهي ان القضية الاساسية التي تواجه الامة العربية هي قضية التنمية، وبالتالي فان الطريق الطبيعية للعلاج هو اختيار قضية التخطيط الانمائي والتكامل الإنتاجي، بما يسهم في تعزيز القاعدة الانتاجية وتنويعها وتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة، الا ان الظروف التجزئة القطري وغياب مظاهر التعاون والتنسيق والتكامل جعل الدول العربية تخوض تجربة عكسية.

3. غياب الادارة السياسية

ان لغياب الوعي والادارة السياسية المتينة والداعمة لعملية التكامل دورا بارزا في تعميق ازمته، وكان الحرج السياسي لا الاقناع الموضوعي وراء تبني العديد من الاتفاقات والمشروعات العربية. وكثيرا ما كان التاخر في التطبيق الجدي لبعض الاتفاقات والمشاريع مدعاة لحصول متغيرا جديدة او تقل معها صلاحية هذه المشاريع والاتفاقيات، ثم تبدا جولة جديد لمدخل جديد دون انتظار نضوج التجزئة الاولى، ولا تلبث التجربة الثانية ان تعان الاهمال نفسه الذي لاقته التجربة الاسبق، ان عدم الجدية في التطبيق والمتابعة ادى الى غلبة النظرة الاتية على النظرة الطويل المدى، وطغيان المصلحة الاتية على المصالح الطويلة المدى، وغياب هيئة مركزية تقوم بعملية التنسيق الشمولية للعمل المشترك. وضعف التنسيق بين الدول العربية، وقد استطاعت الفئات والجهات الداخلية والخارجية استخدام هذه العوامل بمهارة لمواجهة قضية التعاون والتكامل بشكل عام والاقصادي منها بشكل خاص، وعزفت على وتر السيادة القطرية، وتفاوت الانظمة السياسية والاقتصادية وتباينها واثارة المخاوف الوهمية بشان التناقض بين التبعية القطرية والقومية، وانعكس ضعف الارادة السياسية التكاملية في مظاهر مختلفة افرغ المؤسسات والمنظمات والاتفاقات من مضمونها ومحتواها وجوهرها والاكتفاء باستمرار وجودها شكليا. واسهم في ذلك عدم تبلور وعي شعبي ضاغط يفرض على اصحاب القرار السياسي ارادة الالتزام به.

نحو استراتيجة عربية للتكامل الاقتصادي

ان التحديا التي يواجهها الوطن العربي والتي اهمها غرس الكيان الصهيوني في قلب الوطن العربي هذه التحديات اضافة الى المهام القومية

المشتركة تستلزم معالجة ثغرات التكامل الاقتصادي وتعميق جذروه خاصة وان العالم يمر بازمات هيكلية حادة على صعيد الاقتصاد الراسمالي وتتفجر فيه ازمة التنمية في العالم الثالث وتزداد النزعة الحانية ضد البلدان النامية ويزداد تآمر القوى الامبرايالية من اجل احكام طوق التبعية على اقتصاد الدول النامية ومنها اقتصاد الدول العربية وبالتالي لابد من تحقيق التكامل الاقتصادي العربي وتوفير الشروط الموضوعية لتحقيق التنمية العربية المطلوبة، وذلك من خلال ما يلي:

1. فهم وتفهم كامل للطبيعة الخاصة والميزات والسمات للاقتصاديات العربية وتحليل مشكلاتها ومعرفة طبيعة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية السائدة في الوطن العربي.
2. فهم طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية والنظام العالمي الجديد ومعرفة اهمية الاتجاه نحو التكامل والتكتل والاقتصادي في عالم يسير في سباق مع الزمن.
3. الادراك الواعي لاهمية التكامل الاقتصادي العربي على الصعيد بين الاقتصادي والسياسي.
4. الاعتماد الجماعي على النفس
5. الاستخدام الامثل لكل الموارد الذاتية
6. وضع تصور جديد لهيكل الانتاج وبنية السوق الاقليمية بما يساعد على تحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

السوق العربية المشتركة

كانت الدول العربية في محاولاتها المتعثرة تسعى لانجاز الوحدة الاقتصادية الكاملة، وهذا معناه الانتدماح الاقتصادي الكامل بكل ابعاده وبكل ما يعنيه من تحقيق مكسب لصالح الدول الاعضاء. وهذا بحد ذاته عامل وعي وادراك لم ستجله هذه الوحدة من منافع ومزايا وقوة لهذه الدول على الصعيدين الاقتصادي والسياسي وعلى الصعيد التنمية والتقدم والازدهار لشعوبها. ولك كيف سيتم انجارز هذا الحل العظيم، وما هي الالية التي يجب ان تتبع لطبيقه، وما هي السبل لنزع العوائق و تذليل

العقبات التي تعترضه؟ هذا ما لم يتفق عليه الجميع لاسباب ذكرت ولاخرى سناتي على ذكرها لاحقا، لذا كان التعثر والتباطؤ والتراجع احيانا حلفاء لكل الاتفاقيات التي عقدت بين الدول العربية.

وقبل ان نتناول مباشرة موضوع السوق العربية المشتركة، لابد من التذكير براي بعض الاقتصاديين حول عملية الاندماج الاقتصادي الكامل او الوحدة الاقتصادية التي تعتبر هدفا رئيسيا لدى العديد من الاقطار العربية. وللوصول الى هذا الهدف (أي الوحدة الاقتصادية) لابد ان نمر بعدة مراحل منها: الاولى، منطقة التجارة الحرة يليها مرحلة الاتحاد الجمركي ثم مرحلة السوق العربية المشتركة واخيرا مرحلة الوحدة او الاندماج الاقتصادي الكامل. وفي هذه المرحلة الاخيرة يتم توحيد السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية والاجتماعية والى جانب الغاء القيود والتعريفات الجمركية، وتطبيق تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي. والواقع ان مرحلة انشاء السوق العربية المشتركة هي بالمقارنة مرحلة ادنى من اتفاقية الوحدة الاقتصادية وتعتبر مرحلة تحضيرية لها. لذا رينا الدول الاوروبية بدات باتفاقية السوق المشتركة لتنطلق الى تحقيق الوحدة الاقتصادية والاندماجية.

اما في الدول العربية فكانت الحالة معكوسة. وعندما طرحت هذه الدول اتفاقية الوحدة كانت تسعى لحرق المراحل وكان قرارها حماسيا وعاطفيا اكثر منه واقعيا، لذي وصل الى ما وصل اليه من تباطؤ وتراجع وعدم التزام من معظم الفرقاء.

ومع كل ذلك فان مرحلة السوق العربية المشتركة التي نادى بها العديد من الاقتصاديين والسياسيين والمفكرين العرب هي خطوة متقدمة في مجال التكامل الاقتصادي العربي. اما السوق المشتركة باري بالبعض وبحد ذاتها، (فهي شكل متقدم ومقبول من اشكال التعاون والتنسيق في المجالات الاقتصادية والانمائية، بين مجموعة من الدول تشعر بان هذه السوق تحقق لها فوائد اضافية لم تستطع ولا تستطيع بمفردها ان تحققها، وتفترض السوق المشتركة التنسيق في مجال الانتاج ومجالات التجارتين الداخلية والخارجية وفي مجال اقامة المشروعات بدلا من تكرارها في هذا البلد او ذاك، وتفترض ايضا ازالة الحواجز الجمركية جزئيا او

كليا لتقدم شكلا من اشكال الحواجز الجمركية مع العالم الخارجي. وقد تتطور السوق المشتركة الى اتحاد اقتصادي او اندماج كامل).

دواعي قيام السوق العربية المشتركة ومقوماتها

تعاني الدول العربية من اوضاع حرجة ومن شرذمة على الصعيدين السياسي والاقتصادي، وهي بالتالي مستهدفة على هذين المستويين. فعلى المستوى الاقتصادي تشكل انظمة غير متناسقة ومتفاوتة من حيث المستوى في الانتاج والتقدم، ولها اسواق ضيقة، ويخضع انتاجها لمنافسة البضائع الاجنبية، وليس لكل نظام منها بمفرده أي وزن تفاوضي او تعاقدي على الصعيد العالمي، ومع الكتل الاقتصادية الكبرى كما لو كانت كتلة واحدة. وهي مستهدفة في اطار توزيع العمل الدولي من قبل الدول الصناعية المتطورة، على ان تبقى في خانة البلدان (العالم الثالث) التي تعتبر مصدرة للخامات والمواد الاولية رخيصة الثمن، ومستوردة للسلع الصناعية المتقدمة مرتفعة الاثمان. كذلك لا يخفى انها مستهدفة على الصعيد السياسي من قبل الصهيونية واسرائيل ومن يقف وراءها ومن قوى عالمية مهيمنة على ان تبقى هذه الدول مقسمة، مشرذمة، متناقضة، متناحرة حيق تبقى ضعيفة وتسهل السيطرة عليها وإخضاعها للمصالح الصهيونية والاجنبية وجعل ثوراتها واموالها عرضة للنهب .

عذل في الخطاب السياسي والاقتصادي العام حول الدول العربية، اما في الواقع العملي فقد أظهرت معظم الدراسات الاقتصادية عدم قدرة الاسواق الصغيرة على الاستيعاب حتى للانتاج المحلي. فاي مصنع فيها ذو انتاجية عالية لا يمكن ان يعمل بكامل طاقاته ما لم تتوفر له السوق الكبيرة، كذلك أي زراعة واسعة متخصصة لا يمكن ان تقوم وتتطور الا بوجود اسواق لها. ثم ان اتساع السوق هذا يساعد علىالانتاج بمقياس اعلى وبالتالي يساعد على التخصص في الانتاج، وكلما زاد حجم انتاج المصنع، كلما انخفضت التكاليف، وبالتالي سعر السلعة. ولا شك بان المنشات الكبيرة التي تضمن تصريف انتاجها سوق كبيرة هي الاقدر في مجال التطور التقني وتحسين طرق الانتاج ومجالات البحث العلمي، من المؤسسات الصغيرة. ان زيادة الانتاج وتخفيض اسعار الكلفة وازالة الحواجز الجمركية اما حركتي التصدير

والاستيراد في دول السوق ستنعكس ايجابا على اوضاع المواطنين في هذه الدول من حيث رفع مستواهم المعيشي.

والدول العربية لها مقومات السوق الكبيرة من عدة نواحي، اذ تتوافر فيها المقومات الاقتصادية من ثروات طبيعية كالنفط والغاز والفوسفات والحديد والاملاح والخامات الزراعية وغيرها. كذلك تتوفر في هذه البلاد الكتلة البشرية الضخمة التي تقارب اليوم 300 مليون نسمة، وهذه الكتلة البشرية بحد ذاتها توفر سوقا استهلاكية كبيرة للمؤسسات الانتاجية الكبيرة، مع توفر في القوى العاملة على اختلاف مستوياتها. اضافة الى توفر رؤوس الاموال العربي خصوصا في الدول النفطية. فاذا ما توفر لهذه الاموال المناخ الاستثماري الامن فان اسواقها المحلية تضيق بها، فلماذا لا تنتقل الى الدول عربية ذات كثافة سكانية وامكانيات اقتصادية وايدي عاملة وخامات؟ كال هذه العوامل وغيرها تدعو الدول العربية للتفكير جديا بالتخلص من ضعفها وضعف مركزها السياسي والاقتصادي على الصعيد العالمي وللسعي لإيجاد تكتل اقتصادي يصون لها مركزها بين الكتل العالمية.

كيفية قيام السوق واهم اهدافها

ان قرار انشاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية كان قرارا طموحا، وقد لقي معارضة من بعض الدول العربية، ولم يستطع تحقيق الاهداف المنشودة لاعتبارات مختلفة، ومع ذلك ظل يمارس دوره بما تسمح به الامكانات بالرغم من التناقضات، لتنسق علاقات التعاون بين هذه الدول.

لذلك كانت فكرة انشاء السوق العربية المشتركة كمرحلة تمهيدية انتقالية تهدف الى الوحدة الاقتصادية العربية. وهكذا جاء قرار انشاء السوق العربية المشتركة من قبل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية (قرار رقم 17 تاريخ 13 آب 1964) نتيجة لدراسة قامت لها لجنة خاصة مكلفة من المجلس، واعتبرت السوق مرحلة من مراحل تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية بين الدول الموقعة سابقا على اتفاقية الوحدة ومنها:

الاردن، والعراق، سوريا، مصر والكويت وانضمت هذه الاتفاقية لاحقا كل من اليمن (1966) والسودان(1986).

وقد نصت مقدمة قرار انشاء السوق على اعتبارها مرحلة مهمة تهدف الى ارساء دعائم الوحدة الاقتصادية على اسس سليمة من اجل التنمية الاقتصادية المتناسقة، وخطوة هامة في سبيل تحقيق التكامل الاقتصايد بين الاطراف المتعاقدة و تحقيق التقدم الاجتماعي والازدهار الاقتصادي في هذه الدول وحدد هذا القرار اهداف السوق على الاسس التالية:

1. حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال
2. حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والاجنبية
3. حرية الاقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي
4. حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والمرافيء والمطارات المدنية.

ومن الواضح ان هذه الاسس والاهداف هي نفسها التي قامت عليها اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، ما عدا الفقرة الخامسة الخاصة بحقوق التملك والايصاء والارث. ولم يتضمن قرار انشاء السوق العربية ايه نصوص توضح وتحدد صلاحيات الاجهزة المشرفة على السوق او المنوط بها ادارته. وكل ما يمكن استخلاصه هوان مجلس الوحدة الاقتصادية الذي اصدر قرار السوق يعتبر السلطة العليا للسوق وله حق اصدار التشريعات والاحكام والنصوص اللازمة لتحديد مسيرته، وبهذه الصفة يعتبر مجلس الوحدة الهيئة التشريعية والمخططة للسوق، يساعده في ذلك عدة اجهزة منها: الامانة العامة واللجان والمكاتب الفنية، كما لم يلحظ قرار انشاء السوق ما يمكن ان ينشا من مستجدات خلال تطبيق مراحل السوق من مشاكل ونزاعات وضرورة وجود لجنة تحكيم لحل الخلافات التي يعود حلها بالطبع لمجلس الوحدة الاقتصادية.

وما تجدر الإشارة اليه ايضا هو حق العضوية، اذ تشير نصوص الاتفاقية الى ان حق العضوية في السوق العربية المشتركة يقتصر على الدول العربية الموقعة او التي ستوقع اتفاقية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، أي ان الانتساب الى

السوق دون الانتساب لاتفاقية الوحدة يعتبر مرفوضا. وقد اثار هذا الموضوع جدلا وإشكالا بين الدول الاعضاء في السوق والدول العربية الأخرى وتعليل دول السوق لموقعها هذا يتلخص بان اتفاقية السوق هي مرحلة انتقالية لتحقيق الوحدة الاندماجية الاقتصادية، كذلك فان قرار انشاء السوق هو من صنع مجلس الوحدة الاقتصادية. والقرارات المنظمة للسوق انما تصدر عن هذا المجلس بصفته السلطة التشريعية، ثم ان أهداف السوق تشكل الجانب الهام من اتفاقية الوحدة. واخيرا ان امتناع الدول العربية الراغبة في دخول السوق عن الانضمام لاتفاقية الوحدة من شانه احداث خلل قانوني في السوق. ذلك ان السلطة التي تخطط للسوق هي مجلس الوحدة المنبثق عن اتفاقية الوحدة التي تمتنع تلك الدول عن الانضمام اليها.

هذا في حين ان بعض الدول العربية ترغب في الدخول الى السوق دون التوقيع على اتفاقية الوحدة، وعلى راسها لبنان. فقد كان لهذه الدول رأي مغاير وطالبت بالدخول الى السوق مباشرة ورأت في تجربة عملية لبيان مدى نجاح فكرة الوحدة العربية، ضاربة المثل بدون السوق الأوروبية المشتركة التي تعتبر مشروع السوق لديها خطوة في طريق تحقيق الوحدة الاقتصادية. ولكن بعد جدل كثير وبعد طرح الموضوع على لجان مختصة وفي مجالس القمة العربية تقرر اخيرا ان يبقى النص على ما هو عليه. طبعا مع التعليل من اللجنة التابعة لمجلس الوحدةو1لك سنة 1969.

لقد حدد قرار انشاء السوق العربية المشتركة اول عام 1965 تاريخا لبدء تنفيذ احامه، خصوصا في ما يتعلق بتطبيق الاعفاءات والرسوم الجمركية والضرائب الاخرى. ويستوجب هذا التحديد التمييز بين فترتين: فترة ما قبل 1965 وفترة ما بعدها، على ان يتم تحديد ومعرفة القيود ومختلف الرسوم والضرائب في الفترة الالى، أي ما قبل 1965 ويتم تثبيتها، وتقدم قوائم بكل هذه السلع سواء كانت زراعية ام صناعية، والتي سيتم التبادل بها بين الدول المتعاقدة، على ان ترسل هذه القوائم قبل نهاية العام 1964 الى مجلس الوحدة الاقتصادية.

وفي ما يتعلق بالفترة الثانية التي تبدأ في مطلع 1965 فقد اعدت لها جداول تحدد نوعيتها وكيفية وتاريخ اعفائها من الرسوم الجمركية والضرائب، على ان يتم تحريرها من هذه الرسوم في مدة قصوى لا تتجاوز خمس سنوات اعتبارا من مطلع 1965. هذا مع العلم انه بقيت سلع صناعية كثيرة خارج هذا الاطار الزمني المحدد.

وهكذا كان الجدول (أ) من الاتفاقية الذي ضم جزءا من المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية.وقد كان الجدول ملحقا باتفاقية تسهيل التبادل التجاري بين دلو الجامعة العربية ن التي تم اعفاؤها كليا من الضرائب والرسوم الجمركية، منذ بدء نشوء السوق. اما المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية غير الواردة في الجدول (أ) من الاتفاقية فيسري عليها تخفيض تدريجي بمعدل 20٪ سنويا.

اما في ما يخص المنتجات الصناعية العربية فلكي تاخذ هذه المنتجات الصفة الوطينة وتستفيد من احكام السوق، تم تحديدها على انها المنتجات المصنعة في كل دولة من دول السوق والتي تقل كلفة الانتاج المحلية الداخلة في صنعها عن 40٪ من كلفة الانتاج الكلية. وقد تم التمييز بين ثلاثة انواع من المنتجات الصناعية في اتفاقية السوقة العربية، كما اختلفت مدة تحريرها عن سائر المنتجات الزراعية والحيوانية والمواد الاولية، حيث ان هناك منتجا صناعية كانت داخلة في اتفاقية التبادل التجاري والترانزيت=، وقد حظي بعضها سابقا بتخفيض في الرسوم الجمركية والضرائب قدرة 25٪ وبعضها الاخر 50٪ قبل سنة 1964. وهناك سلع صناعية اخرى تطبق عليها التعريفة الجمركية كاملة.

وهكذا فان النوع الاول من المنتجات الصناعية والداخلة في الجدول (ب) من اتفاقية السوق العربية، طبق عليها التخفيض من الرسوم الجمركية والضرائب بمعدل 10٪ سنويا بالاضافة الى التخفيض الذي تتمتع به اصلا وهو 25٪.

ام النوع الثاني من المنتجات الصناعية والداخلة في الجدول (ج) من الاتفاقية فقد طبق عليها تخفيض قدره 10٪ سنويا بالاضافة الى التخفيض السابق الذي هو 50٪

والنوع الثالث من المنتجات الصناعية التي تخضع للتعريفة الجمركية ولا تدخل في الجدولين (ب)و (ج) من الاتفاقية، فيطبق عليها تخفيض قدره 10٪ سنويا مما

يستوجب عشر سنوات لتحريرها. وهكذا نرى ان السلع الصناعية غير محددة في تخفيضاتها بمدة زمنية متوازية مع غيرها من السلع.

واقع السوق العربية المشتركة

ان مبدا العضوية في السوق العربية المشتركة يقتصر على الدول الاعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية. وهكذا قامت السوق بداية باربعة دول هي: الاردن ، سوريا، العراق، ومصر، ومن ثم اتسعت دائرة العضوية فضمت كلا من اليمن،السودان، ليبيا، موريتانيا، اما الدول الاخرى الاعضاء في مجلس الاقتصادي فلم تنضم بعد الى السوق وهي : الامارات العربية المتحدة والصومال.

طلت السوق العربيةفي حالة تطبيق جيده وبمستوى عال من الالتزام في السنوات الاولى من عهدها، ثم حدث تباطؤ في التطبيق لظروف واسباب مختلفة وخاصة نشوء الازمات والاختلافات الثنائية والجماعية بين الدول العربية، فانعكس ذلك سلبا على مبدا التطبيق لاحكام السوق. وكان لتجميد عضوية مصر في جامعة الدول العربية الاثر الاكبر على مسيرة السوق. وعندما عادت لمصر عضويتها لم تستأنف في اطار السوق حتى الان. اما اطراف السوق الاخرى فقد اختلفت موفقها بين ملتزم وبين متوقف صامت وبين من يسود موقفه الغموض

ومع ذلك يمكن القول ان التزام دول السوق في مراحلها الاولى بتطبيق احكامها، انعكس ايجابا على حجم المبادلات التجارية بين هذه الدول. وتظهر الارقام انه بينما بلغ حجم التجارة بين هذه الدول سنة 1965 حوالي 97 مليون دولار، ارتفع هذا الرقم سنة 1975 الى 1.2 مليار دولار. هذا الرغم من ضعف الهياكل الانتاجية لهذه الدول انداك، ثم ما لبث ان انخفض هذا الرقم سنة 1989 الى 788 مليون دولار والى 699 مليون دولار عام 1994.

هذا الانخفاض في حجم المبادلات بين دول السوق بالرغم من نمو وتنوع هياكلها الانتاجية، يدل على تعثر احكام السوق وضعف الالتزام بهذه الاحكام من قبل الدول المعنية، بل العودة الى فرض قيود ورسوم جمركية في تلك الحقبة.

وهذه الارقام الواردة اعلاه، تقدم ابلغ دليل على الترابط الفعلي سلبا ام ايجابا بين حجم المبادلات التجارية من جهة وبين الالتزام او عدم الالتزام بقرارات السوق

لقد هدف قرار مجلس الوحدة الاقتصادية رقم 17 تاريخ 1964 الى انشاء سوق عربية مشتركة فعلية. ولكن للاسف لم ينتج عن هذا القرار اكثر من منطقة حركة للتجارة لم تستطع ان ترقى لمستوى اتحاد جمركي عام بين الدول المتعاقدة وبالرغم من كل ذلك، فان هذه التجربة مع ما اعتراها من مشاكل وصعوبات اظهرت بعض الايجابيات المتمثلة بقدرة الدول العربية لعى التحرير الكامل للتبادل التجاري العربي من الرسوم الجمركية والقيود الضرائبية كافة في ظل تنظيم قواعد المنافسة العادلة والمتكافئة.ثم ان هذه السوق القائمة حاليا بين سبع دول عربية تمثل تمهيدا حقيقيا للاقدام على طرح مشروع (منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى) والحائز على دعم مؤتمر القمة المنعقد في القاهر سنة 1996 وفي السنوات الخمس عشرة الاولى من عمر السوق العربية، ارتفعت نسبة التجارة البينية بين دول السوق الى مستويات جيدة بالرغم من ضعف هياكلها الانتاجية انذاك.

مما تقدم في هذا المجال حول التعاون الاقتصادي العربي، يتراءى الخلط بين قرارات السوق العربية المشتركة التي تضم عددا معينا من الدول العربيةن وقرارات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الصادر عنه قرار السوق، بشكل اصبحت معه قرارات السوق العربية المشتركة ضبابية تختلط فيها الاتفاقيات الاقتصادية العربية على اختلافها ما بين ثنائية او جماعية او اقليمية كالسوق الخليجية المشتركة والسوق المغربية المشتركة وما شابه.

معوقات انشاء السوق العربية المشتركة

السؤال الذي يطرح نفسه الان هو (لماذا فشل العرب في اقامة السوق العربية المشتركة على مدى اكثر من نصف قرن، بينما نجح الاوروبيون في اقامتها -وصولا للوحدة الاقتصادية فالاتحاد الاوروبي القائم الان- وقد بدءوا بعدنا بسنوات؟؟ والاجابة بسيطة، فقد عملوا هم بعلمية واجتهدوا بموضوعية بعد ان امنوا بان

مصلحتهم القطرية والعابرة للقطرية تكمن في بناء وحدتهم على اسس مادية راسخة ومتوازنة، بعيدا عن الخلافات السياسية والنازعات العرقية والمجادلات الايديولوجية. اما العرب فقد فعلوا العكس، فنمت العقبات والمعوقات التي عرقلت الحلم القومي العربي وكان ابرزها باختصار:

1. معوقات تشريعية:

اذا ما نظرنا الى التنظيمات العربية التي تعالج مسالة التعاون الاقتصادي العربي نجدها متعددة اهمها المنظمة العربية للتنمية الزراعية، وصندوق النقد العربي ومجلي الوحدة الاقتصادية العربية. ان مثل هذه المنظمات المتخصصة مجرد هياكل ادارية يغيب التعاون فيما بينها، بل قد يحدث تعارض وتداخل بين صلاحيتها/ فمثلا الوظيفة الاساسية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية هي تسهيل التبادل المنتجات الزراعية بين البلدان العربية وفي حي انه من المفروض ان ذلك يدخل ضمن الدور الذي يقوم به مجلس الوحدة الاقتصادية العربية. ان غياب مثل هذا التنسيق بين هذه الاجهزة التي هي بمثابة المحرك الاساسي في مجال الانشطة الاقتصادية وتكوين السوق العربية المشتركة يؤدي الى طغيان البيروقراطية الادارية على نشاط هذه المؤسسات وجعلها مجرد تنظيمات شكلية ليس الا، وهذا يرجع في جانب كبير منه الى اغفال ميثاق جامعة الدول العربية تناول أي نصوص تتعلق بالاشراف اوالتنسيق بين عمل هذه التنظيمات المخصصة. هذا فضلا عن حالة العشوائية اليت تصيب التشريعات العربية في المجالات الاقتصادية واختلافها من دولة الى اخرى، كالضرائب واللرسوم الجمركية ومعاملة اللاستمارات الاجنبية. حيث نجد ان السياسة التشريعية الاقتصادية تكاد تكون سياسة متقلبة تختلف من حقبة زمنية الى اخرى، الامر الذي ينعكس بدوره على الواقع الاقتصادي خاصة في مجال الاستثمارات. وهو ما يؤدي الى خوف رؤوس الاموال العربية من اقتحام السوق العربي وتفضيلها للسوق االاجنبية. ان من اهم شروط التعاون في المجال الاقتصادي هو تحقيق نوع من الاستقرار التشريعي وهذا يؤدي الى تشجيع قيام المشروعات الكبرى ذات الاجل الممتد والتي تعالج قطاعات تسهم فعلا في تحقيق التنمية والتقدم

الاقتصادي في البلدان العربية. اما غياب الثة في المناخ السائد في السوق العربية فيؤدي اما الى هروب هذه الاموال وما الى الاقدام على انشطة شكلية ذات طبيعة وقتية لا يكون لها مردود حقيقي على الاقتصاد العربي ككل.

2.معوقات سياسية وايديولوجية:

ان تغليب الخلافات الايدولوجية والنزاعات السياسة العربية، على هدف تحقيق المصالح المشتركة، فارتبطت العلاقات التجارية والاقتصادية بدرجة صعود وهبوط الخلاف السياسي بين العواصم العربية المختلفة اصلا.

3. معوقات قطرية:

ان تغليب المصالح القطرية الضيقة، وصولا للانكفاء القطري، على المصالح القومية الواسعة التي تتخطى الحدود الجغرافية الثنائية، جنبا الى جنب مع غياب النظرة الكلية للتنمية الشاملة في الوطن العربي، تحت تصور ان كل دولة عربية مهما صغرت قادرة على وحدها على العيش بمنأى عن الاخرين، وبلا حاجة للآخرين!.

4. معوقات اقتصادية

ان تبعية الاقتصاديات العربية في مجملها للاقتصاد الغربي دون غيره، سواء في ظل صراع العملاقين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الامريكية، خلال الحرب الباردة، او في ظل افراد الولايات المتحدة فيما بعد بادارة العلاقات الدولية باعتباره القطب الاعظم المنفرد.

وفي كل الحالات مالت الدول العربية للاندماج في هذه الاسواق العملاقة دون بادارة اقتصادية سياسية ذكية، كانت تفرض وحدة المواقف وتنسيقها عربيا في ظل تجمع كتجمع السوق المشتركة.

وجاء المشروع الصهيوني الاستعماري الغربي لكمل دائرة الاستنزاف المستمر لكل الطاقات العربية، سياسيا وعسكريا واقتصاديا، وفكريا ونفسيا، ولعلنا نلاحظ التلازم الزمني الصريح بين قيام النظام العربي، بجامعته العربية ومشروعه للوحدة الاقتصادية عام 1945، واعلان الدولة الصهيونية عام 1948،

وحروبها العدوانية المستمرة منذ حرب اغتصاب فلسطين الاولى، الى حرب الانتفاضة. الحالية.

مقترحات وتوصيات لاحياء مشروع السوق العربية المشتركة

في الوقت الراهن تتجدد الدعوة لاقامة سوق عربية مشتركة لتمثل تكتلا عربيا لمواجهة التغيرات العالمية الجديدة لتجد الدول العربية مكانا متميزا لها بجانب التكتلات العالمية، وفيما يلي بعض المقترحات والتوصيات لاحياء هذا المشروع:

1. تكثيف الاهتمام العربي الرسمي نحو بناء شبكة تعود بفوائد اقتصادية واجتماعية عديدة على دول العالم العربي. وذلك لاهمية دور السكة الحديدية في النمو الاقتصادي القطري والاقليمي، فالمنطقة العربية واحدة من مناطق قليلة جدا لات تملك ربطا سككيا فعليا بين دولها، او حتى على الاقل بين الانثين من دولها. فالقطارات تعتبر من اهم سبل المواصلات بين الدول الاوروبية، ولم يقف البحر حاجزا امام تطوير الربط السككي بين دولها، فالنفق الرابط بين بريطانيا وفرنسا تحت بحر المانش، يشكل شريانا حيويا لقطاع النقل بين الجزيرة البريطانية والقارة الاوروبية.
2. الاستخدام الامثل لما يملكه الوطن العربي من موارد وتوزيع الاستثمارات في المشروعات الصناعية بين الدول العربية وفقا للميزة التنافسية لكل دولة
3. تحقيق المزيد من الاستثمارات والتوظف داخل الوطن العربي مما يعين المزيد من الانتاج وزيادة الدخل ورفع مستوى المعيشة لافراد المجتمع في الوطن العربي
4. زيادة حجم التجارة البينية بين الدول العربية واتساع حجم السوق امام المنتجات العربية. وان المبادرة لتعزيز هذا المقترح من شانه ان يحقق فرص اكبر للتنمية بين الدول العربية، علما بان حجم الاستثمار البيني العربي بلغ في الفترة من عام 1985الى عام 2000 م (15) مليار دولار فقط في حين بلغ حجم الاستيراد العربي من الدول الاجنبية (154) مليار دولار لنفس الفترة.

ولمواجهة العقبات التي تحول دون قيام التكتل العربي نجد ان هناك عدة امور يجب اخذها في الاعتبار وهي:

1. التنسيق بين السياسات الاقتصادية التي تطبعها كل دولة عربية على حدة بين السياسات الاقتصادية الرامية الى تحقيق اهداف التكتل الاقتصادي العربي.
2. التنسيق بين أي تكتل اقتصادي عربي مصغر وبين التكتل الاقتصادي الشامل بحيث لا يكون هناك تعارض بينهما.
3. الاتجاه الى تحقيق زيادة في حجم التجارة البينية بين الدول العربية واعطاء الافضلية للاسواق العربية في تسويق المنتجات العربية.
4. ضرورة الحافظ على كيان كل دولة عربية داخل التكتل الاقتصادي العربي.
5. الاهتمام بتوفير الاجهزة والمؤسسات العربية الكفيلة بتنفيذ برامج التعاون الاقتصادي العربي للوصول الى التكتل الاقتصادي الفعال.
6. العمل على توفير البعد التكاملي بين الاقتصاديات العربية ومحاولات تقليص التنافسية بين الاقتصاديات العربية.

تجربة مجلس التعاون الخليجي

يمثل النظام الاساسي لمجلس التعاون الخليجي والاتفاقية الاقتصادية وقرارات المجلس الاعلى المرجعية الاساسية للعمل الاقتصادي المشترك، ويشكل التكامل والترابط بين الدول الأعضاء في المجال الاقتصادي احد الاهداف الاساسية المعروفة لمجلس التعاون المنصوص عليها في النظام الاساسي، اذ حددت المادة الرابعة من النظام الاساسي الرئيسة لمجلس التعاون على النحو التالي:

1. تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الاعضاء في جميع الميادين وصولا الى وحدتها
2. تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات
3. وضع انظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الاتية:
   أ. الشؤون الاقتصادية والمالية

ب. الشؤون التجارية والجمارك والمواصلات

ج. الشؤون التعليمية والثقافية

د. الشؤون الاجتماعية والصحية

ه. الشؤون الاعلامية والسياحية

و. الشؤون التشريعية والادارية

4. دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية ونشاء مركز بحوث علمية واقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها

الاتفاقية الاقتصادية لعام 2001

وتمشيا مع تطورات العمل المشترك خلال العقدين الاولين من عمر المجلس، والمستجدات والتحديات الدولية في المجال الاقتصادي، اقر المجلس الاعلى في دورته الثانية والعشرين (ديسمبر 2001) والاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس، وقد نقلت الاتفاقية الجديدة اسلوب العمل المشترك من طور التنسيق الى طور التكامل وفق اليات وبرامج محددة، كما انها اكثر شمولية بمعالجتها الموضوعات التالية:

1. الاتحاد الجمركي لدول المجلس
2. العلاقات الاقتصادية الدولة لدول المجلس مع الدول والمجموعات الاقتصادية الاخرى والمنظمات الدولية والاقليمية وتقديم المعونات الدولية والاقليمية.
3. السوق الخليجية المشتركة حيث تشمل تحديد مجالات المواطنة الاقتصادية
4. الاتحاد النقدي الاقتصادي
5. تحسين البيئة الاستثمارية في دول المجلس
6. التكامل الانمائي بين الدول المجلس، بما في ذلك التنمية الصناعية، وتنمية النفط والغاز والموارد الطبيعية، والتنمية الزراعية، وحماية البيئة، والمشروعات المشتركة.

7. تنمية الموارد البشرية، بما في ذلك التعليم ومحو الامية والزامية التعليم الاساسي، وتفعيل الاستراتيجية السكانية، وتوطين القوى العاملة وتدريبها وزيادة مساهمتها في سوق العمل.
8. البحث العلمي والتقني وتطوير القاعدة العلمية والتقنية والمعلوماتية ، وحماية الملكية الفكرية.
9. التكامل في مجالات البنية الاساسية، بما في ذلك النقل والاتصالات والتجارة الالكترونية .

وبالاضافة الى ذلك تضمنت الاتفاقية الاقتصادية في فصلها الثامن اليات للتنفيذ والمتابعة وتسوية الخلافات، حيث نصت على تشكيل هيئة قضائية للنظر في الدعاوى المعلقة بتنفيذ احكام الاتفاقية والقرارات الصادرة تطبيقا لاحكامها.

الانجازات الرئيسية

1. المواطنة الاقتصادية: وضع برنامج زمني محدد للوصول الى السوق الخليجية المشتركة عام 2007 وفق خطوات متدرجة حددتها قرارات المجلس الاعلى.
2. تشجيع التبادل التجاري ضمن مرحلتين:
   - اقامة منطقة تجارة حرة بين دول المجلس اعتبارا من مارس 1983م. الامر الذي ادى الى حرية انتقال السلع الوطنية بين دول المجلس دون رسوم جمركية ومعاملتها معاملة السلع الوطنية، ضمن ضوابط معينة.
   - اقامة الاتحاد الجمركية لدول المجلس اعتبارا من الاول من يناير 2003م،والذي يقضي بتوحيد التعرفة الجمركية وحرية انتقال السلع بين الدلو دون قيود جمركية او غير جمركية
3. الاتحاد النقدي: تبني برنامج زمني محدد لتحقيق الاتحاد النقدي والوصول الى العملة الموحدة في عام 2010م وفق جدول زمني اقرته قمة مسقط (ديسمبر 2001)
4. ابرام الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس لعام 2001 والتي صادقت عليها جميع دول المجلس

5. تبني استراتيجيات وسياسات عامة لتكون منطلقا للسياسات الوطنية في الدول الاعضاء، ومن ذل الوثائق الصادرة عن المجلس الاعلى في مجالات التخطيط والتنمية والسكان وا لصناعة والبترول والزراعة
6. توحيد القوانين والانظمة والاجراءات في المجالات الاقتصادية، حيث اقر المجلس الاعلى نحو اربعين قانونا موحدا،بعضها ملزم ومعظمها استرشادي
7. بناء المؤسسات الخليجية المشتركة بغية تاكيد التعاون الفني والاقتصادي بين دول المجلس وخفض النفقات،
8. تنسق المواقف على الساحة الإقتصادي الدولية، والتفاوض الجماعي والحوار الاقتصادي مع الدول والمجموعات الاقتصادية كالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان والصين
9. التعاون والتنسيق في مجال الهياكل الاساسية من طرق ومواصلات واتصالات، وفي مجال المشاريع المشتركة، والاتفاق على تنفيذ المرحلة الاولى من مشروع الربط الكهربائي.
10. التعاون على مختلف المستويات وفي شتى الميادين الاقتصادية من تقنية بنكية ومواضيع نقدية ومالية ومسوح إحصائية ومؤتمرات للصناعيين ورجال الأعمال الى ندوات ودراسات في مجالات النفط والغاز والبتر وكيماويات والصناعة ، على سبيل المثال.

من منطقة التجارة الى الاتحاد الجمركي

تتلخص اهداف التعاون الجمركي بين دلو المجلس في العمل على ازالة الحواجز الجمركية بي الدول الاعضاء فيما يخص منتجاتها واعفاء تلك المنتجات من الرسوم الجمركية ومعاملتها معاملة السلع الوطنية، والعمل على تنسيق سياسات الاستيراد والتصدير، وخلص قوة تفاوضية جماعية في مجال الاستيراد والتصدير.

وعملا بتلك الاهداف اقامت دول مجلس التعاون ومنذ عام 1983 منطقة تجارة حرة ثم انتقلت في الاول من يناير 2003 م الى اقامة الاتحاد الجمركي لدول المجلس مما جعلها تمثل قوة تفاوضية جماعية سواء في سعيها لتحرير التجارة مع

الاتحاد الاوروبي او التكتلات الاقتصادية العالمية الاخرى، او في تنسيق سياسات الاستيراد والتصدير.

تضاعف حجم التجارة البينية لدول مجلس التعاون نحو عشر اضعاف منذ قيام المجلس،ويعود ذلك الى حد كبير الى الاجراءت التي اتخذتها الدول الاعضاء مجتمعة لتسهيل انسياب السلع بينها من خلال الخطوات الرئيسية الثلاث التالية:

- اقامة منطقة التجارة الحرة (1983-2002)
- اقامة الاتحاد الجمركي (منذ عام 2003)
- توحيد التشريعات والاجراءات الخاصة بالتجارة والاستيراد والتصدير والجمارك

السوق الخليجية المشتركة والمواطنة الاقتصادية

تعرف المواطنة الاقتصادية اليوم بانها تحقيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في كافة المجالات الاقتصادية في جميع الدول الاعضاء. الا ان مفهوم المواطنة مر بعدة تطورات في تاريخ العمل الاقتصادي المشترك لمجلس التعاون ، فقد نصت الماة (8) من اتفاقية عام 1981 على اربعة مجالات فقط، على سبيل الحصر، يتعين تحقيق المواطنة الاقتصادية، او المساواة فيها، وهي:

- حرية الانتقال والعمل والاقامة
- حرية التملك والارث والايصاء
- حرية ممارسة النشاط الاقتصادي
- حرية انتقال رؤوس الاموال

خلال العقدين الاولين من قيام مجلس التعاون تم تطبيق المساواة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في العديد من المجالات المنصوص علهيا في الاتفاقية، حيث تبنت دول المجلس قرارات مهمة في هذا الشان تنص على فتح المجال لمواطني الدول الاعضاء لممارسة النشاط الاقتصادي في أي من دول المجلس على قدم المساواة مع مواطنيها ضمن ضوابط معينة لكل مجال اقتصادي، وذلك من خلال المنهج التدريجي الذي تبنته الاتفاقية الاقتصادية لعام 1981 واقتضته ظروف تلك المرحلة من بداية العمل

المشترك. الا انه اتضح لدى التطبيق الفعلي ان بعض هذه الضوابط صعبة التطبيق وادت الى احجام مواطني دول المجلس عن الاستفادة من قرارات المجلس الاعلى التي تمنحهم حق المساواة في المعاملة في تلك المجالات الاقتصادية. ورغبة في نقل العمل المشترك من مرحة التنسيق والتعاون الى التكامل، فان التوجه الذي تتبناه الاتفاقية الاقتصادية لعام 2001 يميل الى التطبيق المباشر لمبدا المساواة الكاملة في المعاملة في جميع المجالات الاقتصادية.

الاتحاد النقدي والعملة الموحدة

بدات فكرة اصدار عملة موحدة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع نشاة المجلس، فقد اشارت الوثيقان الرئيسيتان للمجلس، النظام الاساسي والاقتصادية الموحدة لعام 1981م، الى الخطوط العريضة والمعالم الاساسية والعامة لبرنامج تعاون وتكامل اقتصادي الموحدة مراحل التكامل الاقتصادي حيث تحدثت بالتفصيل عن منطقة تجارة حرة وتوحيد التعريفة الجمركية، وتناولت باجمال متطلبات السوق المشتركة والاتحاد الاقتصادي والنقدي بما في ذلك ما نصت عليه المادة (22) من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بان تقوم الدول الاعضاء بتنسيق سياستها المالية والنقدية والمصرفية وزيادة التعاون بين المؤسسات النقد والبنوك المركزية بما في ذلك العمل على توحيد العملة لتكون متممة للتكامل الاقتصادي المنشود فيما بينها.

ومنذ ذلك الوقت بدا العمل لتحقيق التكامل بين دول المجلس، فقد انشئت في اطار المجلس عام 1983م لجنة محافظي مؤسسات النقد المركزية في دول المجلس بهدف تنفيذ مانصت عليه هذه المادة وتنسيق السياسات النقدية والمصرفية، وتفرع عن لجنة المحافظين لجان متخصصة لدراسة الجوانب الفنية للتعاون والتكامل في مجالات الاشراف والرقابة والتدريب المصرفي ونظم المدفوعات . وفي عام 2002م انشئت لجنة الاتحاد النقدي .

وخلال الفترة ما بين 1985-1987 اجرت لجنة المحافظين مشاورات مكثفة بين الدول الاعضاء للتوصل، كخطوة اولى نحو العملة الخليجية الموحدة، الى مثبت مشترك لعملات دول المجلس، وطرحت حقوق السحب الخاصة SDR كمثبت مشترك غير انها لم تحصل على الاجماع.

نظرا للاستقرار النسبي في اسعار الصرف التقاطعية لعملات دول مجلس التعاون خلال الثمانينات والتسعينات، ولكون اقامة الاتحاد النقدي واصدار عملة موحدة تعتبر مرحلة تكاملية متقدمة يسبقها في الغالب، ووفق النظرية الاقتصادية مراحل تكاملية اخرى، وهي منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركية والسوق المشتركة، فقد كان الاي السائد داخل مجلس التعاون في أوائل التسعينات ان الوقت لم يحن بعد لبحث تفاصيل اقامة الاتحاد النقدي واصدار العملة الموحدة، ولذلك ارتأى وزراء المالية والمحافظين بدول المجلس تأجيل بحثه الى نهاية عقد التسعينات.

وبنهاية عقد التسعينات، ونظرا لتحقيق تقدم فيما يتعلق بالاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون ولنجاح الاتحاد الاوروبي في موضوع اليورو، وانطلاقا من توجه دلو المجلس لتعزيز العمل الاقتصادي المشترك وتبني اليات وبرامج زمنية لتحقيقه اعيد بحث موضوع العملة الخليجية الموحدة، وقرر المجلس الاعلى في قمته التي عقد في مملكة البحرين في ديسمبر 2000م تبين الدولار الامريكية مثبا مشتركا لعملات دول مجلس في المرحلة الحالية، ووجه وزراء المالية والمحافظين باعداد برنامج زمني لاقامة الاتحاد النقدي واصدار العملة الخليجية الموحدة.

وعليه ، فانه من المتوقع ان يتم بنهاية هذا العام الاتفاق على تفاصيل معايير التقارب الاقتصادي، وعلى التشريعات والانظمة المتعلقة بانشاء السلطة النقدية المشتركة (مجلس نقدي يتحول الى بنك مركزي خليجي) وتحديد مهامها وعملها وعلاقتها بالسلطات النقدية الوطنية في دلو المجلس. كما يتوقع ان يتم الاتفاق عام 2007م على موصفات العملة الخليجية ومسماها واسلوب طرحها للتداول.

الاثار المترتبة على اصدار عملة خليجية موحدة

1. يعد الوصول الى العملة الخليجية الموحدة واقامة الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون تتويجا لما تم انجازه من مراحلة التكامل الاقتصادي وسيزيد من ايجابياتها ويقوي مكاسب الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة حيث سيترتب على قيام هذا الاتحاد واصدار العملة الخليجية الموحدة اثار متعددة على مختلف

القطاعـات الاقتـصادية لاسـيما التجـارة البينيـة والـسياحة والاسـتثمارات. وستلاحظ آثاره بشكل اكبر على قطاع الخدمات المالية والاسواق الماليـة والـتي ستشهد نموا مضطردا وتطورات متسارعة

2. يقضي التعامل بعملة خليجيـة واحـدة علـى المخـاطر المتعلقـة بأسـعار صـرف العملات الخليجية ويعمق مفهـوم الـسوق الواحـدة، ويـسهم بـشكل فعـلا في تطوير وتكامل الأسواق المالية الخليجية خاصة سوق الـسندات ويـساعد علـى تطوير أسواق الأسهم ويؤثر فيها تاثيرا ملحوظـا مـن حيـث الحجـم والعمـق والسيولة.
3. زيادة قدرة الشركات الخليجيـة علـى الانـدماج او الاسـتحواذ علـى شـركات اخرى في مختلف دول المجلس، الامر الذي سيكون له اثـار ايجابيـة علـى صـعيد الاقتصاد الكلي والكفاءة الاقتصادية.
4. ان من شان اطلاق عملة خليجية واحـدة تـشجيع المنافـسة الاقليميـة في مجـال الخدمات المصرفية والمالية وجودة خدماتها، مما يعكس ايجابيا علـى عملائهـا في دول المجلس ويخفض من تكاليفها ويؤدي الى تنويع خدماتها، وقد يؤدي كذلك الى تشجيع الاندماج بين هذه المؤسسات على الصعيد الاقليمي للاسـتفادة مـن اقتصاديات الحجم.
5. ان الآثار الايجابية لاصدار العملة الخليجية الموحدة على القطاع المصرفي وعلـى تكامل الاسواق المالية بدون المجلس، مقرونة بآثاره الايجابية على صعيد السياسة النقدية والسياسة المالية والالتزام بمعايير التقارب المالي (حدود لنسب العجز في المالية العامة ونسب الدين العام) سنعزز من الـشفافية والانـضباط المـالي علـى الصعيد الإقليمي، وتنعكس إيجابا على الاستقرار النقـدي والمـالي في المنطقـة، وهذه كلها عوامل مساعدة لجذب مزيد من الاسـتثمارات الوطنيـة والإقليميـة والدولية الى دول مجلس التعاون .
6. اخيرا، فان هناك نقاشا يـدور احيانـا حـول مـدى ملائمـة ربـط عمـلات دول المجلس ومن ثم ربط العملة الخليجية الموحـدة بالـدولار الأمريكـي، فانـه مـن المناسب الإشارة الى ان قرار المجلس الاعلى المذكور انفا نص على ربط عملات

دول المجلس بالدولار الأمريكي في المرحلة الحالية، وترك للسلطة النقدية الخليجية المشتركة، بعد إصدار العملة الموحدة حرية اختيار الربط المناسب لها بعملة واحدة او أكثر او تعويمها، وذلك حسب ما تقتضيه متطلبات وظروف المرحلة القادمة.

الملاحق

مؤشرات إقتصادية أردنية

الوطن العربي – خرائط

ملحق رقم (1) مؤشرات أقتصادية أردنية

INDICTOR		المؤشر
Total Population (000)	5.723.0	عدد السكان (بالالف نسمة)
population Density (Person per km2)	64.5	الكثافة السكانية (شخص لكل كم2)
Population Growth Rate (%)	2.2	معدل النمو السكاني (٪)
Rate of Natural Increase (%)	2.1	معدل الزيادة الطبيعية للسكان (٪)
Population Doubling Time (Year)	31.5	الوقت اللازم لتضاعف عدد السكان (سنة)
Population Less Than 15 Years (%)	37.32	نسبة السكان في الاعمار دون سن الخامسة عشر
Population Age 15-64 Years (%)	59.44	نسبة السكان في الاعمار 15-64
Population Age 65+	3.24	نسبة السكان في الاعمار 65+
Dependency Ratio	68.4	نسبة الاعالة
Percentage of Urban population (%)	82.6	نسبة السكان في الحضر
Percentage of Rural Population (%)	17.4	نسبة السكان في الريف
Total Fertility Rate (for Women 15-49 Year of Age)	3.6	معدل الخصوبة الكلي (للنساء في الاعمار 15-49)
Urban	3.6	الحضر
Rural	3.7	الريف
Sex Ratio	106.4	نسبة الجنس
Total Households (000)	1.059.8	عدد الاسر (الف اسرة)
Crude Marriage Rate (per 1000 Population)	10.6	معدل الزواج الخام (لكل الف من السكان)
Crude Divorce Rate (Per 1000 population)	2.1	معدل الطلاق الخام (لكل الف من السكان)
Singulate Mean Age at First Marriage (Year)	28.0	متوسط العمر وقت الزواج الاول (سنة)

INDICTOR		المؤشر
Meal	29.5	ذكر
Femal	26.4	انثى
Jordanian Married population of Total Jordanian population Age 15+ Years (%)	54.1	نسبة السكان الاردنيين المتزوجون من مجموع الاردنيين الذين اعماهم 15 سنة
Male	53	ذكر
Female	55.3	انثى
Average Household Size (person)	5.4	متوسط حجم الاسرة (فرد)
Population Median Age (Year)	20.3	العمر الوسيط للسكان (سنة)
Crude Birth Rate (per 1000 Population)	29.1	معدل المواليد الخام (لكل الف من السكان)
Crude Death Rate (Per 1000 Population)	7.0	معدل الوفيات الخام (لكل الف من السكان)
Infant Mortality Rate (per 1000 Live Births)	20.0	معدل وفيات الاطفال الرضع (لكل الف من المواليد احياء)
Under Five Mortality Rate (Per 1000 Live Birth)	21.0	معدل وفيات الاطفال دون الخامسة من العمر (لكل الف من المواليد احياء)
Life Expectancy at Birth (Year)		توقع الحياة وقت الولادة (سنة)
Male	71.6	ذكر
Female	74.4	انثى
Female/Male Students Ratio Basic Education	97.1	نسبة الطالبات للطلاب في المرحلة الاساسية
Female/ Male Students Ratio Secondary Education	101.4	نسبة الطالبات للطلاب في المرحلة الثانوية
Female/Male Students Ratio Intermediate Diploma	144.9	نسبة الطالبات للطلاب في مرحلة الدبلوم المتوسط

INDICTOR		المؤشر
Female/male Students Ratio University	102.1	نسبة الطالبات للطلاب في المرحلة الجامعية
Female/Male teachers Ratio Basic Education	178.8	نسبة المعلمات للمعلمين في المرحلة الاساسية
Female/Male Teacher Ratio Secondary Education	107.4	نسبة لمعلمات للمعلمين في المرحلة الثانوية
Female/ Male teacher Ratio Intermediate Diploma	62.0	نسبة المعلمات للمعلمين في مرحلة الدبلوم المتوسط
Female/ Male Teachers Ratio University	23.1	نسبة المعلمات للمعلمين في المرحلة الجامعية
Proportion of Students in Public Schools	70.9	نسبة الطلبة في المدارس الحكومية
Proportion of Students in Private Schools	21.0	نسبة الطلبة في المدارس الخاصة
Literacy Proportion 15+ Year (%)	7.9	نسبة الامية للسكان الذين اعمارهم 15 سنة فاكثر
Male	4.3	ذكر
Female	11.6	انثى
Crude Activity Rate (%)	25.0	معدل النشاط الاقتصادي الخام (٪)
Male	40.1	ذكر
Female	9.3	انثى
Refined Activity Rate (%)	39.8	معدل النشاط الاقتصادي المنقح (٪)
Male	64.4	ذكر
Female	14.7	انثى
Unemployment Tate (%)	13.1	معدل البطالة (٪)
Male	10.3	ذكر
Female	25.6	انثى
Proportion of Unemployed Persons for a Year of More	50.1	نسبة المتعطلين لمدة سنة فاكثر

INDICTOR		المؤشر
Proportion of Unemployed Persons (15-24 Years of Age)	50.9	نسبة المتعطلين الذين اعمارهم 15-34 من مجموع المتعطلين
Proportion of Self Employed	7.8	نسبة العاملين لحسابهم الخاص من مجموع العاملين
Proportion of Paid Employed	84.1	نسبة العاملين باجر من مجموع العاملين
Females in labor Force Age 15+ Years (%)	14.7	نسبة النساء في قوة العمل 15+ سنة
Females of Total Employed Person Age 15+ Years (%)	15.7	نسبة النساء من مجموع المشتغلين 15+ سنة
Telephone Subscribers (000)	434.2	عدد الاسر المشتركة بالهاتف الارضي (بالاف)
Crime Rate (per 1000 Population)	7.5	معدل الجريمة (لكل الف من السكان)
Road Accidents Rate (per 1000 population)	19.3	معدل حوادث الطرق (لكل الف من السكان)
Hus. Connected to Water Network (%)	97.7	نسبة المساكن المتصلة بالشبكة العامة للمياه*
Hus. Connected to Electricity Network(%)	99.9	نسبة المساكن المتصلة بالشبكة العامة للكهرباء**
Hus. Connected to Swage System(%)	60.0	نسبة المساكن المتصلة بشبكة الصرف الصحي**
Jordanian HHs. Who Own (%):		نسبة الأسر الأردنية التي تمتلك:**
Personal Computer	32.2	جاسوب شخصي
Internet Access	5.6	اتصال بالانترنت
Private car	37.1	سيارة خاصة
Refrigerator	97.1	ثلاجة
Whishing Machine	97.0	غسالة
Telephone Line	46.0	هاتف ارضي

INDICTOR		المؤشر
Mobile Telephone	84.1	هاتف خلوي
Radio	47.8	مذياع
T.V	98.2	تلفاز
Satellite	76.2	ستلايت
Solar Heater	12.8	سخان شمسي
Gaze Oven	50.1	غاز للطبخ
Inflation Rate (%)	5.4	معدل التضخم (٪)
GDP Growth Rated (Current prices)(%)	12.3	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (٪)
GDP Growth Rate (Constant prices)(%)	6.0	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة (٪)
GDO per capita (JD)	1961.4	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (دينار اردني)
Ministry of Education Budget of Total Government Budget (%)	10.25	نسبة موازنة وزارة التربية والتعليم من الموازنة الحكومية
Ministry of Health Budget of total Government Budget (%)	5.56	نسبة موازنة وزارة الصحة من الموازنة الحكومية
External Debt of Total GDP(%)	64.5	نسبة الدين الخارجي من النتاج المحلي الاجمالي (اولي)
Employment Persons in Agriculture (%)	2.7	نسبة المشتغلين في الزراعة
Employed Persons in Manufacturing (%)	13.3	نسبة العاملين في الصناعة

* المساكن المأهولة باسرة خاصة او جماعة 2004

* Occupied Hosing Units by Private of Collection Households 2004

** مسح نفقات ودخل الاسرة 2006

* Household Expenditure and Income Survey 2006

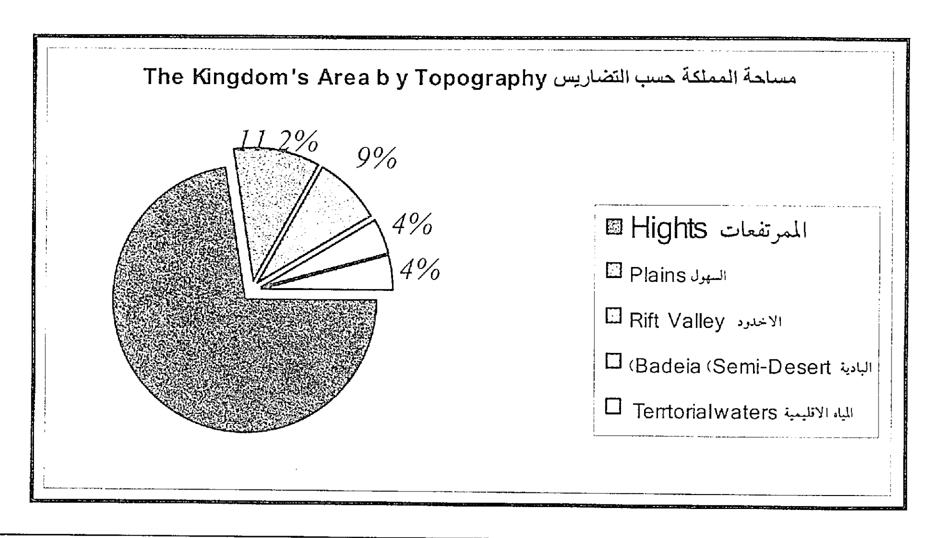
Food Indicators in Jordan	2006	2005	2004	مؤشرات الغذاء
Per Capita Energy Per Day (calorie)	3081.8	3052.1	3007.0	نصيب الفرد اليومي من الطاقة (سعر حراري)
Per Capita protein Per Day (g)	81.0	81.3	78.8	نصيب الفرج من البروتينات (غم)
Per Capita Fats Per Day (g)	84.0	83.3	86.3	نصيب الفرد اليومي من الدهون (غم)
Per Capita Food Per Year (kg)	600.7	6.9.2	579.9	نصيب الفرد السنوي من الغذاء (كغم)

Area by Topography		المساحة حسب التضاريس
Item	**Area (km²)* (المساحة (كم²**	**البيان**
Total Area of Jordan	89.342	المساحة الكلية للمملكة
Land area	88.802	مساحة اليابسة
Hights	550	المرتفعات
Plains	10.000	السهول
Rift Valley	8.252	الاخدود
Badeia (Semi-desert)	70.000	البادية
Territorial Waters	540	مساحة المياه الاقليمية
Dead Sea	446	البحر الميت
Aqaba Gulf	94	خليج العقبة

:Highest acme (Um Dami Mount (m above sea level	1.854	اعلى قمة في الاردن: جبل ام دامي (متر فوق سطح البحر)
:Lowest Point (Dead Sea (m below sea level	416	اخفض بقعة في الاردن: البحر الميت (متر تحت سطح البحر)

*Approximate Area

* المساحة تقريبية



Area and Population Density	المساحة والكثافة السكانية

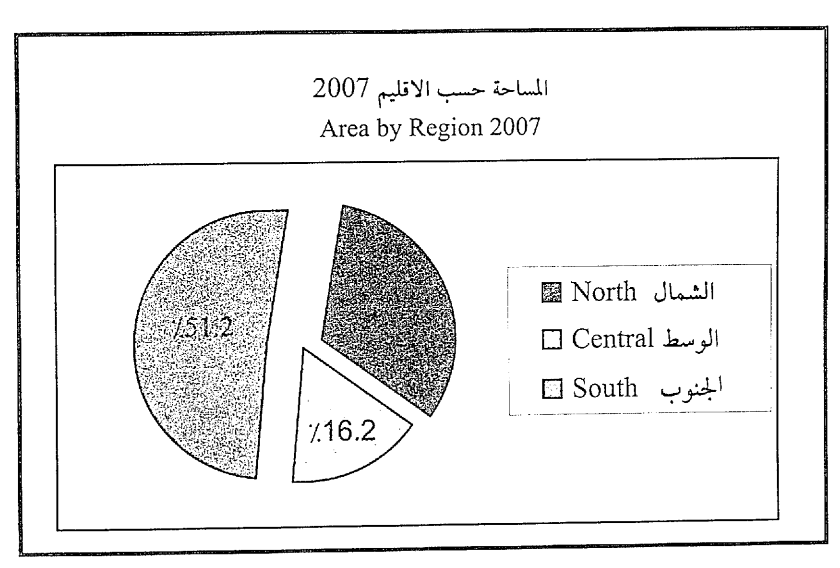
المساحة والكثافة السكانية حسب المحافظة والاقليم 2007

Area and Population Density by Governorate and Region, 2007

Region and Governorate	Popu. الكثافة السكانية (كم2) Density(km2)	Area المساحة (%)	المساحة (كم2)* Area (km2)*	الاقليم والمحافظة
Central Region	249.7	16.2	14.399	اقليم الوسط
Amman	292.0	8.5	7.579	العاصمة
Balqa	342.6	1.3	1.119	البلقاء
Zarqa	179.1	5.4	4.761	الزرقاء
Madaba	152.2	1.1	940	ماديا
North Region	55.0	32.6	28.943	اقليم الشمال
Irbid	648.0	1.8	1.572	اربد
Mafraq	10.1	29.9	26.541	المفرق
Jarsh	418.8	0.5	410	جرش
Ajlun	313.3	0.5	420	عجلون
South Region	11.7	51.2	45.436	اقليم الجنوب
Karak	63.9	3.9	3.495	الكرك
Tafiela	36.3	2.5	2.209	الطفيلة
Ma'an	3.3	37.0	32.832	معان
Aqaba	18.1	7.8	6.900	العقبة
The Kingdom	64.5	100.0	88.778	المملكة

* الاختلاف في المساحة عه السنوات السابقة ناتج عن اعتماد تقديرات المركز الجغرافي الملكي في عام 2004

*Deference in area from the pervious years is due to the use of the Royal Geographic Centers estimates for the year 2004



Population	السكان

السكن حسب الجنس لسنوات مختارة (بالألف نسمة)

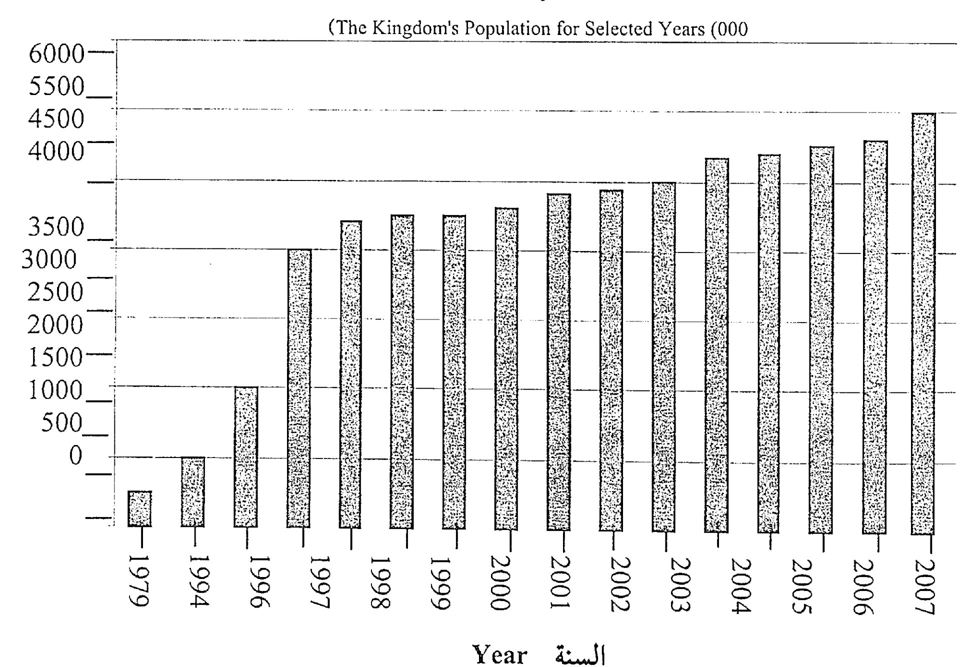
(Population by Sex for Selected Years (000

المجموع Total	أنثى Female	ذكر Male	السنة Year
586.2	284.5	301.7	* 1952
900.8	431.4	431.4	*1961
2.133.0	1.017.2	1.017.2	*1979
4.139.4	1.978.7	1.978.7	*1994
4.383.0	2.095.1	2.095.1	1996
4.506.0	2.153.9	2.153.9	1997
4.623.0	2.209.8	2.209.8	1998
4.738.0	2.264.8	2.264.8	1999
4.857.0	2.355.6	2.355.6	2000
4.987.0	2.414.3	2.414.3	2001
5.098.0	2.472.5	2.472.5	2002
5.230.0	2.536.5	2.536.5	2003
5.350.0	2.592.3	.2.5923	*2004

5.473.0	2.651.9	2.821.1	2005
5.600.0	2.713.4	2.886.6	2006
5.723.0	2.773.0	2.950.0	2007

سكان المملكة لسنوات مختارة (بالالف)

(The Kingdom's Population for Selected Years (000



Population	السكان

عدد السكان المقدر حسب المحافظة والجنس 2007 (بالالف)

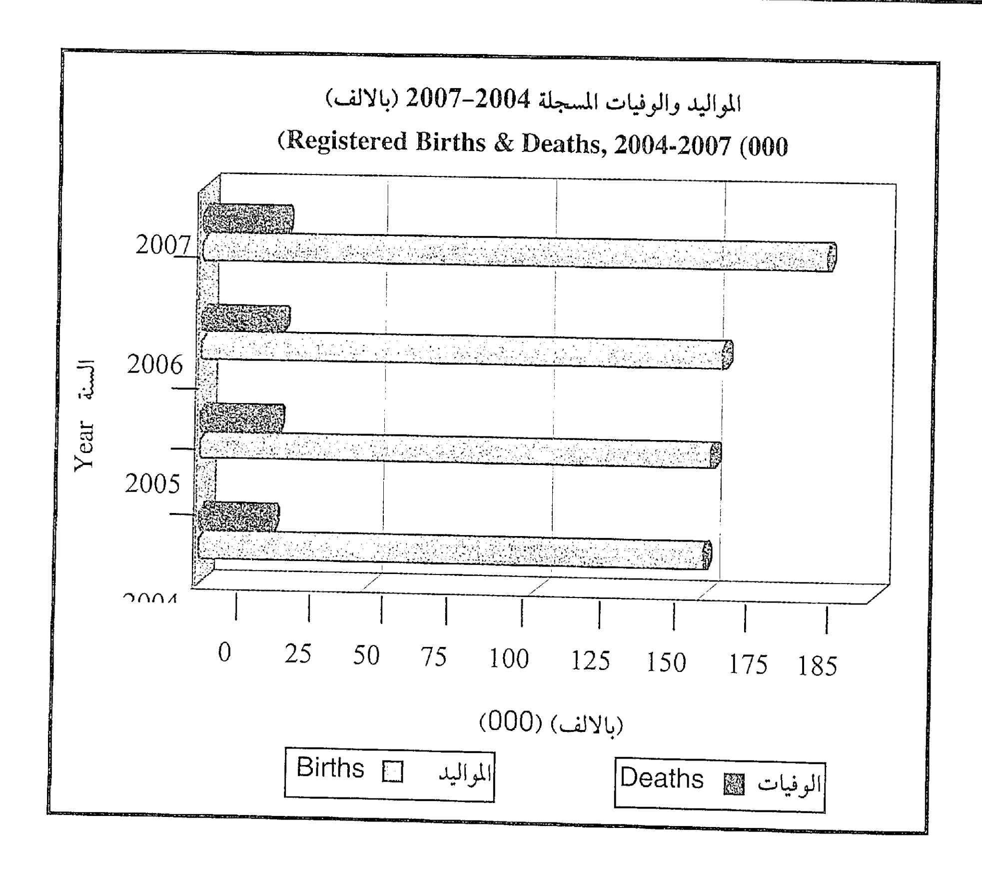
(Estimated Population by Governorate and Sex, 2007 (000

Governorate	النسبة من المجموع % of Total	المجموع Total	انثى Female	ذكر Male	المحافظة
Amman	38.7	2.216.0	1.076.6	1.139.4	العاصمة
Balqa	6.7	383.4	184.3	199.1	البلقاء
Zarqa	14.9	852.7	411.5	441.2	الزرقاء
Madaba	2.5	143.1	69.4	73.7	مأدبا
Irbid	17.8	1.018.7	947.0	521.7	اربد
Mafraq	4.7	269.0	129.6	139.4	المفرق

Jarash	3.0	171.7	83.4	88.3	جرش
Ajlun	2.3	131.6	64.6	67.0	عجلون
Karak	3.9	223.2	110.2	113.0	الكرك
Tafiela	1.4	80.1	39.3	40.8	الطفيلة
Ma'an	1.9	108.8	51.8	57.0	معان
Aqaba	2.2	124.7	55.3	69.4	العقبة
The Kingdom	100.0	5.723.0	2.773.0	2.950.0	المملكة

Vital Statistics	**الإحصاءات الحيوية**

Indicator	**2007**	**2006**	**2005**	**2004**	**المؤشر**
Number of registered Births (000)	185.0	163.0	152.3	150.2	عدد المواليد المسجلين (بالالف)
Number of registered Deaths (000)	20.9	20.4	17.9	17.0	عدد الوفيات المسجلة (بالالف)
Number of Registered Marriages (000)	60.5	59.3	56.4	53.8	عدد عقود الزواج المسجلة (بالالف)
Number of registered Divorces (000)	11.8	11.4	10.2	9.8	عدد وقوعات الطلاق المسجلة (بالالف)
Crude Birth Rated (Per 000)	29.1	29.1	28.0	28.0	معدل المواليد الخام (لكل الف من السكان)
Crude Death Rate (per 000)	7.0	7.0	7.0	7.0	معدل الوفيات الخام (لكل الف من السكان)
Curde Marriage Rate (Per 000)	10.6	10.6	10.3	10.0	معدل الزواج الخام(لكل الف من السكان)
Cured Divorce Rate (Per 000)	2.1	2.0	1.9	1.8	معدل الطلاق الخام (لكل الف من السكان)



Jordanian Employment	العمالة الأردنية

التوزيع النسبي للمشتغلين الأردنيين 15+ سنة حسب المهنة 2005-2007

Percent Distribution of employed Jordanians Age 15+ years by Occupation, 2005-2007

Occupation	2007	2006	2005	المهنة
Legislators Senior Officials and Managers	0.1	0.1	0.1	المشرعون وموظفو الادارة العليا والمديرون
Professionals	22.0	15.5	18.2	المتخصصون
Technicians	11.0	10.7	11.4	الفنيون
Clerks	5.7	5.7	6.6	الكتبة
Service & Sales Workers	13.9	14.5	15.1	العاملون في الخدمات والباعة

Skilled Agricultural Workers	1.6	1.8	1.9	العمال المهرة في الزراعة
Crafts & related Workers	15.1	16.0	16.1	العاملون في الحرف
Plant &Machine Oper, & Assemblies	11.7	12.7	13.2	مشتغلون الآلات ومجمعوها
Elementary Occupations	18.9	19.0	17.4	المهن الاولية
Total = 100%	%100.0	%100.0	%100.0	المجموع = 100%

Jordanian Employment	العمالة الاردنية

التوزيع النسبي للمشتغلين الاردنيين 15+ سنة حسب النشاط الاقتصادي 2005-2007

Preent Distribution of Employed Jordanians Age 15+ Years by Economic Activity, 2005-2007

Economic Activity	2007	2006	2005	النشاط الاقتصادي
Agriculture & Fishing	2.7	3.1	3.4	الزراعة وصيد الاسماك
Mining & Quarrying	0.7	0.8	1.1	التعدين والمقالع
Manufacturing	11.1	11.2	11.6	الصناعة التحويلية
Electricity , Gase& water supply	1.5	1.7	1.7	الكهرباء والغاز والمياه
Construction	6.7	6.3	6.3	الانشاءات
Wholesale ,retail trade	16.9	17.4	17.9	تجارة الجملة والمفرق
Hotels & Restaurants	2.5	2.6	2.4	الفنادق والمطاعم
Transport, storage & Communications	8.8	9.5	9.8	النقل والتخزين والاتصالات
Financial Intermediation	2.1	2.0	1.7	الوساطة المالية
Real Estate, Renting & Business Activates	4.1	3.9	3.6	الانشطة العقارية الايجارية
Public Administration	19.2	18.6	18.1	الادارة العامة
Education	12.3	11.8	11.3	التعليم
Health & Social Work	5.1	4.8	4.9	الصحة والعمل الاجتماعي
Other Community Activates	5.6	5.7	5.6	انشطة مجتمعية اخرى
Private Households With Employed Person	0.5	0.3	0.3	الاسر الخاصة التي تعين افرادا
Extra – Territorial Organizations, Bodies	0.3	0.3	0.4	المنظمات والهيئات الدولية
%Total = 100	100.0	100.0	100.0	المجموع 100%

Jordanian Employment	العمالة الاردنية

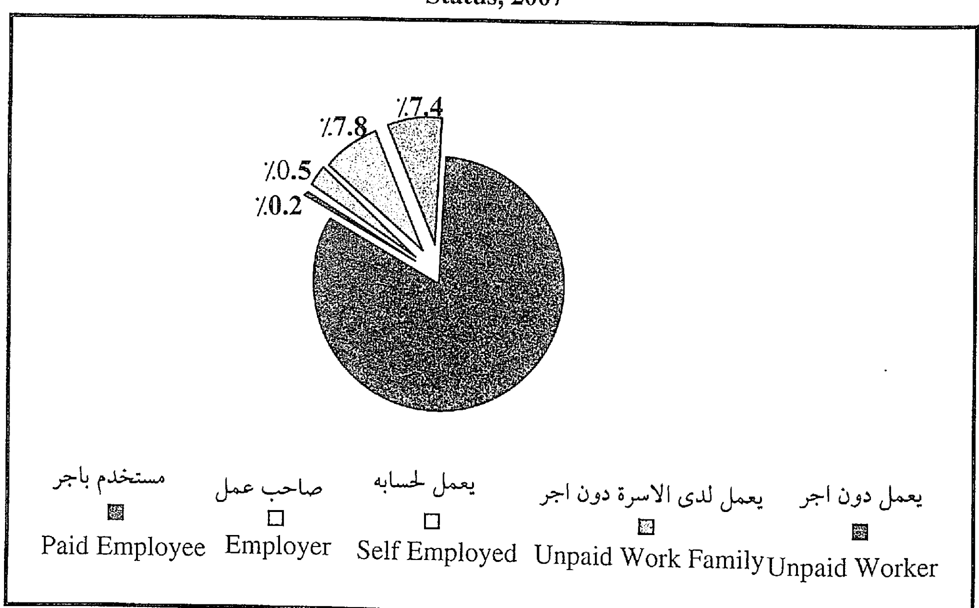
التوزيع النسبي للمشتغلين الاردنيين 15+ سنة حسب الحالة العملية 2007

Percent Distribution of Employed Jordanians Age 15+ Years by Employed Status, 2007

Employed Status	المجموع Total	انثى Female	ذكر Male	الحالة العلمية
Paid Employee	84.1	94.8	82.1	مستخدم باجر
Employer	7.4	1.7	8.5	صاحب عمل
Self Employed	7.8	2.4	8.8	يعمل لحسابه
Unpaid Family worker	0.5	0.8	0.5	يعمل لدى الاسرة دون اجر
Unpaid Worker	0.2	0.3	0.1	يعمل دون اجر
Total	100	100	100	المجموع

التوزيع النسبي للمستغلين الأردنيين 15+ سنة حسب الحالة العملية 2007

Present Distribution of Employed Jordanians Age 15+ Years by Employed Status, 2007



Health	الصحة

Indicator	2007	2006	2005	المؤشر
Hospitals	103	101	98	المستشفيات
Beds	11.029	11.009	10.141	الاسر ة
Population Bed	519	507	539	عدد السكان لكل سرير
pharmacies	1.806	1.567	1.615	الصيدليات
Population/ Pharmacy	3.169	3.380	3.389	عدد السكان لكل صيدلية

الادخالات في مستشفيات وزارة الصحة 2005-2007

Admission at the Ministry of Health Hospitals, 2005-2007

Particulars	2007	2006	2005	التفاصيل
Admissions (000)	314.5	290.0	279.7	الإدخالات (بالألف)
Discharged Alive (000)	309.3	285.6	275.6	الاخراجات أحياء (بالألف)
Surgical Operations (000)	83.2	81.0	82.6	العمليات الجراحية (بالألف)
Deliveries (000)	79.7	71.7	70.8	حالات الولادة (بالألف)
Beds Annual Occupancy Rate	69.0	66.0	71.0	معدل أشغال الأسرة السنوي

مجموع المشتغلين في المهن الطبية والمساعدة في وزارة الصحة 2005-2007

Medical and Related Professional Employees at the Ministry of Health, 2005-2007

Particulars	2007	2006	2005	التفاصيل
Physicians	3702	3.590	3.454	الاطباء
Dentists	533	549	550	اطباء الاسنان
Pharmacists	273	263	255	الصيادلة
Nurses (M and F)	4139	3.633	3.568	الممرضون والممرضات
Midwives	1111	1.074	1.095	القابلات القانونيات

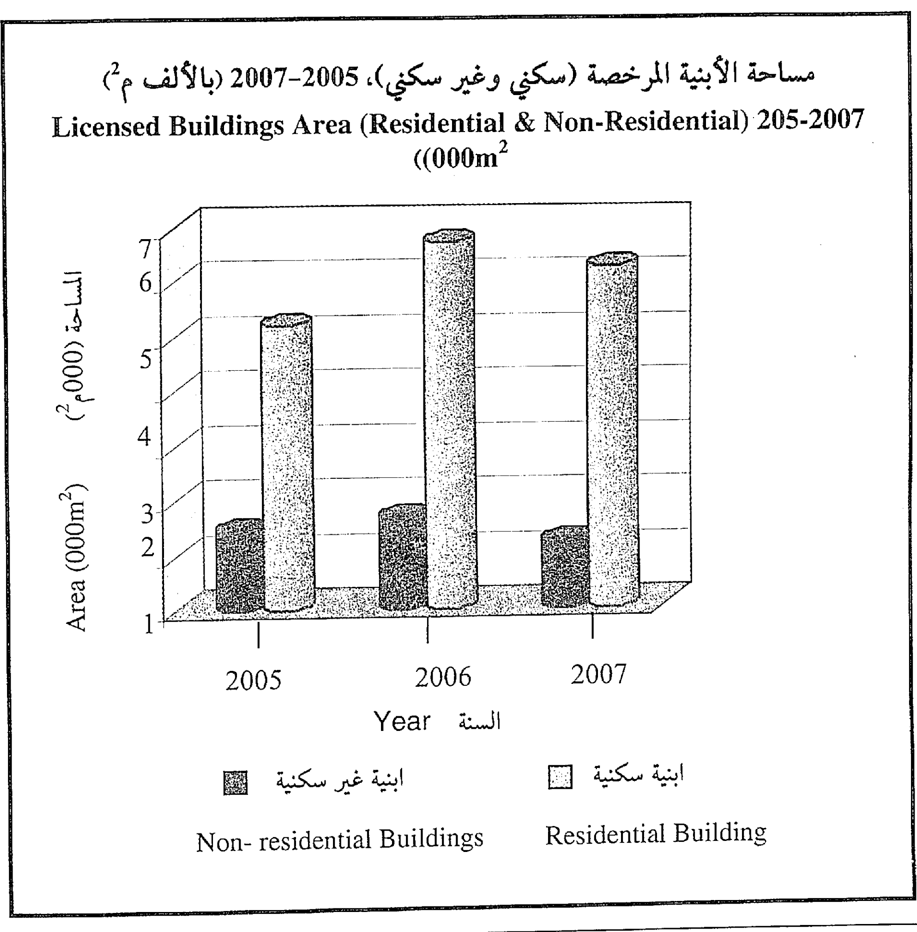
Total	9758	9.109	8.922	المجموع

Constructions	الإنشاءات

عدد الرخص والمساحات المرخصة والكلفة للأبنية الجديدة والإضافات (سكاني وغير سكاني) للأعوام 2005-2007

Number of Licenses, Licensed Area and the Cost for the New Buildings and Extortions (Residential & Non-Residentia

Indicator	2007	2006	2005	المؤشر
Number of Licenses	11.174	13.909	13.229	عدد الرخص
Residential Buildings	10.191	12.623	12.000	ابنية سكنية
Non-Residential Buildings	983	1.286	1.229	ابنية غير سكنية
Total Area of buildings (000m2)	6.658	8.378	7.490	المساحة الكلية للابنية (بالالف متر2)
Residential Buildings	5.210	6.696	6.249	ابنية سكنية
Non-Residential Buildings	1.448	1.682	1.241	البنية غير سكنية
Estimated Cost (JD 000)	751.086	963.229	876.734	الكلفة التقديرية للابنية (بالالف دينار)
Residential buildings	588.106	779.098	736.854	ابنية سكنية
Non-Residential Buildings	162.980	184.131	139.880	ابنية غير سكنية
Number of Licensed Dwellings	30.146	37.719	37.835	عدد الوحدات السكنية المرخصة



Constructions	الإنشاءات

اعداد المقاولين المسجلين في نقابة مقاولي الإنشاءات الأردنيين حسب المحافظة، 2005-2007

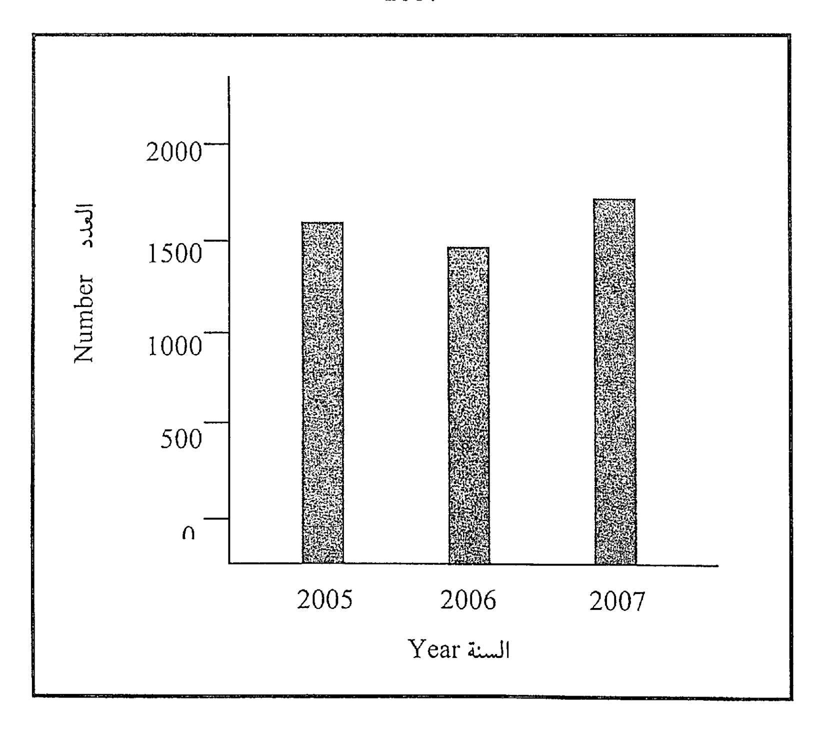
Constrictors Registered in the Jordanian Constructors Association (JCA) By Governorate, 2005-2007

Governorate	2007	2006	2005	المحافظة
Amman	1065	952	1.039	العاصمة
Balqa	71	60	62	البلقاء
Zarqa	102	93	95	الزرقاء
Madaba	48	43	38	مادبا
Irbid	160	185	165	اربد

Mafraq	19	20	25	المفرق
Jarash	24	22	21	جرش
Ajlun	19	18	20	عجلون
Karak	126	127	123	الكرك
Tadiela	41	35	31	الطفيلة
Ma'an	32	28	29	معان
aqaba	42	33	35	العقبة
The Kingdom	1.749	1.589	1.683	المملكة

اعداد المقاولين المسجلين في نقابة مقاولي الإنشاءات الأردنيين، 2005-2007

Contractors Registered in the Jordanian Contractors Association (JCA) , 2005-2007



Constructions	الإنشاءات

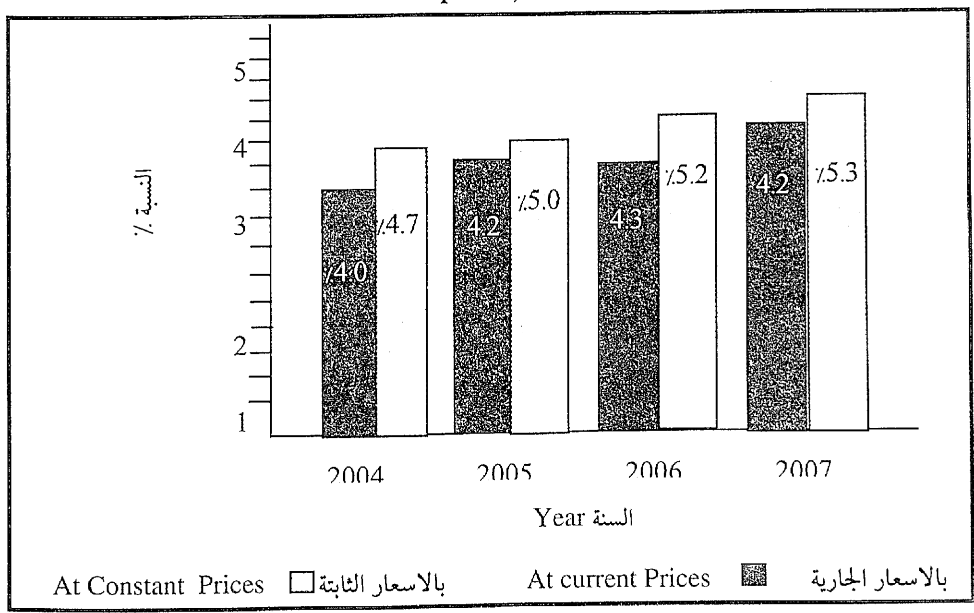
القيمة المضافة لقطاع الإنشاءات ونسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الاجمالي للسنوات 2007-2004

Value Add of the Construction Sector and percentage Contribution of the Sector to the years 2004-2007

Indicator	2007	2006	2005	2004	المؤشر
Percentage Contribution of Constructions Sector to GDP at Current prices	4.25	4.35	4.27	4.0	نسبة مساهمة قطاع الإنشاءات في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
Percentage Contribution of Constructions Sector to GDP at Constant prices	5.36	5.2	5.0	4.7	نسبة مساهمة قطاع الإنشاءات في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة
Value added of the Contractions Sector at (Constant prices (000 JD	436.0	403.8	368.6	324.0	القيمة المضافة لقطاع الإنشاءات بالأسعار الثابتة (بالألف دينار)
Value added of the Constructions Sector at (Current prices (000 JD	477.5	435.0	382.1	3224.4	القيمة المضافة لقطاع الإنشاءات بالأسعار الجارية (بالألف دينار)

نسبة مساهمة قطاع الاشاءات في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية والثابتة 2007-2004

Percentage Contribution of the Construction Sector in the (GDP) at Currant and constant prices, 2004-2007



Transport and Roads	النقل والطرق

Indicator	2007	2006	2005	المؤشر
number of Licensed Vehicles (000)	841.9	755.5	679.7	عدد المركبات المرخصة (بالالف)
Number of Vehicles Involved in Road Accidents (000)	211.5	187.6	154.5	عدد المركبات في حوادث الطرق (بالالف)
Number of Road Accidents (000)	110.6	98.1	83.1	عدد حوادث الطرق (الالف)
Number of Road Accidents Casualties	992	899	790	عدد قتلى حوادث الطرق
Number of Road Accidents Injuries	17969	18019	17579	عدد جرحى حوادث الطرق
Transit Goods Passing Through Jordan (000 ton)	6121	5934	6668	البضائع المارة ترانزيت عبر الاردن (الف طن)
Number of Anchored Ships at Aqaba port	29741	2884	2933	عدد السفن التي رست ميناء العقبة
Number of Telephone Subscribers (000)	559	614	613	عدد مشتركي الهواتف الثابتة (بالالف)
Number of Mobile Subscribers (000)	4771	4341	3138	عدد مشتركي الهواتف المتنقلة (بالالف)
Number of Postal Services Offices	356	356	363	عدد مراكز الخدمة البريدية
Number of post Boxes (000)	117.8	154.5	152.3	عدد صناديق البريد (بالالف)

Agriculture	الزراعة

الارقام القياسية لاسعار المنتجين الزراعيين 2005-2007 (100=1997)

(Agricultural producers price Indices 2005-2007 (1997=100

Crop	2007	2006	2005	المحصول
All products	144.2	111.9	96.9	جميع المحاصيل
Tomatoes	141.8	113.7	92.6	بندورة
Eggplant	187.1	197.7	124.2	باذنجان
Potatoes	134.3	65.0	62.2	بطاطا
Squash	180.0	130.3	107.2	كوسا

Cucumber	180.3	154.1	128.7	خيار
Cabbage	135.5	126.1	94.7	ملفوف
Cauliflower	124.1	86.2	70.7	زهرة
Hot Peper	240.3	231.2	187.3	فلفل حار
Sweet Pepper	141.9	120.2	103.6	فلفل حلو
Broad Beans	68.4	64.0	67.9	فول اخضر
String Beans	145.4	142.4	85.9	فاصولياء
Radish	219.4	272.2	119.8	فجل
Peas	79.1	92.0	65.2	بازيلاء
Spinach	191.0	177.8	114.6	سبانخ
Carrot	191.0	153.2	112.5	جزر
(Onion (dry	96.3	105.2	54.3	بصل جاف
Lemons	99.1	80.3	76.6	ليمون
Orange	163.6	131.3	124.9	برتقال
Pummelor	206.4	118.8	141.0	بوملي
Apple	119.7	101.8	72.2	تفاح
Bananas	107.5	92.0	86.5	موز
corn	205.0	168.6	139.5	ذرة

Livestock	**الثروة الحيوانية**

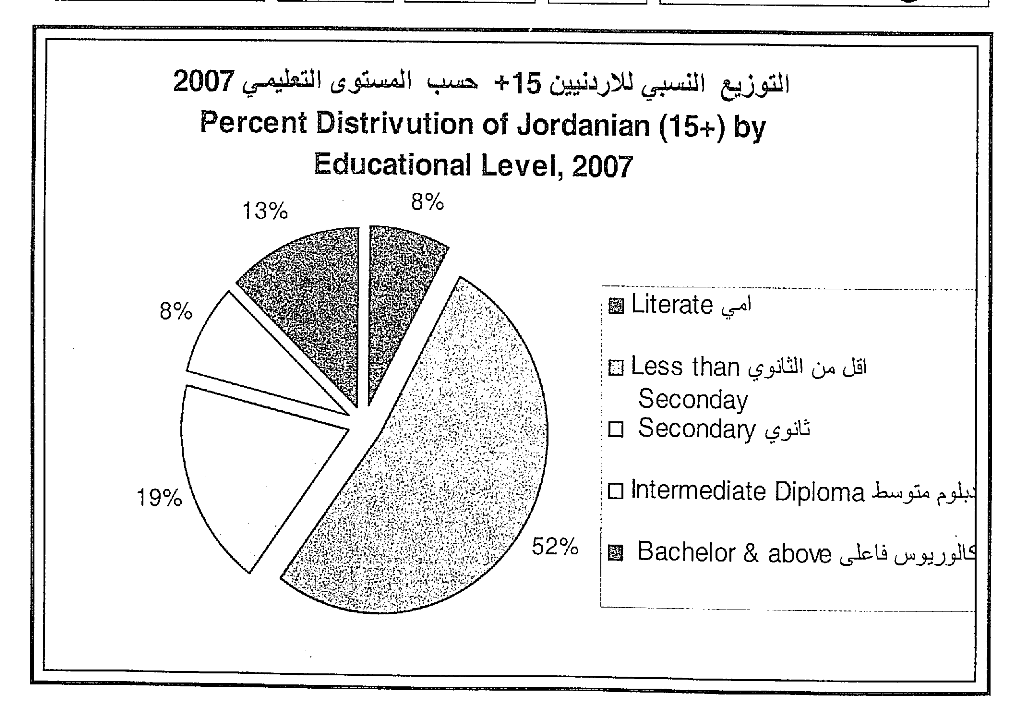
Indicator	**2007**	**2006**	**2005**	**المؤشرة**
No. of Sheep as in November (000)	2.251.5	1.971.5	1.890.4	عد د الضان كما في تشرين الثاني (بالألف)
No. of Goats as in November (000)	569.4	473.8	516.1	عدد الماعز كما في تشرين الثاني (بالألف)
No. of Cattle as in November (000)	81.0	69.1	67.5	عدد الأبقار كما في تشرين الثاني (بالألف)

Education	التعليم

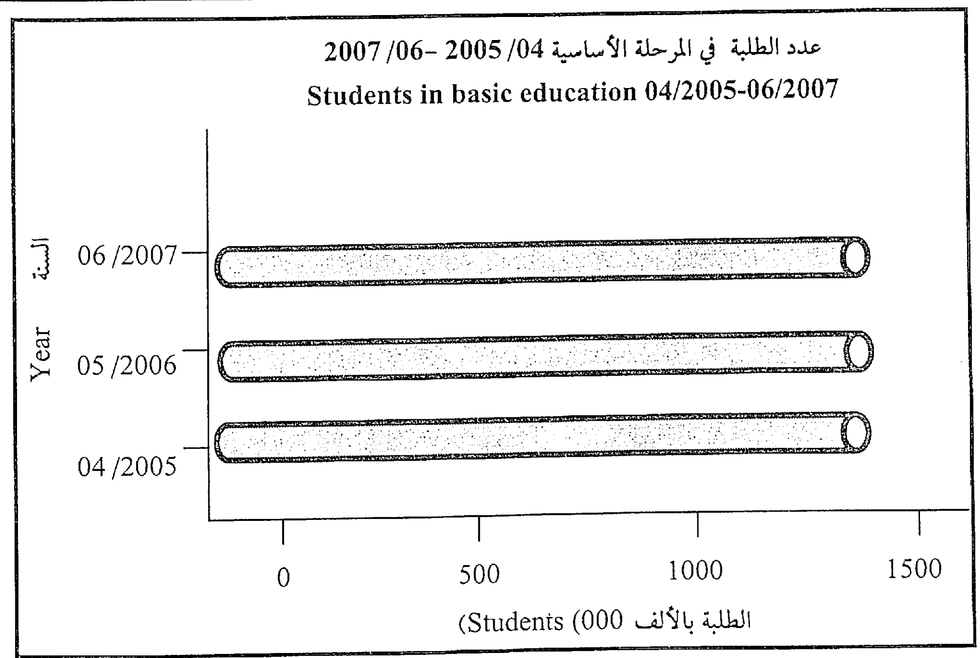
التوزيع النسبي للأردنيين 15+ سنة حسب المستوى التعليمي والجنس 2007

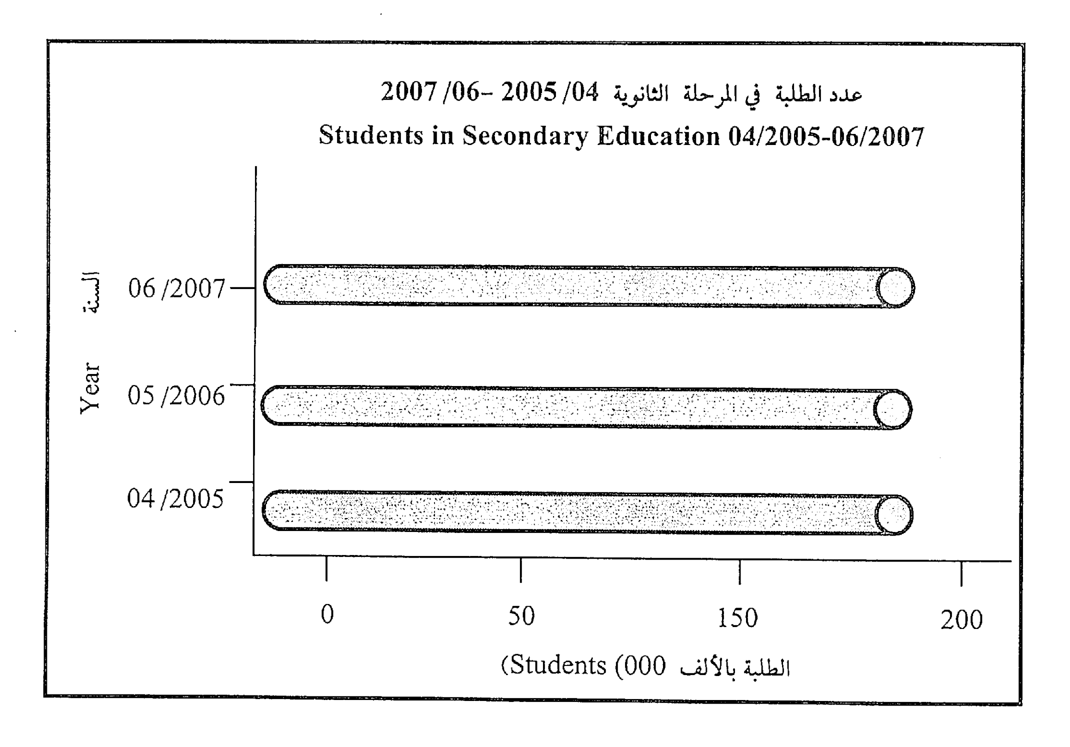
Percent Distribution of Jordanians Age 15+ by Educational Level & Sex, 2007-

Educational Leve	المجموع %Total	أنثى %Female	ذكر %Male	المستوى التعليمي
Literate	7.9	11.6	4.3	امي
Less than Secondary	52.2	48.0	56.4	اقل من ثانوي
Secondary	18.8	19.5	18.1	ثانوي
Intermediate Diploma	8.4	10.2	6.6	دبلوم متوسط
Bachelor & Above	12.7	10.7	14.6	بكالوريورس فاعلى
Total	100	100	100	المجموع



Education				التعليم
Indicator	2007 /06	2006 /05	2005 /04	المؤشر
Basic Education students (000)	1.294.1	1.294.1	1.268.2	عـــدد طلبـــة التعلـــيم الأساســـي بالألف
Secondary Edu. Students (000)	184.5	183.9	184.1	عـــدد طلبـــة التعلـــيم الثـــانوي (بالألف)
Basic Edu. Teachers (000)	66.1	66.1	62.7	معلمو التعليم الأساسي (بالإلف)
Secondary Edu. Teachers (000	17.8	17.7	16.1	معلمو التعليم الثانوي (بالألف)
Average no of students in Class	27.0	27.0	27.1	متوسط عدد الطلبة في الصف
Students/ Teacher (Basic Edu.)	19.6	19.6	20.0	عـــدد الطلبـــة/ معلـــم (التعلـــيم الأساسي)
Students/Teacher (Secondary Edu.)	10.4	10.4	11.0	عـــدد الطلبـــة / معلـــم (التعلـــيم ا لثانوي)



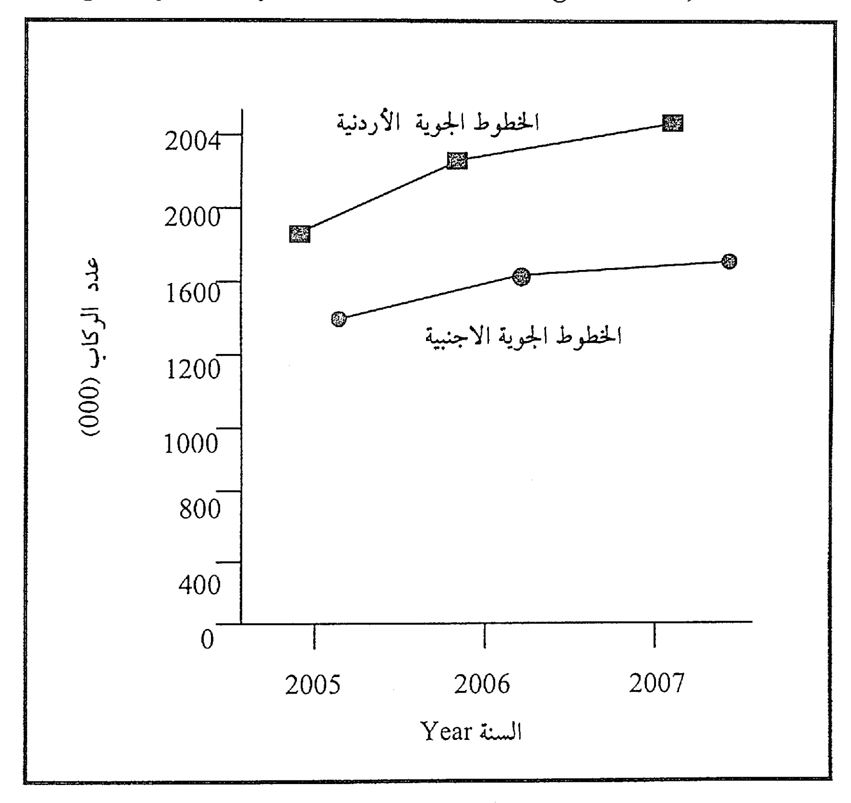


Travel and tourism	السفر و السياحة

Indicator	2007	2006	2005	المؤشر
Classified Hotels	197	205	198	الفنادق المصنفة
Number of Rooms ((Classified Hotels	14.720	15.186	14679	عدد الغرف (الفنادق المصنفة)
Number of Beds(Classified (Hotels	27.956	28.640	27631	عدد الاسرة (الفنادق المصنفة)
Passengers by royal (Jordanian (000	2.336.4	2.181.0	1.998.3	الركاب بواسطة الملكية الاردنية (بالالف)
Passengers by Foreign (Airlines (000	1.534.6	1.589.0	1.468.9	الركاب بواسطة الخطوط الجوية الأجنبية (بالألف)

حركة الركاب على الملكية الاردنية والخطوط الاجنبية 2005-2007

Passengers by the Royal Jordanian and Foreign Airlines, 2005-2007



Travel and tourism	السفر و السياحة

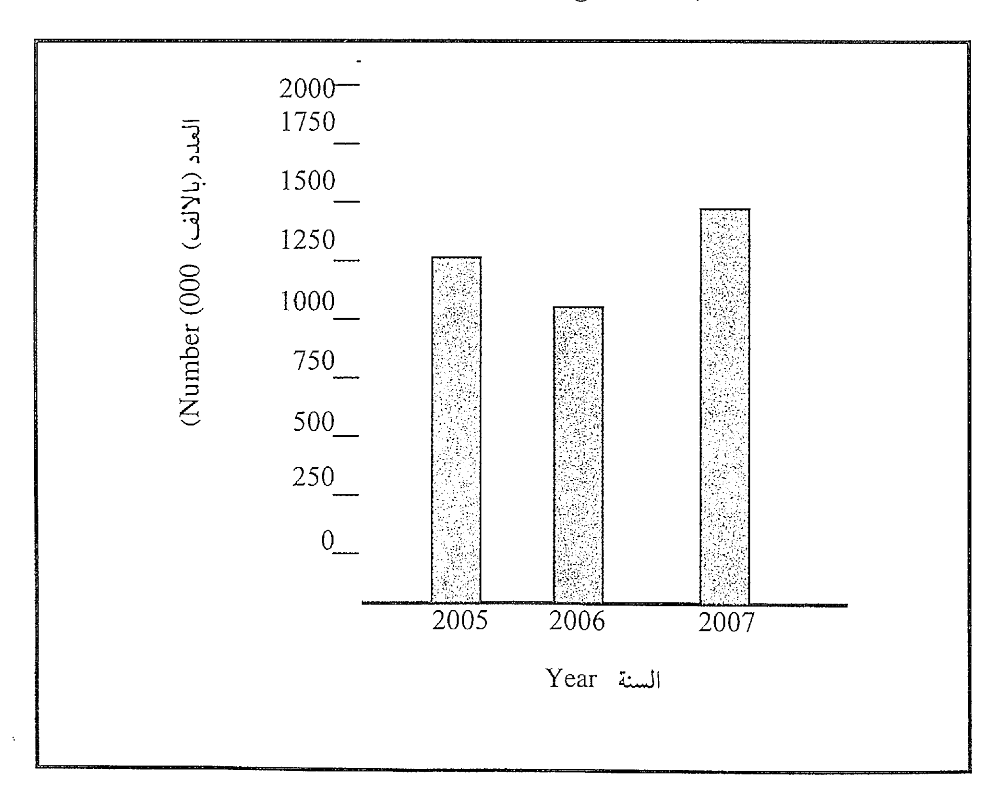
Number of Visitors عدد الزوار

Location	2007	2006	2005	الموقع
Jordan Museum of Archeology	124.450	91.950	121.050	متحف الآثار الأردني
Folklore Museum	130.000	91.300	112.295	متحف الحياة الشعبية
Mdaba Museum	10.100	8.750	11.350	متحف مادبا
Baptism Site	92.647	65.755	73.469	المغطس
Church and Map	164.044	105.933	138.712	الكنيسة والخريطة

Archeological Sits in Jarsh	227.875	170.040	214.550	الأماكن الاثرية في جرش
Museum and Citadel of Karak	121.600	87.599	109.306	متحف واقعة الكرك
Archeological Sites in Petra	581.145	358.527	393.186	الاماكن الاثرية في البتراء
Archeological Sites n Aqaba	12.654	10.609	13.486	الامكان الاثرية في العقبة
Archeological Sites in Um-Qeis	87.657	130.532	186.228	الأمـــاكن الأثريـــة في ام قيس
Archeological Sites in Ajlun	122.249	106.201	142.892	الامكـــــان الاثريـــــة في عجلون
Archeological Sites in Rum	101.139	86.123	129.178	الاماكن الاثرية في رم
Mount Nebo	200.076	126.130	————	جبل نيبو
Total	1975627	1.439.449	1.654.702	المجموع

زوار المتحف والأماكن الأثرية 2005-2007

Visitors to Museums and Archeological Sites, 2005-2007



Energy and Water	الطاقة والمياه

Indicator	2007	2006	2005	2004	المؤشر
Electricity subscribers (000)	1.260	1.195	1.129	1.067	المشتركون بالكهرباء (بالألف)
Purpose of Elect Consumption (Giga Watt/Hour)					استهلاك الكهرباء حسب الغرض (جيجا واط/ الساعة)
Industrial	3.133	2.757	2.715	2.480	صناعي
Household	3.859	3.435	2.996	2.745	منزلي
Commercial	1.724	1.516	1.274	1.190	تجاري
Water Pumping	1.593	1.396	1.353	1.261	ضخ مياه
Street Elimination	271	261	228	213	ادارة شوارع
Others	260	228	220	201	اخرى
Total	10.840	9.593	8.786	8.089	المجموع

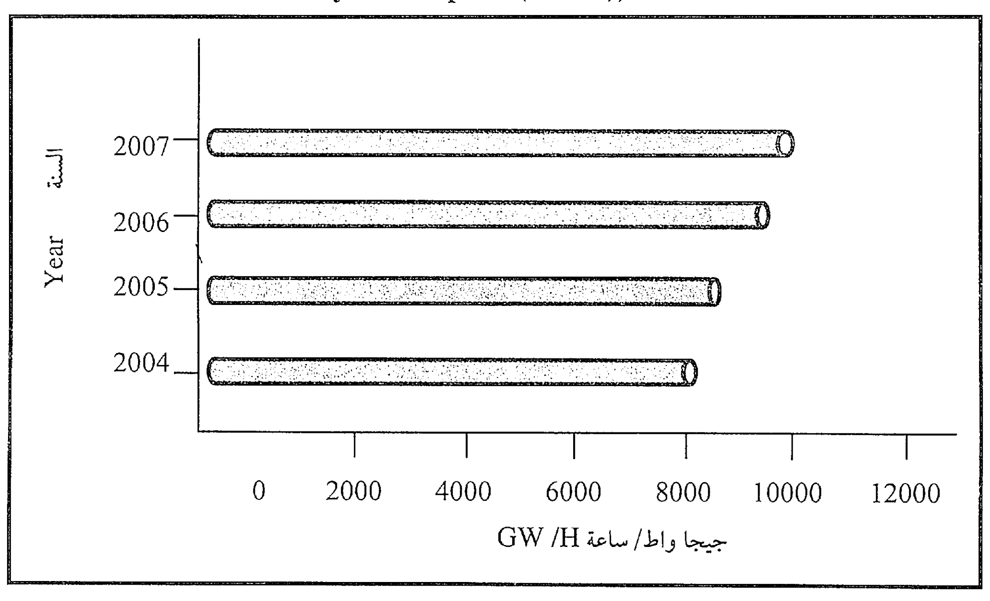
التزويد المائي للأغراض المنزلية والبلدية حسب الإقليم (مليون م^3)

(Water Supply for Household & Municipal purposes by region (million m^3

Region	2007	2006	2005	2004	الاقليم
Middle	198.0	189.8	185.8	182.6	الوسط
North	62.6	59.6	59.8	57.2	الشمال
South	40.7	36.9	36.6	36.2	الجنوب
Total	300.9	286.3	282.2	276.0	المجموع

استهلاك الكهرباء (جيجا واط/ ساعة) 2004-2007

Electricity consumption (GW/H), 2004-2007



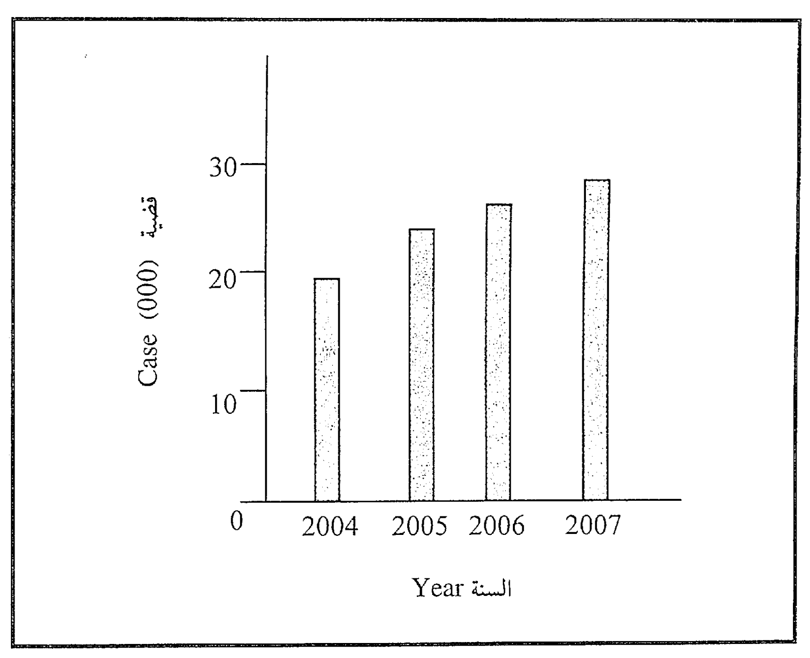
Security and Justice					والامن والعدالة
Indicator	**2007**	**2006**	**2005**	**2004**	المؤشر
:Decided Cases in					القضايا المفصولة
Sharia and Appeal (courts (000	27.3	24.6	23.5	22	المحاكم الشرعية والاستئناف (بالالف)
Settlement Courts	533	447	503	427	محاكم التسوية
Greater Amman Court	12.299	11.842	11.611	*17.251	محكمة امانة عمان

*الزيادة في عدد القضايا المفصولة ناتجة عن تحديث أسلوب جمع البيانات

*increase in the number of decided case is due to updating of dates collection method

القضايا المفصولة في المحاكم الشرعي والاستئناف 2004-2007

Decided Cases in Sharia and Appeal Courts, 2004-2007



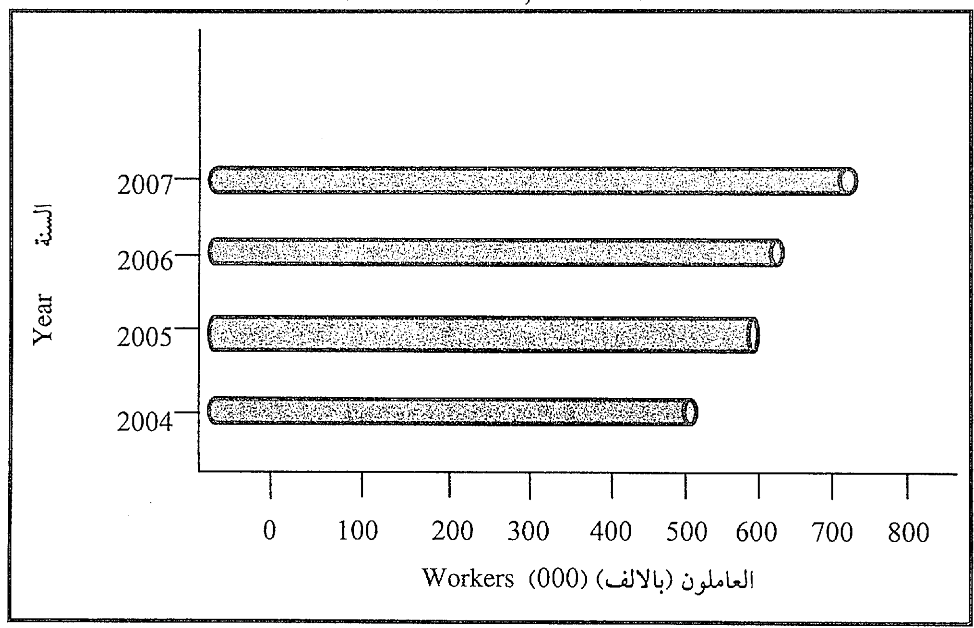
Social Security					الضمان الاجتماعي
Indicator	**2007**	**2006**	**2005**	**2004**	**المؤشر**
Insured Workers (000)	724.2	661.7	952.2	519.4	العاملون المؤمن عليهم (بالألف)
Jordanian	627.7	570.1	510.4	456.4	أردنيون
Non Jordanian	96.4	91.5	81.8	63.0	غير أردنيون
Establishments Engaged in Social Security	14.142	12.914	*11.479	9.951	المنشآت المشتركة في الضمان الاجتماعي

* المنشآت العاملة فقطة

* Active Establishments Only

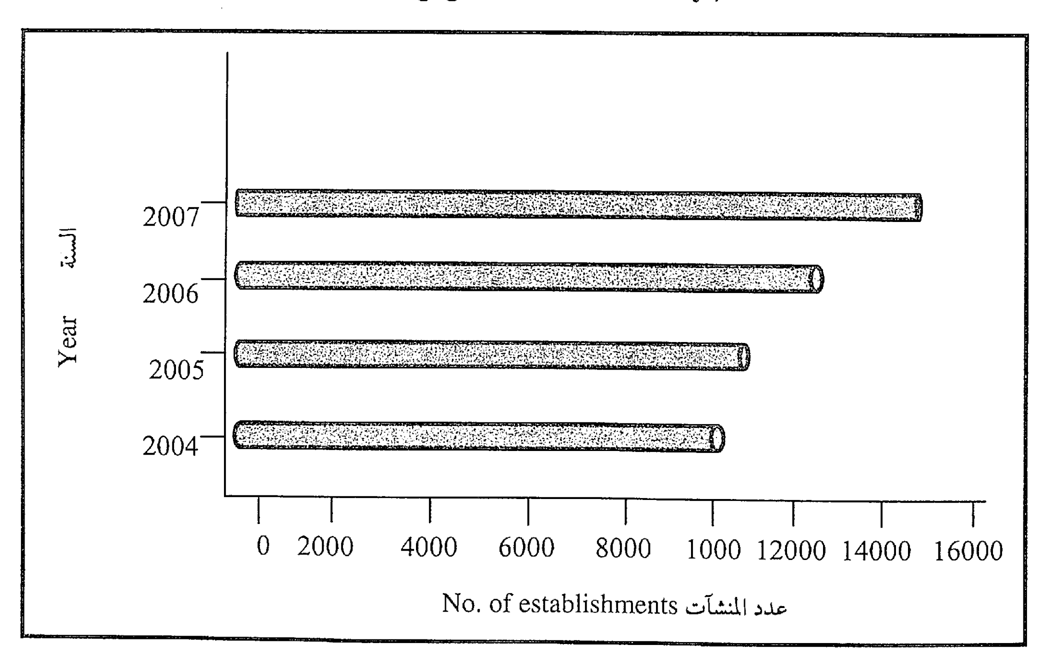
العاملون المؤمن عليهم 2004-2007

Insured Workers, 2004-2007



عدد المنشآت المشتركة في الضمان الاجتماعي 2004-2007

Establishments engaged in Social Security , 2004-2007



National Accounts	الحسابات القومية

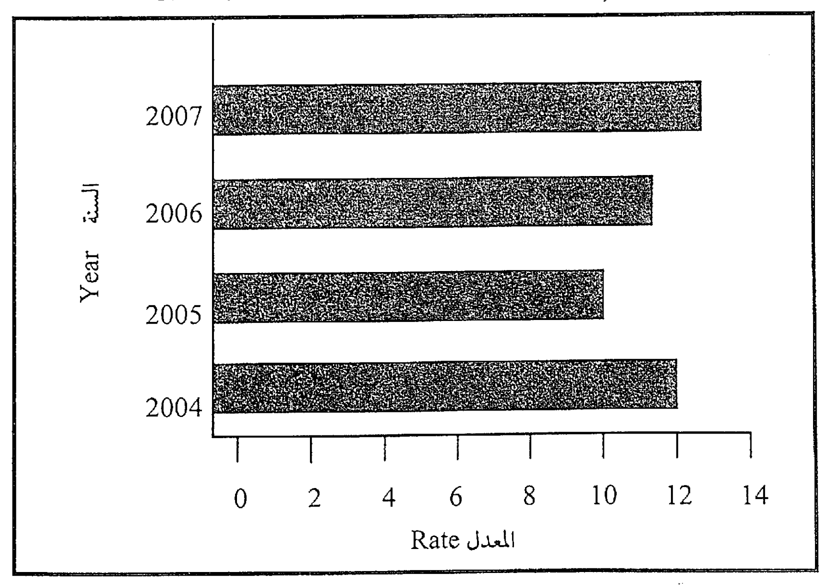
Indicator	*2007	*2006	2005	2004	المؤشر
Gross Domestic product at Current Prices (million JD)	11.225.3	9.907.4	8.941.5	8.090.7	الناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق الجارية (مليون دينار)
Gross Domestic Product at Constant prices (million JD)(1994=100)	8.230.7	7.768.1	7.307.2	6.824.4	الناتج المحلي الاجمالي باسعار السوق الثابتة (مليون دينار)
GDP Growth Rate at Current Prices (%)	12.3	11.8	10.5	11.9	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (٪)
GDP Growth Rate at Constant prices (%)	6.0	6.3	7.1	6.8	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة (٪)
Inflation Rate	5.4	6.3	3.5	2.6	معدل التضخم

※ تقديرات ربعية

* Quarterly Estimations

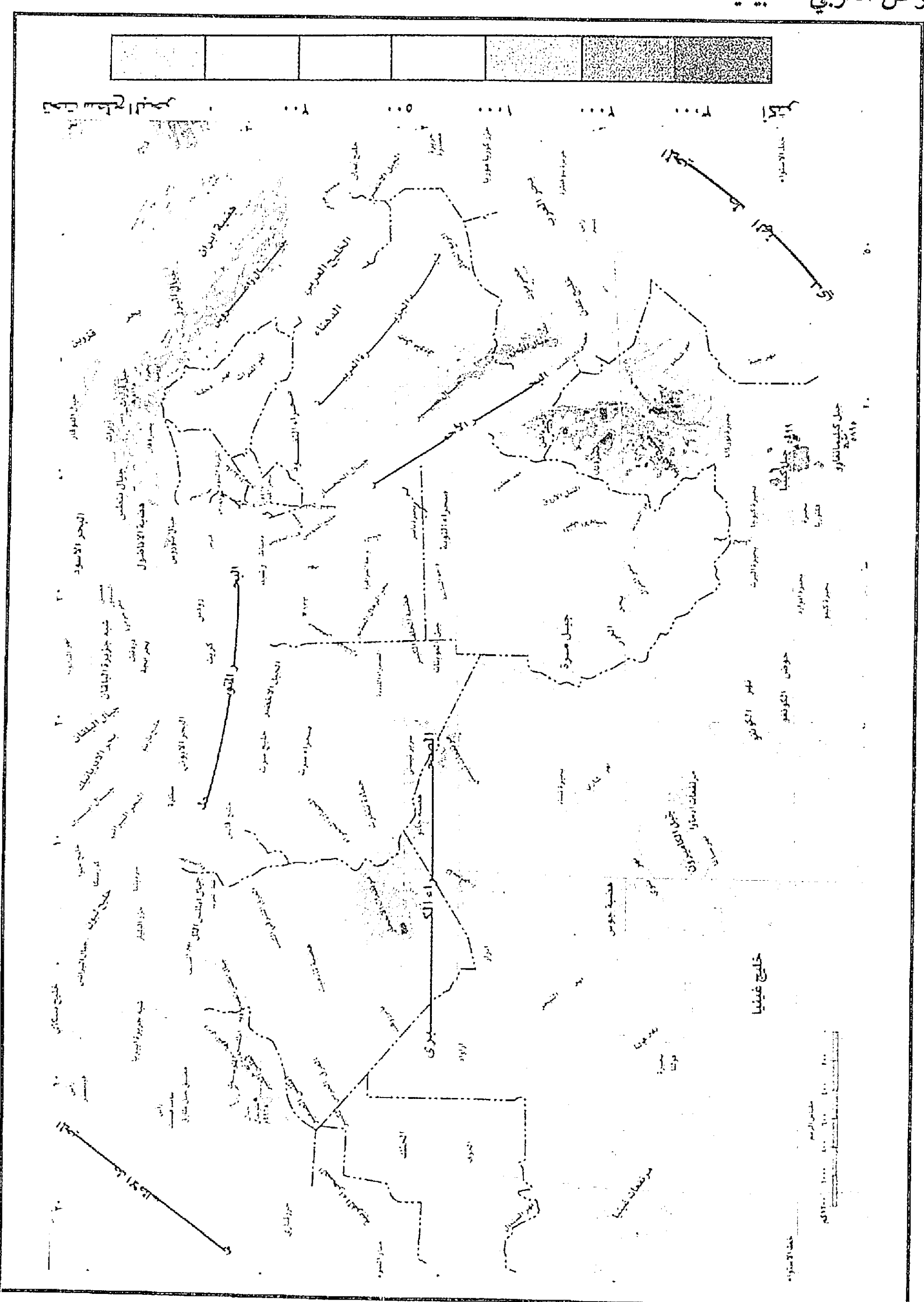
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية 2004-2007

GDP Growth Rate at Current Prices , 2004-2007

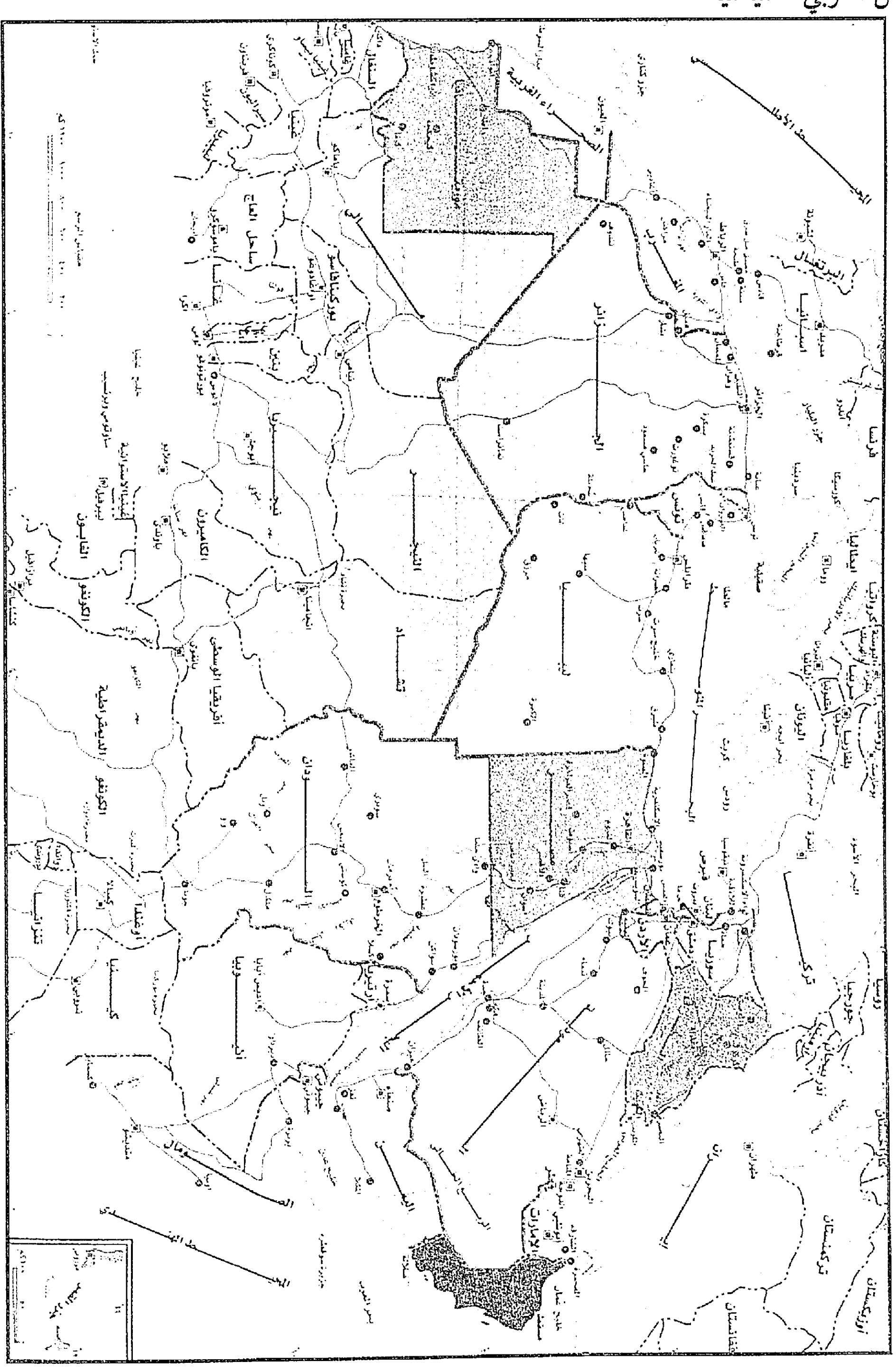


ملحق رقم (2) الوطن العربي- خرائط

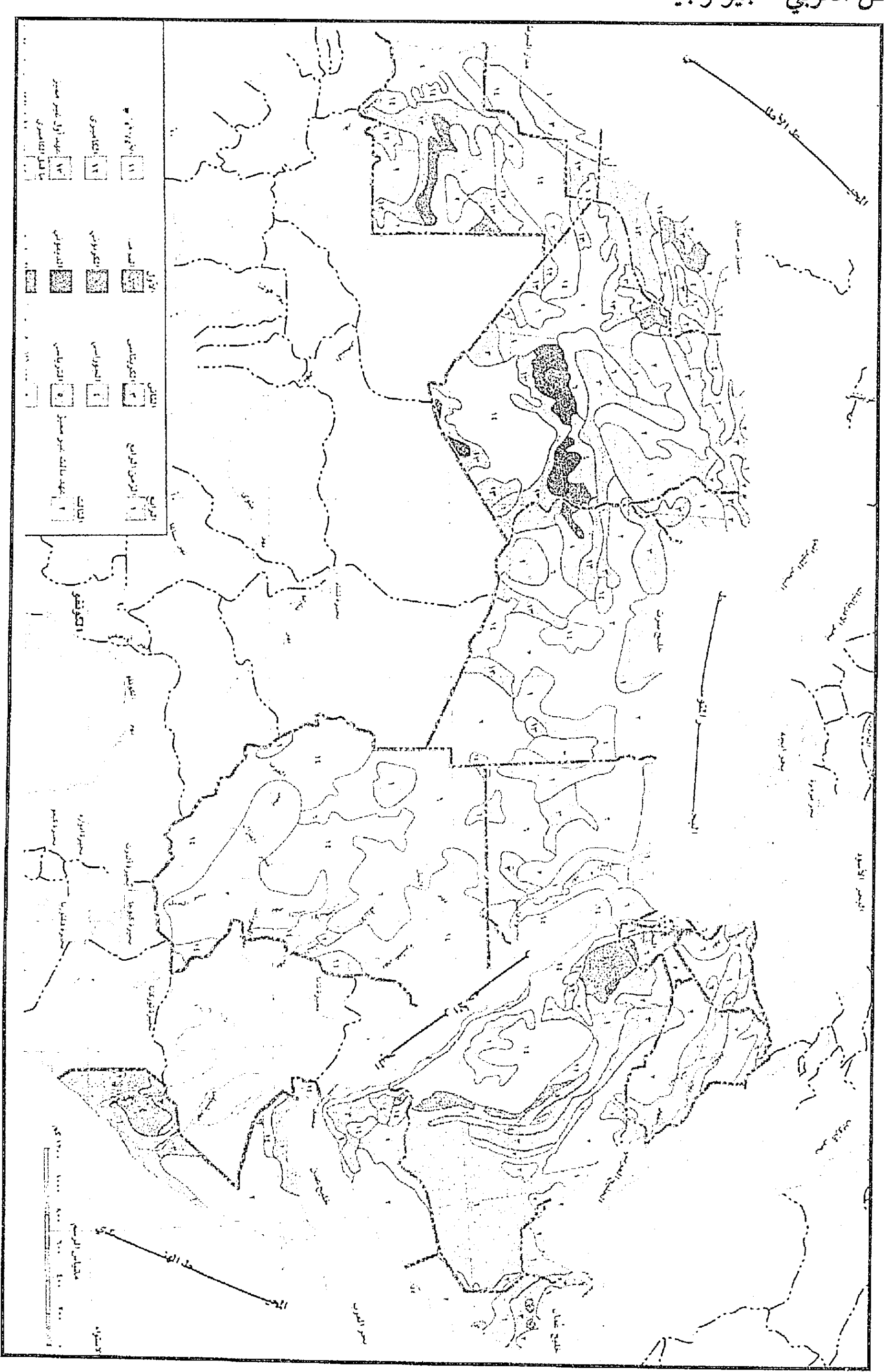
الوطن العربي- طبيعية



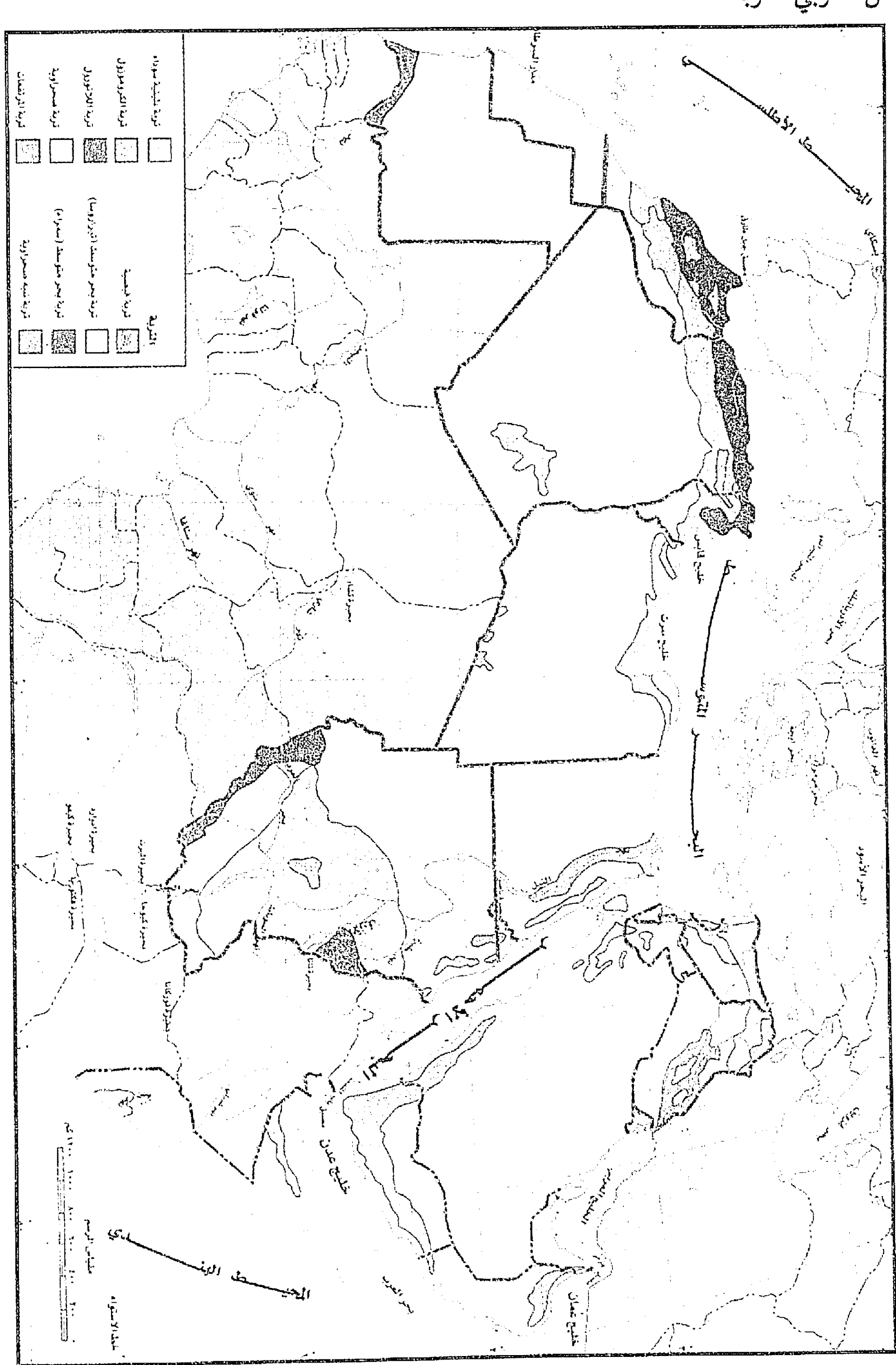
الوطن العربي- سياسية



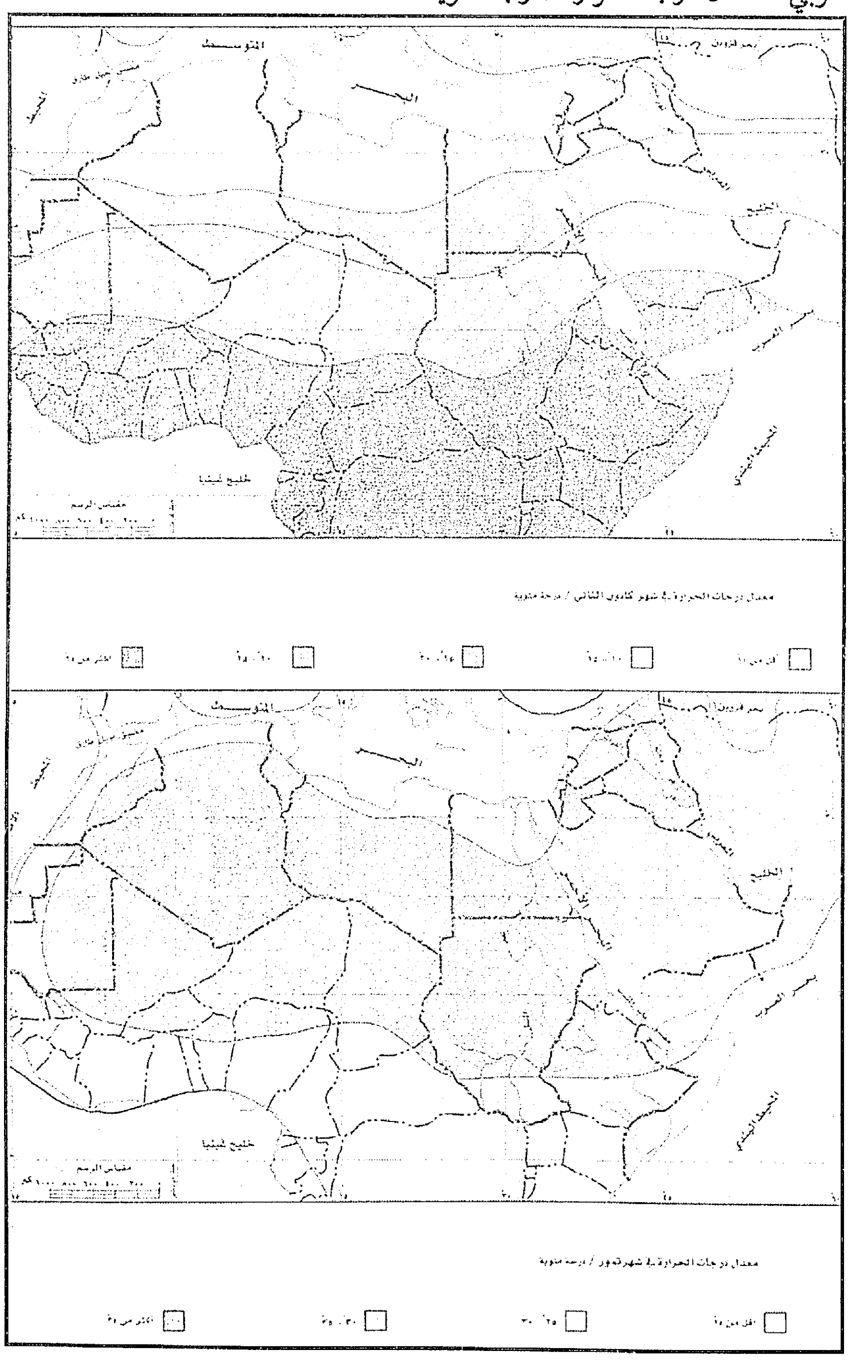
الوطن العربي- جيولوجية



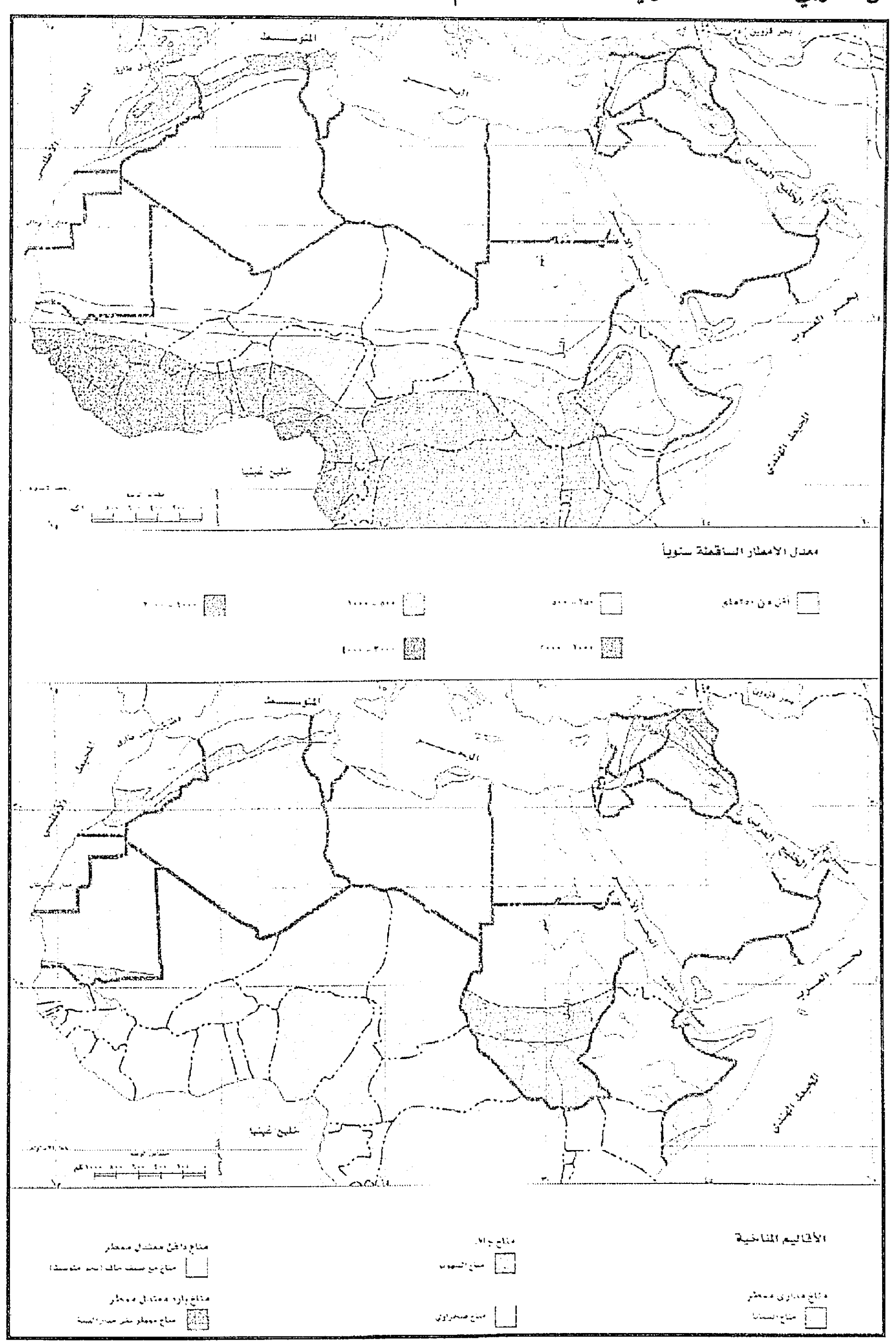
الوطن العربي- تربة



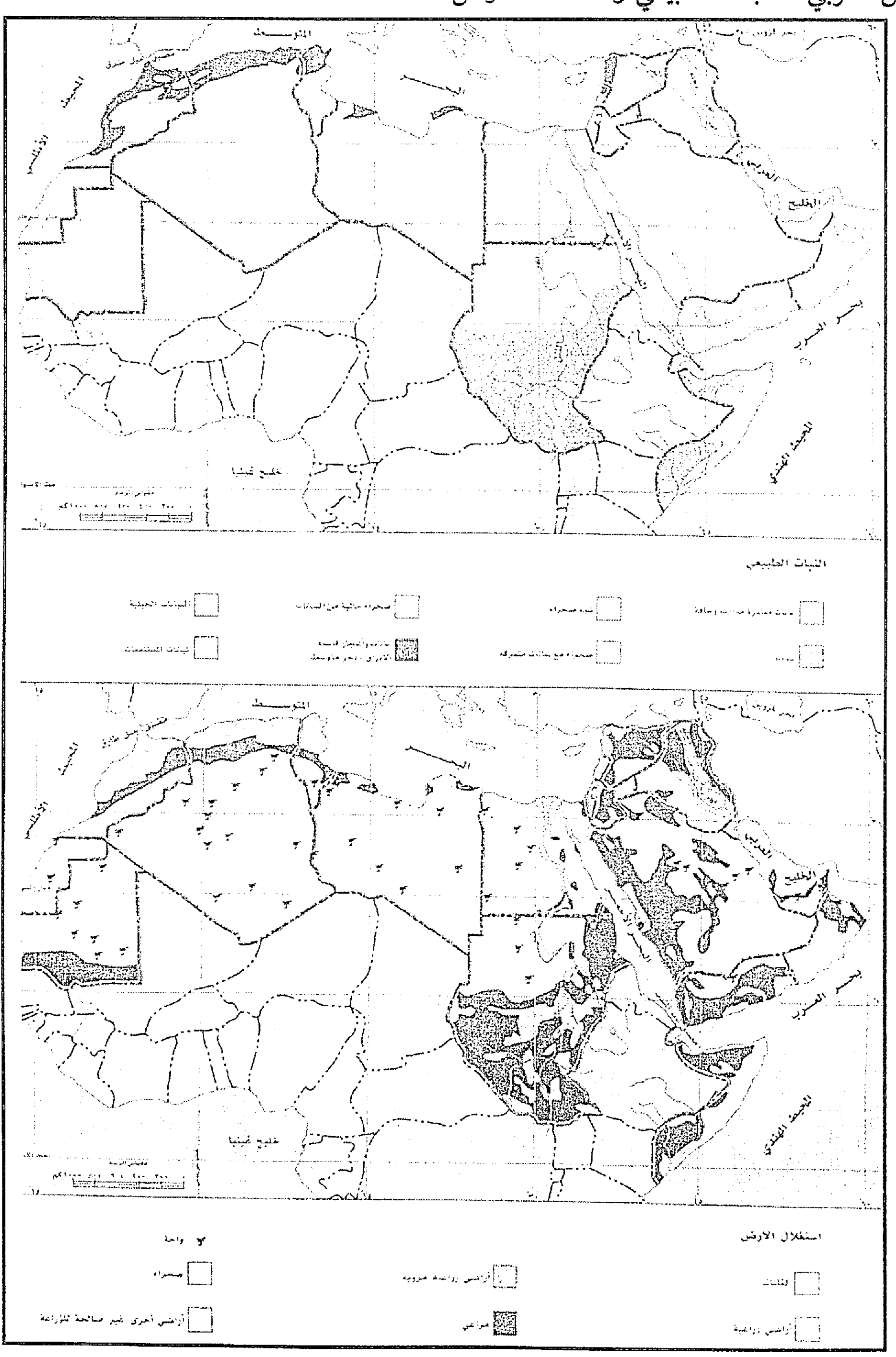
الوطن العربي- معدل درجة الحرارة (درجة مئوية)



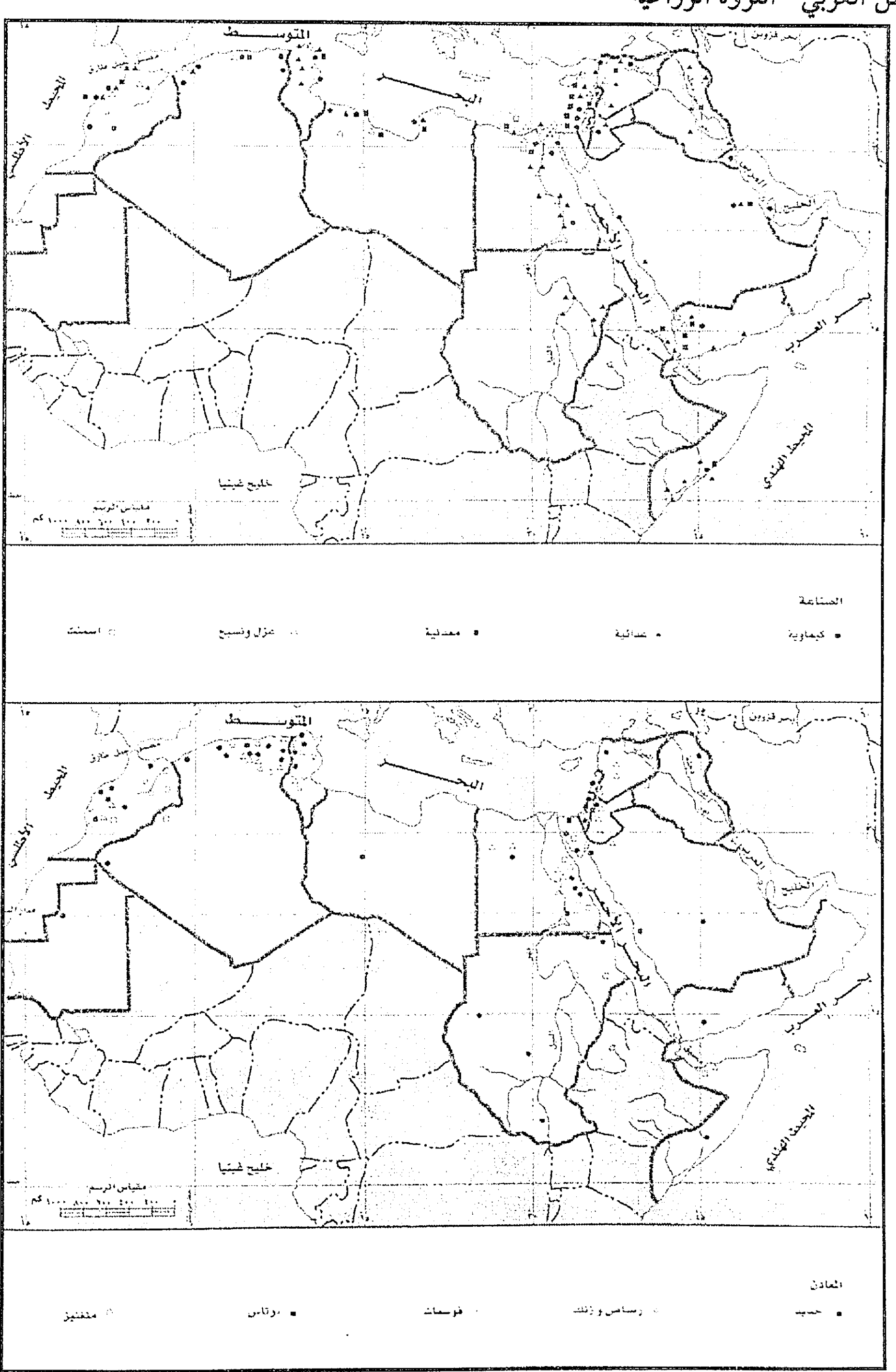
الوطن العربي- المعدل السنوي للأمطار والأقاليم المناخية



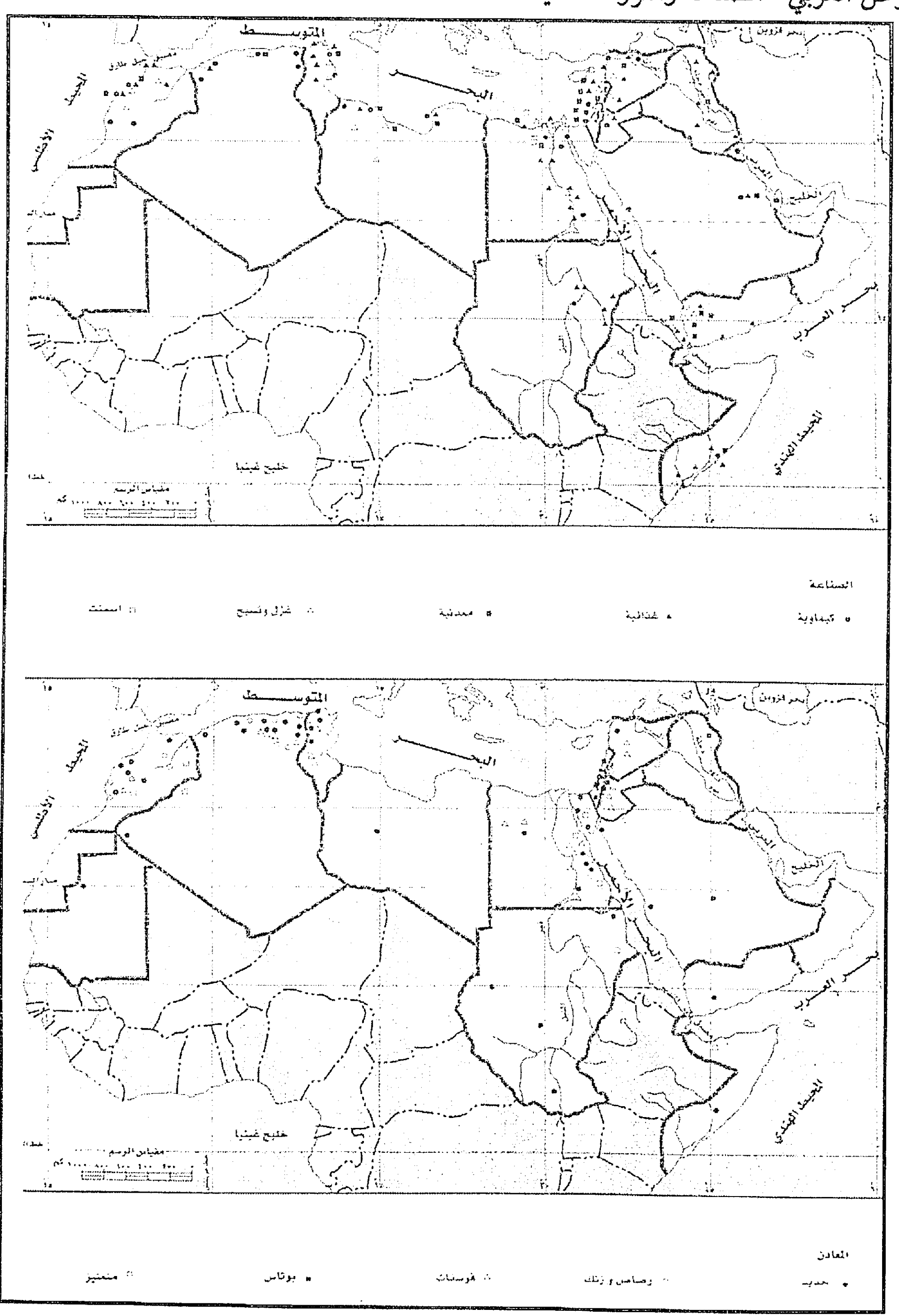
الوطن العربي- النبات الطبيعي واستغلال الارض



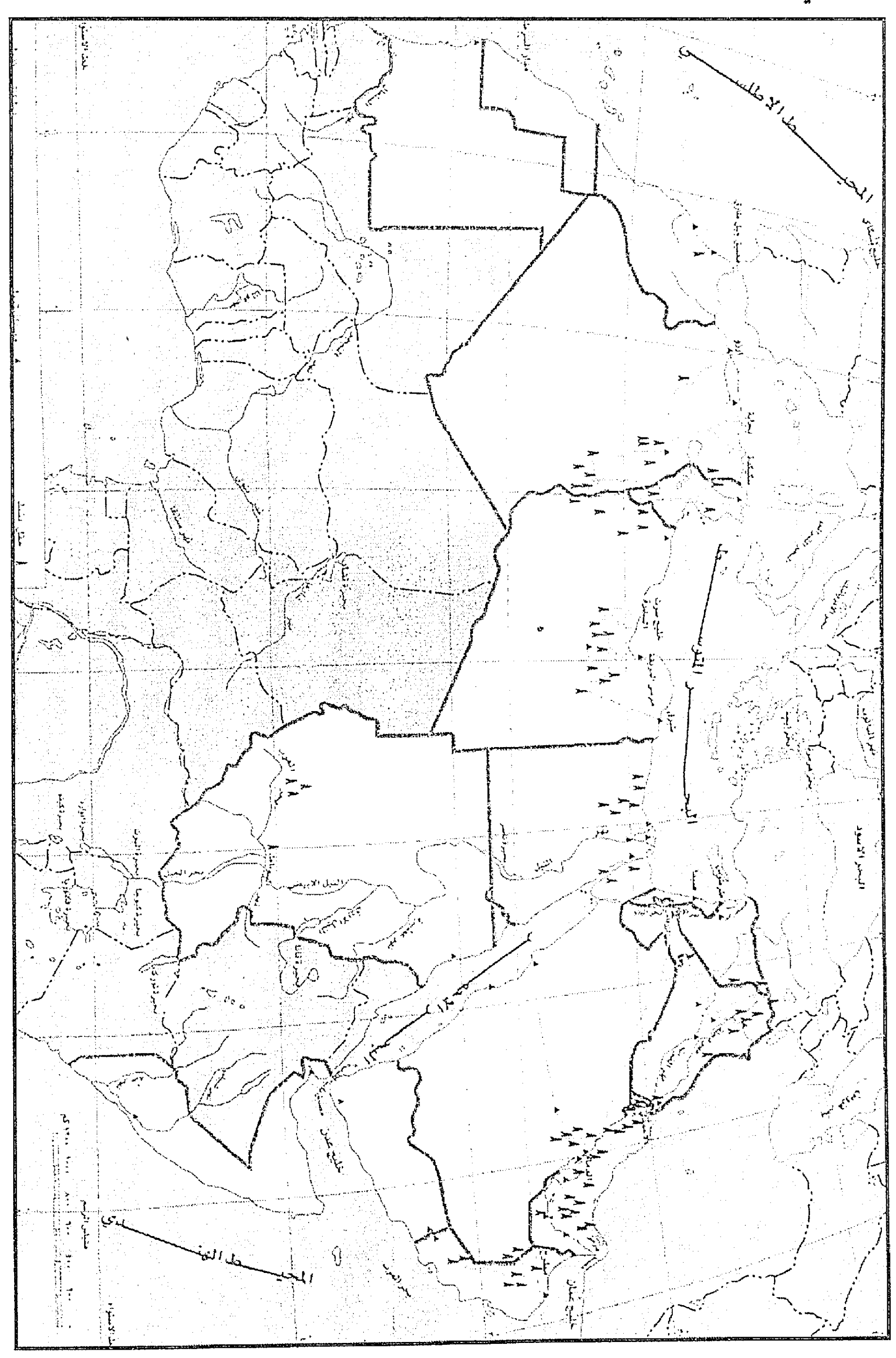
الوطن العربي- الثروة الزراعية



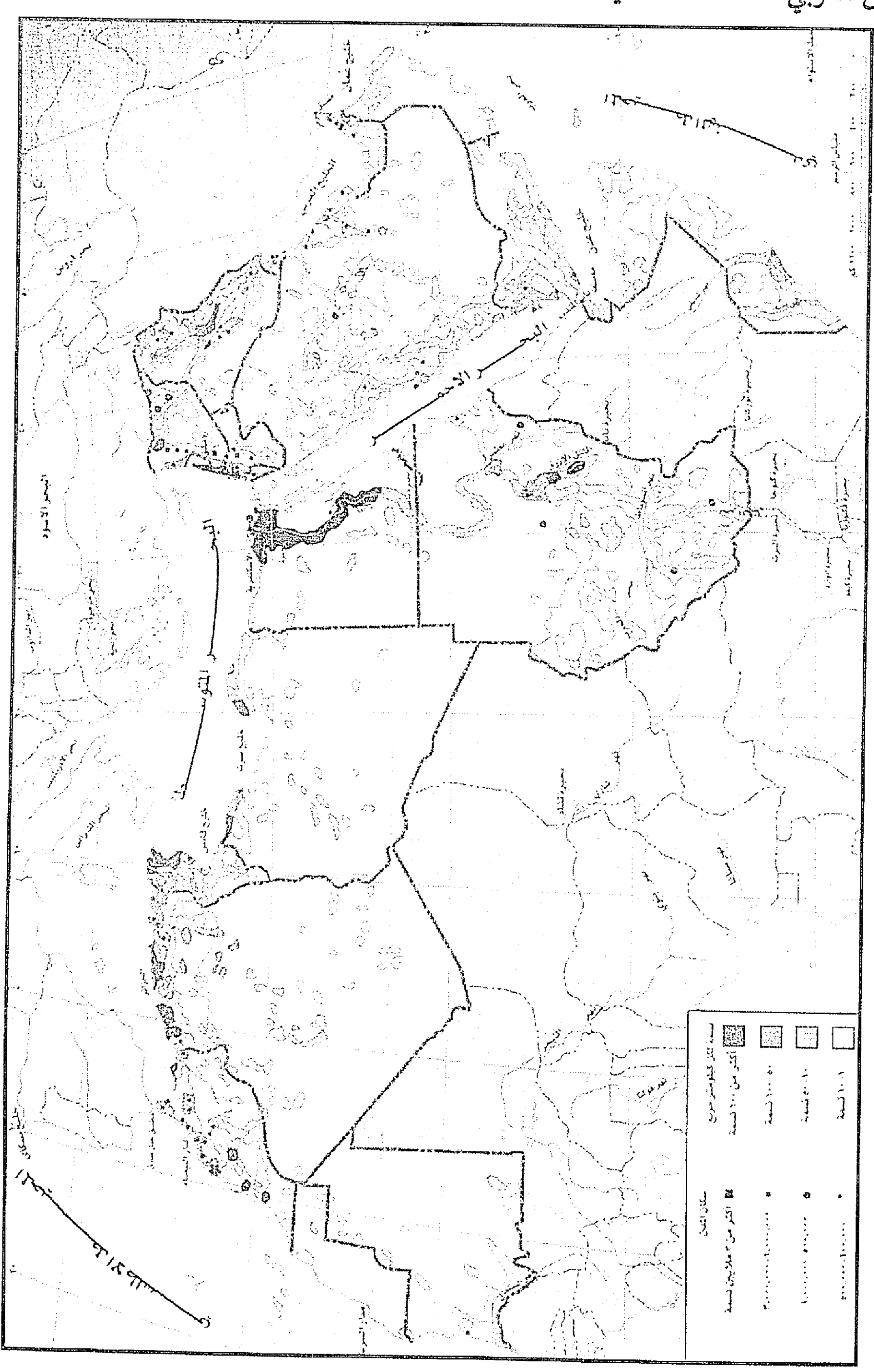
الوطن العربي- الصناعة والثروة المعدنية



الوطن العربي- حقول وانابيب النفط



الوطن العربي- الكثافة السكانية



المراجع

1. ابراهيم نوار، اتفاقيات الجات والاقتصاديات العربية، كراسات استراتيجية مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة، السنة الرابعة، 1994، العدد(22)، ص 14-15
2. الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات)وانعكاسها على مستقبل الاقتصاديات العربية بوجه عام ومائل العمل بوجه خاص، منظمة العمل العربية 1995م
3. احمد النزهي، عادل وهدان، استغلال الثروة العربية في ظل العولمة، مجلة التنمية الصناعية العربية، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، المغرب، 4، العدد(38)ك2/ 2000، ص41
4. اسامة عبد المجيد العاني، مستقبل الصناعة العربية، مجلة بحوث اقتصادية عربية الجمعية العربية للبحوث الاقتصادي، القاهرة، لسنة/ 9 العدد (21) خريف 2000، ص 35.
5. اسامة عبد المجيد العاني، مستقبل الصناعة العربية، مصدر سبق ذكره، ص 42-43.
6. الاسكوا، استعراض الاستراتيجيات والسياسات الصناعية: الاعداد للقرن الواحد والعشرين، الامم المتحدة، بيروت، نيويورك، 2002، ص 9.
7. الأطرش، محمد -المشروعان الأوسطي والمتوسطي- مجلة المستقبل العربي العدد (120) 1996.
8. الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي -مجموعة باحثين - مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت-1990
9. اعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى -قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1317/ د.ع 59 - 19/ 2/ 1997
10. انترنت الدار العربية للعلوم، تاليف ارنود درفور، 1998
11. انطوان زحلان ، العرب وتحديات العلم والتقانة- تقدم من دون تغيير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1999.
12. برامج الاصلاح الفكري واعادة الهيكلة وانعكاساتها على مسائل العمل: منظمة العمل العربية، 1994م
13. بطالة الشباب وتحدياتها: نيال اوهيغينز، مكتب العمل الدولي، دائرة الاستخدام والتدريب
14. بيانات خاصة أمدتنا بها سفارة المملكة المغربية دولة الكويت. 2001.
15. التجارة الالكترونية العربية موقع www.pcmag-arabic.com وموقع www,DIT.net
16. التسوق الالكتروني في البلدان ا لعربية موقع www.iwamag.com
17. التقرير الاقتصادي العرب الموحد لعام 2000
18. التقرير الاقتصادي العربي الموحد / ايلول 2003

19. التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2000
20. التقرير الاقتصادي العربي الموحد سبتمبر/ أيلول 2001.
21. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2001، ابو ظبي، 2001، ص 74
22. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، عدد سبتمبر ايلول 2001،ص.
23. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، عدد سبتمبر/ ايلول 2001.
24. التقرير الاقتصادي العربي لسنة 2001، ص 66.
25. تقرير الامانة العامة حول متابعة تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى/ القاهرة 14-15/ 12/ 2004 الامانة العامة للشؤون الاقتصادية/ ادراة التجارة والتنمية
26. تقرير الامم المتحدة للتنمية البشرية (الصادر عن برنامج التنمية للامم المتحدة UNDP لعام 1999
27. تقرير التنمية البشرية لعام 1999، برنامج الامم المتحدة للتنمية
28. تقرير التنمية البشرية لعام 2004 م -ص (139-142)
29. الحمش ، منير -التكامل الاقتصادي العربي- دار الجليل ،دمشق، 1987
30. خالد تحسين علي، أزمة الغذاء والعمل الاقتصادي العربي المشترك، ضمن (التكامل الاقتصادي العربي: الواقع والآفاق) سلسلة كتب المستقبل العربي رقم 12، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت 1998
31. صباح نعوش، العرب ومنظمة التجارة العالمية www.aljazeera.net 1423 .09 .28 .
32. عصمت عبد المجيد بكر، اتفاقية الملكية الفكرية في نطاق التجارة العالمية، دراسة قانونية، ص 1-3، بحث مقدم الى ندوة مركز دراسات الوطن العربي في الجامعة المستنصرية، في 2002.
33. علي حبيش (اشراف على التحرير) نقل التكنولوجيا ، اكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، الشكبة القومية للتنمية التكنولوجية 1987
34. دراسات في التنمية والتكامل العربي-مجموعة باحثين - مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت 1983
35. دراسة اقتصادية للباحث الدكتور صباح نعوش
36. الديوان الوطني للسياحة التونسية ووزارة التنمية الاقتصادية والبنك المركزي التونسي. بيانات حصلنا عليها مباشرة من سفارة الجمهورية التونسية في دولة الكويت. 2001.
37. سعيد عبد الخالق، الامن القومي العربي من منظور اقتصادي ، شؤون عربية، رقم 85، 1996
38. السياسات التكنولوجية في الاقطار العربية، الاسكوا، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت 1985.
39. شدّود ماجد- النظام الاقليمي الشرق اوسطي-مطبعة اليازجي- دمشق- ط2-1999
40. صندوق النقد العربي: قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية، النشرة الفصلية، الربع الثالث 2008.

41. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2002، ابو ظبي 2002، ص 53.
42. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2002، مصدر سبق ذكره، ص 256.
43. عباس فاضل السعدي، التحليل الجغرافي لدرجة الاكتفاء الذاتي وحجم الفجوة الغذاء في الوطن العربي، شؤون عربية، رقم 100، 1999
44. عبد القادر الطابلسي، مشكلة الغذاء في الوطن العربي، ضمن (دراسات في التنمية العربية: الواقع والأفاق) سلسلة كتب المستقبل العربي رقم 13، مركز الدراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1998
45. غبريال، وهبي، حول التكامل الاقتصادي العربي- وزارة الثقافة-دمشق 1972
46. فرهنك جلال واخرون (حيازة التكنولوجيا المستوردة من اجل التنمية الصناعية) الاسكوا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1987
47. فلاح سعيد جبر، واقع الصناعة العربية ومستقبلها في ظل العولمة، الاسكوا، اجتماع فريق خبراء عمان، 14-17، ك2/ 2001، ص13
48. قرار انشاء السوق العربية المشتركة – مجلس الوحدة الاقتصادية العربية- جامعة الدول العربية
49. القوى العاملة بين أضلاع مثلث النظام الاقتصادي العالمي: الاستاذ عبد الله جناحي، دراسة اقتصادية اجتماعية، البحرين، 1994
50. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا- الاسكوا، 1999.
51. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا- الاسكوا، استناداً إلى مصادر وطنية ودولية.
52. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: كشوفات البيانات الديمغرافية وما يتصل بها من بيانات اقتصادية واجتماعية، العدد (11) 2001م
53. لرواي، منصور –حول معوقات التكامل الاقتصادي العربي – مجلة شؤون عربية- العدد (13) ايلول 1995
54. مجلة الاقتصاد والأعمال، عدد خاص، إبريل 1997، ص 21، 24
55. مجلة علوم انسانية http://www.ulum.nl السنة الرابعة: العدد 31 تش2(نوفمبر) 2006- Nov,31th Year: Issue 4.
56. محسن هلال ، الفرص والتحديات امام قطاع الصناعة في اتفاقات التجارة الدولية، اجتمعا خبراء في عمان، 14-17.
57. محمد السيد عبد السلام، الامن الغذائي في الوطن العربي، عالم المعرفة، فبراير/ شباط 1998
58. محمد مراياتي ، دعم جهود البحث والتطوير في المعلوماتية المؤتمر السابع لوزراء التعليم العالي ولابحث العلمي العرب، الرياض، ابريل/ نيسان 1999

59. محمد مراياتي بيئة تنمية صناعة البرمجيات: تجارب عالمية واقتراحات ورشة عمل حول تنمية صناعة برامج المعلوماتية في لبنان، الجامعة اللبنانية الامريكي، 29/ 5/ 1999
60. محمد مراياتي، التكنولوجية الحديثة والمصطلح العربي في ظل اقتصاد المعرفة، ندوة اقرار منهجية لوضع المصطلح العلمي العربي وتوحيده واشاعاته، دمشق، تشرين اول، اكتوبر 1999
61. محمود علاية وآخرون، الأمن الغذائي في البلدان العربية، ضمن (الامن الغذائي العربي) منتدى الفكر العربي، عمان، 1986.
62. مركز التنمية الصناعية للدول العربية، نقل التكنولوجيا الى الدول النامية، جامعة الدول العربية
63. مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا، 1996-1997. الجزء الثاني «السياحة واقتصادات بلدان الاسكوا. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. الأمم المتحدة. نيويورك. 1998.
64. مصرف لبنان، التقرير السنوي، 1995.
65. من يستخدم انترنت في البلدان العربية موقع www.iwamag.com
66. منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة www.fao.org .
67. المنظمة العربية للتنمية الزراعية
68. المنظمة العربية للتنمية الزراعية على الموقع www.aoad.org.
69. منى رحمة، السياسات الزراعية في البلدان العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه(36)، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2001، ص 24.
70. موقع سي ان ان العربية
71. واقع استخدام انترنت في العالم العربي موقع www.pcmag-arabic.com
72. وزاد الهيتي، فعالية نقل التكنولوجيا في التنمية العربية، مجلة التنمية الصناعية العربية المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، المغرب، العدد (38)، ك2/ 2000، ص66
73. وزارة السياحة المصرية، إدارة التخطيط، القاهرة، 1997.
74. وزارة السياحة المصرية، الهيئة العامة لتنمية السياحة، السياحة في أرقام، القاهرة، 1997.
75. وزارة السياحة، دائرة الاحصاءات العامة، عمان، الأردن، 1997.
76. يعقوب سليمان، مفهوم الفجوة الغذائية وواقعها الراهن في الدول النامية، ضمن (الامن
77. الملحقان (3/ 1) و (4-4)، التقرير السنوي الاقتصادي العربي الموحد، اعداد متفرقة
78. مؤشرات التنمية الدولية، البنك الدولي، 2000،2001، وقاعدة المعلومات، ابريل 2003،
79. تقرير التنمية الدولية، البنك الدولي، 2000/ 2001.
80. الكتاب السنوي للانتاج، العدد 53 منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة 1999، وقاعدة المعلومات 2003
81. مجموعة الاحصاءات والمؤشرات الاجتماعية، العدد الخامس ،الاسكوا، 2002.

82. المجموعة الاحصائية لدول الوطن العربي، العدد التاسع، الامانة العامة لجامعة الدول العربية.

83. تقرير التنمية الانسانية العربية، 2002.

84. ناجي التوتي، دور وآفاق القطاع السياحي في اقتصاديات الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت 2001.

85. (2008) «Decomposing Fundamental and No fundamental Volatility Components in GCC Stock Markets» unpublished research paper.

86. Assessment of Research and Development in the ESCWA Member Counties" E/ESCWA/TECH/1997/5,28 August 1997

87. Challenges and Opportunities of WTO on Services in Selected ESCWA Member Countries: Tourism. Economic and Social Commission for Westem Asia, United Nations. 1999.

88. D.H. Dalton, M.G Serapio, 'Globalizing Industrial Research and Development' U.S Department of Commerce, Office of Technology Policy, Asia-pacific Technology program, October 1995

89. International Monetary Fund. International Financial Statistics. December 1996 and June 1997.

90. J.L. Enos "the Creation of Technological Capability in Developing Counters" ILO Printer Publisher, London, 1991

91. M. Marayti, "Implementing S&T Policies and Strategies" EGM on Science and Technology policies for the 21st Century, ESCWA, Beirut, 10-12 March 1999

92. M. Mrayti, "Exploiting R&D Effectively: Turing Results into Business" ,3rd Conference on Industrial R&D , Beirut 19-25 October1999. the Lebanese National Council for Scientific Research and The Association of Lebanese Industries.

93. Marayati, " The Missing Links in Managing R&D in the ESCWA Region" EGM on " Project planning and Management in R&D and Quality Institutions", Beirut, ESCWA 21-23 September 1999

94. Nagesh Kumar "Technology Generation and Technology Transfer in the World Economy: Recent trends and Implications for Developing Countries " the United Nations University, INTECH, 1997

95. Onour, I., (2009) «Volatility Transmission Across GCC Stock Markets» Journal of Development and Economic Policy, (Forthcoming).

96. Proceedings of the Expert Group Meeting on Science and Technology Policies and Strategies in the ESCWA Member Countries for the 21st century 'Beirut, 10-12 March 1999, E/ESCWA/THECH/ 1999/8/,December, 1999.

97. 'Science and Technology policies in the Twenty-First Century" E/ESCWA/TECH/1999/4, 14 September 1999.

98. Teweles R., Bradley E., and Teweles T., (1992), The Stock Market. 6th edition. New York, Wiley.

99. WTO Seminar and Conference Proceedings, «GATS Implications for Tourism. the General Agreement on Trade in Services and Tourism», Milan, Italy 2-3 December 1999.p.6.

Economies of the Arab world

اقتصاديات الوطن العربي



www.massira.jo

